

تاریخ ارسال به کتابخانه ۷۷، ۷۱۴

تاریخ برگشت ۷۸، ۱۵

۸  
۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۹  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱۰  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۹۱  
۶۱  
۸۱  
۷۱  
۶۱  
۰۸  
۱۸  
۸۸  
۸۸  
۳۸  
۹۸  
۶۸  
۸۸  
۷۸  
۶۸  
۰۸  
۱۸

کتابخانه مرکزی اسناد مجلس شورای اسلامی  
۱۷۷۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجموعه اسناد و اسرار
مؤلف	
موضوع	
شماره اختصاصی (اصل)	از کتب اهدائی: ۱۱۵۵۱
شماره ثبت کتاب	۱۱۵۵۱

۱۵۵۱  
۲۵۶

کتابخانه	خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی	۱۵۵۱



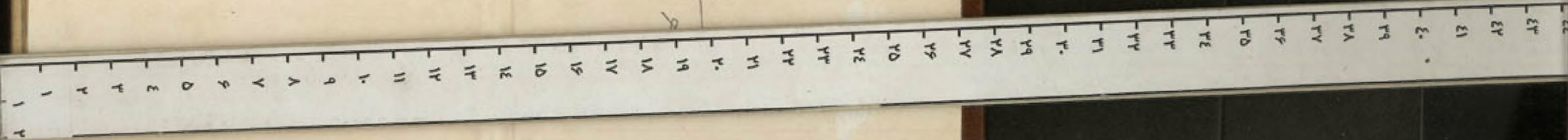
تاریخ ۱۳۵۴، ۷/۱۴، ۷۹

تاریخ ۱۳۵۴، ۷/۱۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب القواعد والفوائد	
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۳۱۲۵۶
شماره اختصاصی (الحق) از کتب اهدائی: ۵۵۱	

۵۵۱/۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی ۵۵۱
----------------------------------	-------------------



881



هذا من جملة ما انعم الله  
بفضله ورحمته على عبده  
محمد بن محمد بن محمد بن  
علي بن محمد بن محمد بن محمد







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
اللَّهُمَّ اِنِّي اُحْمَدُكَ وَلِأَحْمَدِكَ وَنُحْنِئُكَ وَنُحْنِئُكَ  
وَأُصَلِّي عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِكَ وَسَيِّدِ أَصْفِيَائِكَ وَنُحْنِئُكَ  
مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَنُحْنِئُكَ وَنُحْنِئُكَ وَنُحْنِئُكَ  
جَمِيعِ أَنْبِيَائِكَ وَأَنْبِيَائِكَ لِنُحْنِئُكَ فِي سَلَكِ الْإِسْلَامِ  
فِي دِينِ إِبْرَاهِيمَ وَأَنْ تَرْتَقِيَ نَحْوَكَ عَلَى جَمِيعِ مَقَاصِدِنَا الَّتِي لَا تَخْرُجُ  
مَرْضَانِكَ فِي أَرْضِكَ وَسَمَائِكَ وَتَجْعَلَ عَافِيَةً لِي مِنْ تَأْلِيفِ هَذِهِ  
الْقَوْلِ عِدَّةً الْقَوَائِدِ وَذِكْرَ الْيَوْمِ لِقَائِكَ فَالْيَا أَلِيَّكَ تَوَجَّهْتُ إِلَيْكَ  
وَكَلْتُكَ وَالْيَا بِنْتُ الْفَخْرِ زَانَا بَاحِثُ خَزَائِنِكَ وَاحْضَرْتُ عَلَيْكَ أَسْوَاقَ الْبَيْعِ  
**قَاعِدَةُ** الْفَقْهِ لَفْظُ الْفَهْمِ وَشَرْعًا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ  
الْفَرِيضَةِ مِنْ دَلِيلِهَا التَّفْصِيلُ لِمَنْ خَرَجَ الْعِلْمُ بِالذَّوَاتِ وَالْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ  
الْعَقْلِيَّةِ وَالْعِلْمُ بِالنُّوْلِ الْفَقْهِ وَالْعِلْمُ بِالْمَقْلَدِ إِذَا اسْتَدَّ إِلَى دَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ

يقول في كل مسألة هذا ما افتاني به المفتي وكل ما افتاني به المفتي  
في حق ما ينتج هذا حكم الله تعالى في حق **قَاعِدَةُ** الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ  
إِلَى الْخُصْمَةِ الْمَشْهُورَةِ وَيَجْعَلُ السَّبَبَ وَالْمَانِعَ وَالشُّوْطَ مَعَارِطًا كَالدَّ  
الْمُوجِبِ لِلْعِلْقَةِ وَالْخُصْمَةِ الْمَانِعَةِ مِنْهَا وَالطَّهَارَةَ الْمُصْحِيَّةَ لَهَا وَكُلَّ ذَلِكَ  
فِي بَعْضِ أَهَامِ الْعِبَادَاتِ وَالْعُقُودِ وَالْإِثْقَاتِ وَالْأَحْكَامِ وَوَجْهُ  
الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ مَا أَنْ يَكُونَ غَايَتُهُ لَمْ يَخْرُجْ أَوْ الْغُرُضُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الدِّينِ وَالْأَوَّلُ  
الْعِبَادَاتِ وَالثَّانِي مَا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى عِبَادَةٍ أَوَّلًا وَالثَّانِي لِأَحْكَامِ وَالْأَوَّلُ مَا  
أَنْ يَكُونَ الْعِبَادَةُ مِنْ تَيْنِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوَّلًا وَالْأَوَّلُ الْعُقُودُ وَالثَّانِي  
الْإِثْقَاتِ **قَاعِدَةُ** الْعِبَادَاتِ تَنْظُمُ مَا عِدَّ الْبَاحِ فَرَضًا لِمَا  
بِالْوَجوبِ وَالْإِسْتِحْبَابِ وَالْحَرَمِ وَالْكَرَاهَةِ كَالصَّلَاةِ الْمُنْقَضَةِ إِلَى الْوَاجِبِ  
وَالسَّجْدَةِ وَالصَّلَاةِ كَالصَّلَاةِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَمَّا كَالْمَكْرُوهَةِ وَالْأَقَاتِ  
الْمَكْرُوهَةِ وَالصَّوْمِ الْمُنْقَضِ إِلَى الْأَبْعَدِ كَصَوْمِ رِيضَانَ وَشَبَّانَ وَالْعِدَّةِ  
السُّفْرَةِ وَالْمَا الْعُقُودُ فِي سَبَابِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ  
وَالذَّبِّ وَالْكَرَاهَةِ وَالْحَرَمِ وَالْإِبَاحَةِ فَانْ عَدَّ الْبَيْعَ مَثَلًا يَصِفِي الْأَمَّا  
وَيَتَرْتَّبُ عَلَى الْبَيْعِ الصَّحِيحِ وَجوبُ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُشْتَرِي وَالْبَايْعِ فِي الصَّحْنِ  
وَيَحْرِمُ التَّعَمُّدَ مِنْهُ وَبَإِذَا الْإِسْتِغْنَاءُ وَكَرَاهَةُ الْإِسْتِغْنَاءِ طَعْمًا لِمَا يَصِفِي الْأَمَّا  
إِلَّا أَنْ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِمْ وَيَتَرْتَّبُ الْأَحْكَامُ الْخُصْمَةِ نَفْسُ الْعَقْدِ وَأَنَّ يَتَبَيَّنَ فَحْيُ الْبَيْعِ

الاستحاطة بعد الفسقة هو ان يطلب  
الشئ في الزمان ان يحل له

هذا ما افتاني به المفتي وكل ما افتاني به المفتي  
في حق ما ينتج هذا حكم الله تعالى في حق



ما عرفت ان من عزم النجس النجس نجس وان نجس من نجس النجس  
بنيتهما ويزوجها او يزوجها غيرها وهو لا يزوجها الا بالبيع فيها  
ان نجس نجس نجس نجس نجس نجس نجس نجس نجس نجس نجس

السائل

اسم الراجح في كونه  
البيع النجس النجس  
انما هو النجس النجس  
انما هو النجس النجس  
انما هو النجس النجس

انما هو النجس النجس  
انما هو النجس النجس  
انما هو النجس النجس  
انما هو النجس النجس

توقف الواجب عليه كإيفاء الدين ونفقة الواجب النفقة والحج  
وصرفه في الجهاد ويستحب البيع عند البيع اذا كانت السلعة مقصودا  
بها الاسترباح وقصد بذلك التوسعة على عياله ونفع المحتاج وحريم  
البيع اذا اشغل على ربا او جملته او منع حتى واجب البيع واخذ له الحاج  
اذا علم عدم امكان الاستبدال ببيع المكلف ماء الطهارة اذا علم فقده  
بعده ويكره البيع اذا استلزم ما خيرا للصلاة عن وقت الفضيلة وتاج  
حيث لا رجاء ولا مرجو حية ويحق ايضا الاحكام الخمسة بمقتضاها  
العقد فالوجوب كوجوب العلم في الوضوء والحجيم كالاختار  
التلف والنجس عند من حرما والكرامة كزيادة وقت النذر  
في سوم المؤمن والمستحب الشاهد في البيع واحضاره في موضع  
فيه والمباح ما خلى عن هذه الوجوه والاقاعات يرتب عليها ما قلنا في  
العقود واما المساهة بالاحكام فالغرض منها ابايان الاباحة كالصيد  
الاطعمة والادب والاخذ بالشفقة واما بيان التحريم لموجبات الحد  
والنجاسات وقصبا لاموال واما بيان الوجوب كضرب القاص  
نفوذ حكمه ووجوب ائمة الشهادة عند التبيين ووجوب الحكم  
على القاصي عند الوضوح واما بيان الاستحباب كالطعم في الميرة  
واداب الاطعمة والاشربة والذبايح والعفو في حدود الادبيات

قصاصهم

وقصاصهم وديارهم واما بيان الكرامة فكما في كثير من الاطعمة والآ  
واداب القاصي **فائدة** لما ثبت في علم الكلام ان افعال الله  
معلنة بالافراض وان الغرض يستحيل كونها قبيحا وان يستحيل عوده  
اليه ثبت كونه الغرض يعود الى المكلف وذلك الغرض اما جلب  
نفع الى المكلف او دفع ضرر عنه وكلاهما قد ينسب الى الدنيا وقد  
ينسب الى الآخرة فالاحكام الشرعية لا تغاير احد هذين الادب  
ويجب الاتقي في الحكم الزمن مرض واحدا ان المكلف لقوة وقوت  
عياله الواجب النفقة والمستحب النفقة اذا حضر وجه النفع في التكسب  
وقصده التقرب فالافراض الاربعة يحصل من كسبه اما النفع  
الديني فيحفظ النفس عن التلف واما الاخرى فلا داء الفريضة  
فيها القربة واما دفع الضرر الاخرى فهو الاخر بسبب ترك الوا  
واما دفع الضرر الديني فهو لما حصل للنفس ترك القوت **فائدة**  
كل حكم شرعي يكون الغرض لاهم منه الاخر اما جلب النفع فيها  
لدفع الضرر فيها تسمى عبادة او كفارة وبين العبادة والكفارة عموم  
وحصون مطلق وكل كفارة عبادة وليس كل عبادة كفارة واما  
في الحديث الصلاة الخمس كفارة لما ينهون وان فصل الجمعة كفارة  
الجمعة الى الجمعة وان الحج والعمرة شفعان الذنوب وان العمرة كفارة

ومع عدم ثبوت التكليف العبادي  
فيميل ان يكون الغرض  
وثبت بالواقع ان  
الغرض يعود الى غير المكلف في



كل ذنب لا ينافي ذلك فان الصلوة والحج يتصور فيها الوقوع غير لاذنب  
 كما لمقصوم **قانون** كل حكم شرعي يكون الغرض لانه منه الدنيا سواء كان  
 جلب النفع او دفع الضرر ليس معاملة سواء كما جلب النفع ودفع <sup>الضرر</sup>  
 مقصودين بالاصالة او بالتبعية فالاول هو يدلك بالحوالين فكل  
 حاسة حفظ من الاحكام الشرعية فليسمع الوجوب كما في القرابة <sup>التي</sup>  
 والتحريم كما في سماع الفناء والاباء للهو واللبس الوجوب كما في الاشياء  
 على العيوب وازادة التقويم والتحريم كما في تحريم النظر الى الحوائط والشر  
 احكام الوطى ومقدامة والمناسكات شيئا ونزوا الا اذا الغرض لانهما  
 اللبس وما يتعلق باللبس اللباس والاواني وازالة النجاسات وحصول  
 الطهارات ويتعلق بالذوق احكام الاطعمة والاشربة والصيد  
 الذبايح ومنها في جلب النفع ولما دفع الضرر المقصود بالاصالة <sup>فهو</sup>  
 حفظ للمقاصد الخمس كسياسة انشاء الله والثاني وهو ما يكون المصلحة  
 مقصودة بالتبعية فهو كل وسيلة الى المدرك بالحواس او بالحفظ  
 المقاصد **قاعد** الوسائل خمس **احدها** اسباب تفيد الملك  
 وستة **الثاني** ما يفيد ملك العين بعقد معاوضة كالبيع والصلح  
 والمزارعة والمساواة والمضاربة **الثاني** ما يفيد ملك العين بعقد  
 لامعاوضة فيه كالحبة والصدقة والوقف والوصية بالعين وقص

وهو سبب كالمطبخ  
 وجه العالم والكراهية  
 كالنظر الى احد  
 لا جنبه والنظر  
 غوره نزوجته

الاول

الزكاة والخمس والتصدق **الثالث** ما يفيد ملك العين لا بعقد  
 كالحيازة والادب ولجاء الموات والافتتاق **الرابع**  
 ما يفيد ملك المنفعة بعقد غير معاوضة كالوصية بالمنفعة والوقف  
 عند الشيخ وابن اديس **السادس** ما يفيد ملك المنفعة لا بعقد  
 كانت المنافع **الوسيلة الثانية** اسباب تسلط على ملك الغير وهي  
 خمسة **الاول** ما يسلط عليه بالتملك فهو كالتشغيع والمقاصد <sup>التي</sup>  
 ويسع مال المتع عن الحق الواجب ورجوع البائع في عين ماله بالتفليس <sup>سواء كان المال ذوا</sup>  
 ولطوت ان كان في المال فناء وفتح البائع بخاره ان ملكنا بانتقال المبيع  
 بالعقد وهو **الاصح الثاني** ما يسلط على ملك الغير بالتصرف <sup>المصلحة</sup>  
 المضرت خاصة كالعارية **الثالث** ما يسلط على ملك الغير <sup>بغير</sup>  
 لمصلحة المالك كالوديعة <sup>تفليس</sup> المأذون في فقهها واخراجها والوكالة للبر  
**الرابع** ما يسلط لمصلحة كالمسركة والقراض والوكالة **الثاني**  
 ما يسلط على ملك الغير بغيره ووضع اليد كالوديعة غير المأذون فيها  
 اذ المخرج الى النقل **الوسيلة الثالثة** اسباب تقتضي منع المالك  
 من التصرف في ماله وهي اسباب الحجر المسنة وايضا هي كالحجر الرفيع  
 على المرأة فيما يتعلق بالاستمتاع وحجر البائع والمشتري تسليم <sup>المعسر</sup>  
 والحجر على سداد الولد فيما يتعلق باخراجها عن ملكه الا في مواضع معدة

معاوضة كالاجارة **كتاب**  
 ما يفيد ملك المنفعة بعقد

وختون والرق والرض  
 والعسر والغنى



**الوسيلة الرابعة** وهو صلة الحفظ المقاصد الخمسة وهي النفس و  
 الدين والعقل والدين والمال التي لم يأت شرع الحفظ لها وهي  
 الضروريات الخمس فحفظ النفس والعقاصم والدين والديار وحفظ  
 الدين بالجهاد وقتل المرتد وحفظ العقل بحريم السكرات والحفاظ  
 وحفظ النسب بحريم الزنا وإتيان الذكوان واليهام ووجوب الجهاد  
 على ذلك وحفظ المال بحريم الغصب والسرقة والخيانة وقطع الطريق  
 والحدود وغيرها **الوسيلة الخامسة** ما كان ما كان مقبولا بحلب  
 المصلحة ودفع المفسدة وهو القضاء والدعوى والبيانات وذلك لأن  
 الاجتماع من ضروريات المتكلمين وهو مظنة النزاع فلا بد من حكم للث  
 وهو الشريعة ولا بد لها من أساس وهو الأمان وتوابعه والسياسة بالقضاء  
 وبما يتعلق به وهذه المقاصد والوسائل ينتظم كتب العقدة **قاعدة**  
 الحكم خطاب الشرع المتعلق بأفعال المتكلمين بالافتضاء والتخيير و  
 زاد بعضهم أو الوضع والوضع هو الحكم على الشيء بكونه سببا أو شرطا  
 أو انقضاء لذلك أحكام هذه الثلاثة في قولنا **قاعدة** السببية  
 ما اتصل به إلى آخره اصطلاحا وصف ظاهر منضبط دل الدليل على  
 كونه معروفا لاثبات حكم شرعي بحيث يلزم من وجوده الوجود وعدم  
 العدم ويتبع وجود الحكم بعدمه ويختلف الحكم عنه لكونه سببا أو شرطا

أو فقدان شرط **قاعدة** السبب إما معنوي أو وقفي فالاول أن يكون  
 الوصف مستلزما لحكمه باعتد على شرعية الحكم السبب كالمالك فانه  
 سبب الانتفاع والاملاك والمباشرة واليد فانه سبب الضمان والزنا  
 فانه سبب الحد والثاني أن يكون الوقت مقتضيا لثبوت حكم شرعي  
 كمواقيت الصلوات **قاعدة** الاسباب منها ما لا يظهر فيه كمالا  
 وإن كان مناسباً في نفس الامر كالدوام وباقى اوقات الصلوات  
 الموجبة للصلاة والحدوث الموجب للوضوء والغسل والاعتناء مع  
 عدم الدخول واستئذان العدة في المستترابة بعد التعرض وعدمه  
 الطهارة في السعي والجمرات وتقديم الاضغف على الاوقى في ميراث  
 الغرق على القول لأصح من عدم الموتى مما ورد منه والحكمة الظاهر  
 في ذلك بحجود الادعاء والافتقار ومن ثم قيل بأن الثواب في أعظم ما  
 من الانقياد المحض ومنها ما يظهر فيه المناسبة ويخص باسم العلة كالنجاة  
 الموجبة للغسل أو الزنا الموجب للحد والقيل للموجب للعقاصم والقذف  
 الموجب للحد والكبيرة الموجبة للشق **قاعدة** السبب قد يكون كونه  
 كالعقد أو الإنقاع ومنه بكثرة الاحرام والتبليغ وقد يكون فعلا كما  
 والاحتطاب وإحياء الموات والكفر والزنا وقتل النفس المعصومة والوطء  
 كمال الله وقد بان أن السبب العقلي أقوى من القول في المفسنة لو وطئته

ما لم يأت في الشرع من غير الشرع  
 وهو ما لم يأت في الشرع من غير الشرع  
 لعل وأوجهها العسر



فاجلها صار تام ولد وتعتق بموته ولو باشر عتقها لم يصح العبد  
 المورث **لطلبا** لو انقطعت ملكات السيدان شاء ولو وهب لم يملك السيد ولا يملك  
**قاعدة** اقسام السبب والمسبب باعتبار الزمان ثلاثة **الاول**  
 ما يقارن السبب كالشرب والزنا والسرقة والمخاربه المقارنه لا يستحق  
 الحدوقل الكفار يقارنه استحقاق السلب مع الشرط لا بدونه في  
 الاصح ومثله يقارن الملك واسبابه الفعلية كالحيازة والاصطفا  
 والاخذ من المعدن وحيا المولود **القسم الثاني** ما يتقدم عليه السبب  
 كتقديم غسل الجمعة في الخيط وغسل الاحرام واذا لم يجز لادوية  
 الفطرة في شهر رمضان على قول شهير الا ان يجعل السبب جزء  
 الشهر فيكون من قسم المقارن وتقدم الزكاة قبل الحول على قول وعنده  
 توقيت الواثب للذمة مع انها لا تجب الا بعد موت القاتل وتيسر عليه  
 الملك ح وانما يتقدم عليه قبل موته لتنتقل الميراثه وربما  
 التزم بموازاة ملك الميراث في هذه الصورة ولهذا يقتضيه ما يورثه وتنفذ  
 وصاياه ولا يجوز على تقدم جزء الصيد قبل موته وجزء الميراث قبل البسه  
 الخلق والطيب قبل فعلهما ولا كفارة الطهارة قبل العود ولا كفارة القتل  
 على الزهوق ولا كفارة العيمين على الحنث **القسم الثالث** ما فيه شك هو  
 صيغ العتق والايقاعات فانه يمكن ان تعالى بمقارنة الحكم للجزء الا

هذا هو السبب والمسبب باعتبار الزمان ثلاثة الاول ما يقارن السبب كالشرب والزنا والسرقة والمخاربه المقارنه لا يستحق الحدوقل الكفار يقارنه استحقاق السلب مع الشرط لا بدونه في الاصح ومثله يقارن الملك واسبابه الفعلية كالحيازة والاصطفا والاخذ من المعدن وحيا المولود القسم الثاني ما يتقدم عليه السبب كتقديم غسل الجمعة في الخيط وغسل الاحرام واذا لم يجز لادوية الفطرة في شهر رمضان على قول شهير الا ان يجعل السبب جزء الشهر فيكون من قسم المقارن وتقدم الزكاة قبل الحول على قول وعنده توقيت الواثب للذمة مع انها لا تجب الا بعد موت القاتل وتيسر عليه الملك ح وانما يتقدم عليه قبل موته لتنتقل الميراثه وربما التزم بموازاة ملك الميراث في هذه الصورة ولهذا يقتضيه ما يورثه وتنفذ وصاياه ولا يجوز على تقدم جزء الصيد قبل موته وجزء الميراث قبل البسه الخلق والطيب قبل فعلهما ولا كفارة الطهارة قبل العود ولا كفارة القتل على الزهوق ولا كفارة العيمين على الحنث القسم الثالث ما فيه شك هو صيغ العتق والايقاعات فانه يمكن ان تعالى بمقارنة الحكم للجزء الا

من الصيغة او يقع عقبيه بغير فصل ويظهر الفائدة في مواضع منها  
 لو اسلم ابوالزوج الصغير وورثته الباقية فاعلى المقارن للجزء  
 الاخير فالسبب باق وعلى الوقوع عقبيه ينسخ لان سلام الطفل  
 عن سلام ابيه فيكون واقعا عقبيه فاسلام المودة معه ومنها الميراث  
 من قرأه بالدين فان قلنا ارتفاع الحجر يقارن الجزء الاخير من البيع  
 صح وان قلنا ببعقه بطل لان صحة البيع موقوفه على بيع الحجر الموقوف  
 على سقوط الدين الموقوف على صحة البيع فيرد ويباخر بمضغ البضغ  
 لان هذا الحجر يحل الغريم والغرض منه عدم تعلق الغريم وهو منفي هنا  
 فيجوز مجرى بيع الزمان من المرتبة الوهم وانقول بموازاة قبض  
 منه مضغ بقاء الحجر **قاعدة** قد تدخل الاسباب مع الاجتماع  
 الموجبة للطهارة فاذا نوى دفع واحد منها انتفع الجميع الا ان ينوي  
 عدم دفع غيره فبطل الطهارة وانما حكم بالداخل لان الاحداث لا  
 يمكن الحكم عليها بالارتفاع بل المرتفع العند المشتري بينها وهو المنع  
 العبادة وحضورها بالاحداث ملغاة ويجوز بين الاحداث  
 في داخل الاغسال المسنونة عند انضمام الواجب اليها والمروى انما  
 واما الاغسال الواجبة فالاقرب تدخل سببا على الاطلاق بل كان  
 نوى حضوره وجوب الوضوء والغسل وتعبا والاكتفى بالغسل







في الوضوء والغسل ولا يدخل احد تحت الاخر وكذا القتل وجوب الفسق  
 والقود والكفارة جميعا ان كان عمدا ويوجب الدية والكفارة ان كان  
 خطأ او شبهها واستهلاك المال الغير عمد او جوب الختان والتغريم وقد  
 الحصنة او المحسن بوجوب الجلد والفسق وزنا البكر بوجوب الجلد والمكر  
 والتغريم والحدث الاصغر بسبب تحريم الصلوة والطواف وسجود  
 السهو وسجود الغزيرة على قول ومن شرط القرآن والحدث الاكبر يزيد  
 ذلك قراءة الفرائض ودخول الساجد والاختيار في السجود الشريفين  
 تحريم الصوم والوطي في الحيض والنفاس والطلاق فيه غائبا وانها  
 كثيرة واكثر الاسباب مسببات **التمتع** عقدا ووطيا  
 يترتب عليه احكام كثيرة واتي في القوايد ان شاء الله تعالى **قاعن**  
 قد يكون السبب فعليا مضمونا ابتداء كما ذكرناه من القتل والزنا  
 واللواط وقد يكون فعليا غير مضمون من الشارع بالاصالة كمن  
 دل على القرائن الحالية والمتعالية كتقديم الطعام الى الضيف فانه يبيع  
 للاكل وان لم ياذن بالقول على الاصح وتسلم الهدية الى المهدى اليه  
 وان لم يحصل الاحتياج القوي لظاهر فعل الخلف والسلف وكذلك  
 صدقة الخلع وتكوة القريب والصاحب وجواز الملوك بمركوة  
 ومركوب وغيرهما وطلانة الهدى كمنس الغسل قد مر وجعله علمية

وطه

دفعه عنه وشتم المال على اللقيط وكتابة الدابة ووضع في الخنقة او  
 السقاط والوطي مرة اختيارا من المباح والمشتري والوطي في الرحمة  
 قطعاً وفي الاختيار اذا سلم **الكرم** ما يبيع مع المروج وكذا التمسيل  
 في الرجعية قطعاً وفي الاختيار على قول والمعاطاة في السلطنة تفيد  
 اباحة المصروف للمالك وان كان في الحصر عتداً **قاعن** لا يملك  
 العوض في الخلع من بدلها لفظاً او قبولاً بعد ايجابه ولا تسليم الدين في  
 سقوط القصاص بل لا بد من التلطف بالصلح وشبهه ولو ختم  
 بعض الفاتحين بآية وقتل ابوتوق الملك على اختيار الملك فوحي لكون  
 كونه اختياراً لان الوحي لا يقع الا في ملك **قاعن** ومن لا يملك  
 الفعلية ما يفعل بالقلب كنيابة الزكوة والمحسن في التملك ونيا القيا  
 في ترتب احكامها عليها ومنها الادارة والكراهة والهيبة والبغضاء  
 علوقها بآراءها او كراهتها او محبتها او بغضها فالظاهر وقوعه في  
 قولها لودعته كدعوى المحض فلو اذنتها فالأقرب انه يحلفها ولو علقه  
 لسيدها لم يعدم محبة كحبة دخول النار واكل السم والشرع كحبة الكفر  
 وعينه الا ان يكون ثم لذلك فادعته احتل القبول لانه بضمة شيئا  
 ولا يعلم الامتناع وعدم القطع بكذبها ويحتمل الفرق بين الامر بالاطيع  
 معين على الاول دون الثاني فيقبل منها في الثاني ولا يقبل في الاول







ينظر وجوب الصوم فيه فالسببية حاصلة في نفس الامر  
 انما جهل وجودها فاذا علم ذلك تبع الحكم بخلاف المرفق والمثالي  
 فان الوجوب ليس حاصلا فيها في نفس الامر وانما تجد بزوال  
**قاعدة** قد يعرئ الوقت عن السببية وان كان لا يعرف <sup>الظرفية</sup>  
 كما تمتدورات المتعلقة على اسباب مغايرة للاوقات <sup>فوقها</sup>  
 جميع العبر وكما سنبه على ما في قضاء شهر رمضان في نهاظر  
 للايقاع وليست سببا بل السبب قواص الصوم لتأثير السبب  
 الموجب الاداء وكذلك شهونا العدة او الاقراء وطرف العدة  
 ليست اسبابا فيها انما السبب الطلاق والاضح والوفاة وسبب <sup>الغلبة</sup>  
 دخول شوال على الاصح ومجموع الليلة ونصف النهار <sup>طريق</sup> المستقبل  
 للاداء فلو بلغ في اثانته او اسلم لم يجب وكذا لو استغنى او عقل  
 ملك عبدا او تزوج امرأة **قاعدة** كل حكم يتعلق على سبب  
 لا اختلاف فيه فانه يحصل من حصول السبب واختلاف <sup>وقت</sup> محسب  
 التعليق ووقت الوقوع في اعتباراتهما وجهان وله صور منها  
 ان يوصى الى اسق فيصير عدلا عند الوفاة او الى سبي فبلغ او كافر  
 فسلم ومنها لو نذرت الصدقة ماله عند مرضه <sup>منه</sup> فهل يقرب <sup>منه</sup>  
 حالة البرء او حالة النذرة اما لو كان النذر منجزا فانه يعتبر حاله

النذر قطعاً ولو اوصى بذلك ماله فالمشهور عندنا اعتبار حال الو  
 ومنها لو اوصى العبد بما لم يملك ثم عتق ومات او نذر العتق او الصدقة  
 فتحرر ومنها ان يتعلق الظاهر على مشيئة زيد وكان مطلقا تحسب  
 فهل يعتبر الاشارة اعتبارا بما لم يشيئه او النطق اعتبارا بما لم <sup>تعلقه</sup>  
 فيه الروحان ومنها لو نذر الصبي عتق عبده عند شرط وقوع في الحرم  
 فان اعتبرنا حالة النذر فهو من الاصل والافضل <sup>شك</sup> الثالث **قاعدة** كل  
 في سبب الحكم بناء على الاصل فهنا صورة بان احدهما اصالة <sup>بنى</sup>  
 والثاني في السبب المحرم وان كان هناك مادة حول عليها <sup>الظاهر</sup>  
 المقصود والظن المقطوع فانه محرم وان كان الاصل المحل لقوة  
 الامادة وكذا لو مال الكلب في الكرم وجده متغيرا وان <sup>تعد</sup>  
 الامادة على المحل كما لو مر طائر فقال رجل ان كان هذا غرابا <sup>فجرت</sup>  
 على كظهر ابي وقال الاخران لم يكن غرابا فوجرت كظهر ابي <sup>على</sup>  
 غاب وتحقق الياس من معرفة فان الاقرب المحل في المرء <sup>انما</sup>  
 لو جعله في وجعته اجتنبا لوجوب اجتناب احدهما ولا يتم  
 الا باجتناب الجميع ومن ذلك طير الطريق وثياب من <sup>الخبر</sup>  
 والميتة مع المذكور المحصور والمردة المحرمة مع نساء <sup>الاجنب</sup>  
 فانه يحكم بالطهارة والحل وان كان الاجتناب حارطا اذا وجد <sup>شبهة</sup> لاصه



ومن ذلك وقوع التوكل الحلو في عليها في تركه فانه باطل باعدا واحدة  
 من ذلك وجب ان المال في احدى الظلم والسراق وان كان الوبر تركه  
 بل من الوبر تركه لا يتيقن حكمه كما يروي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال  
 اني لاحد التمرة ساقط على فاسي فلو لا اني اخشى ان يكون من الصدقة  
 لاكلتها ومنه لو غلب في بلد الحرام على الحلال بحيث يكون الحلال باطلا  
 والوبر ايضا تركه وهو اكدم من الاول لامع الصورة من غير يربط  
**الصورة** انما ان يكون الاصل الحرمة ويشك في الاباحة فيقول  
 الحرمة كالصيد المرمي فيغيب فيوجد ميتا حرام الا ان يقضي الصورة  
 فانه انما يكونها في محل قاتل واما الغلبة الظن بعدم عروض سبب اخر  
 وكذا اللحم المطروح والجمل المطروح الموصوف الامع الظن الغالب  
 بتكليفه **قاعدة** كل عبادة علم سببها وشك في فعلها وجب فيها  
 ان كانت واجبة واستحيت اكلت مستحبة كمن شك في الطهارة  
 بعد يتيقن الحدث وفي فعل الصلوة ووقفها باق وفي اداء الزكوة و  
 باقي العبادات ويجزم النواي بالوجوب لاستصحاب الوجوب  
 المعلوم وكذا التوقف الخروج عن العهد على فعل زيادة على الواجب  
 نوى الوجوب في الجميع كالصلوة المنسية غير المعلوم عنها ترك  
 التي جازية ومنه الصلوة في الثياب الكثيرة المشبهة بالخشن <sup>طعن</sup>

تثبت

فيه بعض الاناضال باين النواي فمرجأزم وصار الى الصلوة  
 عاريا وعلى ما قلناه الصلوة في الجميع بينه الوجوب الجازم وطعن  
 بعض العامة ان الشك في هذه الصورة سبب في الوجوب وليس  
 الامر كما ظن بل السبب هو ما قبل الشك من المتقنيات الحكم  
 لما توقف الخروج عن العهد بالزيادة على الواجب وجب ولو كان  
 الشك سببا في الوجوب لا طرد فيلزم تحريم الوضوء لو شك  
 في طلاقها ووجوب اجتنابها ويلزم وجوب مقتضى السهو ولو  
 هل عرض له في صلوة سهو وليس كذلك قطعاً **قاعدة** قد يكون  
 الشك سببا في حكم شرعي كوجوب سجدة السهو عند الشك  
 بين الادب والخس ووجوب صلوة الاحتياط عند الشك في الادب  
 كما هو مشهور فان قلت صلوة الاحتياط خارجة من ذلك لانها  
 يدل من جزء الاصل عدم فعله قلت الجهد واكملت ملحوظة الا  
 هذا لما مضاهى اليها وجبت بالشك كمتقين الجهد ووجوب التشهد  
 والتسليم وانقلها الى التحجير بين الجلوس والقيام **قاعدة** لو صلى  
 عند الغضب بطهارة ثم احدث وصلى الغضب بطهارة ثم ذكره فادرك  
 الطهارة بين احتمال وجوب الخس بعد الطهارة يحصل اليقين واحتمل  
 وجوب صبح ورياعية يطلو فيها بين الظهر والعصر ثم غزا ثم غزا

من بعض العامة في سبب الشك  
 من جهة في عدم الوجوب او في وقوع الخطأ  
 من جهة في الحكم ليس كسبب في عدم الوجوب  
 باعتبار وجوب الشك في الادب والقيام  
 كخس ما نحن فيه ان الشك لم يرد  
 به بيت بل وقع في سنة فتم فيه

في بعض العامة في سبب الشك  
 من جهة في عدم الوجوب او في وقوع الخطأ  
 من جهة في الحكم ليس كسبب في عدم الوجوب  
 باعتبار وجوب الشك في الادب والقيام  
 كخس ما نحن فيه ان الشك لم يرد  
 به بيت بل وقع في سنة فتم فيه



يطلق فيها بين العصر والعشاء ويرد بين القضاء والاداء في  
 الرباعية مع بقاء وقت العشاء ومع خروج سؤى القضاء فلو  
 عن الوضوء الذي كلف به الان ثم صلى الصلوات الخمس والاربع  
 ثم ذكر انه لم يتوضأ الوضوء المخاطب به فعلى الاحتمال الاول ليس  
 عليه لاعادة العشاء لا غير لان الاخلال ان كان من طهارة الاول  
 فهو لان تسطهر وقد صلى بطهارة صحيحة ما فاته وزايد عليه ان  
 كان من طهارة الثانية فلم يضره هذا التكرار ووجبت عليه صلوة  
 العشاء ان كان لم يحصل الخمس بل اقتصر على الاربع وعلى الاحتمال  
 الثاني يحتمل هذا ايضا ويحتمل ان يعيد ما عدا الصبح لانه اذا كان  
 طهارة الاولى فاسدة وجبت عليه الصلوة بنية جازية وضوء وقوع  
 التزويد **قاعدة** متعلقات الاحكام فاما احدهما ما هو مقصود  
 وهو المتضمن للمصالح والمفاسد في نفسه والثاني ما هو وسيلة ومرتبة  
 الى المصلحة والمفسدة وحكم الوسائل في الاحكام الخمسة حكم المتقاصد  
 ويتفاوت في القضاء بحسب المقاصد فكلما كان افضل كان الوسيلة  
 اليه افضل وقد مدح الله تعالى على الوسائل كمدح على المتقاصد  
 قال الله تعالى ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة  
 في سبيل الله ولا يطؤون موطئا فيغيظ الكفار ولا ينالون من

يكون ان قال ان كان كلف الوضوء فصار وضوءا في نفسه  
 انما كان ذلك في الوضوء الذي كان عليه في وقت  
 الوضوء الذي كلف به في وقت العشاء في وقت  
 فليس له ان يترك الوضوء الذي كلف به في وقت  
 فليس له ان يترك الوضوء الذي كلف به في وقت  
 فليس له ان يترك الوضوء الذي كلف به في وقت

نيلا الا كتب لهم به على صالح فمدح على الطهارة والمخفصة كما مدح على  
 النيل من العدو وان لم يكن الطهارة والمخفصة بقصد المكلف لانه  
 انما حصل بحسب وسيلة الى الجهاد الذي هو وسيلة الى اعزاز الله  
 واعلاء كلمته تعالى للذين هما وسيلتان الى رضوان الرب لك  
 وثقل **قاعدة** الوسائل اقسام **الاول** ما اجتمعت الية على تحقيق  
 كثر الابار في طريق المسلمين وطرح المعابر لانه وسيلة الى ضرر  
 بهم وهو حرام بالاجماع ومنه القا السم في مياههم ومنه سلب الخيل  
 والاعين من دون الله تعالى عند من يعلم انه يسب الله تعالى او احداث  
 اوليائه واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تبغوا الذين يدعون من دون  
 الله فيسبوا الله عدوا بغير علم **الثاني** ما اجتمعت الية على عدم  
 وهو ما كان المتوسل اليه بعيدا عن قصد فاعله كغيره من العيب وان  
 اكمل اعتقاده حرا وعمل السيف وان كان ان يكون الله في قتل  
 محققون الدم ووضع الشبهة وحلها وان كان قد نطفت بالشبهة  
 من تمكن في قلبه ويجوز عن الحل ومع ذلك لو قصدت حل الشبهة  
 كالحل بغير حرام **الثالث** ما اختلف فيه كما يبيع بشرط الاقراض  
 النظرة وبيع العنب على النخار والخشب على نجار الاضام من غير  
 شرط وبيع السلعة على ولده او خادمه ليحضر بالزيادة شي ما باع







شرعية الثواب وفعلها بغير طهارة مع الايمان سبب استحقاق  
 العقاب **فان** التكليف الشرعي بالنسبة الى قبول الشرط  
 انما هو التعليق **الاول** ما يقبل شرطاً ولا تعليقاً كما لا يان بالله  
 ونسوله وحججه واقتضاد وجوب الواجبات ونحوه المحركات ونيات  
 العبادات غالباً واحتمالها بالغالب عن مثل قول المكي ان كان مالي  
 الغائب باقياً فله ذكاته وان كان بالغائبي فافقه والطلاق <sup>الرجعي</sup>  
 على الاصح **الثاني** ما يقبل الشرط والتعليل على الشرط كالتعقبات <sup>يقبل</sup>  
 الشرط مثل ان تحرم عليك كذا ويقبل التعليق على الشرط في صورة  
 التدبير والنذر وشبههم والاعتكاف كقولك اعتكف ثلثة ولى الرجوع  
 متى شئت فهذا شرط واما تعليقه على الشرط في النذر والعهد <sup>الذي</sup>  
**الثالث** ما يقبل الشرط دون التعليق على الشرط كما ليس في الصلح و  
 الاجارة والرهن لان الانتقال بحكم الرضى ولا رضامع التعليق  
 الرضا يعتمد الجزم والجرم ينافي بالتعليل لا يعرف منه عدم الحصول  
 قدر علم حصوله كالتعليل على الوصف لان الاعتبار بحصول الشرط دون  
 انواعه واقراده فاعبر بالمعنى العام دون خصوصيات الافراد فان  
 تعلل هذا بطل قوله في صورة انكار التوكيد ان كان في تقديره معتبر  
 بكذا املت هذا التعليق على واقع الاعلى متوقع الحصول فهو على المحذور

للقوع او معصاج له لا يتعلق عليه الوقوع وكذا نقول لو قال في صورة  
 انكاره كانه التزويج او انكاره التزويج وتدعيمه الزوجة وان يصح ان  
 يقول ان كانت زوجتي فهي طالق **الرباعي** ما يقبل التعليق على الشرط  
 ولا يقبل الشرط كالعبادات المنذورة عند حصول شرط كبر المضر  
 وقدم المساق ولا يست قابلة للشرط لامتناع صحاح على ان  
 ترك سجدة او على ان لا يلزم من احتياط عند الشك وكذا اصل الا  
 يدخل لان اواصل ان بقيت على طهارة وهو شك في البقاء فان <sup>قلت</sup>  
 مساق هذا يقتضون لا يصح فيه من نوى اصيل ان بقيت على صفة  
 التكليف وبقيت متطهر وهو سبق عادة <sup>قلت</sup> من ضرورات <sup>التكليف</sup>  
 وهو مقدور ان لم يوه المكلف ولا تقصير فيه ويجعل ان يقال ان <sup>الدين</sup>  
 من تقديره جعله مقصوداً اذا جعل مقصوداً فقد اخل بالحرم <sup>الذي</sup>  
 هو شرط في النية ومن هذا الباب تعليق النيات بالمشية الا ان يقصد  
 التبرك ولا يجب في جوازه **فان** مانع السبب كل وصف وجود  
 ظاهر منضبط على وجوده بحكم السبب كالاثر المانع من المقصود  
 موضعه لان الحكمة التي اشتملت الاثره عليها هي كون الوالد سبباً <sup>لوجود</sup>  
 الولد وذلك يقتضي عدم القصاص ليلاصير الولد بسبب العدم  
**الخامس** مانع الحكم كل وصف ظاهر منضبط مستلزم حكمه <sup>هذا</sup> معتقداً

ان  
 يبين



نفى حكم السبب مع بقاء حكمه السبب كالدين المانع من  
 الخمس في المكاسب فان الحكم في الخمس نفع اهل البيت و  
 تعويضهم عن الزكوة التي هي اساخ الناس لكن الوجوب في المكاسب  
 انما هو فيما فصل عن ثبوت المكلف و ثبوت عياله و ظاهر ان  
 دينهم منه وهذا قدم الدين على ما زاد عن ثبوت يوم وليمة و  
 من الشباب فكان في ذلك ما تعارض وجوب الحكم و كان في الحكم  
 باقية في الخمس **قاعدة** المانع ثلاثة **الاول** ما يمنع ابتداء واستد  
 كالارضاع المانع من ابتداء الشكاح المبطلة لو وقع بعد **الثاني** ما  
 يمنع في الاستداء لاقى الاستدانة كالعدة فانها مانعة من ابتداء الشكا  
 الا من صاحبها ولا يمنع في الاستدانة كما لو وطيت الحليلة بشبهة  
 فانها لا تقطع الشكاح و ارجع وطئها مكان العدة **الثالث** ما يخل  
 فيه كالا حرام بالنسبة الى ملك الصيد لثاؤنه لوعرض سببه في  
 حال الاحرام بل قيل عليك وان لم يكن ثاؤنا عنه عند عرض السبب  
 كالارث ثم يجب عليه ان يراجع اية لوا حرم ومعه صيدنا الملك  
 فلهذا سببها حث السبب والشروط والمانع المفسر بها الوضع **عبر**  
 ناد بعضهم في خطاب الوضع الصحة والبطالان والغربة والوصية  
 وهي مفسرة في كتب الاصول فنادا اخرون التقدير والتجيز مثال

الماء في الطهارة بالنسبة الى من يضره باستعماله فيقدر للملح  
 كالمعدوم وان كان موجودا وكذا لو كان في بئر ولا المنة معه  
 ليس عنده وقد يقدر للمعدوم موجودا في مواضع منها دخول الله  
 في ملك المقتول قبل موته بان يورث عنه وتقضي منها ديونهم  
 تنفذ وصاياهم فانما تقطع بعدم ملكه الذي في حياته لاستحالة التقيد  
 المسبب على سببه ولكن يقدر الملك للمعدوم موجودا ومنها  
 قال لغيرة اعق عبدك حتى ادا من مالك ديني فانه يقدر  
 قبل العتق بان يحقق العتق في الملك فكذلك يقدر ملك المديون  
 بملك الدين حتى يكون الدين قد قضى من مال المديون مع ان  
 واقع بعدم ملكه الى زمان العتق وقضى الدين ويسمى هذا الملك  
 الفتنه وحمل عليه بعضهم ملك الضيف عند تقديم الطعام اليه ككل  
 او بالمتضرع او بالتناول وهو ضعيف لانه لا ضرورة الى التقدير  
 ومنها عند بعضهم ما لو وطى الانثى ثم ظهرت حاملا وقلنا بان النسخ  
 للعيب يرفع العقد من اصله فانه يكون الحكم باقضاء الملك تقديرا  
 لا تحقيقا لار الوطى وقع بياحا فلا يتقلب حراما وبشكل هذا بان  
 المشتري يرد عرض البضغ فلا يكون الوطى مباحا الا طاهر او **الحقيق**  
 في هذه المسئلة ان الحمل من الامه انما يرد مع الوطى اذا كان ولدنا

ليورث

فيكون له الميراث



فانها يكون ام ولد فيمتنع بيعها فليس الرد هنا اختيارا بل فحوى  
 وانما يحى المثال على قول اكثر الاصحاب بان مجرد حمل عيب وان الرد  
 على سبيل الاختيار ويستثنون هذا من الحرة الذي لا يمنع من الرد  
 ومنها ان الناسخ لنية الصوم ان جردها قبل الزوال فانه يتعدى كون  
 النية واقعة من الليل فيعطف في التقدير الى قبل الفجر مع الواقع  
 عدم النية فان قلت لا يكون منه من باب الكسب بغنى <sup>بشأن</sup> اثبات  
 بمرت المتقول تقدم ملكه وبوقوع العقد تقدم ملك المتقول عند  
 اخرها قلت لا سبب متقدم هنا استدلاله من الامور حتى  
 تكون هذه الاشياء كاشفة عن نية التقدير عدم السبب بالكلية  
**فانصرف** الاحكام بالنسبة الى خطاب التكليف والوضع فيقسم  
 اربعة اقسام **امدها** ما اجتمع فيه الامران وهو كثير فمنه اسباب الجحد  
 التي هي فعل العبد كالولاء والعاية والجماع فانها توصف بالآباء  
 في بعض الاحيان وهي سبب في وجوب الطهارة وتوصف بالتحريم  
 كما في حالة الصلوة والسببية فانه ومنها غسل الميت واجبت <sup>وط</sup>  
 في صحة الصلوة عليه وكذا في احكام الميت واجبه وسبب في  
 التكليف من الباقر وكذا جميع فروع الكفایات ومنها الصلوة في <sup>الصوم</sup>  
 والزكوة والحج فانها واجبة وسبب في عصمة دم غير المستضعف منها <sup>بها</sup>

الاستكانة ذنب وسبب في تحريم حرمانه والصوم المسحب <sup>بذ</sup>  
 سبب في كراهة المفطرات والصوم الواجب واجب وسبب في تحريم  
 المفطرات ومنها الشكاح فانه مسح مائة وواجب اخرى مباح  
 او تمهيد وهو طرأ وهو سبب في الاستسقاء وتحريم الام غنى مطلقا  
 والنبذ كذلك مع العول والاحريم جمعا والاحت جمعا مطلقا  
 وابنه لا يخفى على غنى وابنه الاحت على غنى الاباء فانه وسبب في وجوب  
 الانفاق والسنة وجوب البرع بسبب لاحسان وسبب في استحقاق  
 النسوة بين الزوجات في الانفاق والطلاق والوجه وقسمته <sup>في</sup> المهور  
 كراهة الابتنان وفيه لما في قول الشافعي في اباحة الاستمتاع بانها  
 ومنها الرضا فانه مسح او واجبا ومباح كما في الخواص بعد النكاح  
 الى شهرين وسبب في التحريم ومنها الطلاق فانه واجب وسبب  
 مكروه وهو سبب في التحريم ومنها اسباب الحدود واجبات فانها  
 محرمة وموجبة لتلك العقوبات بل الجحد والتغريم والعود والكفارة  
 ومنها العتق فانه مسح وهو سبب في التحريم وفي الاحكام الاخرى  
 بها ومنها الطهارة فانه محرم وسبب في تحريم النظارة <sup>الكفارة</sup> ووجوبها  
 بنسب وطائفة العود ومنها الايلاء فانه مباح وسبب في التحريم والادام  
 بالفتنة شرطها من الرقة ومنها الذم والعهد فانه مسح <sup>بها</sup>



الوجوب والحريم بسبب العقل فالترك ومنها الصيد والانتقام  
والاحطاب فانه مباح وسبب في المملك ووجوب التعريف  
**القسم الثاني** ما كان خطاب تكليف ولا وضع فيه ومثل جميع  
القطوعات فانها تكليف محض لا سببية فيها ولا شرطية ولا  
وعلى ما قلناه يتصور كونها اسبابا كما ذكرناه في الصيام والاعتكاف  
وقد هما الا لانتقاط بنية الحفظ على المال فانه لا يجب على المقر  
ولا بد بسبب التحليل والمنفعة والخصامة ولها ما عتبار ان يكون  
انها تكليف محض من هذا القسم وان اعتبر ما كونه النفقة سببا للملك  
الزوجه والحضانة سببا لحفظ الولد الطفل والجهاد سبب في اعلاء  
الله وكذا يحصل الاعتبار في استيفاء الحدود وفي القضاء وان  
الحدود سبب للزجر عن المعصية والنضاب سبب في ملط المتقوى له  
ويكون سقوط هذا القسم من الدين لان جميع التكاليف اسباب في اية  
المعاني الزمة وسقوط الخطاب واستحقاق التواب **القسم الثالث** ما كان خطاب  
وضيع ولا تكليف فيه كالاحداث التي ليست من قول العبد كالتوبة  
والقوم والاحكام وكافات الصلوات ودوة اللال في الصوم والنظر  
فانها اسباب محضة وكحول الحول في الزكاة فانه شرط محض لوجوب الزكاة  
وكالحض فانه مانع محض من الصوم والصلوة والبيت في المساجد وكالاستن

فانه عليك شخص بعد وقوع السبب وبما جعل ضابطا لخطاب  
الوضع لا لافعل فيه للتكليف فيخرج القسم الاول عن خطاب الوضع  
وليس كذلك **القسم الرابع** ما كان من خطاب الوضع بعد وقوعه  
من خطاب التكليف قبل كسائر العقود الشرعية مثل البيع والصلح  
القرض والضمان والمزارعة والمساواة والوكالة والامانة والهيابة  
والوصية والطفة والسبق فانها توضع بالاباحة تارة وبالاختصاص  
والوجوب اخرى بل وبما وضعت بالحرمان كالبيع وقت النداء وقهر  
عليها احكامها بعد وقوعها **القسم الخامس** ما كان للاحكام عند انقضاء  
الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل ومنها قواعد حرم سبب  
سما كان بعد الاحكام اليها وتعليقها بها فلتنظر اليها في قواعد **القسم السادس**  
**الاول** يتعين العمل بالنية واخذها من قول النبي صلى الله عليه واله  
الاعمال بالنيات وانما الكل امرى ما سوى صحة الاعمال واعتبارها  
بحسب النية ويعلم منه ان من لم يتوكل بجمع عمله ولم يكن معتبرا في نظر  
وبدل عليه مع دلالة الحصر الجملة الثانية فانها صريحة في ذلك ايضا  
وهذه القاعدة فوايد **الاول** يعتبر في النية التقرب الى الله تعالى  
وقد عليه الكتاب والسنة اما الكتاب فقول الله تعالى وما امروا الا  
ليعبود الله تخلصا من امر واهل الكتاب يقولون انما امرنا الا

قوله وما امرنا الا  
لنعبد الله تعالى



عائنها الا لاجل ان يعبد الله على هذه الصفة فيجب علينا ذلك علينا  
 لقوله تعالى ذلك الدين القيم وقال تعالى وما الاحد عند من نعمته  
 الا ليعفوا وجه ربه الاعلى اي لا يوفق ماله الا ابتغاء وجه ربه  
 منصوب على الاستثناء المنفصل وكلامه يعطيان ان ذلك يقرب في  
 العبادة لانه تعالى مدح فاعله عليه **واما السنة** فيما روي عن النبي صلى  
 عليه في الحديث القدسي من عمل لي عبدا اشرك فيه غيري تركته لغيري  
**فأما** معنى الاخلاص فعل الطاعة بخالصة لله وحده وضاعايات  
**الاول** الربا ولا يرب في انه عمل بالاخلاص ويحقق الربا بقصد مدح  
 الرافع والارتفاع به اودفع ضرورة فان قلت فما تقول في العبادات  
 المتويزة بالثقة قلت اصل العبادة واقع على وجه الاخلاص وافضلها  
 ثقة فان لم اعتبارا بالنظر الى أصله وهو قرب به بالنظر الى أصله  
 ما ظهر من استدفاع الضرر وهو لازم لذلك فلا يقدح في اعتباره  
 اما لو فرض احد انه صلوة ثقة فانها مراب **الربا الثانية** قصد الثواب  
 او الخلاص من العقاب او قصد ما مع **الثالثة** فعلها لشكر النعم الله  
 واستعمال المزية **الرابعة** فعلها حبس من الله تعالى **الثام** فعلها حبا لله  
 تعالى **الثاني** فعلها تعظيما ومهابته وتقيا او اجابة **الثانية** فعلها موافقة  
 لاداءه وطاعة لامره **الثالثة** فعلها لكونه تعالى اهلا للعبادة وهذه الغاية

جميع على كون العبادة تقع بها معتبرة وهي اكمل مراتب الاخلاص  
 اليه اشار الامام الحق امير المؤمنين عليه السلام بقوله ما عبدنا طعنا  
 في جنتك ولا خوفنا من مارك ولكن وجدناك اهلا للعبادة فعد  
 واما غاية الثواب والعقاب فقد قطع الاحصاء بكون العباد ما  
 يقصدها وكذا ينبغي ان يكون غاية الحياة والشكر وما في الغايات  
 الظاهر ان قصد ما يجزى لان العرض هو الله في الجملة ولا يقدح كون تلك  
 الغايات باعثة على العبادات اعني الطبع والرجاء والشكر والحب  
 لان الكتاب والسنة مشتملة على المراتب من الحدود والتعزيرات  
 والتم والايادة بالعقوبات وعلى المراتب من المدح والثناء في  
 العاجل والجنه وبعيمها في الاجل والحياء فغرض مقصود وقد جاء  
 في الخبر عن النبي صلى الله عليه واله استحيوا من الله خوفا  
 اعبدوا الله كأنكم تراه فان لم تكن تراه فانبرك فانه اذا تخيل المؤمن  
 الحياء انبت على الحياء والعظيم والمهابة وعن امير المؤمنين عليه السلام  
 وقد قال ليرد قلب الجاني بالنال المحجمة المكسورة والعين  
 المهسلة الساكنة واللام المكسورة هل ريت ربك يا امير المؤمنين  
 فقال عليه السلام فاعبدها لا اري فقال وكيف تراه قال لا  
 تدركه العيون بمشاهدة العيان ولكن تدركه القلوب بحقائق <sup>الانوار</sup>







الذنب او نقول يقفان له فان غايته غسل الجنابة ورفع الخوف وغايته  
 غسل الجمعة النطقة فهو كضم البتة الى التقرب وهذا الباب لو  
 جتمع في الصلوة على الجنابة الوجوب والندب اذا اجتمع مع وجوب عليه  
 الصلوة ولا يجب ولو اضطر على نية الوجوب اخرا في الموضعين ويجوز  
 اجتماع نية الذنب مع الواجب في وادع متناهية الصلوة فانها لا  
 على الواجب منها والمستحب ولا يجب التعرض لنية المستحب حسنة  
 الزينة فعل الواجب لوجوبه او المندوب لندبه وان كان ذلك هو  
 لان المندوب في حكم التابع للواجب ونية المتبوع تغني عن نية  
 التابع ومنها افاضل التعريض في جماعة فان شئى الوجوب في الصلوة  
 من حيث هي جماعة سواء كانا اما او مؤتمرا وان كان قد اختلف في  
 نية الامام للامانة ومنها اذا ادرك المأموم بكبيرة الركوع مع الامام  
 فكبرنا وبالكركع والاحرام فقد حكم الشيخ بالاجزاء وهو مروي  
**الفاصل** اذا اجتمع اسباب الوجوب في مادة واحدة كونه في  
 الصلوة اليومية وقلنا بالانفكاك وهو ذهب المتأخرين وكذلك  
 نفذ الصوم الواجب واجل الواجب واستوجبه على الصلوة الواجبة  
 عن الغير وصلى على يمينه بالتحلل في كل هذه الصور كنية الوجوب لا  
 يجب التعرض للمفوضيات لان التعرض ابراز الفعل على وجهه وحصل

ملاحظة الى ان شئى التائب لوجوبه على وعليه معنى المنوب فان  
 الواجب عليه ما هو الوجوب عن المنوب ما يستلزمه ولو اشتمل الذنب  
 على هيئة واحدة فان كانت زمانا كما لو تذا الصلوة في اول وقتها او في  
 الزكوة عند ايام الحول او قضاء شهر رمضان في وجب امكن ان يجب  
 التعرض لنية تعيينه في ذلك الزمان لانه امر لم يجب بالسبب الا  
 والاقرب عدم الوجوب لان الوجوب الاصلى صار متشخصا بـ  
 الشخص الزمان فنية متعينة عليه وان كانت هيئة زائدة كالزكوة  
 وقراءة سورة معينة في الصلوة في التعرض لها الوجهان والاقرب  
 الوجوب ولو نذر قراءة القرآن في صوميه فلهما امران متباينان  
 يتفرد لكل منهما **الفاصل السادس** الاصل ان كلاما من الواجب وانذ  
 لا يجري من صاحبه لتغاير الجهتين وقد اختلف هذا الاصل في  
 منها اخرا الواجب عن المندوب في صلوة الاحتياط الذي يظهر انما  
 عنه وكذا الصوم يوما بنية التقضا عن رمضان فتبين انه كان قد  
 فانه يستحق على ذلك ثواب الذنب والافضل الذنب عن الواجب  
 مواضع منها صوم يوم الشك ومنها صدقة الحاج بالتمت ادام الا  
 باقيا ولو ظهر ان عليه واجبا فالظاهر الاخر عنه اذا كان حقيقا  
 المودى كما يجري الصوم عن رمضان لو ظهر انه منه ومنها لو

وذكر كان ضم

نية صوم



المجدد ولو بان انه تحدث فففيه الرحمان والاخر اقوى ومنها  
لو جلس للاستراحة فلما قام تبين انه نسى سجدة فاقرب قيامها  
مقام جلسة الفصل فيجب السجود ولا يجزئ الجلس قبله ومنها هذه  
الجلسة لو قام عقيبها الى الخامسة سهوا واقي بها وكانت بقدر الشبه  
فان الطاهر افرأوه عرجية الشبهة صحة الصلوة لسبق نية الصلوة  
المحتملة عليها بخلاف من توفي احتياطا ندبا فظهر لحدث قال النية  
هنا لم يشغل على الواجب في فصل الامر ولو جلس نية التسليم ثم  
ذكر ترك سجدة اجزأت هذه الجلسة عرجية الفصل فطعا لان  
التغير هنا في التصديق بالواجب لا بالوجوب والتدبير  
منها لو اقبل لمعة في المسئلة الاولى ففصلها في الثانية نية <sup>سجدة</sup> الا  
وفيها وجهان من حيث فالحق الوجه ومن اشغال نية الصلوة عليها <sup>الغاية</sup>  
ومنها لو نوى الفريضة فظن انه في نافله فاقى بالانفعال تاويا  
للندب وبعضها فان الاصح الاجراء للرواية فندا وضعا في  
الذكرى اما لو ظن انه سلم ففريضة اخرى ثم ذكر فنقل الاد  
فالمرى عن صاحب الامر عليه السلام الاجراء عن الفريضة الاولى  
والسريضة ان صحة التحريم بالثانية موقوف على التسليم من الاولى  
في موضعها والمخرج منها لم يحصل فخرجت التحريم بحري الاد

المطلقة التي لا تحتل بصحة الصلوة ونية الوجوب في الثانية افر  
لعدم مصادفة محلا وجب هل تجب نية العدول الى الاولى الا ان  
عدم لعدم انعقاد الثانية فهو بعد في الاول ثم يجب التصديق  
انه في الاولى من حين الذكر <sup>المطابقة</sup> الثانية يجب التحريم في شخص  
النية من التعيين والاداء والقضاء والوجوب والتدبير مع  
ولا يجزئ التزديد حيث يكره التحريم لان التصديق العقل انما <sup>يحتجب</sup>  
مع التحريم وقد جاء التعديد في مواضع منها الصلوة <sup>المستتبه</sup>  
بين الثلث الرباعيات والمشتبه في الاداء او القضاء ومنها  
المردة بين الوجوب والتدبير على تقدير المال وعدم تقاير  
منها الصلوة اخر شعبان المردة بين الوجوب والتدبير <sup>نيز</sup>  
تبرر واجب هنا وان وجب في الاولين ولو فعل ففي اخره نظر  
اقرب الاجراء لمصادفة الواقع ولو رد ليلة الشك في الحدث  
الصوم وعدم فففيه وجهان واولى بالمنع لانه تردد لافي محل <sup>الحاجة</sup>  
اذ يجب عليه الصوم من غير تردد ومنها لو شك في تعيين الطرف <sup>المشتبه</sup>  
فانه تردد ولو شك في تعيين الشك المندون من التمتع او القراء او  
الافراد او العمرة المردة او غيره التمتع فان التزديد يجزئ في الا  
وفي اخره في العمرة من تردد من حيث اختلافها في الافعال <sup>وتد</sup>



الحج على احديهما دون الاخرى وليس الصلوة في الشياخ المتعددة  
 عند الاشتباه بالخفاصة او الطهارة بالماء المطلق والمضات عند  
 اشتباههما من هذا السبل لان الجميع هنا واجب لانه من باب الایم  
 الواجب لانه ومنها لو نفي يقين الكثرة مع علمه بجوبها فانه يرد  
 بين الاقسام المحتلة الملوثة بالرجوب مع ظهور اداة فان فيه صورا  
 منها لو شهد عدل او جماعة من الضايق او الفاسد بصدقه لكانت  
 الرجوب فصادف وضمان فني الاجزاء وجهان فظاهر لاكثر عدد  
 ومنها لو رقت الحارص انقطاع الحصى فموت فصادف انقطاعه  
 او كان سائلا فموت ثم انقطع قبل ان يغزو الاجزاء الوجهان ونوي  
 الاجزاء عند قوة الاداة لكونه على راس عادت اذ قيا منها ومنها  
 لو طر المسافر المقدم عادة قبل الزوال فموت ليل نفي اجزائه لو  
 الوجهان فكذا الجنب لو نوى بعد اجابة ثم اغتسل ومنها لو نوى يوم  
 قدوم زيل فظن في الغد فموت ليل نفي وجوب الصوم هنا وجهان  
 وكذا في اجزائه النية ان قلنا بالوجوب ومنها لو نزل في وقت  
 فظن بنية الوجوب فظن بطلان نية فان كان لا يكتفي العلم اجزاء ولا  
 واحدا وان كان ممكن من العلم فنية الوجهان ومنها لو طر ضيق الوقت  
 فتمت فضا فان صادف التضييق اجزاء ان صادف السعة اجزاء مع

في  
 فظن بحجته

الحج

الحج من العلم ومع التكرار الوجهان وكذا لو طر ضيق الوقت في الغد  
 فضا فانما بين السعة فالاقرب الاجزاء اذا وقعت في المشترك منها  
 وبين الظاهر ودخل المشترك وهو فيها ولو دخل المحقق والعصر وهو  
 فنية الوجهان ولو وقعت العصر فالاربعة الختمة بالظهور بحيث يكون  
 قد بقي بعد العصر مقدار ربع ركعات لا ازيد فالاقرب انها لا يغزى  
 ويعيد العصر لان ويتحقق الظهور فيعمل الاجزاء اما على الشراك  
 الوقتين دام اما بالمتعارفينها فكان العصر قد اقرضت من الظهور  
 ونوي منها بوقت نفسها وهو ضعيف والاك ان يقوى في الظهور  
 الاداء في هذه الاربعة فظاهر عدمه وانما ينوي القضاء ولو قلنا  
 باجزاء العصر ومنها لو ترك الطلب فتمت ثم ظهر عدم الماء ومنها  
 لو صلى المجهدة فيك انها القبلة فصادف وشك في دخول الوقت  
 فضا فصادف والاقرب عدم الاجزاء الامع الظرف حيث لا أثر  
 الى العلم ومنها الرطل خلف الخنق فظن بانه رجل وفيه التضييق المذ  
 ومنها الرطل على بيت فيك ان من اهل الصلوة فصادف او تم للصوم  
 على الميت سلك في نفسه فقلنا لا يسرع التيمم قبل الصل فضا  
 ربا كونه غسل ومنها اذا كان في مطهرة فغزى شهر الصيام فضا  
 بعضه فضا فضا على اجزاء ما لم يتقدم على شهر رمضان ولو اجبنا الا

الحج من العلم ومع التكرار الوجهان وكذا لو طر ضيق الوقت في الغد  
 فضا فانما بين السعة فالاقرب الاجزاء اذا وقعت في المشترك منها  
 وبين الظاهر ودخل المشترك وهو فيها ولو دخل المحقق والعصر وهو  
 فنية الوجهان ولو وقعت العصر فالاربعة الختمة بالظهور بحيث يكون  
 قد بقي بعد العصر مقدار ربع ركعات لا ازيد فالاقرب انها لا يغزى  
 ويعيد العصر لان ويتحقق الظهور فيعمل الاجزاء اما على الشراك  
 الوقتين دام اما بالمتعارفينها فكان العصر قد اقرضت من الظهور  
 ونوي منها بوقت نفسها وهو ضعيف والاك ان يقوى في الظهور  
 الاداء في هذه الاربعة فظاهر عدمه وانما ينوي القضاء ولو قلنا  
 باجزاء العصر ومنها لو ترك الطلب فتمت ثم ظهر عدم الماء ومنها  
 لو صلى المجهدة فيك انها القبلة فصادف وشك في دخول الوقت  
 فضا فصادف والاقرب عدم الاجزاء الامع الظرف حيث لا أثر  
 الى العلم ومنها الرطل خلف الخنق فظن بانه رجل وفيه التضييق المذ  
 ومنها الرطل على بيت فيك ان من اهل الصلوة فصادف او تم للصوم  
 على الميت سلك في نفسه فقلنا لا يسرع التيمم قبل الصل فضا  
 ربا كونه غسل ومنها اذا كان في مطهرة فغزى شهر الصيام فضا  
 بعضه فضا فضا على اجزاء ما لم يتقدم على شهر رمضان ولو اجبنا الا



هنا مقام من غير اجتهاد فساد في حقها والرجحان ومنها الوضام عليه  
 كفارة مرتبة قبل علمه بغيره عن التقاضي فساد في حقها اذا ثبت  
 في دخول سوال فاحرم بالاجماع وبمعيرة المتع فساد في دخول سوال منها  
 اذا احرم بالعمدة المفردة ناسيا للصل من الحرام بالاجماع او احرم بالمتع  
 ناسيا للاخلال من العمدة فساد في العمل **الفصل الثاني** في تقيد النية في  
 جميع العبادات اذا امكن فعلها على وجهين لا بالنظر المعروف لوجوب  
 معرفة الله تعالى في عبادة ولا يعتبر فيه اليه لعدم تحصيل المعرفة قبله  
 ولا اذائه الطاعة على النية فانها عبادة ولا يحتاج الى نية غير ذلك  
 احتياج في استحقات الثواب الى قصد القرب الى الله تعالى **المطلب**  
 لنية غايتان احدهما النية والثانية استحقات الثواب والى العمل  
 واجبا فانه يستفيد للتعلم والفعل فخلص من الذم والعقاب والى  
 يتعرض لاستحقاتها وهذا غاية في الذم فيقسم الواجب الى قسمين احدهما  
 ما الغرض لا يتم منه البر وقد اوردوا الامور بالمعروف والى  
 المتكبر وقضا الدين ومكر المنعم ولا يستلزم الثواب الا اذا اراد القرب  
 الى الله تعالى الشا في الغرض لا يتم منه تكميل النفس وارتفاع الذم في  
 المعرفة والاقبال على الله تعالى واستحقات الرضا من الله تعالى وقبولها من  
 المشافعة الدينية والاخرية كالنعظيم فالنبا والثواب في الاصل

والاكتساب والى كونه فيه  
 اشتراط الوجه كونه الوديعه  
 وقضاء الدين لا يحتاج الى نية  
 صحيح

ورد الوديعه على وجهها  
 المستحق في قدره على قدر  
 من العزة والقدرة والثناء

وهذا القسم لا يقع مجزئا في نظر الشارع الا بنية القربة **الفصل الثالث**  
 يجب ترك المحرمات ويحجب ترك المكروهات ومع ذلك لا يجب فيه  
 اليه بمعنى انه لا امتثال حاصل بدونها فان كان استحقات الثواب بالنية  
 يتوقف على نية القربة وهذه التروك لا يمكن استناد عدم وجوب النية  
 فيها الى كونها لا تقع الا على وجه واحد فانها لا تترك لانعدامه فيه ويمكن  
 استناد عدم الوجوب الى كون الغرض لا يتم منها بل هو من الاشياء  
 ليستعد بلسانها للعمل الصالح وبين هذا الباب لافعال الجاهلية مجرى  
 التروك لفضل الحاجة عن الثوب والدين فانها لما كان الغرض بها  
 الخامسة واطاعتها جرت مجرى ترك **الفصل الرابع** في الغنى الحاصل بالنية  
 فان يكون بمنزلة العبادات على العادة كالوصو والفضل فانه كما يقع كل  
 منها عبادة يقع عادة كالتهليل والتبريد والتداوي وقامت ليعين  
 افراد العبادات كالغرض من النقل والقربة عن الرضا وجعل النية الحاصل  
 بالقربة من قبل امتثال العبادات عن العادة لا يراى بالمعصية وفي العبادات  
 يخرجها عن حقيقة العبادات وهو كالفعل المضاد ولا بد من استيعاب الجاهلية  
 في النية وان كثرت تحصيل الغرض منها **الفصل الخامس** في ما يصيب في صحة العبادات  
 لا يخرج عن الشرطية والحجزة وانما الموضع من قبل الشروط وقبله  
 في النية هل هو من قبل الشروط باعتبار قدما على العبادات ومصاصتها

سرا

والاذا ادعى الغنى



مجموع الصلوة مثلا وهذا حقيقة الشرط يتقابل به الجزاء وهو ما يتقارن  
 العبادة والاصحاب المجمع ويحمل الفرق بين نية الصوم وباقي  
 العبادات فيجعل شرطاً في نية الصوم وكذلك في باقي العبادات لا  
 تعد نية الصوم على وجه لا يشتب به المقارنة نعم لو كان بها الصوم  
 فانه جاز على الاصح استحب فيها الخلاف وما قيل ان جعلنا اسم العبادة  
 ينطلق عليها من حين النية فهي جزء على الاطلاق والافنى شرط وقيل  
 ايضا كما اعتبرت النية في صحة وهي بكن فيه كالصلوة وكما اعتبرت  
 في استحقاق الثواب به ففي شرط فيه كلهما ودوافع من المعاصي وفعل  
 المباح او تركه اذا قصد به وجه واجمع مرعا لاثرة مهمة في تحقيق هذا  
 الاجماع على المانية معتبرة في العبادة ومما نية لها غالباً وان تفرقا  
 محل صحتها فيبقى النزاع في مجرد العسمية وان كان يشترط على ذلك الحكم  
 نادرة ذكرنا ما في الذكر كصحة صلوة من خدعت نية على الوقت  
 وصنوه الموعود الوجوب وارقلت ما تغفل في التبعيم فانما يحجب عنها  
 فلم تستقر الى النية المغيرة قلت ليس التميز بقول العبادة والعبادة مما  
 سرية لنية لاجلها بل الركن الاعظم فيها التقرب فلا تنقض قصد في  
 كغيره ولا ان التميز حاصل منه بالنسبة الى الغرض والنفل والبدل من  
 الاصغر والاكثر **ان** قضية الاصل وجوب استحضار النية فعلا في

كل جزء من اجزاء العبادة لقيام دليل الكل في الاجزاء فانها عبادة **ان**  
 ويمكن لما قلناه في العبادة البعيدة للساعة او قصر في القرب بالساعة  
 الكسفي الاستمرار الحكمي ومنه تحديد الغرض كلما ذكر ومنه من منعه عدم  
 الايمان بالتمام وقدره في كونه قلو في القطع فان كان الموعود اجزا  
 لم يستد اجزا لان عملا به معلوم ولانه لا يبطل بفعل المفسد فان لا  
 بنية القطع اخرى وان كان صوابا فيه وجهان من غلب شبه الفعل  
 او شبه التعلل عليه وان كان صلوة فوجهان من بيان واولها بالعلان  
 لانها افعال واحدة وان من حتمها استصحاب النية فعلا في كل منها فلا  
 اقل من الاستصحاب الحكمي فظاهر ان نية القطع تنافي الاستصحاب **ان**  
 ووجه عدم التناهي النظر الى قوله صلح عزمها التكبير وتحليلها التليد  
 ومقتضاها ما يصير ولا ان الصلوة عبادة واحدة وكل جزء منها العبادة  
 فيه انما هو بالنظر الى المجمع فاذا تحقق اعتقادها بالتكبير بعدة  
 لم يبرأ المصروف الاحكام لذلك لانها لم يصادف ما يجب فيه النية  
 اما الوضوء والغسل فان نية القطع تبطل بالنية الى الباقي لا الى ما  
 لانه افعال منفصلة ومضمومة الغسل نعم لو خرج الوضوء عن الواجب  
 ان ذلك باعتبار قرات الشرط لا باعتبار تأثير النية في المانع  
 التردد في قطع العبادة فيه وجهان من بيان وعلى تأثيره فيخرج **ان**

وما كان من التمسك بالنية في كل جزء من اجزائها  
 ويقتضي في العبادة ما كان من التمسك بالنية  
 في كل جزء من اجزائها  
 في كل جزء من اجزائها

انما هو بالنظر الى المجمع  
 فاذا تحقق اعتقادها بالتكبير بعدة  
 لم يبرأ المصروف الاحكام لذلك لانها لم يصادف ما يجب فيه النية  
 اما الوضوء والغسل فان نية القطع تبطل بالنية الى الباقي لا الى ما



فعل المتأني واولى العزم لان المتأني في غير محققه بالشكر الى كون البتة  
 ليس على طرف التقصير بالنسبة الى الدين المعصية للعبادة والوجه فيها  
 سواء لان احوال الاستصحاب الحكمي الخيم بالبقاء على ما مضى <sup>الدين</sup>  
 بنا في الخيم واما نية فعل المتأني فهي كنية الخروج من العبادة <sup>حيث</sup>  
 قور وبتقوى حيث ينتفي التمايز فلو لم يبق الصيام الا فطار فهو كنية  
 القطع وتقوى عدم تأثير النية في الصوم ان كان الصوم <sup>لا يزال</sup>  
 حقيقة بنفس فعل المتأني فلعنا وجبت الكفارة لو انقطع ما يتأني فلا  
 لا يبطل نية اولى فان منع وجوب الكفارة الثانية للمنافاة  
 بان نية المتأني لو انطلت الصوم لما وجبت كفارة اصله لان الاكل  
 اجماع سبق فان نية فعلهما فاذا امتدت النية صاد الصوم فاما  
 فلا يتحقق كفارة والاجماع على خلافه الا ان يقول الشيخ <sup>الصلاح</sup>  
 المحلى رحمه الله فقول شيخنا الامام في الدين والمطهر رحمه الله  
 قوله النية في الصوم موجب للكفارة فان سياق هذا القول يقتضي  
 ان نية المتأني اذنية الخروج بوجوب الكفارة اما بمجرد اوبى  
 انضمام المتأني اليهما الا ان يلزم من الاول استحباب وجوب كفايتين  
 بالاجماع احدهما على نيته والاخرى على فعله ولم يقل به احد من العلماء  
 يمكن اجتماع نية عبادة في انتفاء كنية الزكوة والصيام في

لان

انما

انشاء الصلوة وقد تضمن القرآن العزيمة بانها الزكوة واما الزكوة  
 على اهل طلبة العقل من تصديق على الاسلام بتمامه وكونه فارتفت فيه  
 الاية اما لو كانت العبادة الثانية متمايزة للاول كما لو نوى في انشاء  
 الصلوة طوآنا فهو كنية القطع ولو نوى المسافر في انشاء الصلوة  
 المقام وجب الاقام ولا يكون ذلك تغيرا فاسدا والسفر في النية  
 السابقة اشتملت على اعيان الصلوة والباقي كالمكره فلا يقدح  
 عدم قدم نيته على انه المجلد ان يلتزم بوجوب نية لما اذا على  
 العقد المتعدد المتوحد ولا استبعاد فيه وان لم يصاحبه تكبيرة  
 الاحرام لان تقاد اصل الصلوة بها ولو نوى المقيم في انشاء الصلوة  
 السفر قبل ان يصل على التمام ففي حواذ رجوعه الى المصطفى اوجه  
 ثالثها الفرق بين من تجاوز التقصير وبين من لم تجاوز وهو متلا  
 فادح لعدم زيادة شيء على العبادة انما هو حذف شيء منها نعم وجب  
 الاقام قوي لقولهم صلى الله عليه وسلم الصلوة على ما افتمت عليه ولو جاز  
 اقام العبادة الواجبة بالشرع فيها **المادة** <sup>المعينة</sup> العدل بالصلوة  
 الى صلوة اخرى ومن صوم فريضة الى صوم نافلة او بالعكس <sup>من</sup>  
 باب نية فعل المتأني اذ لا يقتضيها حاشا فيه وكذا في العدل من نية  
 اخرى من شك التمتع الى مقية وبالعكس ويجب في هذه المواضع <sup>الاحكام</sup>

مقدرا

القص







قبل التمكن من الدفع بعد ان دفع عن الاول فان قلت كيف يتصور عدم  
 التمكن وقد كان يمكنه دفع الشاين الى من دفع اليه احدهما قلت  
 يتصور ذلك في ابر السبيل لا يعوزه الانشاء وشبههه اما الابهام  
 في العنق من الكفاية ففيه خلاف مشهور ولا اقرب لمنع سواء اتخذ  
 الكفاية جنسا او اختلفت واما الابهام في النكاح فقد صرح  
 الاصحاب بمنع حيث يكون المكلف مخاطبا باحدهما كالنكاح والعرة  
 ولو لم يجب عليه احدهما والزمان فير صالح للرجوع العرة وان صلح  
 عليها كاشهر الحج وفيه وجهان التحجير والبطالان لعدم التحيز الذي هو  
 ركن في النية **الفائدة** الموقية العشرين تجوز انية في غير العبادات  
 ولها موارد منها قصد كاة التجارة والقبض ويتفرع عليها ولم  
 يستقر على قصد التجارة اما بان نوى القبض او نوى رفض التجارة فما  
 ينقطع فيه التجارة فلو عاد الى نية التجارة في على صيغة الما لا تجاؤ  
 بالنية وان لم يقارن التكليف وعدة فان قلنا به عادت التجارة  
 والا فلا ومنها قصد المسافر المسافر وهو معتبر في القبض ولو فرض  
 القصد انقطع الترحض فلو عاد اشتراط المسافر من حيث صير  
 في الارض بعد عود النية ومنها لو نوى الاميل لحياته فان كان سلب  
 امانته الشارع كالمسقط صار ضمانا لنية التجارته وان كان سلبا لنية

المالك كالوديعة والعارية والاجارة لا ينعزل بمجرد النية منها  
 نية الحازن للبائع وهي مملكتهم مع الحيابة ولو نوى ولم يحزم عليك لا  
 واقتلا ولو حاز ولم يوفقيه وجهان الاقرب انشاء الملك ومنها  
 اجبا انشاء بنية جعلها سجدا او دبا طارا ومقبرة فخصل صبر ورواها  
 بالنية الى الملك الغايات لانه نوى شيئا يحصل له ولا اقرب انشاء  
 الى التلقظ وخرج من عليك تلك النية فيه الوجهان مبنيا على ان  
 الملك الضم من ملكه حقيقة ام لا فعلى الاول عليك وعلى الثاني لا  
 عليك والاول اقرب ومنها ان سار يصنع العقود والابتاعات <sup>بغير</sup>  
 العقد الى الانشاء فيها سواء كانت بالصرح والكتابة عندنا في  
 موضع جواز الكتابة كما في العقود الجارية كالوديعة والعارية والنية  
 هنا في العقد الى التلقظ بالصبر مريدا غايتها فلو قصد التلقظ لا لا  
 غايتها كما في المكروه لم يقع العقد ولا الاتباع سواء قصد صدقها نية كما  
 قال عتيق وقصد الاجابة وقال ابا طاهر وقصد النداء ولم يصدق <sup>بغير</sup>  
 ولو اتفق قصد التلقظ كما في الطهي والنايم والقافل بطل بغير نية لا  
 ولا يكفي في اركان العقد ان لم يتلفظ به كما لو قال عتيق يا تيمون <sup>الارادة</sup>  
 او اعدت عاتة بدم واداة انما هي صفة او ظاهر السبغ او جعفر <sup>بغير</sup>  
 العصة ويتبع الارادة ويكون القول به هنا في البيع اذا كانا قد تفرقا



على ذلك لا يترك للمفوض والبطال قوى للاخلال بركن العقد ومنها  
 ما اثر النية في تعيين الزوجة والمفق فيها الوفاة فوجى طاقه  
 زنت او عدى حروى تغلب ولو جردا من النية في وقوع هذا  
 فان قلنا به استا العين من بعد ومنها جريان النية في الايمان والتفقد  
 والعمود بالنسبة الى المعضات نوع من جنس وشبهه كالوصف لا كالم  
 ونوع الحام ولا ياكل اللحم ونوى لم ابل في قوله في الفصل على اننا  
 وكما يجوز تنقيح المطلق بالنية كما ذكرناه يجوز تخصيص العام بها فلو قال  
 لا دخلت الدار ونوى دخولها خاصة او موقعا ووقال لا سلمت  
 زيد سلم على جماعة هو منهم ونوى خروجهم او التسليم على جماعة لم  
 اما الفعل فالاقرب عدم جواز الاستثناء فيه كما لو قال لا دخلت  
 على زيد فدخل على جماعة هو منهم ونوى الدخول على غيره والنتيجة  
 كما استثناء في القول اذ النية مؤثر في الانفال الاعتبار في البتة  
 ومغطها افعال فتكون مؤثرة هنا وليس بذلك البعيد قبل الانتظام  
 دخل على العلماء الاعلى قوم منهم ويستظم سلم عليهم الاعلى قوم منهم  
 لم لا يكون الباحث على الدخول متفصلا له فان الباحث على الدخول  
 يتصور تخصيصه بقوم دون قوم ويكون ذلك صالحا لخصيص الغير  
 وينبغي عدم انتظامه على هذا التقدير ولو اجبر من ارادة خلوص الظاهر

ذلك بعيد

في العين المتعلق بحق الادنى فلم يقبل طامرا ولكنه يدين به باطنا كما  
 لو قال والله لا وهيتها ثم قال قد دت في غير الماقي وشهرا وفي  
 السوق ويحتمل القول لانه اخبر عما يحتمل لفظه وهو اعرف بقصد  
 ولو كان هناك قربة تدل على التخصيص قبل قطعها اذ قد علم جواز الملا  
 العام وارادة الخاص ولو قال اكملت احدا ونوى زيدا فان قصد مع ذلك  
 اخراج من هذا زيد من نسبة عدم التكلم بقصر اللفظ على زيد وجازم  
 غيره وان لم ينو اخراج من صاها فالظاهره خارج اما على القول بغيره  
 اللقب ظاهره واما على القول بغيره فلان من هذا زيد على اصل  
 قبل العين فلا يخرج عنه الا يخرج واللفظ المنوي به المخصوص كالنائب  
 على المخصوص وهو في قوة اكملت زيدا واما لاجتماع انه لا يحتمل بغيره  
 في هذه الصورة فكذلك ما هو في معناه وادى بعض المجيبين بانه  
 الالمان هذا اللفظ صالح لمن هذا زيد بالصدق الثاني كما ان استثناءه  
 بالعقد الاول وذكره في كذا فرد من افراد العام الذي ثبت في الا  
 ان فيه محض كجبر شاة ميمونة مع خبر العموم في الالهاب ولا انتفاء  
 غير المستقل بنفسه الى المستقل بصير الاول في حكم غير مستقل كما في  
 الاستثناء والشروط والصفة والفاية مثل لا سلمت فوا الا العظم  
 ان كان غير النطق او قطعا او الى غير ولم يثبت مثله في السيرة حتى يصير

نيل



اللفظ بها غير مشغول في الافادة بالنسبة جارية مجرى  
انضمام المستقل الى المستقل وظاهر ان الله لا يغير حكمه كما  
لو قال الله على غيره من قصص فتح او قال الله على غيره من قصص  
لي ولو قل لا قلت احدا ولا قلت شيئا كان مقتضيا التعميم  
كلام زيد بالعموم تامة وبالخصوص اخرى ومقتضيا التعميم  
زيد بالعموم فان عودت بان قوله لا ليست ثوبا قطنا يتخصص  
بمع عدم التناهي بين الثوب المطلق وبين القطن  
اجيب بما ذكرناه من الاستقلال وعدمه فان قطنا  
مستقل فلا انضم الى المستقل فيه فيشغل برونه و  
يتخصص بالقطن بخلاف النسبة فانه لم يثبت لها  
حكم اللفظ في الانضمام قلست وهذا لا تحقيق له لان  
صلاحية اللفظ لمزيد زيدا مع نية زيد به مجموع ولا يلزم  
من صلاحية مع الاطلاق صلاحية مع التقييد لان  
التقييد يناهى الاطلاق من حيث انه اطلاق واما حين  
النشأة وحين العموم فما خبر ان مستقلا فلذلك جمع بينهما  
لعدم التناهي واما صيغة النزاع فانه كلام واحد يتبع مد  
قوله ولا يغير ذلك الامتلاك قطا وان كان يحكى عليه من

حيث الظاهر باجراء اللفظ على ظاهرة والتقدير ان اللفظ انما  
مقصد بالعام جزئيا من جزئياته فكيف يكون جميع الجزئيات مقصودا  
واما كون النسبة لم يثبت لها حكم اللفظ في الانضمام فهي جارية مجرى  
المستقل في انه لا يغير الحكم في الاول بخلاف الانضمام الاستثنائي  
والصفة والغاية الى اللفظ انما اتفق مقصود باعتبار اتفاق ذلك  
بنية الخصوص اذ لو صدرت من الخصصات من القاطن والساحي  
لم يكن لها اثر نعم لا يثبت حكم ذلك ظاهرا الا باللفظ ولما كان حكم  
الايان انما يستفاد من المطلق لا من الجزئيات لم يستغنى في حق  
ولقد لو استثنى في ميمناه واشترط او قيدها بغيره كان ذلك مقبولا  
بالنسبة الى الخالف واذا قبلت من النسبة اليه فالمؤثر في الحقيقة  
انما هو اليه فكما يحل اللفظ على مقتضاه مع تلك الالفاظ فكذا المنع  
القرهي اصل اعتبار تلك الالفاظ وجمعها مخصصة على انما هو الاثم  
دلالة العام على افراده حال نية الخصوص فليست النية منضمه هنا  
الى اللفظ الدال على العموم بل النية حادثة للفظ العام في معنى اللفظ  
الخاص فلا ينظم قوله ان انضمام النية كانه انضمام المستقل الى غير المستقل  
اذ لا استقلال هنا في اللفظ العام لعدم نيته وانما صار مدلول لللفظ  
بالنية ذلك الخاص ومنها تأثير النية في الدفع من الدير الموهوب ولو

الذي ان اللفظ غير واضح

الذي ان اللفظ غير واضح



لو كان في حق ما على الرزق من الدين من حق  
مع الدين دون صاحبه ولا فرق بين  
مجرد التمسك واللفظ والتمسك  
انواعه التمسك احد الدينين احسن  
التمسك وان كان له اوجه للادراك  
لما كانت عند علماء

مخالفة المرتبة طلب النافع لانه يعرف بمقصده ولولم يتوجه له  
الرفع في القسط او مطالبة بافشاء النية الان وجها **والشروط**  
**والشروط** لا يورثية المعصية عقابا ولا ذماما لم يتلبس بها وهو  
ما ثبت في الاجتناب العقوبة ولو تولى المعصية وتلبس بها وانه  
تظهر بخلافها في تأخير هذه النية تظهر من انها لم تصادف المعصية  
فيه صادرت كنية مجردة وهي غير مواخفها ومن دلالتها على انها  
الحرية وجوازها على المعاصي وقد ذكر بعض الاصحاب انه لو شرب  
المباح منسبا يثاب بالسكوت فعل حراما ولعله ليس بخبر الينديل  
بانضمام فعل الجوارح اليها ويتصور على النظر في صورته ما لو وجد  
امرورة في منزل غيره فظنها اجنبية فاصابها فغير بانها نجسة او  
امته ومنها لو وطئ زوجته فظنها حايضا فبانت طاهرة ومنها لو  
هجم على طعام بيد غيره فاكل منه فبين انه ملكا لاكل ومنها لو دبح  
شاة يظنها للغير بقصد العدا فان فطورت ملكه ومنها اذا  
نفسا يظنها معصومة فبانت شهيدة وقد قال بعض العامة يحكم  
بفسق معاطي ذلك لانه على عدم المبالاة بالمعاصي ويعاقب  
في الاخرة مالم يتب عقابا متوسطا بين عقاب الكبيرة والصغيرة  
وكلاهما يحكم ويحرض على الغيب **التابع الثاني والشروط** **الشروط** **الشروط**

صلى الله عليه وآله انه نية المؤمن خير من عمله ووجبا دوى نية  
الكافر شر من عمله فورد سوالا ان احدهما انه دوى افضل العبادة  
احزها ولا يربا ان العمل احسن من النية فكيف يكون مقصودا ودوى  
ايضا ان المؤمن اذا لم يحسنه كسبت بواحدة فاذا فعلها كسبت  
مشرا وهذا صريح في ان العمل افضل من النية وخير سوالا الثاني انه  
دوى ان النية المجردة لا عقاب فيها فكيف يكون شر من العمل وان  
يا جوب منها الطلوا ان نية المؤمن بخير من عمله بغير نية  
حكماء المرتضى رضي الله عنه واجاب منه بان العمل التفضل  
المشادكة والعمل بغير نية لا خير فيه فكيف يكون داخل في باب  
التفضل ولهذا لا يقال العمل على الخلل ومنها انعام محض او  
مطلق متبدع نية بعض الاعمال الكبار كنية الجهاد خير من بعض  
الحنيفة كتسبيحه ومحمديه او قراءة آية مائة تلك النية من عمل  
المسئقة الصديقه والتعرض للهمم والعلم الذي لا توازنه تلك النية  
وعنده قال المرتضى رحمه الله قالس والى ذلك لا ينظر ان ثواب  
النية لا يجوز ان يساوى وتريد على ثواب بعض الاعمال ثم اجاب بان  
خلاف الظاهر لان فيه ادخال زيادة ليست في الظاهر تلك المصير  
الى خلاف الظاهر متعين عند وجود ما يصرف اللفظ اليه وهو ثواب



حاصل وهو معارضة الخبيرين السالعين فيجعل ذلك جميعا به هذا  
 الخبيرين ومنها ان خلود المؤمنين في الجنة انما هو بغيره انه لو عاش  
 ابدا لاطاع الله ابدا وخلود الكفار في النار يستلزم انه لو بقي ابدا لكفر  
 ابدا قال بعض العلماء ومنها ان النية يمكن فيها الدوام بخلاف العمل  
 فانه يتعطل عنه المكلف احيانا فاذا استبقت هذه النية الدائمة الى  
 العمل المنقطع كانت خيرا منه وكذا يقول في غية الحافز ومنها النية  
 لا يكاد يذللها الريا ولا الخبيث لانها تكلم على تقدير النية المعقولة  
 شرعا بخلاف العمل فانه يعرضه ذنبك ويورد عليه ان العمل وان كان  
 معرضا لها الا ان المراهبة العمل تحلى عنها والام يتبع تفضل منها  
 ان المؤمن يراى به المؤمن الخاص كاللوس المعقود بمعاينة اهل الخلا  
 فان قال تعالى جارية على القيمة ومداواة اهل الباطل وهذه الاعمال  
 المعقولة تثبت منها ما ينقطع فيه بالتواب كالعبادات والنجية ومنها  
 ما لا تائب فيه ولا عقاب كالنياق والمانعة فانها خالصة على القيمة  
 وهو في الظاهر من انهم باركانه ونطق بها المانة الا انه غير يعقدها  
 بجنان بل اب عنها وانما هي منها والاشارة بقول الله تعالى  
 عليه السلام وشاله ابو عمر الشافعي عن الغزو مع غير الامام العادل الله  
 يحشر الناس على نياتهم يوم القيمة ودوى مرفوعا عن النبي صلى الله عليه

وهذه الاجابة المثلثة من السوانح واجاب السيد المرتضى ايضا باجوبة  
 ان النية لايتها التي مع العمل والمفضل عليه هو العمل يقال من النية <sup>بها</sup>  
 الجواب يرد عليه النقض السالف مع انه قد ذكرنا حكينا عندنا  
 ان لفظة خير ليست التي بمعنى افضل التفصيل بل هي الموضوعات  
 فيه منقعة ويكون معنى الكلام ان نية المؤمن من جملة الخيرات <sup>لها</sup>  
 حتى لا يقدر مقدار النية لا يدخلها الخير والشر كما يدخل في  
 الاعمال وحكي عن بعض الوزراء استحسانه لانه لا يرد عليه من  
 الاعتراضات ومنها ان لفظة افضل التفصيل قد يكون مجردة  
 التبريح كما في قوله تعالى ومن كان في هذه اعمى فهو في الآخرة <sup>معها</sup>  
 واصل سبيلا وقول المتنبى بعد بعدت بيضا لا يباضل  
 لانت اسود في معنى العلم <sup>العلم</sup> كما ان جنى اراءه انك اسود من جملة  
 العلم كما يقرب من ابراء وليس من ايام فيكون الكلام قد علم عند قوله لا  
 اسود ومثله قول الآخر وابيض من ماء احد يكانه <sup>الابيض</sup> شهاب يراق  
 داج عسكرة وقول الآخر يا ليتني مثلك في البياض ابيض <sup>الابيض</sup> من  
 جنى باض اعايض من جملة اخى باض ومن يحسرها فان قلت  
 فقيمة هذا الكلام ان يكون في قوة قوله النية من جملة عمله والنية  
 من افعال القلوب فكيف يكون عللا لانه لا يختص بالعلاج قلت



ان يسمى علاما كان ينبغي فضلا او يكون اطلاقا العمل عليها بما زادت  
 وقد اجيب ايضا بان المؤمن ينوي لاشياء من ابواب الخير في الصدقة  
 والصوم والحج والعمل غيرها او من بعضها فيؤجر بها على ذلك  
 معقودا النية على ذلك عليه وهذا الجواب مستوجب الى ابن دريد  
 اجاب الغزالي بان النية متى لا يطالع عليه الا الله تعالى وعمل الشر  
 افضل من العمل الظاهر واجيب بان وجه تفضيل النية على العمل  
 انما يدوم الى اخره حقيقة وحكما واجزاء العمل لا يتصور فيها العلم  
 انما يصير شيئا قسما **العمارة الثالثة والستون** تعتبر تقادير النية  
 الاولى العمل فما سبق منه لا يعتد به وان سبقت النية سميت نية او هو  
 غير معتد به ايضا على الاطلاق ولا على القول بجهل تقديم نية  
 رمضان عليه وقد اختلفت المقادير في الصيام فما تقدمتها وتوكلها  
 كما حان مقاديرها وان كان فعلها في انما جاز في موضع الضرورة  
 كغسل النية او عدم العلم بتعالى التكليف بذلك اليوم او عدم  
 حصول شرط الكمال عند طلوع فجره اذا وقعت مؤنة في جهة الصوم  
 استعاد ثوابه باجمعه سواء فعلها بعد الزوال اذ اجوزناه في التردد  
 او قبله وان وقعت على سبيل التمرين كنية الصبي المميز استحق ثوابه  
 الثواب واستحق هو العوض وان وقعت على طريق التواضع كنية

الكل

الكافر والمنون والمعنى عليه والصبي ينو ال اعداءهم في انشاء النهار  
 استحق ثوابا على ذلك العمل وان لم يسم صوما **الباب** **الله** ينفق الحافضة على  
 النية في كثير الاعمال وصغيرها ويحبذ الحائات واجبة فينوي عند  
 قراءة القرآن العزيز قراءة وتدبر وسامع واستماع وحفظه وحفظه  
 وترتيبه وغير ذلك من القايات المجتمعة فيه وينوي السعي الى العمل  
 والمحضور فيه ودخول المسجد والاستماع والسؤال والتفهم والتميم  
 والعلم والتعليم والتسبيح والتفكير والصلوة على النبي والصلوة  
 عليهم والرضا عن الصحابة والتابعين والترحم على العلماء والمؤمنين  
 واعيادة المريض والجوارح عند الدخالة وزيارة الاخوان ولم  
 عليهم ورد السلام وحسن الجوارح وزيارة المقابر والسوق في حاجة  
 اخيه وفي حاجة حياله والشفقة عليهم والدخول اليهم وينوي عند  
 الضيافة واجابة السؤال في الضيافة بل ينوي عند المباحات كالاسلام  
 والشرب والنوم واصدا حفظ نفسه الى الحد الذي ضمن له من الاجل  
 وقاصدا التقوى على عبادة الله تعالى والمؤمن المتق خلقا بالخير  
 جميع اعماله الى الطاعة فان الوسيلة الى الطاعة طاعة وكل ذلك يحصل  
 بالنية وينوي عند المباحة والمقدمات التحسين وتحصيل الالف  
 للمودة والرحمة والعرض للسل والضابط في ذلك كله ارادة الطاعة

والكبير

المتق



الواجبة والمسحوقه تقر بالاله تعالى ومن بعض العلماء لو قال  
في اول نهاره اللهم ما علمت في يومى هذا من خير فهو لانتفاعي  
وما تركت فيه من شر فتركته لنهيك عن ذنوبى وان ذهل عن النية  
في بعض الاعمال والتروك وكذا يقول في اول ليلة ويحرق نية عما  
مستقلة في الوطأ والاحتجاج الى تجديد نية الافراد ما وان كان كل واحد  
منها مينايا صاحبه كالغيب الواقع بعد الفرض **الظاهر** **الظاهر**  
**والشروط** ينبغي للشايق البصيرة في الخيرات ان يستحضر الوجه  
الحاصلة في العمل الواحد ويقصد بعضها باجمعها لينفرد كل واحد  
منها بنفسه وتصبر حسنة مستقلة اجراما غير الى الصغائر  
كثيرة وحسب التوفيق يتكامل تلك الوجه متا له الخلق في المجد  
يكن اشتغال على نحو من عشرين وجها لانه في نفسه طاعة وهو  
وداخله ذكره وتنظر الصلوة مشغول بالذكر والتلاوة واستماع  
العلم ومشغول عن المعاصي والمباحات والمكروهات يكون فيه  
التأهب بكف السمع والبصر والاعضاء عن الحركات في غير طاعة الله  
وطول العلم على الله ولرفم الفكر في امر الاخر حيث نيك من الذكر  
وانا لله العلم واستفادته والمجالسة لاهله والاستماع له ومحبة  
حبه اهله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمكروه وقد

راى

على ذلك كلام امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد اصاب  
احدى الثمان آخاستفاد الله او علم استغفرنا او اية محبة او  
رحمة منظر او سمع كلمة تدل على هدى او كلمة ترد عن ردى او  
يرك ذنبا خشية او حياة فاد استحضر العارف هذه الامور لا  
او تفصيلا وقصدا بقصد ذلك عمله ويتضاعف جزاؤه فبلغ به  
اعمال المتقين ويتضاعف درجات المقربين وعملك التحال شيئا  
من الطاعات **الظاهر** **المباحة** **والفرو** ينبغي ان ينوى في الاشياء  
الحققة للوجوب الوجوب كقراءة القرآن اذ حفظه ولجب على الكفا  
ويحتاجين على الحافظ لجدد من النسيان وكطلب العلم فانه نية  
على كل مسلم وكالامر بالمعروف وان قام غيره مقامه وبالحجة  
فروض الكفايات كلها وتجب نية الوجوب حيث يقين عليه  
ترك المحرم ينوى الوجوب وفي فعل المستحب وترك المندوب **المكروه**  
ينوى التذنب والله الموفق **الظاهر** **المباحة** **والفرو** لما كانت الافعال  
يقع على وجه واعتبارات اكثر ان يكون الفعل الواحد واجبا او  
وجرا او مباحا على البدل وانما يخص ذلك بالنية كضربة التيمم  
فانها تجب في تعزيره وتستحب في تاديبه وتحرم لاهانه وكلا لا  
فانه مباح بالنظر الى هيئته ومستحب او واجبا حيا او كالتطبير



والجاء فانهما من مخطوط النفس وقد ورد في فضاء الالهام لها انما  
 كثيرا واذا كانت الالهة فلا يقصد المباحض والمنطيط بذلك  
 ايضا فخطبته بل هو الله تعالى في ذلك ولا فرق في خط النفس في قيد  
 بذلك جود الله والتنعيم او اقلها رجبيل بالطيب واللباس للآخر  
 والربا واستجاب للمعالين بل اذا تطيبت المرأة لغير الزوج فقلت  
 حراما فاحشاً وكذا اذا خرجت متطيفة معقصة للغير او مقدما  
 او قصدا للرجل بذلك الرد الى النساء المحرمات وكل ما فيه خط النفس  
 يصور فيه الاحكام الخمسة فاللباس لا ينصرف الى ابدان الابا  
 ومن المحرم ان الملبس ان يجعل المباح حراما فكيف الواجب والمحجب  
 بل معدود من المحرمات صرفا الزمان في المباح وان مل لا ينقص من  
 الثواب ويخفف من الدجات فها هي من حراما ان تجعل ما ينبغي  
 تحريمه زيادة في نعم يبقى فخرج التطيب يوم الجمعة ان يعقدها مودعا  
 الشاسي باليق صلى الله عليه واله واصل بيت ومنها اكرام الملائكة  
 الكاتبين ومنها تعظيم المسجد واحترام ملائكة ومنها ترويع الجان  
 في البلوس في المسجد ومنها دفع ما عساه يعرض من راحة كريمة  
 وغيره ومنها حسم ما دة القبة عن الغضا بين لوسيوه الى الزلازل الكثرة  
 فاطم عن القبة كالسريك فيها قال الله تعالى ولا تستروا الله

البناء ابتداء

يعنون من دور الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ومنها زاد البقل  
 بالطيب كما جاء في الاخبار من تطيب في اولها صائم لم يقدر  
 ولا ينظر في الله في التلفظ بقولك اجلس في المسجد واستمع العلم  
 او ادتد تقرأ الى الله تعالى فان ذلك لا عبرة به بل المراد جميع  
 على ذلك وبعض النفس وتوحيها وميلها الى العصيل ما في ثوابه  
 او اصل لفظ بذلك او لا لو قد تلفظه بذلك والهمة غيره وهو لغو  
**الفصل الثامن والعشرون** يجب التورع عن الريا في الالهام فانه فيها  
 بالمعنى وهو زمان جلي وحق في الجسما من وكفى انما يطاع عليه  
 اولو الكاشفة والمعاملة ككاري وروى عن بعضهم ان طلب الغزو  
 تاقته نفسه اليه ففقدتها فاذا هي عجب المدح يقولون فلان فاذا  
 فتركها تاقته نفسه اليه فاقبل يعرض عن ذلك الريا حتى ان الله ولم  
 يزل يتفقد ما شيئا بعد شي حتى وجد الاخلاص مع بقاء الانباء  
 فانهم نفسه وتفقدوا الحاماد او يجب ان يقال فلان طاعات شهيوتا  
 لمحسن سمعت في الناس بعد مودة وقد يكون ابتداء النية اخلاصا  
 وفي الاثناء يحصل الريا فيجب التورع منه فانه يسند العمل نعم لا يخط  
 هو اصل النفس وخوارها بعد ابتغاء النية في الابتداء خاصة فان  
 معفون عنه كما جاء في حديث **الفصل التاسع والعشرون** اعبر بعض

ويعظم



النية في الاعتقاد استخرجنا من مبدئ العقد في الوفاة من علم الوعد  
 لا مرجح مودة وبعضهم جعل العلة في ذلك الاحداد ورجعوا الى  
 بان المرأة قد توجد بصورة الاحداد في هذه المدة مع انه غير كما  
 مع ان ياتي العبد لا يشترط فيها القصد في المطلقه تعبد من  
 الطلاق وان لم يتزوج وكذا المنكوحه بالفساد اذ الحق في الطلاق  
 لشبهه وقد قيل ان مبدئ عقد الشبهة لا مرجح اخر وطعن ابن حزم  
 فحلها وهذا يمكن استناده الى اعتبار النية والى اعتبار انها في  
 الظاهر في عصمة النكاح فلا يتجمع العدة **النية السابعة** في  
 بعض العامة الى ان كل عبادة لا تلبس بعبادة لا تقصر الى النية كالأداء  
 بالله ورسوله واليوم الآخر والعظيم والجلال لله والخوف والرجاء  
 والتوكل والحياة والحجة والمهاجرة فانها مبنية في انفسها بصورها  
 لا يشتركها فيها غيرها والحق بذلك الادراك كلها والنساء على الله عز وجل  
 بما لا يشترطها فيه والاذان وتلاوة القرآن وهذا بالاعراف من  
 حقيقة فان كثرة هذه يمكن صدورها على وجه الربا والعبث والسهو  
 النسيان فلا يخصص العبادة الا بالنية اما الايمان المذكور فانه لا يقع  
 الا على وجه واحد لا يجب فيه النية على ان استحضار ادلة الايمان  
 في كل وقت يمكن ان يتصور فيه النية وكذا في عقد العلق على ذلك والنية

عليه وعباده في الحديث جدد واسلأكم بقول لا اله الا الله  
**النية السابعة والثلاثون** الاصل ان النية فعل المكلف ولا اثر  
 لنية غيره ويجوز النية عن غير المباشر في الصبي غير المتبرر و  
 المحبون اذا حج بهما الوقي وقد تقرر نية الانسان في فعل غير  
 ذلك صورتها ان ياخذ الامام الزكوة وهو من المستمع فيسمع ان يعزى النية  
 فيمكن ان يوجب النية من الامام وان كان الدافع المكلف ومنها اذا  
 اخذ من الماطل وهو ان يملك ما اخذه اذا نوى المقاسمة وحل وكذا  
 على ما حل دينان فان تعين منقضى الى اخذ فلو اخبر المقهور بانه  
 فالاوتب سماعه ويرتجعه على نية القابض ومنها اذا استخلف الغير  
 كما حاله فبطلان ان النية نية المدعي فلا يخرج الحال بالثورية  
 عن ان الكذب وبإل اليمين النكاحية **النية الثامنة** المشقة من  
 اليسر لقوله تعالى اجعل عليكم في الدين من حرج يريد الله بكم اليسر  
 ولا يريد بكم العسر وقول النبي صلى الله عليه واله تعبت بالحسنة  
 السخنة السهلة وقوله صلى الله عليه واله لا ضرر ولا ضرار بك القضاة  
 وحذف المشقة وهذا القاعد يعود اليها جميع وحصل السر في كل  
 في المحنة ومخالفة الحق المنقبة ولا فاعلا لا اعتقاد اعتد الحرف  
 على النفس والبضع او الحال والغريب او بعض المؤمنين كما قال الله تعالى



لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك  
فليس من الله في شيء إلا أن تقوا منهم نقاة بل يحوزوا ظاهرا كلمة الكفر  
عند التقيين والأقربان من وجب من المأ في قتله من فرائد الإسلام  
وتوطئ عقايد العوام ومن القواعد الشرعية التي عند خوار التلغ  
من استعمال الماء والشئ وتلف حيواته أو ماله ومنها إبدال القيامة  
عند العقد في الفريضة ومطلقا في النافلة وصلوة الاحتياط  
غالبا ومنها قصر الصلوة والصوم وإن كان فرض السفر مستقلا في نفسه  
ومنها المنع على الرأس والرجلين بأقل مساه ومن ثم أجمع الفطر جميع الليل  
بعد أن كان حراما بعد النوم وكل ذلك للترغيب في العبادات <sup>تجيبها</sup>  
إلى التمسك ومن الرخص ما يخص السفر والمرضى والأكره <sup>التي</sup>  
ومنها ما يعم كالعمود في النافلة وإباحة الميتة عند المحنصة <sup>عند</sup>  
في الحضر والسفر ومن رخص السفر ترك الجمعة والعصر وسقوط التيمم  
بين الرغبات لو تمكن بمعنى عدم القضاء بعد عودته وسقوط <sup>القضاء</sup>  
للخلفات لو استحب بعضهن والظاهر أن التيمم باع لمطلق السفر  
وإن لم يقصر فيه الصلوة ومن الرخص ما جاز كثير من محظورات الأحرار  
مع العفة وإباحة الفطر للحامل والمريض والشيخ والشيخ وذو العظماء  
والنساء وبإباحة النجاسات والمجوات عند الاضطراب <sup>سابقة</sup> وشرب الخمر

وأباحته الفطر عند الأكره عليه مع عدم القضاء سواء وجب في خطئه أو  
عوقب حتى اضطر في الأصح ولو أكره على الكلام في الصلوة فوجها ن مع  
القطع بعدم الأثم والقطع بالبطان لو أكره على الحديث أما الاشتداد  
وترك الشاة واستعمال الخساسة وكذا الكلام ومنه الاستئذان في <sup>الحج</sup>  
للعضوب والمريض الملبوس برءه وحايض العدد وإجماع <sup>العامة</sup>  
في السفر والمرضى والمطر والوحل والأضار بغير كراهية وإن أكره  
نظر المخطوطة للجبلة للكناح وإباحة أكل مال الغنم مع بدل القيمة  
الإمكان ولا يعمها مع عدم عند الاشتراط على الهلاك ومنها العفو  
لأثم الصلوة فيه سفر دافع نجاسته وعن دم القروح والجروح <sup>التي</sup>  
لا ترقى وعدمه الشيخ دم البراغيث بناء على نجاسته وما لا يدركه  
الطرف من الدم في الماء القليل وطرده بعض الأصحاب في كل عا <sup>سنة</sup>  
غير مبررة ومنها قصر الصلوة في الخوف كهيئة وكيفية وفعلها مع  
الحركات الكثيرة المبطلة مع الاختيار وقصر المريض الكيفية  
ثم التحفيف قد يكون لا إلى بدل كقصر الصلاة وإن استحب  
المجبر بالسجدة وترك المنيعة والظاهر فرض قيام نفسه وحده  
المريض وقد يكون إلى بدل كقدية الصيام وبعض النسا <sup>سكن</sup>  
في بعض المناسك كقدية عرفه وشاة المنزله وشاة



منى وعد الشيخ من التخفيف تجبيل الزكوة المائيه قبل الحول والبدن  
 قبل الهلال والرخصة قد يجب كتنا والامنة عند خوف الجلال  
 والحجر عند الاضطراب الى الامانة وقصر الصلوة في السفر والموت  
 وقصر الصيام في السفر وهذا وقد يستحب كسائر المحظوظة وقد يباح  
 كالعصر في الاماكن الاربعة والابرار بالظهر في بلد الحرم في الاربع  
 والاباحة وفقاً في **الاول** المشقة الموجبة في ما ينفك عنه العباد  
 غالباً اما لا ينفك عنه فلا كمشقة الرضوء والغسل في البرود  
 واقامة الصلوة في التطهيرات والصوم في شد الحر وطول النهار  
 ليح وبسائر الجهاد اذ ينشئ التكليف على المشقة اذ هو مستحق الكفاية  
 فلو انشقت انشقى التكليف فتنشئ المصالح المنوطة به وقد نفى الله  
 على القائلين لا تنفروا في الحرب قوله تعالى ان ارجعهم اشد حرا  
 منه المشاق التي تكون على جهة العقوبة على الجزم وان اوتى الى  
 ثلث النفس كالعصا بالحدود بالنسبة الى المحل والقابل  
 ان كان قريبا يعظم المدة باستيفاء ذلك من قربه لقوله تعالى  
 ولا تأخذكم بهما ذلة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم  
 الآخر والضابط في المشقة ما قد عده الشارع وقد اباح الشارع خلق  
 المحرم للقل على قصة كعب بن عجرة سبب نزول الآية واقر النبي

للتخفيف  
 المشقات

رد

حرف البر وقيل انها المشاق في باقي  
 منادات الامام والى سيرة  
 النبي صلى الله عليه وآله

صلى الله عليه وآله وغيره على اليتيم وليس مضبوطاً ذلك بالجواز الكلي  
 بل بما فيه تضيق على النفس ومن ثم قصرت الصلوة واجمع الفطر في  
 السفر ولا كثير مشقة فيه ولا يخرج غالباً يجوز الجلوس في الصلوة  
 مع مشقة القيام وان لم يكن تحله على عسر شديد وكذا ما في رايه  
 ومن ثم حلل المصدود والمحصور وان امكنهما المصاهرة لما في  
 ذلك من **العسر الثانية** يقع التخفيف في العقود كما يقع في  
 العبادات ومرايت العذر فيها ثلث احديها ما يسهل الاجتناب  
 كبسيع الملاقيع والمضامين وغير المقدور على تسليم وهذا لا  
 فيه لانه لكل مال بالباطل وبما فيها ما يسهل الاجتناب وان لم يكن محله  
 كبسيع البيض في قشره والبطيخ والروان قبل الاختيار وبسيع  
 وفيه الامر وهذا يعفى عنه تخفيفاً وبما فيها ما توسط بينه ما كبسيع  
 الجوز واللوز في القشر لا على وسيع الاحيان الغايبة بالوصف  
 والظاهر صحة مشاركتهم في المشقة ومنه الاكتفاء بظاهر الصبر  
 المتماثل وبظهور مبادئ النفع في بدو الصلاح وان لم ينته ومن  
 التخفيف سرعية خيار المجلس لما كان العقد قد يقع بغيره وبسيرة  
 النعم فسرعه ذلك ليرتوي ثم لما كان مدة التردى قد تزداد على  
 ذلك يجوز خيار السوط بحسبه وان زاد على ثلاث ايام لستادك

تخفيف







لعمل الولادة والى الذي يحمل الاضلاع **القاعدة الثالثة** قاعدة  
اليقين وهي البناء على الاصل وهو استحباب ما سبق وهو اربع اقسام  
احدها استحباب التقي في الحكم الشرعي الى ان يرد دليل وهو  
المعبر عنه بالبراءة الاصلية وثانيها استحباب حكم العموم  
ويود محض وحكم الض الى ودود ناسخ وهو انما يستقضى  
البحث على المحض والناسخ وثالثها استحباب حكم ثبت فهو  
كالمالك عند وجود سببه وشغل الذمة عند اطلاق الترام  
الى ان ثبت رافع وباعها استحباب حكم الاجماع في موضع  
التراع كما يقول الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء للجماع  
على انه مستظهر قبل هذا الخارج فيلستصحب الاصل في كل متحقق  
حتى يثبت معارض فالاصل عدمه وكما نقول في التمسك اذا وجد  
الماء في اثناء الصلوة لا ينقض قيمة الاجماع على صحة صلوة قبل  
وجوده فيستحب حتى يثبت دليل يخبر به عن التمسك به ومن  
فزعها طهارة لوشك في نجاسته ونجاسته لو وقعت فيه نجاسة  
وشك في بلوغ الكربة لان الاصل عدم بلوغها وقيل هو من باب  
تعارض الاصلين لان الاصل طهارة الماء والشك في نائه <sup>بناحية</sup>  
ويضعف بان ملاقة النجاسة المعلوم رفع حكم الاصل السابق

استحباب

استحباب  
استحباب  
استحباب  
استحباب

فخرج الى باغ اما لو كان كرا فوجد متغيرا وشك في تغيره بالنجاسة  
ويضعف بان ملاقة النجاسة المعلوم رفع حكم الاصل او بالبراءة  
ثالثا على الطهارة لانها الاصل الذي لا يمارضه اصل اخر منها  
عدم الالتفات لوتيقن الطهارة وشك في الحدث وقال بعض <sup>العاية</sup>  
يتطهر لان الصلوة ثابتة في ذمته يقينا فلا يزول لاييقن الطهارة  
ويرد على الجبر السالف في هذه القاعدة والاعادة لو انكس  
واعادة بالشك في الركعتين الاوليين او في الثانية او في الثالثة  
لا يخطب بالصلاة يقينا ولا يقين بالبراءة هنا الا انما د<sup>ت</sup>  
ولو لم الاحتياط لوشك في غير ذلك فان فيه مراعاة البناء على الا<sup>صل</sup>  
من عدم الايمان بالزائد وجوب اداء الزكاة والحسن لوشك  
في اداها وسقوط الوجوب لوشك في بلوغ المضاب وصحة الصوم  
لوشك في عروض المنطوق وصحة الاعتكاف لوشك في عروض <sup>المنطوق</sup>  
وكذا الشك في افعال الحج بعد الفراغ منها وعدم قتل الصبي الذي  
يمكن بلوغه ودعوى المشرك العيبا وقدم ودعوى المقادير في <sup>الغنية</sup>  
وقد يعارض الاصلان كدخول المأموم في صلوة فشك هل كان الم<sup>أم</sup>  
ذكرا او انثى ولكن يتبادر الشا<sup>ن</sup> بالاحتياط والشك في يقا<sup>ن</sup>  
العبد الاثنى الغائب فيجب فطرته او لا يجوز عتقه في الكفا<sup>ة</sup>



اولا والاصح ترجيح البقاء على اصل البراءة وكذا خلافا لراهن والمتر  
 في تغيير العصور عند الراهن او بعده لارادة المترقن فتح المبيع  
 به فالاصل صحة البيع والاصل عدم التبطل الصحيح لان الاول اقوى  
 لتأيد به بالظاهر من صحة التبطل وكذا لو كان المبيع عسيرا وكذا لو  
 البائع والمشتري في تغيير المبيع وهو لا يحتمل تغييره فالاصل عدم  
 وصحة البيع والاصل عدم معرفة المشتري بهذه الصفة التي هو  
 الان فاجا اصل دعوى البيع ان المشتري علم على هذه الصفة ويتبادر  
 هذا باصالة عدم الوجوب الثمن على المشتري الا بما يوافق عليه  
 اذ كان دعوى المشتري حدوث عيب في المبيع بعد الروية لانه  
 الاصل عدم معرفته المشتري البيع العيب على الزمان الذي يدعى المشتري  
 حدوثه فيه اما لو ادعى المشتري اشتراكا لعل صفة كمال الروية كان  
 والصنعة وهو مفقود الان وانكر البائع اشتراكا على صفة كمال حال  
 الروية عليها فانه ترجح قول البائع لاصالة لغير تلك الصفة ولو لم يمتنع  
 العين وادعى على المجرانة فقصها من يده وانكر المجرانة فاصالة  
 عدم العصبية وعدم الانتفاع ويؤيد الاول بالاجرة مستحقة  
 والاصل بقاؤها ولو شك في وقوع الرضا بعد الحولين وقبله فحار  
 ورجح انفاصل الحمل ويسكن بالعلوية الحرام على الحلال عند الاجتماع ولو

تقدم

عدم مترقن البراءة

سك

شك في حياة المعتد وينصفين تعارضا وتقديم اصل الحياة قوى  
 وربما فرق بعضهم بين كونه في كفن وشبهه وبين ثياب الاحياء  
 وهو خيال ضعيف لان الميت قد يصاحب ثياب الاحياء والحي قد يلبس  
 ثياب الموتى ومخصوصا المحرم ومنه اختلاف الزوجين في التمكن  
 النسوة وتقديم الحمل على الطلاق في صور منشرة ومنها فتاوى  
 سبيع قد يستثنى من تغليب اليقين على الشك سائل منها المحقق  
 تقتل عند وفات الاحتمال فالاصل عدم الانقطاع ونحن قد بينا في  
 الذكرى ضعف هذا ولو انما الصدق مع اصالة عدم حدوثه  
 اخر ويجب غسل جميع الثوب والبदन لو علم اصالة بوضع جمل  
 تعينها مع اصالة الطهارة في غير ذلك الموضع ولا يلتفت للسائل  
 بعد الفواعل من العبادة مع الاصل عدم الفعل ومرفاة صلوة واحدة  
 يجب ثلاث مع اصالة البراءة **الناقصة** قد تعارض الاصل ظاهر  
 ترجيح احدها وجهان وضووه كثيرة ايضا كفناء الاحكام ورجح  
 فيها الاحتجاب الظاهر وثياب مدني المحرم وشبهه وطير الطير و  
 رجح فيها الاحتجاب الطهارة وربما فرق بين طريق الدعوى والطريق في  
 العبادى ولو تنازع الزايب والمالك في الاجادة والعارية بعد  
 مدة فقيه الزمان ورجح قول مالك اولى لان الظاهر مقتضى الاحتجاب

سك



على قوله في الاذن تكذا في ضفته لو تنازع القاذف والمقدوف  
في الحرية والوقفة فالأوتب ترجيح الظاهر لانه الاغلب في حق  
ادم مع ان كان ان يحصل معضده بالاصل له الحرية ولو تنازع الذي  
بعددتها في وقت الاسلام فالظاهر ترجيحها فنجب التفتة وتحمل  
ترجح دعوى الروح لاصالة البراءة من النفقة بعد الردة واصالة  
عدم تقدم الاسلام والظاهر بقاء ما كان على ما كان والاختلاف  
في شرط مسند العقد وترجح فيه جانب الظاهر على اصالة عدم صحة  
وعدم لزوم الثمن وكذا في غزوات الشوط في الصفة قد يجعل حيز  
الحامل من هذا الباب لان الظاهر ان دم ملأه والاصل السلامة والظاهر  
الغالب عدم حيز الحبل فيكون له ملأه وهو ضعيف ومنه اذا  
عقط شعر العانة في البر فترحت حتى يلب الظن على حوزة فانه يحكم  
بطهارة الملة وان كان الغالب ان يبقى شيئا ترجحا للاصل قطع  
لسان الصغير وعدا لعمامة منها قصه ذي اليمين كانه فانه اقل الاصل  
من استحباب بقاء الصلاة كما وسر ما والصحة الذي خرجوا اعلو  
الظاهر من عدم السهو على النبي والزنا كابل للشيخ بخونوا ان يكون  
سريعا والسكون تعارض عندم الاصل والظاهر وان يابوا على  
بهذه ولم يثبت عند باقي الاصحاب **الثالثة** موضع الخلاف في

تعارض الاصل والظاهر ليس بما اذا اجماع على تقديم الاصل على  
الظاهر في صورة دعوى بيع او شراء او دين وغصب وان كان المدعي  
في غايته العدا لزم مع فقد العصمة وان كان المدعي عليه مفعول بالتعليق  
والظلم كما اجمعوا على تقديم الظاهر على الاصل في البيعة الشاهدة  
بالحق فان الظاهر الغالب صدقها وان كان الاصل براءة ذمة  
المسئود عليه ولهذا نظائر **القاعدة الرابعة** الضرر المنفي وما  
انها ترجع الى تحصيل المنافع او يقررها لدفع المفاسد واحتمال  
اخف المفسدين وفروعا كثيرة حتى ان القاعدة الاولى تكاد تخل  
هذه القاعدة ومنها اصل المتكبرين مع ضعف المسلمين وودعها جرح  
دون مهاجرين وجواز رد المعيب واخذارهم ورد ما خالف الصفة  
او الشرط وفتح الباب عند عدم سلامة شرطه للصين او الرمن وكذا  
فتح التنازع باليوب ومنه التحجير على المفلس والرجوع في عين الما  
والجحر على الصغير والسفيه والمجنون لدفع الضرر عن انفسهم اللان  
بنقص اللحم ومنه سرعية الشفعة والتلفظ على الفاسب بوجوب  
ارفع القيم وتحمل مؤنة الرد وضمان المنفعة بالفوات وسرعية القضاء  
والحدود وقطع السارق في بيع دينا مع انها يصير بيد شلها او  
دينا رصيا لانه للدم والمال وقد نسب الى المعري يد بخمس من صحتها

فمنها  
وجوب تمكن لانهم لم يثبتوا  
الظلم ويقتضي المستكره  
اعضاء الدين



فقدت ما بالها قطعت في بيع ديناري فاجاب السيد المرتضى حرره الله  
 اغلاها وارخصها حراسته المال فانظر حكمه الباري واجابه اخرها ك  
 نظريه كانت بغيرها وها هنا ظلمت هانت على الباري وقلت خواتها  
 اما انها وكانت عينا خد ما كانت امينا نظما لقول بعض العلماء اما  
 امينة كانت عينة ظلمات هانت ويذكر النثر والامير باعتبار  
 اي شيء ومن افعال الخف المفسدين صلح المشركين لان فيه دخال  
 ضرر على المسلمين واعطاء الدينيه في الدين لكن في مثل تركه الموت  
 والمومات الذي كانا خاملين بكه لا يعرف اكثر الصحابة كما قال  
 تعالى ولولا رجال يؤمنون الآء وفي ذلك مفسدة عظيمة ومعلوم على  
 المسلمين وهي اسد من الاولى ومنه الاساس بالخبر لان شر الخمر  
 مفسدة الا ان فوات النفس اعظم منه فطر الى عقوبتها وكذا فوات  
 النفس اسد من كل الميتة وما لا الغير ومنه اذ اكره على قتل مسلم بحق  
 بحيث يقتل لو امتنع من قتله فانه يصير على القتل ولا يقتله لا  
 صبره اخف من الاقدام على قتل المسلم لان الاجماع على تحريم القتل  
 بين جنود الاختلاف في جواز الاستسلام للقتل ولا كذا لو اكره على اخذ  
 المال لان اكله نفسه اسد من اكله المال فان ساد فيه كثر وكذا  
 لو اكره على شربه لكنه الشاة في القتل **فصل** تدقيق التحسين

شبهه ام ص

قضاوى الصبر بل اكره على اخذهم زيدا وعمر او وجد في الحصن <sup>شبهه ام ص</sup>  
 شيبين وجر بيتين متساويين ولو كان احدهما قريبا قدم الاجنبى كما <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 يكون قتل قريبه في الجهاد ومنه يجر الامام في قتال احد العدوين <sup>من</sup>  
 جبهتين مع تساويهما من كل وجه ويكون التوقف في الواقع على <sup>اقدام</sup>  
 المسلمين ان اقام على واحد قتله وان يقتل الى اخر قتله وكذا لو <sup>كان</sup>  
 البحر واجتمع الى اللقاء بعض المسلمين خلا اولوية ولو كان في السفينة <sup>بال</sup>  
 او حيوانا لقي قطعها ولو كان في الاطفال من ابواه حريان قدم ولو <sup>الاولى ان لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 تقابلت المفسدة والمصلحة فان غلبت المفسدة دريت كالحديث <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 فانها مفسدة بالنسبة الى الامم وفي تركها مفسدة اعظم فلهذا <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 العظمى باستيفائها لان في ذلك مراعاة الاصلي وانه الاشارة <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 يقول تعالى ويستألفونك عن الخمر والميسر الآية وان غلبت المصلحة <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 كان الصلوة مع الحاجة او كشف العورة فان فيه مفسدة ملا فيه من الاخلا <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 بتعظيم الله فان لا يباح على تلك الاحوال الا ان يحصل الصلوة اقم <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 ومنه سباح الحر لآلة وقتل ضا الكفار وصبيانهم ونيل القبول <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 الضعفة وتقرر الكتاب على دينه والنظر الى العودة عند الضرر <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 وقد قيل منه قطع نظره من الخذل لدفع الموت عن نفسه اما دفع الموت <sup>في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره</sup>  
 عن غيره فلا خلاف في عدم جوازه ومن انظر والمصلحة في جنت المفسدة

كر

عبد  
 في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره  
 في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره  
 في كذا من قوله لا يجره من غير ان يجره



يستطاعت اعتبار المصلحة رد شهادة المتيقن وحكمه بالشاهد لنفسه و  
 الحكم لما لا يفتقر الداعي الطبيعي قاذرة في الظن المستفاد من الواقع  
 الشرعي بعد ما ظهر الا يبق مع الاظر ضعيف لا يصلح الاعتماد  
 عليه فالمصلحة الخاصة بالشهادة والحكم معصومة في جنب هذه  
 المصلحة المشاهدة لصديقه او معرفته فبالعكس فانه لو منع  
 ادعى الى فوائد المصلحة العامة من الشهادة للناس فانقرضت عنه  
 التهمة في جنب هذه المصلحة العامة اذ لا يشهد الانسان الا  
 لمن يعرفه فالتا ومتم اشتمال العقد على مفسدة بترتب عليه  
 قريبا كبيع المصحف والعبد المسلم من الكافر وبيع السلاح  
 الدين ويحتمل ايضا قطع الطريق وبيع الخشب ليحل صنعا والمعمل  
 حراما وتدخل المسلم في ملك الكافر فيزال كالارث والرجوع <sup>بالعيب</sup>  
 وان لا يشترى والمملك الضعيف كقولك اعقب عبدا يعني ونحوه  
 كاتب الكافر عبده وملك عبدا فاسلم بفهم المحاسب بفهمه سيد الكافر  
 فانه يدخل ذلك العبد المسلم في ملك السيد الكافر ثم زال وفي نفي  
 من يفتق عليه اما بطلان كبريائه وظاهرهما اذا اقر بجرمة عبده <sup>اشترته</sup>  
 فيكون شراؤه من جهة البائع وفداءه من جهة المشتري وفيما اذا اسلم  
 العبد صدقا في يد النسيب رد جرة الذي ثم فتح نكاحها لوليها

قوله في قوله  
 والكون مقدا  
 من ان يفتق

دفعها

ردتها قبل الدخول وطلاقا واسلامها قبل الدخول وفي تقديم  
 العبد المسلم على الشريك الكافر اذ اعتق نفسه وفي وطى الذ  
 الالة المسلمة لشبهة فانه تقوم عليه لو قلنا بان عقاده رقاعه <sup>ان لا يولد</sup>  
 ولو تزوج المسلم امة الكافر الذميمة في موضع الجواز بشرط طهيق  
 الولد وقلنا بجوازه في الحر المسلم في جوازه من ان يرد ذنبا جوازناه  
 دخل في ملك الكافر ثم ازيل وفيما لو وصيه الكافر من مسلم واقضه ثم ستم <sup>بسم الله</sup>  
 وقلنا بجوازه رجوعه في موضع جواز الرجوع ولا يبطل بيع العبد <sup>بمسلم</sup>  
 قبل قبض المشتري الكافر بل زال ملكه عنه ويتولى المسلم قبضه  
 باذن الحاكم **الفصل في العادة** كاعتبار الكيف والكم والعدد  
 وترجع العادة على التميز في القول الاقوى وفي قد زان قطع الصلوة  
 فان الكثرة ترجع الى العادة وكذا الكثرة الانفعال فيها وكذا اتباع العادة  
 او علوا الامم وفي كيفية القبض وتسمية الموزود في الزوجة بالنسيب  
 الى استخدام السيد نفارا وفتح الباب وقبول الهدية وان كان  
 المخير امرأة او صبيا مميزا والاستحمام والصلوة في الصحارى  
 الشرب من الجداول والافهار الملوكة حيث لا ضرر ولا باحة الحار  
 بعد الامراض عنها وبهت الاعلى للاد في عدم استعقاب النوا  
 وفي العكس في تعقبه عند بعض الاحباب وفي قد الشرب عند

ان لا يولد  
 ان لا يولد  
 ان لا يولد

بسم الله  
 بسم الله  
 بسم الله



بعض وفي ظروف الهدايا التي لم تجر العادة بردة هاتك لتوصيه فيها  
 التبر وفي عدم وجوب رد الرقاع الى المكاتب وفي تنزيل المبيع للمائدة  
 فيه على غير المثل بنقد البلد الغالب وكذا العقود المعاوضات  
 وترويج البكود في الوكالة ومراعات مهر المثل والنسبة وفي تسمية  
 المال في الوكالة وفي اخلع من الجانبين وابقاء العشرة الى اوان الصرام  
 حل الوديعه على حل المثل وسقي الدابة في غير المنزل اذا جرت العادة  
 به وفي الكوبيا وحل في الاستعارة والقرام لم يحل سلبها منه ما لم يبا  
 وفي احرار الوديعه بحسب العادة فيقرق بين الجواهر والمطبخ في  
 وفي اجرة المثل لمن لم يعمل له بكرة عادة وفي الصنائع فيخطى الرفيع غير  
 ضابط الكوماس وفي الفاظ الوقف والوصية كما لو اوصى لسيبائه  
 بصرف الى عمارته والوصية للعلماء والعراء وفي الفاظ الايمان وفي  
 اكل الصييف عند احضار الطعام وان لم ياذن المضيف في  
 حل الهدى للمعلم **ما يرد** يعتبر التكرار في جادة ابيض من غير  
 علا بالضرر والاشتقاق وكذا في عيب البول في الفراش مع احتمال  
 رجوع الى الكثرة العرفية اما المرض والابا في كفى المرة وفي اعتبار  
 الخاص بردة كاعتبار قوم قطع الثمرة قبل الانتهاء واعتبار قوم  
 ندوهم نهارا وسيرج مواشيهم للهلا وصفة البراء والحار ويوج

الكنز

اصال

ارسال الالة اليه نهارا اما نذركا عتيا المشاء الحفاة في القرى فلا  
 برة بربل بحسب الغلان وفي عطلة المدارس في اوقات العادة  
 ترو دو وخصوصا من واقف لا يعلم العادة ويحكم بعض العانة بجز  
 من نصف شعبان الى عيد الفطر والظاهر انه لا فرق بين العادة  
 القولية كاستعمال لفظ الدابة في الفرس والفعلي كاعتبار اكل  
 خاص لواحدى يجعل بصدقة بطعام وقطع بعض العامة بان العادة  
 لا تعارض الوضع العنوي وان لم يجدا حدا حكى فيه خلافا الا لا يحكم  
 في الاحكام وبدل عليه ان كثيرا من العادة حل قوله عليه السلام في الوجب  
 اطعموه مما تظنون واليسوم بالنسوة على اعتيد في من صاحب  
 الشرع من محل العرب المتقاربة الواقعة بحسب ضيق معاشهم و  
 عادة فعلية وحلوه على الاستجاب فمن رفع عن ذلك الموكل **ما يرد**  
 الاولى ما ذكره في شرعية الاحكام ومهنا ادلة اخر لوقوع الاحكام  
 ولتصرف الاحكام فادلة الوقوع منه شره جدا فان الدلوك سبب  
 صلوة الظهور ودليل حصول الدارك ووقوعه في العالم متكرر  
 كما لا سطر لاب والميمان وبيع الدائرة والانتهاض للمائدة والمشاقة  
 بالبر واعتباره بالاداء في بعض الاحوال وصباح الذي كره على اذ  
 وكذا جميع الاسباب والشروط والموانع لا يتوقف معرفتها

انما



على نصب دليل يدل على وقوعها من جهة الشرع لكون السبب سبباً  
والشرط شرطاً والمانع مانعاً فاما وقوعه في الوجود فقولنا ان المتكلمين  
المتكلمين بحسب ما عرفوه ووصلوا الى ذلك فاما ان لم يتصرف <sup>الحكام</sup>  
فمقصودنا علم وشهادة العدلين والاربعين او العدل مع الغير في  
اجبا والمروءة عن حضيها وطهرها واستمرار اليد على الملك والاستقرار  
من اصل الخلقة فيا يستطرون فيه والاستقرار العام واليدين على المنكر  
والغير مع التناول وشهادة اربع شرة في بعض الصور فاقول في  
مثل الوصية والاستهلاك فيثبت الربح بالوحدة وشهادة البنية  
في الجراح بشرطه ووصف القطعة بالوصف الشخصية فانه يبيع  
الاعطاء والاستفاضة في الملك المطلق والنسب والنكاح وهذا  
كله يسمى <sup>بالمتكلمين</sup> الحجاج وهو مختص بالحكام كاختصاص الادلة الشرعية <sup>بالمجتهد</sup>  
**الثانية** يجوز تغيير الاحكام بتغير العادات كما في النقود المتعددة  
والادنان المتفاوتة ونفقات الزوجات والاداب فانها تتبع  
عادة ذلك الزمان الذي وقعت فيه فكذلك تقدير العواري بالعرف  
ومنه الاختلاف بعد الدخول في قبض الصداق والمروءة بتقديم قول  
الزوج علما بان عليه سلف من تقديم المهر على الدخول ومنه  
اذا قدم شيئا قبل الدخول كان مراً اذا لم يسم غيره تبعاً لتلك العادة

في  
الكتاب

فالان يشق تقديم قول الرقعة واحتساب ذلك من ممر المثلثة  
اعتبار النبر في الكرو والذراع في المسافة فانه معتبر بما تقدم لا بما لا  
ان ثبت اختلاف المقادير كما هو الظاهر **ثالثة** الاصل في النطق  
الحمل على الحقيقة الواحدة فالجاء المشترك لدليل على ربح والحقيقة  
ثلاثة لقوية وعرفية وشعرية وكذا الجواز ولا يجاز في الحروف بل <sup>العلم</sup>  
فيها في اصل الوضع واما الاسماء فمنها الماهيات الحقيقية كما في  
العبادات الخمس وهي حقايق شرعية ومن الاسماء المتعلقة بالانفاق  
كما في المصدوع اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفاعل معتبر في اطلاق  
عندنا ولا يجزئ غيره في الاصح ولا يجزئ في البيع والصلح والامانة  
على الظاهر والنكاح كما ان المصحح باعك او مصالحك او موركك او مملكك  
او باعك منك ويكفي في الضمان والوديعة والعارية والرهن وكذا  
اسم المفعول كما اننا ضامن او هذا مودع عندك وفي الحق كهيئة و  
مصدق ويقرب منه انت حرأنت كظهور اي ويكفي المصدق في <sup>الوديعة</sup>  
والعارية والرهن والوصية واما الاقفال فالمأخوذ منها شقولا الى  
الانتشاء والنسوخ والايقاعات وبعض موادها ويتعين في  
العنان والشهادة صيغة المستقيم فلو ان شهدك بكذا  
لم يقبل ولو قال انما شاهد منك بكذا فالظاهر القول لصاحبه



ولا يجري في البيع والشراء المستقبل على الاصح ولا في الطلاق واللعن  
ويجوز في البيع منعتا الماضي والاقبل ولما لا يرتفع في العقود  
بجائزته كما لو بيعت العارية وفي الشراء على قول ضعيف وفي المزارعة  
والمساواة في وجه وفي بدل الخلع والمختار في مراحته من جميعها في  
خطاب الشارع كذلك ويشوبها من جهة القيمة **ما تعلق لا**  
يستعمل لفظ البيع في غير ما به الا بقرينة فان اطلق على  
موضوعه كما يستعمل السلف في البيع بقرينة المقيمين فلم يعين  
في موضعهم اشترط شروط السلف لان الاصل في الاطلاق القيمة  
فلو قال بعتك وقبل بالبشر او بعناه ثم ادعى احدنا قصدا لانا  
حلفا لآخر وقد تردد الاحصاء في ارادة الموالاة ولو كانت <sup>مستحقة</sup>  
العدم استقرار اللفظ في احدهما فتقدم دعوى النكاح من <sup>الزوج</sup>  
لان اصرارته والامانة فان استقر فيعضده اصل اخر ولو قد مناه  
قول مدعي حقيقته لفظ نال الاشكال ولو باع المشتري من البائع  
بعد قبضه وانفقا على اعادة الا قال لم يصرف اقاله لعدم استحقاقه  
وفي انعقاده بغير انظر لعدم القصد اليه مع احتمال سبب اعادة  
اذ لا يصفى لها بمضمومة بل المراد ما دل عليه ذلك المعنى ويظهر  
الثابت في الشفعة واختيار لو تقابلوا وباعا البيع والاستقال

ولو قال بعتك بلائش فنعناه الحبة واللفظ يا باه ولو قال بعتك  
بالف فهل يكون هبة بعرض او بيعا الظاهر الاول ولو عقد السلم  
بلفظ الشراء صح عندنا ويجري عليه احكام السلم ان كان المراد غير عام  
الوجود عند العقد ولو كان موجودا لا اقرب انعقاده بغيره  
وقه هل يجب قبض احد العريضين في المجلس الاقرب نعم لم يخرج عن بيع  
الدين بالدين ولو قلنا هو سلم وجب قبض المثل فيه ما لو كان المثل  
معيّنا في العقد لم يجب قبضه في المجلس ان جعلناه بغيره احتمالا ولا  
يشترط في الاجادة على عمل فما لذة القبض في المجلس لما ينشأ البيع عند  
ولو تقرر عن الاجادة بالبيع او العارية ففي انعقاده قولان لا يربها  
عدم الانعقاد ومن هذا الباب ما رفضتك والبيع الى اولك ففي  
انعقاده بمعنىا فيكون بضاعة او قرضا او بطلان العقد فيكون  
تاسد وجهان اقربهما الثاني قال البرج المال في صورتين عليه  
اجرة العامل ويحتمل سقوط الاجرة في الاول لرضاه بالبيع لا <sup>بغير</sup>  
ومنه تعليق البيع على الواقع او على ما هو شرط فيه والاصح انعقاده  
مثل بعتك ان كان لي او بعتك ان قبليت ويحتمل البطلان نظر الى  
صيغة الشرط المحترز عنها في البيع وفي قوله ان قبليت زيادة الشك  
فان الاحباب لا يكرهون الايعاز لمواطاة على القبول وهو يمنع الشك

والاوجب وهو ان قبضته  
لو كان في القدر من ضمة  
في المجلس ان جعلناه بغيره



منه مع العبد في نفسه في انقاده كتابة او بيعا فيجوز اويصل حجة  
ولو وقف على غير المختص كالعلويين صح عندنا لان المقصود الجهة  
لا الاستيعاب ومن منع نظر المانة عليك لجهول اذ الوقت عليك  
ولما جمع بلفظ التكاثر او التزويج في حجة الرجوع وجهان يتوهم  
الصحة اذا قصد الرجوع به ولو قصد حقيقة التكاثر والتزويج ضمنت  
**فان** لا يحتمل اللفظ الواحد على حقيقة ويجازى فلو وفاد  
او صي لا ولادة لم تدخل الحفدة ولو جعلناهم حقيقة دخلوا ولا  
فرق بين اولاد البنين واولاد البنات لقوله صلى الله عليه وآله  
والحسنين ولداي وقوله عليه السلام ان ابني هذا سيد بشر الى الحسن  
عليه السلام ولو حلف السلطان على الضرب او على ترك حمل امر  
والهني فلو ما شره بنفسه فعلى القامعة لا يحث والظاهر  
الحث ويجعل الضرب للعد المشترك بين صدور الفعل عن  
رضاه او مباشرة اياه ومن جوز استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز  
فلا اشكال عنده ومنه ولا مستم النساء في الحمل على الجماع وليس  
باليدومته فقد جعلنا لولته سلطانا في الحمل على القصاص والدية  
فان السلطان حقيقة في القصاص وهذا ضعيف والظاهر  
انه العبد المشترك بين القصاص والدية وهو المظالمية **فايد**

من فروع حل المشترك على معاينة العتق او الوصية او الوقت على  
المولى في تعليق الظاهر على العتق مثلا مثل ان رايت عينا فان  
الحمل على الجميع لم يقع الظاهر حتى يرى جميع سميات العتق فقال  
بعض العامة يفتق بروية اي فرد كان لان الصفة في التعليق يتعلق  
بأول افرادها كما لو قال ان دخلت الدار فانها يقع نظام من يد  
شئ من الدار وان لم يدخل جميع الدار وهو قياس اسد وان كان  
متواظي **فايد** من فروع الحقيقة اللغوية والعرفية لو علق  
في الظاهر على غير ما نوى اطقت مما اكل او على اخبارها بعد ما  
في الرأى بقول الحنف اوما في البيت من الجوز ففي الحمل على الوضع او التزويج  
نود فعل الادل له فرت التزويج على كل واحدة على حدتها او عند  
عند المحقق فيه انه لا ينقص عنه ولا يزيد عليه تحلصت من الظاهر وعلى  
الثاني لا بد من التبيين والمقريف الحقيقي **فايد** الماهيات الجعلية  
كالصلوة والصوم وسائر العقود لا تطلق على الفاسد الا كجرح  
المضى فيه فلو حلف على ترك الصلوة والصوم الكافي عسى الصحة  
وهو الدخول فيها ولو افسدها بعد ذلك لم يزل الحث ويجعل عدم  
لانها لا تسمى صلوة شرعا ولا صوما مع الفساد اما لو احرمت في الصلوة  
او دخل في الصوم مع مانع من الدخول لم يحث قطعا ومن فروع



الحقيقة حال اللام على الملك فلو قال هذا لزيد مقداره ملكه ولو قال  
 اردت ان يبره عارية او اجارة او سكني لم يسمع لانه خلاف الحقيقة  
 وكذا الاضائة بمعنى مثل اذا قل جئت لا يدخل واذا زيد معنى  
 ولو بالوقف وعلى هذا لا يحنث بالحلف على دابة العبد اصلا لعدم  
 حصول الملك على الاقوى لان يتصد ما عرف به وبشبهه ويقا  
 بعض العامة لا يحنث ولو قلنا بملكه لنقصه باعتبار ما في بعض  
 الاتراء منه كل ان يبره ان الملك ينقسم الى التام والناقص  
 حقيقة الا ان يمنع التهمة المغنوية **فصل** ما يشبه تعارض  
 الحقيقة المرجوحة والمجاز الراجح كالتحاح فانه حقيقة في العقد  
 مجاز في الوطى وبالعكس مع ان اطلاقه عليها في حين التنازع **فصل**  
 منها لو تعارض في الامة الاقنة الاقنة مع الاقنة في  
 كل منها وجه رجحان مقصود الاخر والاخر يرجع الاقنة لا  
 لانها من الوطى بحجزة من نقص الصلوة ويبقى عليه زايدها محجبا  
 وكذا في المجتهدين المختلفين ومنها تعارض الحرصين الفقيه والعبد  
 الفقيه في صلوة اجتنائه وقدم الفاضل الفقيه لا في فضيلة  
 التسمية بخلاف الحرص ومنها تعارض الصلوة جهاته في اخر الوقت  
 وفردى في اوله او جماعة في تقديم الثانية عن وقت فضلها وفردى

في تأخيرها الى وقت الفضيلة كما في تأخير العصر الى المثل والناس  
 الى غيب الشفق ولعل مراعاة الجماعة اشبه للحث عليها ومنها  
 اصحاب الاعانة كالنسيم المراجي الماء او غير المراجي والعاوي  
 الاولان التأخير او بغير فضل واجبه المرتضى رحمه الله ومنها لو كان  
 في الرضوخ واقعت الجماعة فتعارضت اصابة وفوات الجماعة في  
 اولى الكل والاولى ترجح الجماعة لان المتوسل اليه اولى بالمراعاة  
 من الوسيلة ولو كان مدافعا للاختين او الريح فجهان لاشتهاله  
 على صفة الكراهية المغلظة باعتبار تسليم الحشوع الذي هو روح الصلوة  
 ومنها تعارض الصف الاول وفوات ركعة ففي ثلث الصف الاخير  
 لتحصيل الركعة الزائدة فضاها وجهان اما لو كان وصوله الى الصف  
 الاول ففوت جميع القعدة فانه يصل في الاخير قطعاً ومنها تعارض  
 الخطاب في التخطا كعبد عفيف عدل عالم وحر فاسق وجاهل او  
 فقير عالم وغني جاهل او معيب عالم ورجح فاسق جاهل اذا  
 كان العيب موجبا للفسخ **فصل** المجاز لا يدخل في الضوابط  
 العدد انما يدخل في الظواهر فمن اطلق العشرة فقال اردت تسعة لم  
 يقبل منه وبعد تحطاً لغة ومن اطلق العموم وارا د الخوض فهو  
 مصيب لغة وكل لفظ لا يجوز دخوله المجازية لا يؤثر اليه فيه



صرفه عن موضوعه فلو اخبره الجار فقيم على طلاق زوجته ثلثا  
فقال اردت اثنين لم اسمع منه ولو حلف على الاكل فقال اردت الخبز  
سمع **فائدة** الصفة ترد للتوضيح تارة وللخصيص اخرى لها  
فروع منها الاختلاف في ملك العبد وصدمة فانه يكره استناد الى  
قوله لا يقدر على شيء فان ذلك صفة لقوله عبدا فان قلنا انها  
للتوضيح دل على عدم ملكه قطعاً وان جعلناها للخصيص لم يفتقر  
الملك لان التخصيص بالملك لو صنف يدل على نفيه عن غيره ومنها  
الاختلاف في العارية فانها عندنا لا تنضم الى الا شرط وعند بعض  
تضمن من غير شرط لان التوصل الى الله عليه واله استعار من صفوات <sup>اسمه</sup>  
دوماً فقال له اغصبتا فقال النبي صلى الله عليه واله بل عاريه مضمونة  
فالوصف للتوضيح قلنا لم لا يكون التخصيص ويكون ذلك شرطاً <sup>لها</sup>  
ومنها لو قال الوكيله استوفيتي الذي على فلان فمات استوفاه <sup>واراه</sup>  
لان الصفة للتوضيح والتعريف وقال بعضهم بالمنع بناء على انها تخصر  
ومنها لو قال الزوجت ان طهرت من فلانة الاجنبية فانت على طهر <sup>اي</sup>  
فان جعلنا الاجنبية للتوضيح فظاهر منها بعد تزويجها وقطع الظاهر  
وان جعلناها للتخصيص لم يقع لار الترويج يخرجها عن كونها اجنبية  
وهو الذي تجاه الاصحاب ومنها لو قلنا ان لا يكلم هذا الصبي

شخا او لا ياكل من لحم هذا الحمل صار ككاتب او لا اركب دابة هذا العبد  
فحق وبذلك دابة فركبها فعل التوضيح بحيث وعلى التخصيص لا حث  
ويقرب منه ما يعبر عنه الفقهاء باجماع الاضافة والاشارة لقوله  
لا كلمت هذا عبداً يد او هذه زوجة او زوجة هذه او صديق هذا  
فان الاضافة في معنى الصفة فان جعلناها للتوضيح فزال الملك و  
الزوجية فاليمين باقية وان جعلناها للتخصيص <sup>عطلت</sup> فزال الا  
فاطمه زوجة او سعيدا عبداً ومنها لو اوصى بحمل فلانة من زيد  
من غير ان ينفاه زيد بالعان فان قلنا الصفة للتوضيح فالرؤية باقية  
وان قلنا التخصيص بطلت لو ظهر من غيره وفي صورة العان <sup>نظير</sup>  
على قاعدة اعتبار دليل اللفظ والحال واعتبار مدلوله المستقر على <sup>الاول</sup>  
باخذ الرؤية وعلى الثاني لا **فائدة** الاقوال في موضع يصح <sup>الاول</sup>  
هل يكون انشاء العن من اهل التهمة البيت عليهم السلام في المطلق على  
السنن في شهادتين ثم يمالى هل طلقت فلانة فاذا قال نعم <sup>حشد</sup>  
وفي خبر السكون من الصا دق عليه السلام في الرجل يقول له هل طلقت  
امرءك فيقول نعم قال هل طلقتها حديثاً وقفاً فيه خالف <sup>بعض</sup>  
به الانشاء وكثير من الاصحاب جرى على الاول واخرون قدوة <sup>بعض</sup>  
الانشاء والاخرى على الاقرار لان الاقرار لا يثبت انشاءاً <sup>فان</sup>



اجازة من اذن والانشاء احداث ولا ان افرا يحتمل الصدق والكذب  
 بخلاف الانشاء وقد قطع بعض اصحابنا بينهما والاختلاف في الزجوة  
 وهما في المعد فاذ قاما الزوج قدم قوله ولا يحصل اقراره انشاء  
 يعزب منه فوجت بنتك من فلان فقال نعم فيقبل الزوج ففعله  
 كثير من الاصحاب على قصد الانشاء وهو محتمل لان يراه جعله انشاء  
 فيه ان الانشاء المراد به احداث حل وحرمة تابع لارادة المقتضى لذلك  
 المحذور في الوقوع في قوة التراضي بمضمون الخبر والعرض في العقود هو المضمون  
 الباطن والانشاء وسيلة الى معرفة ما اذ حصل بالخبر امكن جعله انشاء  
 وفي سلة الطلاق كتمان الخبر ان احدهما عدم استعمال الصيغة المحصورة  
 وادارة الطلاق والثانية ان المطلق قد يعرض فيه عدم ارادة الطلاق  
 لو لم يفسد الاول ما المحذور يوجد ما يحسم عدم حمل كلامه على الانشاء  
 عن الكذب ويحتمل ان يقال كل اقرار لم يبق مضمونه يجعل انشاء  
 وكل اقرار سبق مضمونه للعالم بفساده وكل اقرار سبق من معتقد  
 صحته لا يكون انشاء وعلى هذا يكون حمل مسألة المطلق على غير السه  
 الا ان في هذا طرعا للصيغ الشرعية بالتحليل نعم يكره نفوذ هذه الصيغ  
 في العقود الجارية اذ لا يصح لها خاصة **فائدة** السبب السبب  
 قد يتعدان وقد يتعدان ومع تعدد الاسباب قد يقع دفعه

قد يترب ثم قد يتداخل الاسباب والمسببات وقد يتباينان  
**مباحث الاول** اتحادهما بالقدرة **والثاني** ان يتعدا الاسباب  
 والمسبب واحد كالسبب الرضوخ الموجبة له فيجزي عنها وضوء  
 واحدا اذا نوى رفع يحدث واطلق وان نوى دفع واحد منها فلا يصح  
 الدفع للجميع الا ان يتوى عدم دفع غيره فيسقط وان تعددت الاسباب  
 العسل فالأقرب انه كذلك وبفضل بعض الاصحاب بنية الخاتمة  
 الجزئية وعدم اجزاء غيرها عنها وهو بعيد والاصل فيه ان المرتفع  
 ليس بفضل الحدث بل المنع من العبادات المشروطة به وهو قد مشتر  
 بين الجميع والخصوصيات ملغاة وليسمى هذا تداخل الاسباب  
 واختلفوا في تداخل الاسباب لاعتقال المستنونه اذا انقضى اليها فآ  
 فظاهر الروايات المتداخلة ومنه تداخل مرات الوطى بالسياسة  
 الى وجوب مهر واحد وتداخل مرات الزنا بوجوب حد واحد  
**الثالث** ان يتعد السبب ولكن يختلف الحكم المرتب عليها  
 فان لكل الجمع بينهما بان يتدرج احدهما في الاخر فتداخلت كما اذا نوى  
 داخل السحر فيضه اذنا فله رتبة فالظاهر اجزاءها مع صلح الضحية وقد  
 قيل باجزاء تكبيرة الاحرام عنه وعن تكبيرة الركوع اذا قام بها اما اذا  
 لم يكن الجمع كما لو قتل واحد جماعة فان رتب قتل بالاول وكان الثاني





الدية على الاقرب ولو عفي عنه الاول او صرح على ما قتل بالثاني  
وعلى هذا ولو قتلهم دفقة بان القام فينا وهدم عليهم جبالا او حرم  
فما قرأ جميعا قتل بالجميع ويحتمل تعدد واحد تحريم القرعة او عينه  
الانام واما خالفها فون الدية ويحتمل في الترتيب المساواة للذم وهو  
ظاهر بعض الاصحاب ولما اجتمع سبب الموت ولم يتناخا اعملا كهم خال  
وان تناخا قدم الاقوى كاخ ابراهيم وكذا في ميراث الجورس وتديكم  
بالنفا قطعنا جميع الاسباب كقارن البنتين على قول **الرابع**  
ان تعدد السبب ويقعد السبب لكن يتدرج احدهما في الثاني وجب  
الموت ويحصل معه اللامسة وهو وجبة للغير بغيره كعدمه ويحتمل  
الاطراف فانه بالسراية الى النفس وتدخل دية الطرف في دية النفس  
اما القصاص فثالث الاقوال المتداخل ان كان بجزيرة واحدة وعند  
ان تعددت واما الزنا المحصن فيجب الرجم عليه واكثره يحتاج جمع  
الجلد والرجم وان كان شابا فيقتل بالتداخل لان ما اوجب نظم الامر  
بخصوصه لا يوجب احدهما بغيره والجميع اقرب للفعل على ان لا يسل  
حيث قال جلدها بكتاب الله ورجمها بنسبة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاعاد السبب وتعد السبب ولا تداخل الحيض والنفاس والاعانت  
والاستحاضة مع كثرة الدم فانها ترجب الوضوء والفعل فكذا انها

فيما قرأ جميعا قتل بالجميع ويحتمل تعدد واحد تحريم القرعة او عينه  
الانام واما خالفها فون الدية ويحتمل في الترتيب المساواة للذم وهو  
ظاهر بعض الاصحاب ولما اجتمع سبب الموت ولم يتناخا اعملا كهم خال  
وان تناخا قدم الاقوى كاخ ابراهيم وكذا في ميراث الجورس وتديكم  
بالنفا قطعنا جميع الاسباب كقارن البنتين على قول **الرابع**  
ان تعدد السبب ويقعد السبب لكن يتدرج احدهما في الثاني وجب  
الموت ويحصل معه اللامسة وهو وجبة للغير بغيره كعدمه ويحتمل  
الاطراف فانه بالسراية الى النفس وتدخل دية الطرف في دية النفس  
اما القصاص فثالث الاقوال المتداخل ان كان بجزيرة واحدة وعند  
ان تعددت واما الزنا المحصن فيجب الرجم عليه واكثره يحتاج جمع  
الجلد والرجم وان كان شابا فيقتل بالتداخل لان ما اوجب نظم الامر  
بخصوصه لا يوجب احدهما بغيره والجميع اقرب للفعل على ان لا يسل  
حيث قال جلدها بكتاب الله ورجمها بنسبة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاعاد السبب وتعد السبب ولا تداخل الحيض والنفاس والاعانت  
والاستحاضة مع كثرة الدم فانها ترجب الوضوء والفعل فكذا انها

القتل لدية او القود والكفارة والغنم مع العمد ثلاث مال الغير  
عندما يوجب الضمان والتعزير وقذف المحصنة يوجب الجلد والنسوة  
فدنا التكبير يوجب الجلد والحر والتعزير وسائر الحدود فتح النسخ  
والسبب واحد واحدث الاصغر سبب يحرم الصلوة والطواف  
بجود السهو وسجود الغريم على قول ومن المصحف والحد الكبر  
يزيد على ذلك قراءة الغريم واللبس في المساجد على الاطلاق والحد  
في السجود يحرم الصوم والوطي والطلاق في الحيض الى احكام  
**فايد** المتناخ يكون سببا في اشياء كثيرة فيتعاقب بالوطي  
المهر المسمى بكامله ويجوز من المثل اذ المهر اصله ووجوب الغرض  
الحكموم به اذا كانت مفوضة المهر وجوب من المثل حيث لا يج  
التقويض وحيث يكون التسمية فاسد وفي الشبهة وهذا الاكراه  
وجوب النفقة ما دامت ممكنة في الدائم وتوزيع المسمى على الدائم  
في المنقطع وجوب الكسوة والسكن في الدائم والحادوم اذا كانت  
من ليله وجوب نفقة الحادوم وكسوتها وقد يكفي في هذا النفا  
بالتكليف وثبوت التحصين لكل منهما في الدائم وملاك المهر وجوب اللد  
بشرط تحريم الغزل في الدائم في غير الاذن وجوب عدة الطلاق في النسخ  
عليها وتحريم انتهاك عليه وجوب العتم اما ابتداء او اذا اتم لصرفها



والظاهر ان هذا الاستيعاب الواسع بل التمكن وجوب القضا لها في  
 اذا اطلبها وهذا كما لا بد وتقرير صحة العقد في كماله المرضي الا ان  
 يبره فيكون في العقد في التقدير وشروطه في الرضا وصيرورة  
 محروما وفي حكمها بنت ابنها وبنت بنتها فانا لا امتناع في حكمها  
 الطائفة وتحقق الغنة به في الولاية والظهار وجوب الكفارة فيها  
 ففي الظاهر ويتعدد واما منعها من كل النعم وكل ما ينادى به في محبة  
 اجبارها على الاستعداد واذالة الوسخ وكل منفرد في كل من  
 المهر لها وجوب النفقة عليه اذا اطلق جميعا وجوب ذلك  
 للباين اذا كانت حاملا ولها وجوب الفرائض وانه التزليف وكل  
 ما تراه الواجبة الكريمة وجوب الاتطبخ والاكل والشرب  
 والالتزام بالنسل وكانت ذمته ان وقفنا الاستمتاع عليه  
 وجوب جرة الحام مع الحاجة وكذا وجوب من ماء الفصل على  
 ومنعها من الخروج والبروز والعبادات المستطوع بها والاستعداد  
 الغير الواجبة ومجاورة النجاسة والسكنا اذا كانت ذمته فيمكن  
 على التمكن وبفضه على محرم العقد كما يرتب عليه بر المهر اذا  
 حلف بتره ونحوه ونحوه لو حلف على تركه والخروج عن العزوبة  
 الممنوعة عنها وجواز الاستمتاع بالمرء والنظر الى جميع بناتها

وبالعكس واستقرار المهر بموت أحدهما ولو كان في موقوفة المهر  
 وجبت المنفعة وقيل به المثل وجوب المضا اذا طلق او فسخ  
 لعقد قبل الدخول وكذا لو اسلم قبلها قبل الدخول وارتد عن غير فطرة  
 اما منعها فالان في جميع وجوب المنفعة في موقوفة المضا اذا طلق  
 قبل الدخول والرضى وتحريم الام والجمع بين الاثنين والعمة  
 وبنت الاخ والاخت الا برضا ما وتحريمها على ابيه مضا عدا  
 ابنه فانا لا ونحوه العقد على غيرها ان كانت باعنة بالدين  
 حرة والفرج عبدا وانه امة والزوج حرم ملك طلاقها وخلعها و  
 الولاية منها وظهارها ولعانها وشروط الفسخ يظهر عيب فيه او  
 فيها وجوب نفقتها بالتكليف وجواز السفريها وتحريم العقد على  
 الامة الا باذن الحر وعلى امة ثابته ان شرطنا خوف الفتى وعدم  
 اما العبد فله ان يتزوج الامة على الحر عند مقرر العاهة والارتب  
 المنع وشروط العدة بموته والتوارث اذا لم يكن الدخول شرط في  
 العقد ولا الاجل فانما وجوز غسلها وجوب تكفينها اذا كان  
 ما واستحقاق الصلوة عليها وانفرد معها في قبرها وجواز ذلك  
 اذا مات هو وان كان بالرجال والى ويقيم والده وابنه علا وفضل  
 محرم لها ويقيمها وان علت محرم له ونصف الصداق ولو كان



وطلق قبل الدخول بحيث يحكم عند الشقاق والزمان بالفضل عند  
 الدخول ان حرمتا الرطب قبله وكنا لو كانت ذميمة والزمان بالاحتياط  
 وبايتوقف عليه كمال الاستمتاع لقيمة الدخول كما يجب في دوام النكاح  
 وتقديم قول النجاشي في تعدد الصداق وقولها في عدم دفعه والفتا  
 لو اختلفنا في تعيينه ولا ينبغي العقد ويترتبها على غيره ومنعها من  
 والنسوة العهد والازواج اذ اشتمل على منفعة متعينة **فائدة**  
 ينقسم الرطب بانقسام الاحكام الخمسة بالترتبة الى الفرجة <sup>الاسته</sup> فيجب  
 بعد اربعة اشهر فلها الاستعداد عليه وان لم يكن موليا الا ان المولى  
 يجبر عليه او على الطلاق وهذا يحتمل ذلك ويحتمل اجباؤه على الطلاق  
 ويحتمل اجباؤه على الرطب عينا ولو طلق اساء وسقط الرطب اذا كان  
 باينا ولو كان رجعيا فقيمة اشكال حيث انه واجب ويمكن  
 استيفائه ومن فقال حقيقة العتمة فان قلنا باجباؤه عليه وطهرا  
 فهو حجة بطلانها والاصح عدم الاجباؤه لعدم اجباؤها امكن الاجباؤه  
 لنفاه المانع بل يمكن لو تزوجها بعد البتة كما يقتضي لها ليا الى الجور  
 وكذا يجب الرطب بعد المرافعة في الايلاء وبعد المرافعة بعد ثلاثة  
 في الظاهر وقد يستحب الرطب وهو مع الامكان بلا ضرورة ولا منع  
 وقد يكره في الاوقات والاحوال المحصورة وقد يحرم كالحيض

والنفاس واشتباه الحيض قبله وفي الاحرام منه ومنها الصوم  
 الواجب كذلك وغند يقضى وقت الصلوة وفي الاعتكاف <sup>حج</sup> الواجب  
 وفي المساجد وفي الظهار حتى يكفر وفي العدة عن طهر الشبهة من غير  
 وبعد الاغتسال الا ان يصلح ويلبث فيعمل على قول واذا لم يعمل الرطب  
 لغيا لته وضعفها او ضعيفا او من رخص الرطب بها قيل وفي ليلة  
 غيرها واذا امتنع قبل بعتة الصداق قيل وفي مرة الطلاق  
 الرجعي ويشكل ما اثير رجعة بنفسه وما عد ذلك مباح **فائدة**  
 يتعلق بغيره بغيره كالحققة في الفرج او قد هان مقطوعا تقضى <sup>الطهارة</sup>  
 الا ان يكون ملغيا فاحل قول منعيف وجوب الفضل على الفاء  
 والقابل وجوب التيمم ان يحجز عن الماء ويحرم الصلوة والطواف  
 سجود السهو وقيل وسجود التلاوة وقراءة القرآن واجبا <sup>المكث</sup> فيها  
 في المسجد والدخول الى المسجدين واذا زاد الصوم شروطا فيه ذلك  
 وجوب قضاء الصوم ان كان واجبا وجوب الكفارة في المتعين  
 افساد الاعتكاف وجوب قضاءه ان وجب وجوب اقامته  
 كان قد شرط فيه التابع واذا افسد الحج والعمر وجوب الحصى في  
 فاسدها وجوب قضاءها وجوب البدنة او بدلها مع العزيم  
 يقره فان لم يجد فبيع شيئا ان جعلنا الكفارة كالنذر <sup>المروءة</sup> ففقه

الصلوة والصوم ان وقع ثلثا  
 وافساد التتابع ان كان صحيحا



التي جامعها في القضاء والمقتل للبدن عنها سواء كان في موضع  
 او لا وهل يتعلق بالوطي منع انعقاد احدهما او انعقاد كليهما  
 وجوب التفريق بينهما الزوجين اذا وصل موضع الخيط الى ان  
 يقتضيا المناسك وثبوت الفسق اذا جامع في الاحرام او الصوم <sup>الوطي</sup>  
 اذا لامس كاف عالما بالتحريم وترتب التغير على ذلك واستحباب  
 الوضوء اذا اداد النوم ولما يغتسل فان تعذرا التيمم وكفايته <sup>المختصر</sup>  
 وجوبا واستحبابا وجعل الكبريتا فيعبر بنطقها في النكاح وجوب  
 العدة بالشبهة اذا كانت من طاعة ودفع الى الخصمين في القذف  
 اذا كان الوطى ذنا لا مكرهه وجوب الجلد والرجم والحرق والتعزيب  
 وتحريم ام الموطوءة واختره وبنته والمسحورة ان يكون هذا اليلج <sup>المختصر</sup>  
 والخروج من حكم العتة والتحليل للطلق بلا ناحرة او اثنتين امة  
 ولما قال ولد في الشبهة بالملك او بالرجعية اذا كانت الموطوءة <sup>الامة</sup>  
 وتحريم نفى الولد لامع القطع بكونه ليس منه ولا يكفي الظن <sup>التي</sup>  
 من الرجعية في العدة الرجعية والتمكن من اللعان منه نفى الولد ما القذف  
 بالزنا فلا وجوب التعزير لو كانت الموطوءة ذنبا بعد الموت و  
 وجوب القتل في اللواط اذا كانا بالغير حاقليين والتغير في الشبهة  
 وتحريم وطى الاختصاص او طى اختها بملك اليدين حتى يخرج <sup>الوطي</sup>

ونفس الحرة بالشبهة والزنا على القول به وفي باحة بنت الاصح المملوكة  
 مع العمة المملوكة من غير اذنا سكال للمفاضل بغير الله وسقوط <sup>شأنه</sup>  
 من التمكن لاجل الصداق بعد وسقوط عقول الولي بالطلاق بعده  
 وثبوت السنة في الطلاق وثبوت المهر بوطى المكاتبه <sup>والمدة</sup>  
 بوطى المشترك بينه وبين غيره وصيرورة الامة فاشاعلى واية قطع  
 العدة اذا حلت من الشبهة والفسخ بوطى البائع والاجابة بوطى المشتري  
 وفسخ العتة في الامة الموهوبة في مرضع حوازا الرجوع وفسخ البعق <sup>الوطي</sup>  
 البائع بالتمتع بوطى الامة وفي كون وطى البائع مع الغلام المشتري  
 استرداد الامة وجده ضعيف ورجوع الموصى اذا لم يعزل وكونه  
 بيانافي حق من اسلم على الكفر من اربع وكذا في الطلاق المبهمة <sup>المبهم</sup>  
 على الحال وتوقف الفسخ على انقضاء العدة فيما ارادت <sup>او الزوج</sup>  
 عن غير فطرة او اسلمت الزوجة مطلقا او الزوج وكانت الزوجة <sup>الزوجة</sup>  
 والمنع من الرد بالعيب الا في عيب الجبل ويرد معها نصف ثمنها  
 وسقوط خيار الامة اذا اعتقت تحت صيدا وحرر على الخلاء <sup>الوطي</sup>  
 منه عاتمة ويكون ان يكون هذا اخلاطها بالنفود لا خصوصية <sup>الوطي</sup>  
 الوطى ويتحقق الرجعية في الرجعية ومنع من التزوج بخاتمة <sup>الوطي</sup>  
 على اربع وثلاثين حتى تنقضي العدة ومن على كثر من وكذا <sup>الوطي</sup>



تتفق العدة مع بقاء الاخت على الكفر وتتم من اختيار الامة لا لمصلحة  
مع الحق حتى تنقضي العدة ويجوز مهر ثان لو وطئ المرتد ويقع على  
الردة اذا كان من فطره وفي غير ما خلافت وقوع الطهر والتعلق  
او العلق المتزوج عنده وذبح البهيمة الموطوءة الماكورة وما فيها  
وتعزيم قيمتها وبمع غيرها وتعزيم القيمة وباطل خيار الزوجين كونه  
اليوب بعده الا يجوز من الرجل ويجوز استبراء الامة اذا وطئها  
السيدة اذا تزوجها او بيعها **قاعدة** كل من الاحكام يتساوى فيها  
القبيل والغير الا التحليل والخروج من الابلاء والاحصان والاستنطاق  
في الشكاح فيستنطق بالوطئ في القبيل لافي البدن وخروج المني من  
بعد الفسل فانه لا يوجب الفسل عليها بخلاف القبيل فانه فيه كلاما  
ذكرناه في الذكرى ويتعلق بالبر بطل احصانه الموطوءة بالنسبة  
الى القذف كما يحصل الواطئ بالنسبة الى ذلك ولو لم يبق المقطوع  
بقدر الحشفة فقيته فانما هو عدم تعلق الاحكام به الا بحرم <sup>الممنوع</sup> ام  
واختبره بنته **قاعدة** قد يقوم السبب الفعلي غير المنصوب ابتداء  
مقام الفعل المنصوب ابتداء كنقدية الطعام الى الضيف فانه  
معن عن الاذن في الاصح وتسليم الهدية الى المهدى اليه وان لم يحصل  
القبول القول في الظاهر من فعل السلف والتلف وكذلك صدق

الطهر وكسوة القريب والصاحب وجائزة الملك من كسوة زوجها  
وعلاوة الهدى كفسل الفحل في ذمة وجعله عليه وكثارة عنده والوطئ  
في الرجعية وفي من اختيار من ذي اختيار والتفصيل كذلك وكذا <sup>المس</sup>  
بشهوة اما المعاطاة في المبايعات فيفيد باخذ المصروف لا الملك  
وان كان في المحضر عندنا ولا يكفي تسليم العوض في الخلع عن نكاحها او  
قبولها بعد الجاه ولا تسليم الدية في سقوط الفضايل بل لا بد من <sup>التلفظ</sup>  
بالعفو او بعفائه ولو ضاع الامام بعض الفايدين بانه وقلنا يتوقف الملك  
على اختيار الملك ولو لم يكن كونه اختيارا لان الوطئ دليل الملك  
اذا لقع هنا الا في الملك ومن الاسباب العقلية القلبية كالاداة  
والكراهة والحجة فلو طلقها ما باضاها ما بنفسه فادعته صدقت  
كدعوى الحيض فانما اختلفا ان قلنا يجوز التهمة ولو علفها بجها  
دخول النماء والسم او الاطعمة المرسنة فادعته كقول <sup>نفسه</sup> القبول كونه قد  
سببا ولا يعلم الامتناع وعدم القطع بكذب مدعي ذلك او طلق  
بشيءها فالظاهر الاحتياج الى التلفظ لان كلامه يسد عن جواز العمل <sup>بشيء</sup>  
فلا يكفي الاداة القلبية وتظهر الفايدين لو ادعت بالقلب <sup>تلفظ</sup>  
ولو تلفظت مع كونها كاذبة بالقلب وقع الطهر اظهر اظهر ارجح  
وقوم باطنا بالنسبة اليها احتمالا لان نعم لا يرتبط لفظ المشية لا بآ



الباطن ولا كالمعلق بحضرة كانت كاذبة في الاخبار عن الحضر فانه  
لا يقع باطنا ولو كانت صبيبة معلق على شيتها او معلق على شيتها  
فالاقرب الصحة مع التميز لانه اقصى لفظه وقد وقع ويحتمل المنع كما في  
اللفظ اعتبارا في الطلاق ولا في باقي العقود اللازمة ولو علق <sup>في</sup> الطلاق  
صحتها فادعته وانكر الزوج حلف لاصالة العدم ولا يصدق  
في حق الفقرة ويحتمل قبولها لانه لا يعرف الامتناع لا يخلط لان  
الانسان لا يخلط بحكم غيره **فصل في** الوقت قد يكون سببا  
لحكم الشرعي كوفات الصلوة وهو ايضا ظرف للتكليف <sup>في</sup> التكليف  
الذي لو كان متلاوا لا يجب الظاهر على من سلم او بلغ في اثناء انهاء الصلوة بعد  
الدلالة لخطئه بل كل جزء من الوقت سبب للوجوب وظرف للامتناع  
وكذا اجزائه ايام الاضاحي سبب للامر بالاضحية وظرف لامتناعها  
ومن ثم استحب على من عتد اسلامه وبلوغه ما شهر رمضان في كل  
يوم من ايام سبب التكليف لمن استقبله جماعة للشرائط <sup>الاجزاء</sup>  
اليوم سببا للوجوب ومن ثم لم يجب على البايع او المسلم في زعماء  
الصوم فان قلت فينبغي في المريض او المسافر لا يجب عليها الصوم  
وقد زال العذر فقلت المريض والسفر ليسا مانعين لسببية السبب  
وانما منعنا الحكم بالوجوب فاذا زال المانع ظهر اثر السبب واعلم ان

الوقت قد يعبر عن السببية وان كان لا يعبر عن الظرفية وهو  
في كثير من المندوبات المعلقة على اسباب متغيرة للاوقات وكما  
يكملها في قضاء شهر رمضان فانها ظرف للامتناع وليست سببا انما  
السبب هو الفوات كما كان قد ابر فيه السبب الموجب للاداء <sup>في</sup> فاما  
موجب ادا شهر رمضان فدية الحلال وموجب القضاء فهو  
الاداء وكذا جميع العرظوف للمواجبات الموسعة بالنذر والكفا  
وان كان اسبابها متغيرة للزمان وكذلك شهور العدة او الاقراء  
ظروف العدة والسبب الطلاق مثلا وسبب الفطرة دخولها  
سؤال على الاصح ومجموع الليلة ونصف النهار ظرف لاسبب <sup>في</sup> فلا  
على من كمل بعد دخول نوال **فصل في** لوعلق حكمها هل سبب متوقع  
وكان ذلك الحكم يختلف بحسب وقت التعليق ووقت الوقوع فهو  
اعتبارا بينهما وجهان ما خذها من الموصي ثلث ماله هل يعتبر وقت <sup>الوصية</sup>  
او يوم الوفاة المشهور عندنا الشا ولا يلزم الموت بملك الموصي لو كنا  
الصفات المعبرة في الوصي ومن قال باقتدار وقت الوصية جراه  
يجري النذر كما نذر بالصدقة ثلث ماله فانه معتبر عند النذر اذا  
كان مخيرا ولو كان معلقا على شرط فغيب الوجهان وكذا لو اطلق <sup>الوصية</sup> العبد  
تحرر رات او نذر العتق والصدقة تحررا وعلق الظاهر على <sup>زيد</sup> مائة



كما كان له الحق في نفسه فعمل يعتبر لاشارة حتى كما لو كان حارسا ابتداء فانه  
 عتق مدين عند شرط وقوع حال المرض فبينه الزوجان **قاعدة** لو شك  
 في سبب الحكم في أصل الأمر فما هو صوابه **أحد** بان يكون الأصل  
 الحرمة ويثبت في سبب الحكم كالصيد المردى مودع ميره وكالجد  
 المطروح أو اللحم مع عدم قيام قرينة معينة ولو ظهر تأثير السبب ظاهرا  
 غالبا خرج عن الأصل كما لو كانت القرينة قاتله أو لم يعرف له سبب آخر  
**الثانية** أما الحال والشك في السبب المحرم كالطائر المقصور والظن  
 المقرط وقوى لأصحاب الحرمة المعلقة أحد دليليها يتوجه بكون  
 الطائر قرابا والآخر بكونه غير قراب فالأولى عدم وقوع الظاهر إذا  
 امتنع استعلام حاله فلا يصلح أن كان الاحتياط حوطه ولو كان في  
 زوجتين أو أحدا جنبنا لأنه قد يحكم بحريم أحدهما في حق الآخر لا يثبتها ولو  
 غلب الظن على تأثير السبب في حرمة الحرمة كما لو كان كلب في الماء فوجد  
 أنما لو كان بعيدا فلا أثر له كقولهم الحرمة لما في هذا الغير وإن كان قد وقع  
 ما في يمين لا يجنب المحامد وقد يوصى النبي صلى الله عليه وآله قال  
 إنني لأجد البرة ساقطة على قرابتي فلا أرى أحدا منكم من القدر  
 لأكلتها ولو تساوى الاحتياط لا يظن للطريق وباب من الحرمة والنبذة  
 مع الملك غير المقصور ولا تحت مع تساء غير محصورات فالأثر الثاني

على الحال وإن كان تركه حوط مع وجود غيره ما لا يثبت فيه المألوف  
 فالأولى الحرمة لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به ولو لم يلد الحرمة  
 فيها الحلال فالأولى التجنب مع الامكان ولعل يمكن تناول الأدلة  
 من غير تشطعنا إذا علم المالك ولو جهل فعندنا الغرض الحسن فيكون  
 يقرب من تناول منه شيئا خمسة وعند العامة كل مال جهل بالهبة ولا يتوقع  
 معرفته فهو بيت المال وقد نظم بعضهم وجوه بيت المال فقال  
 جهات أموال بيت المال سبعة في بيت شعروا ما فيه لا فقه خمس  
 خراج وفي غيره عشرة وأدب فردوان من حافظة وطاهر كلامه  
 انحصار وجود بيت المال في الماخوذة من الأرض المفتوحة فصوله  
 أو مقاسمة ويكمل الحاق مسيبل الله في الزكوة به على القول بعمومه  
 ذكر أصحاب مصر في الحرمة عساكر الإسلام والعسرة الأصل  
 عندنا وأدب من لا وأدب له للأمام والمال المأخوذ من مصاديقه  
 به نعم قد يشك كل المرتضى في دية الحناية على الميت أنها بيت المال  
 يجري في كلام بعض أصحابنا **أحد** من لا وأدب له بيت المال  
 وأما الخمس فنصفه معلوم معروف عندنا **قاعدة** الشرط إذا دخل  
 على السبب منع تحريمه لأسببته كعقوب الظاهر على دخول  
 فانه لا التعليق وقع الظاهر في الحال وعند الحنفية ويظهر كلام



البيع منع سببته السبب لانه داخل على ذات السبب فلما لم يزل  
على حكم السبب وهو الخبز فافره وتظهر الفائدة في مسائل منها ان  
البيع بشرط الخيار ينعقد سببا لنقل الملك في الحال وانما اثر الزوم  
في اخير حكم السبب وهو الزوم ومنها ان الخيار يورث لأن الملك  
انقل الى الوارث والثابت له بالخيار حتى التمتع والامضاء وهما  
راجعان الى نفس العقد ومنها بطلان تعليق الطلاق والظهار على  
التكاح وتعليق التعلق على الملك لان الصيغة المتعلقة بسبب الوقوع  
الطلاق من عدم والظهار عندنا لا بد من كون المحل صالحا لا لصا  
الصيغة حتى يكون تايخره وقبل التكاح ليس صالحا **فأصله** المانع  
ثلاثة اشياء **احدها** ما يكون مانعا ابتداء واستدانة كالمعصية في  
السفر وكالردة تمنع صحة التكاح ابتداء وبطله استدانة المانع  
كقبول الدخول او كون الزوج من فطرة او بعد انقضاء العدة <sup>فيها</sup>  
والرضاع كذلك وفي الرضا ووطى الشبهة خلاف ومنه ان الملك  
من العقد ولو طرد بعدا فتكاح ابطله وفي منع الكفر من الخاصة <sup>سبب</sup>  
كالابتداء حر لان يعبر عنها باقام الجنس كما ومنه العنة في العترة  
الجنون في الرجل ابتداء يمنع لعدم العقد وكذا يمنع استدانة التكاح  
**الثاني** ما يكون مانعا ابتداء لاستدانة كالا حرام يمنع من ابتداء

وطرانية لا يبطل والاسلام يمنع من ابتداء البيع ولا يمنع استدانة  
والتكثير من استعمال المانع من ابتداء الصلوة ولا يبطل استدانة  
في الاصح والدين لا يمنع ابتداء الرهن فيه ويقع الاستدانة كالالف  
مثلث الرهن فهو منه ومن وقد صار ديننا لا يثبت في قبة المثلث  
ولو سبي الذي لم يحكم بالاسلام المبني ولو طرد تملك ماسبا للمسلم  
يخرج عن حكم الاسلام وكذا ما عدا العنة من العيوب وعصف البيع  
بوجوب الغان لو كان ابتداء لاستدانة والاسلام يمنع من تملك  
الذي ياله ولو طرد الاسلام لم يزل ملك الذي والادعاء يمنع  
ابتداء الاحرام وفي منع استدانة وجه ضعيف فلو اسلم بعد الرد  
بني الاقوى كالمعصية في السفر والمآخذان المؤمن لا يكون كونه  
تدينين ضاده في الكلام ولو اسلم لم يكن مانعا فيه لان ذلك يكشف  
عن سبق الكفر والاحرام يمنع التكايل في هذا التكاح ولو كان <sup>قبل</sup>  
لم يضر لانه لا يباشر الا بعد تملك الموطى ولا فرق بين احكامهم  
في ان احرامه يمنع من عقد التكاح وهل يقع احرامه بنية المحلين  
عقد التكاح نظر والامام الاكظم اقوى في عدم المنع لاداء الى  
تفصيل الحكم الا من من التصرف والعدة في الجملة شرط في الابتداء  
لا الدعاء ولجنى الموهون على سيد الرامن خطا لم يثبت له الفاك



لوجي على مودت السيدة فالأقرب أن له الفاك لا بالثقل وقع  
 للورث **الثالث** ما يكون ما نفا استدامة لا ابتداء كابتداء الورثة  
 الماتة تقع ضمان القاصب على احتمال مع أنه لو بعد في الاستدامة  
**قاعدة** من فروع الجهاد أن المشرق على الزوال هل له حكم الزنا أم لا  
 حكم نفسه وترتب عليه دخول المكاتب في عتق جيله إذا كان مطلقا  
 أو مشروطا ولو أدى المطلق إلى الجلاء في الباقي وكذا إذا أقر عليه  
 في السيد والحاكم وجواز طي المشتري إذا لم يبدل الثمن في المثل  
 التحالف وتغريم القاصب المثل إذا بل الخطأ وتكون منها العفت  
 لا يجرى عودها وكذا لو جعل منها هدية أو مضى ثم أودعها  
 وأخذ منه عسيده فان مضى إلى الهلاك لم لا يرد به ويبيع القاصد  
 بما يوجب النقص في النفس ويبيع المرد فخصه صاع في فطرة ومن  
 ما يتسارع إليه الفساد قبل الاجل ولم يشترط بيعه ومن ثمة الحجر  
 لظهور ما ذه الفلاس كان تكون الدين مساوية لما له الا ان كسبه لا ينفذ  
 مؤنثة فانه مشرف على قصودها له عن هيفه وينعكس فيما لو كان له مال  
 أقل لكن كسبه يريد من مؤنثة فهو مشرف على الفنى **قاعدة** الواجب  
 يتم تأدكه شرعا لا إلى يدك ويطلق على ما لا بد منه وان لم يتفق الزم  
 ويعنى عليه نية الصبي في تربيته من الواجب وان استعمل في الطهارة

هل يلحقه حكم الاستعمال فان طهارة الواقعة في الصبي مجزئة حتى لو بلغ  
 لم يجب ما دونه وان صلواته في اول الوقت مجزئة فلم يبلغ لم يوج والاصح  
 وجوب الامادة في المومنين وان لم يوصل ميتا او صلى عليه من بعد  
 به والاصح عدم الاعتداد **فصل** الواجب على الكفاية له شبهة  
 بالنفل من حيث ينقطع عن البعض بفعل الباقيين وقد ينقطع بالغير  
 له فرض العين كن له من فرض يعطيه تعريفه عن الجمع وان كان غيره  
 من الاقارب قد يقوم مقامه ومن ثم لم يرض المتأخرين ان لا يتأخر  
 بفرض الكفاية افضل من فرض العين من حيث انه ينقطع بفعله  
 اخرج عن نفسه وعن غيره ويستعمل بجواز استناد الاقضية الى  
 نيابة الثواب والمدح لا إلى اسقاط الذم اما الشروع فيه فانه  
 يلزم انماه غالبا كالجها ووصلوة الجهازة ومن ان فيه شبهة بالند  
 جازا الاستيجار عليه كاستيجار على الجهاد وما جازا اخذ الاجرة  
 على فرض العين كاللباس الام والطعام المضطر اذا طرد له في انائه  
 يطعمه ويأخذ العوض **قاعدة** يصح الامر بتخير او يتعلق بالوعد المشتري  
 وهو مفهوم احدها ولا تخيير فيه ومتعلق بالتخير بالخصوصيات لانه لا  
 يجب عليه من احدها كما لا يخفى له الاخلال بجمعهما وهل يصح التخيير  
 تخيير اصح منه بعضهم لان متعلقه هو مفهوم احدهما الذي هو مشتري



بها يحرم جميع الافراد لانه لو دخل فرد الى الوجود لخل في المشترك  
 وقد حرم بالشي لا يقال ينتقض بالاختصاص والام والبفت فانه  
 مني عن التزوج بايها شاء فنقول التحريم هنا ليس على التخصيص لانه انما  
 يتعلق بالجميع عينا لا بين الافراد ولما كان المطلوب ان لا يدخل منه  
 المجموع في الوجود وعدم المهمة يتحقق بغيره من اجزائها الا ان  
 كان بما احتسرت كذا خرج من عهدة النبي من المجموع لانه  
 عن العقد المشترك بل لان الخروج من عهدة المجموع يكون فيه فرد  
 افراد ذلك المجموع ويخرج من العهدة بواحدة لا بيمينه او كذا فيقول  
 في حضانة الكفاية لما وجب المشترك حرم ترك الجميع لاستلزامه  
 المشترك فالحرم ترك الجميع لا واحد بيمينها من حيث ان لا يوجد  
 على هذه الصورة الا وهو معلق بالجميع لا بالمشارك وكيف لا يكون  
 كذلك ومن المحال العقل ان يفعل فرد من نوع او خبري من كل شيء  
 ولا يفعل ذلك المشترك النبي عنه لاشتمال الخبر على الكل بالضرورة  
 وقاعل الاخص ناعل الاعم ولا يخرج من العهدة في النبي لا بترك فرد  
**فوان الاول** يمكن التخيير بين الواجب والذنب اذا كان التخيير  
 جزو كل لا بين امور متباينة وذلك كالتخيير النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الليل بين الثلث والنصف والتلثين وتخيير المسافر في الاكل من الاربع

بين العقر والامام وتخيير المدين في انطاد المسير والصدقة وفي هذا  
 يقال المندوب افضل من الواجب **الثاني** قد يقع التخيير بين ما يختار سوء  
 عاقبته وبين ما اخذت فيه كخبر الاسراء وانه صلى الله عليه وسلم اخبر بين اللبن  
 ولحم فاختار اللبن فقال له جبريل اخذت المفطرة ولواخذت اللحم  
 لغوت امك وليس هذا تخييرا بين المباح والمحرم لان سوء العاقبة  
 يرجع الى اختيار الفاعلين **ثالث** من المتيقن ان ما لا يملك الواجب  
 الا به واجب وجوبه على الرب كله عند اشتباه النجاسة في اخذ  
 وغسل الثياب المحصورة عند اشتباه النجس منها وجوب عاده  
 صلوات والمحسن عند اشتباه الفاتية وجوب اجراء الكيال والوقدان  
 على البائع في البيع وعلى المشتري في الثمن وجوب الاكاف والمحرام  
 القتب على المورس **رابع** روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم انه قال ان الله تجاوز عن امي خطا والغبان  
 استكرهوا عليه رواه ابن ماجه والدارقطني بابنا وحسن وصحح الحاكم في  
 المستدرک وروينا مخرجا من اهل البيت عليه السلام وفي حكم الخطا الجمل  
 ولا بد فيه من تقدير ويعبر عنه بالمقتضى الحاكم او انما اولاهم او الجميع على  
 خلاف الاصوليين وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والعهدة لله الهودج  
 المحرم فاعوها واكلوا مما ناء رواه مسلم وفيه دلالة على انها جميع







على الحديث بالنسبة الى الصلوة والطواف **الخامس** طلاق المظاهر والمو  
 ومع الاشتباه بين الزوجين حيث حكمنا بفسخ الاكراه **السادس**  
 بيع المال في الحقوق والوجبة ولا سبيل الاية **السابع** قبض الزكاة  
 فانه يعتبر مع الاكراه **الثامن** اختيار من اسلم على الكبر في النصاب لو  
 ادعى الامر على الكراهة عليه **التاسع** تولى الحدود القصاص لولا بياضه اجد  
 الا بالاكراه واختلفنا في الاكراه على فعل المتأني في الصلوة عند الحد  
 وفي حق الاكراه على زنا الرجل والاظهر تحقيقه لان الاشتيا يطبق  
 والاكراه انا هو على الابلاخ وهو مقصور **قائمة** الامور التي تعلقها  
 اما ان يكون معينا او مطلقا والمعين اما تجزئ الاول والاخر في  
 الامر الاستيعاب كمن حلف على الصدقة بغيره فلا يكفي العفو  
 في المتني يكفي الانتهاء عن البعض فلو حلف على ان لا يأكل رقيقا او طوق  
 الظهانية فلا بد من استيعابه في تحققة الحث فلا يحث بالبعض **لأن**  
 المركبة تقدم بعدم جزء منها فالعضو العائنة يحث في المتني مباشرة  
 البعض فلو اكل بعض الرقيق الحلف على تركه حث لانه اذا اكل منه  
 شيئا فقد اخرج من مسمى الرقيق لان حقيقة المركبة تقدم بعدم  
 اجزائها فلنا ترجيح المتني انا هو على المجموع انا هو لا تجزئ فلا فرق بين الامر  
 كما القتل لو حلف على قتله او تركه واما المطلق ففي الامر يخرج عن العدة يخرج

من جزئياته وفي المتني لا بد من الاشتيا من جميع جزئياته فلو حلف على كل  
 ثمانية بر واحدة ولو حلف على تركه لم يبر الا بترك الجميع لان المطلق في  
 جانب المتني كالتكرار المنفية في العموم مثل لا رجل عندنا **قائمة** التي  
 العبادات مستند وان كان بوصف خارج كما لطهارة بالماء المقصود  
 والصلوة في المكان المعصوب وفي غيرها مستند اذا كان عن غير المتني  
 لا الامر خارج فالبيع المشتمل على الربا فاسد لا يملك المساوي ولا الزا  
 والبيع وقتا لنا صحيح لان المتني في الاول لنفسه وفي البيع وفي الثاني  
 لوصف خارج وفي بيع الاصلية فالهدي بالتمسوة بنظر  
**قائمة** ما يشبه الامر الوارد بعد الحظر النظر الى المحظورة هل هو  
 يعود الاباحة او مستحب والابراد في ضمن الحظر كذلك ورجوع المبيع  
 اذا سبق الامام بركن ظاهر الاحباب وجوبه وكقتل الاسودين بحبة  
 والعقرب في الصلوة وتعدد الامر به مع ان الافعال الكثيرة في  
 الصلوة محرمات والقليلة مكرهة فهل هذا مع القلة مستحب ام لا  
**قائمة** ما يجب على الفور من الامر بدليل من خارج دفع الزكاة  
 والخمس والدين عند المطالبة لان المقصود من شريعة الزكاة والخمس  
 سد خلة الفقراء ومعونة المساكين ففي تأخيرها اضرارهم لا يتا  
 مع تعلق اطاعتهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر لان تأخيرها



كالنظر على المعصية وتحكم بين المحسوم لأن المقدي منها ظالم يجب  
كف عن ظلمة كالأمر بالمعروف ولأن ظلمة مفسدة تأخيرها وتأخر حكم  
بحققها وإقامة الحدود والتعزيرات لأن في تأخيرها تفصيل الزعم  
المفاسد المرتبة عليها إلا أن يعرض ما يوجب لنا تأخير خوف الهلاك  
وحيث الفساد يكثر النفس ومنها الجهاد وقتال البقاء لكثرة  
المفسدة ومنها الحج عندنا الدلالة الأضداد عليه ولأن تأخيرها كالنظر  
بجواز عروض العادى إذ قد تبادى تأخير سنة إلى سنة والى  
فيها من العوارض مشكوك فيه ومنها الكفاية لأنها كالقوة  
الواجبة على المعاصى ودد السلم لغاء التلقين في قوله فيقول  
منها ولا للمسلم يتوقع في الحال فتأخيرها اضطرار **تأخير** في العلم  
والخاص حكم ما يتصرف من جميع في العموم حكم جميع كجميع وجماعه  
اجمعين وتوابعها المشهورة كاتمة وإخوانة أما الجميع باقى الجميع  
على الإطلاق على اختلاف تفسيرها وكذا معشر ومعاصر وعامة  
وقاطبة ومن الشريعة والاستفهامية وفي الموصولة اختلاف قال  
بعضهم بالزمانية للعموم وإن كانت حراً مثل الأما دمت عليه  
ولكن المصدية إذا وصلت بفعل مستقبل مثل عجن من تصنع و  
أق في الشرط والاستفهام وإن اتصل بها مثل إيا مرة أكلت

صاحب  
العامة والتخالف

ويظهر سالم

وتحوي حيث وابن وكيف وإذا الشرطية إذا انفصلت بواحد منها  
ما بينهما وإن وأيان وإذا ما إذا قلنا بآيستها كما قاله المبرد وعلى قول  
سبويه أنها حرف ليست من هذا الباب فيلزم الاستفهامية و  
حكم اسم الجمع بالجميع كالناس والعوم والرهط والاسماء الموصولة  
كالذى والذى إذا كان يعرضها للجنس تأنيدها وجمعها وإساءة  
الجموعه مثل قوله تعالى أولئك هم الفاترون ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم  
وكذا مثل لا يفاور صغيرة ولا كبيرة إلا احصاها ولا تدع مع الله  
الها آخر وكذا الواقع في سياق الشرط مثل ليس له ولد بعد قوله إن لم  
هلك وقاله الجوهري في البرهان أحد العموم في قوله تعالى والحد  
من المسلمين استجارك فاجره وكذا قبل المتكررة في سياق الاستفهام  
الذى هو لا شك بمنزلة قوله هل تعلم لربيتنا هل عسى منهم من أحد قبل  
وإذا أكل الكلام بالابداء والقيام أو الاستمرار أو الورد أو ذمها  
أو عوض أو قط في التقى فاد العموم في الزمان وهو بين الأداة كذا  
قبل وإساءة القبال بالنسبة إلى القبيلة مثل يبعه ومصر والأوس  
والخديج وصان وإن كان التسمية لأجل أمعين **تأخير** اشتبهت العام  
لاستدراك الخاص المعين ويعنون به في الأمر والجزم ومن ثم تأخر إذا  
وكلمة في يبع شئ فلا أبعاد في اللفظ بين معين وإنما جاء التبيين من



بريعة العرف فاما العرف ثم المثل لا العرف ولا التقصان واعتبر  
 بان مطلق الفعل العم من المرة والموات وجوده يستلزم المرة قطعاً  
 لان المرة ان وجدت نظاهروان وجدت الموات وجدت المرة <sup>الضرورية</sup>  
 فالحاصل ان الحقيقة العائتة تقع في ترتيب مرتبة بالاول والآ  
 والجزء والكليات يقع في ترتيب متباينة فالقسم الاول يستلزم  
 العام الخاص والقسم الثاني لا يستلزم كالحولان وح مسئلة الوكالة  
 يستلزم الامر بالبيع بالقل غير يمكن الذي هو مطلق الممنوع ولازم الزام  
 للعمل يقتضي المنظر مرتبة فاللفظ دل عليه باللائز ان لا يسأل الا <sup>هنا</sup>  
 من قبل العام بل من قبل الكل والجزء ولا يربح وجود الكل مستلزم  
 لوجود الجزء فالامر بالكل امر بالجزء فالجواب ان الاول مع الاكثرتما  
 سوية كلية مشتركة بينهما وذلك معنى العم كقولنا نصدق بالامة  
 مشترك بين الاول والاكثر فيكون اعم منها اذ يحمل على الاول وعلى الاكثر  
 كما يحمل الحولان على الانسان والعريس **فاربعة** قسم بعض الامور  
 ترك الاستفصال في حكمية الحال الى قسم **الاول** ان يعلم الملائع  
 صلى الله عليه واله على خصوص الواقعة فلا يربح حكمه لا يقتضي  
 في كل الاحوال **الثاني** ان يثبت بطريق الاستدلال كقوله تعالى وتقسيم  
 حالات تختلف بسببها الحكم فيقول اطلاقه انوار منها منزهة لا للفظ

طرو استنباهم

الذي يعم تلك الاحوال كلها **الثاني** ان يسأل عن الواقع باعتبار خفا  
 الوجود لا باعتبار انما وقعت فهذا ايضا يقتضي الاستعمال على  
 جميع الاقسام التي تقسم عليها اذ لو كان الحكم خاصاً ببعضها لا  
 كما فصل النبي صلى الله عليه واله بما سئل عن بيع الربط بالتمر ان يفسر  
 الربط اذ حلف قالوا نعم قال فلا اذا **الرابع** ان يكون الواقع  
 المسئول عنها قد وقعت في الوجود والسؤال عنها مطلقاً لا التفات  
 الى العقد الوجودي يمنع الفصل على الاحوال كلها والاتفات <sup>الملائع</sup>  
 السؤال وارسل الحكم من غير تفصيل يقتضي استواء الاحوال <sup>من</sup>  
 المحجب في قال بالعموم لاجل ترك الاستفصال للفت الى هذا <sup>الوجه</sup>  
 وهو اقرب الى مقصود الارتداد وان لزم الاشكال والفروق بين ترك  
 الاستفصال وقضايا الاحوال ان الاول ما كان فيه لفظ وحكم من <sup>النبي</sup>  
 صلى الله عليه واله بعد سؤاله عن قضية يتحمل وقوعها على وجود <sup>تعددية</sup>  
 فيرسل الحكم من غير استفصال عن كيفية القضية كيف وقعت فان  
 جوابه يكون شاملاً لمالك الوجه اذ لو كان مختصاً ببعضها والحكم  
 مختلف لبيته النبي صلى الله عليه واله واما قضايا الاعيان <sup>الرابع</sup>  
 التي يحكمها العباد ليس فيها سوى مجرد فعله صلى الله عليه واله الفعل  
 الذي يترتب الحكم عليه ويحمل ذلك الفعل وقومه على وجوه متعد



فلا عوم له في جميعها فيكون عمله على صورة منها فمن ترك الاستغفار  
 وقابع من سلم على اكثر من اربع وخمسة المني صلى الله عليه واله كغلا  
 بن سلمه وقبس بن الحارث وعروة بن مسعود النخعي ونوفل بن  
 ومنه حديث فاطمة بنت ابي جيسر التي صلى الله عليه واله قال  
 لها وقد كرت انها تستحاض ان دم الحيض اسود يعرف فاذا كان ذلك  
 فامسكي عن الصلوة واذا كان الاخر فاغسلي وصلي ولم يستفصل  
 لها قبل ذلك ثم لا يجر من قدم من الاصحاب التيمم على العادة ومنه  
 كثير من احوال النبي صلى الله عليه واله عند الحجرة في التقديم والالتزام  
 فيجب لاجل ذلك ولم يستفصل من العروا السهو والجمل والعلم ومنه  
 بنم للمروءة التي سالت عن الحج على ما بعد موتها ولم يستفصل هل اد  
 ام لا ومن قضيا بالاعيان ترديد النبي صلى الله عليه واله ما عزا اليه  
 مرات في اربع مجالس فيقول ان يكون قد وقع ذلك اتفاقا لا ان شرط  
 فيكون فيه عمله على كل مراتبه وحديث ابى بكره لما ركع ومضى الى الصف  
 حتى دخل فيه فقال النبي صلى الله عليه واله زادك الله حرصا فلا  
 تقعدا فيقول النبي صلى الله عليه واله كما يحتمل اكثر فيعمل على ما يحتمل فيه  
 فلا يبقى في الحديث حجة على جواز المسئ في الصلوة مطلقا ومنه صلوة النبي  
 صلى الله عليه واله على النجاشي او حملت على غير ذلك انه لا يحتمل ان يكون

قد دفع له سريره حتى يشاهد كما لو دفع له بيت المقدس حتى وصفه  
 ودفع هذا الاحتمال ولو وقع لاجرم به لان فيه خرق عادة فيكون  
 معجزة كما اجبرهم بقصة بيت المقدس وحمله بعضهم على النجاشي لم  
 يصل عليه لانه كان يحتمل ايمانه فلم يصل عليه الصلوة الشرعية فمن ثم لا  
 لا يصل على الغائب الذي صلى عليه ولك ان تقول العمل من خصوص  
 النجاشي بعلمه **قاعدة** في المطلق والمقيّد لا يوجد حمل المطلق على  
 المقيّد لان فيه عايب الدليلين وليس منه في كل اربعين شاة مع  
 في الغنم السائمة ان كره حتى يحمل الاول على السوم لان الحمل هنا يجب  
 تخصيص العام فلا يكون جامعا بين الدليلين بل هذا راجع الى ان  
 العام هل يخص بالمفهوم ام لا وكذا ليس منه لا يقتضوا رقيقة ولا  
 يقتضوا رقيقة كافر فقيصة للعموم فهو تخصيص اخص ولا دليل عليه  
 بخلاف في سياق الامر فانها مطلقة لا عامة وكذا في النفي والحاصل  
 ان حمل المطلق على المقيّد انه هو في الكل كرقية لاني اكل كما مثلنا به **فرغ**  
 لو قيد بمقيد من متضادين ساقط ويبقى المطلق على اطلاقه الا ان  
 دليل على احد المقيدين كما ورد عن النبي صلى الله عليه واله اذا رفع  
 الكتاب في اناه احدى فليصله سبعا احدى من بالتراب وبهذا عمل  
 ابو الجهم بن عبد الله بن النجاشي ودعى العامة اخر بين بالتراب وبهذا



أدلت بالتراتب فيبقى المطلق على الإطلاق لكن رواية وطراش  
 ترجحت بهذا الاعتبار **فما قل** أفعال النبي صلى الله عليه وآله حجة كما  
 أن أقواله حجة ولو تردد العقل بين الجبلي والسري فهل يحمل على الجبلي  
 لاصالة عدم التشريع أو على السري لأنه صلى الله عليه وآله لم يبعث  
 لبيان الشريعات وقد وقع ذلك في مواضع منها جليلة لا تحصى  
 وهي ثابتة من فعله صلى الله عليه وآله والله وبعض العامة زعم أن أئمتنا  
 بعد ذلك يحمل اللحم فتقوم أنه للجبلية ومنها دخول ثنية كذا  
 خروج من ثنية كذا فهل ذلك لأنه صادف طريقه أو لأنه  
 ستة وتظهر الفائدة في استحبابه لكل داخل ومنها نزوله بأب  
 لما تنفذ في الأخير ويعر فيه بما بلغه ذلك الخليفة وهذا به بطريق في  
 العبد ويجوز ما خروا الصحيح حل ذلك كله على السري **فما قل**  
 ما فعله عليه السلام ويكون فيه مشاركة الإمام دون غيره فأنظر  
 على الإمام كما كان عليه السلام يقضي المديون عن الموقف لكونه أوفى بالدين  
 من أنفسهم وهذا حاصل في الإمام والمروى عن أهل البيت عليهم السلام  
 أن على الإمام أن يقضي عنه ولما أقر النبي صلى الله عليه وآله أهل  
 خيبر على الفقه قال أقرم ما أقركم الله فيجوز ذلك أيضا للإمام  
 وقيل بالمنع لأن المعنى الذي فعله عليه السلام لأجله هو انظار

وهو لا يمكن في حق الإمام **فما قل** كل ما قل ظهر فيه قصد القربة  
 لم يعلم وجوبه اختلف فيه هل هو على الوجوب في حقنا أم لا  
 وذلك في مواضع منها الموالاة في الوصوه والتميم بل وفي  
 الغسل وفي الطواف والسعي وخطبة الجمعة وصلواتها وكذلك  
 العبد وعندنا برأي ذلك حسب ما يأتي في الأحكام ومنها القيام  
 في الخطبة واحد والثاني والمبيت بمنزلة وكل ذلك صحيح عندنا  
 وجوبه **مسألة** ولو تعارض الفعل والقول كان نقل منه صلى الله عليه وآله  
 أمر بالقيام للجنازة وقام لها ثم بعد الطاهر أن الثاني نسخ للآخر  
**فما قل** تصرف النبي صلى الله عليه وآله في تارة بالبليغ وهو القوي  
 وتارة بالإمامة كالحجاء والصرف في بيت المال وتارة بالنفا  
 كفصل المحنوت بين المتداعين بالبيعة أو المين أو الأقرار وكل  
 تصرف في العبادة فإنه من باب التبليغ فمنه قوله عليه الصلوة والسلام  
 من أحيأرضاً ميتة فحق له قبض تبليغ وأما فيجوز لأحياء لكل  
 أحد أن الإمام فيه أولاً وهو اختيار بعض الأصحاب وقيل تصرف  
 بالإمامة فلا يجوز لأحياء إلا بإذن الإمام وهو قول الأكثرين  
 قوله عليه السلام لم يثبت عبته امرأة أبي سفيان حين قال له ان  
 أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وداري ما يكفيني فقال لها أقم



خذى لك ولولدك ما يكتيك بالمعروف قتل انما يجوز للمقتل  
 للسلط باذن الحاكم وبغير اذنه وقيل يصرف بالقضاء فلا يجوز  
 الاخذ الا بقضاء قاض ولا يرب ان حمله على الاقاء او على ان  
 يصرفه على السلم بالتبليغ اغلب والمحل الغالب اولى من النادر فان  
 قيل فلا يشترط اذن الامام في الاجماع قلتنا اشتراطه يعلم من دليل  
 خارج لان هذا الدليل ومنه قوله عليه السلام من قتل قتيلا فلم يسله  
 فقتل فتوى ضيع وهو قول ابن الجوزي وقيل يصرف بالامانة فيمنه  
 على اذن الامام وهو اقوى لان القضية في بعض المحروب وفي نفسه  
 بها ولان الاصل في القنينة ان يكون للفائزين لقوله تعالى واعلموا انما  
 غنمتم من شئ الا انه فخر وج السلب منه نيا في ظاهرها ولا يردى  
 الى حرصهم على قتل ذي السلب دون غيره فيختل نظام الجماعة  
 ولانه ربما اسدا لاخلال المعصوم من الجهاد ولا يعارض بالاشتراط  
 باذن الامام لانه ذلك انما يكون عند صلته غالبية على هذه العوارض  
**قاعدة** الاجماع وهو حجة والمعتبر فيه قول المعصوم عندنا وانما  
 تظهر الفائدة في اجماع الطائفة مع عدم غير المعصوم بمعية فعل  
 هذا لو تعدوا احد الف معوق النصب فلا يبره بهم ولو كانوا  
 غير معروفين تلحق ذلك في الاجماع وعند العامة خلاف في اعتبار

النادر وهل يلحق بجنبه او بنفسه ويتفرع على ذلك طول المجلس  
 المتعاقدين ما يخرج به عن العادة فنحن نأبى الخيارات الخاتمة بجنبه ولو  
 انت بالولد سنة اشهر الحق به وان ندر وكذا السنة في الاصح  
 ومن الاجماع المسعى السكون ولا ارث له عندنا والامانة يجب عليه  
 من حضور المالك فقد انقضت وسكوتة وسكوت البايع على  
 وطى المشتري في دقة الجناح والمحل المحل ليس المحرم فاسكوت  
 موجب للكفارة وكذا سكوت المحمول عن المجلس عن الفسخ مع تمكنه  
 من الكلام واعتبر الشيخ السكوت فيه قال رجل هذا ابني واخوتني  
 نسبه **قاعدة** الشرع معلل بالمصالح فهي اما في محل الضرورة  
 او محل الحاجة او التهمة او مستغنى عنها بالقيام بغيرها مقامها وانما  
 ظهر اعتبارها فاشترط عدالة المفتي في محل الضرورة لصون <sup>الحكام</sup>  
 وحفظ دماء الناس واموالهم وارضاعهم واهرامهم والبلغ منهم الامام  
 وكذا شرط عدالة القاضي وامير الحكم والوصي وناظر الوقت <sup>الى</sup>  
 للمعز العظيم بالاعتقاد على الناسق فيها وكذا في الشهادة والافتاء  
 لان الصنفه تدعو الى حفظ الشرع وصونه عن الكذب وكل <sup>موضع</sup>  
 يشترط فيه العدالة فهي معتبرة في نفس الامر وفي الطلاق <sup>بغير</sup>  
 يكتفى باظهاره اذ يقع غالبيا في العوام والبوادى والقرى <sup>ناشر</sup>







كالعادة العامة لجميع الناس لان نصيبه على كل شئ هو عليه فهو  
 كالعادة التي لا يشترط قبولها العلم بخلاف باقي الاحكام الشارحة  
 بالاستفاضة فانها احكام على اشخاص بعينهم فاعتبر فيها العلم <sup>القطع</sup>  
**قاعد** يجوز الاعتماد على القرابين في مواضع وهذه مأخوذة من  
 الخبر المختلف بالقرابين للعلم اما مجرد القرينة او بها وبالاجماع  
 معظم من المواضع فيها ظاهرا لا غير كالتعويل من الميتة في الهدية  
 وفتح الباب واللوث وجواز اكل الضيف بتقديم الطعام من غير <sup>اذن</sup>  
 والقرف في الهدية من غير لفظ والشهادة بالاعسار عند صير  
 على الجوع والعري في الخلع وشبهه **قاعد** كل شرط في الزاوي <sup>شاهد</sup>  
 فانه معتبر عند الاداء لا عند التحصيل لا في الطلاق قطعا وفي البراءة  
 من ضمان الجرح على قول ولا يعتبر رواية في البلوغ وان صحته  
 من العامة من اعتبرها ورفضوا عليه جواز تدبيره ووصيته واما كذا  
 واسلامه **قواعد** عبد الصبي في الدماء خطا مع بعض اصحاب على  
 حل دينه واصطبا دمه مع ان دينك مشروطان بالقصد فكيف  
 اعتبر القصد هنا ولم يعتبر في الدماء وقد في الشيخ مباشرة بخلاف  
 على ان عمره عدا خطا واحضا على ان لم تعد الكلام في الصلوة ولا <sup>فطار</sup>  
 في الصوم لبطاوي ترتب على ذلك تحريم المصاهرة بوطيه اما عقده

شبهه

شبهه او انقاب ذكر والمجنون ابعد في اعتبار عمره واعتبر بعض  
 الاحباب في الزنا محصنا او غير محصن **قاعد** كلما تعد السبع  
 محضومة فانه كبير وقد ضبط ذلك بعضهم فقال هي المراكبة  
 والقتل بغير حق واللواط والزنا والفرار من الزحف والسر والرا  
 وقذف المحصنات واكل مال اليتيم والغيبة بغير حق والمبايع <sup>بغير</sup>  
 وشهادة الزور وسر السر واستحلال الكعبة والسرقة وتكث  
 الصنفقة والتغريب بعد الحجرة والياس من روح الله والامر <sup>بغير</sup>  
 مكر الله وعقوق الوالدين وكل هذا ورد في الحديث متصوفا عليه  
 بانه كبيره وورد ايضا التهمة وترك السنة ومنع ابن السبيل فضل الما  
 وعدم التنزه في البول والتسبيل لشم الوالدين والاصرار في الزنا  
 وهذا لعبارت اخرى في هذا الكبيره فمنها كل معصية توجب <sup>الحسد</sup>  
 ومنها التي يلحق صاحبها الوعيد الشديد بكتاب او سنة ومنها كل <sup>حجة</sup>  
 تؤذي بقله اكثر اثرات فاعلمها بالدين ومنها كل معصية توجب في <sup>حسينها</sup>  
 حلال هذه الكبار والمعدودة عند الشامل ترجع الى يتعلق بالضرر وبما  
 الجنس التي هي مصلحة الاديان والنفس والعقل والانساب و  
 الاموال فمصلحة الدين منها ما يتعلق بالاعتقاد ومنها ما كثر <sup>فطار</sup>  
 بالله او ليس بكثير وهو ترك السنة اذ المنة الى الكفر ويدخل فيه



مقالات المتبد من الاله كالمجسم والخوارج والمجسمه وقد يكون  
 الاعتقاد في نفسه خطأ وان لم يكن كقرا ولا بد من كماله  
 والباس من روح الله ويدخل فيه كل اشبهه كالتحيط بقضاء الله  
 والاعتراض في نفسه وقد يكون من افعال القلوب المسعده كالكبر والسرور  
 والفعل للمؤمنين ومن مصلح المؤمنين ما يتعلق باليدك اما كالحرم  
 كالحاد في الحرم فيدخل فيه شبهه كخادم المدينة المرفية والحاد في  
 والكذب على النبي والاشهاد على الله عليهم واما مقديا وقد تضمنها  
 على القيمة والحق والحق عن الجيف وتلك الصفة لا يصرده  
 واما مصلح النفس كالاقتل بغير حق ويدخل فيه جنابة الطرف  
 اما العقل فشر بغيره ويدخل فيه كل مسكر واكل الميتة وسائر النجاسة  
 في معناه لاشتغال المحرم على النجاسة واما الانساب فالزنا واللواط  
 يدخل في القباة ومن النسب عقوقا لوالدين والاصرار في الوصية  
**تنبيه** جاء في الحديث لا صغيرة مع الاصرار والاصرار اما فصل  
 وهو المداد على نوع واحد من الصغار بلا توبة والاكثار من جنس  
 الصغار واما حكمي وهو العلم على فعل تلك الصغار بعد الفراغ منها  
 اما من فعل الصغير ولم يخطئ بها بعد توبته ولا عزم على فعلها فافكا  
 انه غير مصر ولعله ما يكفره الاعمال الصالحة من الوصو والصلوة والصيام

شبهه  
 كالكبر والسرور

كما جاء في الاخبار **قابلة** التوبة شر وطهايزيل الكبار والصغار وكل  
 يشترط الاستبراء من ينظر فيها توبة وصلاح سيرة كما قال تعالى  
 الا الذين تابوا من بعد ذلك واصح الظاهر ذلك لاننا تحقق  
 التوبة بدوينة ولا تقدير لتلك المدة وقدما بعض العامة بسنة  
 او نصفها وهو محتمل اذ المعصية ظن صدقة في توبته وهو يختلف  
 بحسب الاختصاص والاحوال المستفادة من القرابين على ان بعض  
 الذنوب يكفي في التوبة منها كما يجوده من غير استبراء كمن  
 عليه العتصام مع وجوبه فامتنع ثم عاد او وصي اليه وعلم بعد الموت فامتنع  
 وعاد او بعدت عليه الشهادة وامتنع وعاد او عصى المروءة من تزويج  
 ثم عاد ويظهر من كلام الشيخ رحمه الله عدم الاستبراء بالكلية لانها  
 في المشهور بالفسق بقوله الحكم اقبل شهادتك **قاعدة** كل مسلم  
 اخبر عن امر ديني بفعله فالظاهر بقوله وهذا محرم من قبول  
 قول الصحابي ان يكدأ أو امسك البني كدأ ونهى عن كدأ لان الظاهر  
 من حال الصحابي بسبه ومعرفة باللعنة فلا يطلق ذلك الا بعد  
 ما هو امر او نهي وفي هذه القاعدة مسائل كخباير المسلم بوكالته  
 في بيع او وصية او بيان ما في يد طاهر او غير اذ تارة ظهر الثواب  
 المأمور به بظهوره **تنبيه** يشترط في بعض الامور هذا ذكر

سبب



عند اختلاف الاسباب كما لو اخبر نجاسة الماء فانه يمكن ان يتوهم  
 ما ليس بسبب سببها وان كانا عدلين اللهم الا ان يكون الخبر فتيها  
 رواق باعتقاده اعتقاد الخبر ومنه عدم قبول شهادة الشاك  
 باستحقاق الشفعة اذ ان بينهما رضاا غير التحقق بخلاف في ذلك  
 او اولية شهرا وادارت زيد من عمر او كقر والصوريه ويشكل  
 منها لو شهد بانقال الملك عز زيد الى عمر ولم يثبت سبب الاشغال  
 اذ ان ما كانا حار الحكم حكم بهذا ولم يبيهاه او شهد على من باع عينا  
 من زيد انه عاد اليه من زيد ولم يبيهاه ما سمعه منها من افراد او  
 بيع او غير او نقل ما به والمناقب المسببات وظيفة الحكم قال الشافعي  
 سفير والحكم مستقر **قاعدة** كل ما كان هناك دليل من خارج على  
 وجوب جزئين في المهمة الكلية استمع ولو قلنا بان المطلق لا يثبت  
 بخبر المعين كوجوب اخراج الزكوة عند الحول والخمس وكالبيع  
 جزئيا لثقل بقدا يتقد بالبد ويقرب من هذه القاعدة ان لا  
 في الشيء اذن في لوازمه كالتوكيل في الصناعات التي تضبطها  
 اليد الواحدة موكل في الزايد من الممكن له وكذا لاذن في اداء الدين  
 فانه من لوازمه اتيامة **قاعدة** التي في غير العبادات تقتضي  
 الفساد كما يكون التي عن الشيء عينه او وصفه اللازم له فالأد

كبيع الميتة والخمر وتكاح الحوات والثاني كبيع الملازمة <sup>بذرة</sup> <sup>المنفعة</sup>  
 والخصاء فالبا وتكاح الشغار ومنه عدم جواز تزويج العاصي  
 سفرة كقاطع الطريق والابق من مولا لان تحريم السفرة <sup>صفه</sup>  
 الذي انشاء لاجله ففي ابا حنيفة الرخص له بالقصر وشبهه من  
 المرافعة له على المعصية فان قلت فبيع القاصب الشاة متى  
 عته لوصف لازم وهو كونها مالك العزيم وقوع الزكاة عليها قلت  
 الوصف لازم هنا عارج عن البيع اذ البيع مستوف بشرائط  
 الشاة باقية فكلها وهذا بخلاف التي من ذبح الذي فانه يحرم الذبح  
 او بالنظر والسنن او بغير الحد يد مع اسكانه فان هذا انتهى ببيع  
 الى وصف لازم للذكاة من حيث هي ذكاة **قاعدة** في الانسان  
 عرج عرج نفسه ولا ينفها فيكون في التحريم عدم علم ابا حنيفة <sup>اشكال</sup>  
 جواز من قبل لا يخفى لا يخفى لان عرج مع الاشكال فلا يكون <sup>سلما</sup>  
 وبيع ويجوز بعمالة صورة العلة ولا يجوز له حلق حية يجوز رجوعه  
 ويجب عليه السرقة الصلوة كالمردة فلو تركه احتل عدم الظلال  
 للشك في كونه امرأة ويحرم عليه النظر الى النساء والرجال كما يحرم <sup>النظر</sup>  
 اليه وهو في الشهادة كالمردة **قاعدة** الالف واللام <sup>يشعل</sup>  
 من معانيها عند الفقهاء والاصوليين ثلثة لانه اما ان ينظر الى



متعلقهما من حيث هو وهو الحقيقة لقوله اشترى النخز او اللحم  
ولا يترد شيئا بعينه او من حيث هو مستغرق تمام ما يندرج تحته  
وهو الجنس او من حيث هو خاص جزئي وهو للعهد في كل من الكلام  
معهود يمكن عود التعريف اليه بعين له وان لم يكن معهودا  
ولا قرينة عهدنا الاصل انها للاستغراق للجنس لان الامم اكثر فائدة  
فالحل عليه اولى فان تعذر الجنس حل على الحقيقة كقول له لا اكل النخز  
ولا اشرب الماء ومنه قوله تعالى كما به عن يعقوب عليه السلام  
واخاف ان يأكله الذئب ومن قال اسم الجنس لا يعي قال لا يشاء  
بتعريف الحقيقة ويرد على الفاتحة الاشكال في قولهم الطلاق يترد  
لم يقع الثلاث ولان لم يوقعا لان التعريف الجنسي يقتضي العموم  
وتعميم جميع عرصة الطلاق متعدد الحال الثلاث فيعمل عليه واجاب  
بعضهم بان الاماكن تتبع المتقولات العرفية فالبادون الاوضاع  
المعقوبة ويقدم عليها عند التعارض وقد انتقل الكلام في الخلف  
بالطلاق الى حقيقة الجنس دون استغراقه فلذلك كان الحال  
لا يلزمه الا المهمة المشتركة فلا ينادى على الواحدة ووجهه فيلزمه  
لما امتنع حله على جميع الجنس من اعداد الطلاق انصرف الى تعريف  
حقيقة الجنس فكانه قالت انه طالق بعضها من الطلاق وذلك لبعض

مجهول والواحد فيه متيقن **الحقيقة** المولودة معتبرة في العقد  
نحوه فهو مأخوذ من اعتبار الاتصال بين الاستثناء والمستثنى منه  
وقال بعض العامة لا يضر قول الزوج بعدا لا يجاب له والصلو  
على رسول الله قبلت نكاحها ومنه الفورية في استثناء المرتد  
فتعريفه في الحال وقيل الى ثلثة ايام ومنه السكوت في اثناء الا  
انه كان كثيرا ابطله وكذا الكلام عند طول الفصل ومنه السكوت  
الطويل في اثناء القراءة وقراءة غيرها خلاها وكذا الشهود  
منه يحرم المأمومين في الجمعة قبل الزكوع فلزعموا انوا لا يحرم  
تلاجمة واعتبر بعض العامة يحرمهم مع قبل الفاتحة ومنه المولادة  
في التعريف بحيث لا يشي به تكرار المولادة في سنة التعريف  
فلزعموا في اثناء المد استوفيت لست الى الاحاس وقيل **تامة**  
الاستثناء المستغرق باطل اجماعا واختلف فيما لو غطف بعض العود  
الى بعض ما في المستثنى منه هل يجمع بينهما حتى يكونا كلاما لواحد  
كقوله له عليه السلام الادبهما وقال ابو الجاهل من العامة لا يجمع  
الجملةين للعطف فيمن الغرض ان يحكم وان لم يكن الواو للترتيب  
كما اذا قال لعين المدخل بها انت طالق وطالقي لا يقع الاو  
بخلاف طالقي نشين عندهم ويتفرع على ذلك له على ثلثة الادب



ودومها وكذا على دهمان ودرهم الادومها وله على المئة ودرهم  
 الادومها ودرهمها **قاعدة** الاستثناء من التثنية اثبات في كل  
 عليه واه لا اجامعك في الستة الامة فمضت السنة ولم عامع  
 فان عقيمة القاعدة اني بحث لانه يقتضي اثبات المرة فيجب ان  
 ووجه عدم البحث ان المقصود بالعين ان لا يرد على الواضحة  
 ذلك لان العرف يجعل الابعق غير لوقا لا ليست ثوبا  
 الا لكنا نفعدها ثوبا فعند العامة لا يلزم كفاية ويشكل عليهم  
 بما ذكرناه وجوابه ان الاقوال خلفت عرفت ان معنى الصفة  
 سواء غير مكانه قال لا ليست ثوبا غير الكنا فلا يكون الكنا  
 على فاعليه فلا يضر تركه ولا لبعه ومنه لوقا ليس له على عشرة  
 خمسة وهو خمسة فكذا قال لا يلزم ثوب الا ان في الاول توجه الى  
 بجمع المستثنى والمستثنى منه وذلك عشرة الاخسة وهي خمسة  
 فكذا قال ليس له على خمسة ووجه اللزوم ان التثنية ليس لم يمت  
 الى في العشرة ثم الاستثناء بعد ذلك من التثنية ليس كان اثباتا  
 للخمسة والتحقق ان مضى خمسة فلا شيء وان وقع خمسة **قاعدة**  
 الاستثناء الجهول باطل فيبطل في الطبيعات وما في العقود كقول  
 بعثك الصبرة الاجرة امنها في صحيح مسلم عرجا بران النبي صلى الله عليه

فان قيل

نهي عن الثبات وباجاهات في الاثبات كقول عبيد بن احرار الاول  
 واعطوه مخلا ولوقا بعثك الصبرة الاصاغا منها وهي متفرقة  
 واداد واحد من المتفرقة ولم بعينه بطل البيع وكذا لوقا بعثك  
 صاغا من الصبرة متفرقة لانه عرر سهل احصاه اولان العقد لم  
 يحدود واحد عليه وان كان الصبرة مجتمعين وقال بعثكها الا  
 صاغا منها فان كانت مجهولة الصفات بطل البيع لعدم معرفة  
 المبيع وكذا قال بعثك صاغا منها ان ثلثها على الاصح والاصح  
 اذا ظن اشتغالها عليه وان كانت معلومة فاستثنى منها صرا  
 جميع قطعها واختلف في تنزيهه فيقول هو عبارة البحر من البحر كالمربع  
 العشر ولو كانت الصبرة اربعة اصواع فالربع على هذا حتى قال ذلك  
 منها حتى تقسط بالحساب وقيل بل المبيع جزء من مائة فلو  
 يبق الاصاع بقي فيه وعليه دل خبر يزيد بن معاوية عن الصادق  
 والادل اختيار اكثر العامة **قاعدة** المطلق والمقيد اقسام **الاول**  
 اختلاف الحكم والسبب ولا حل فيه اتفاقا مثل فاطمة ممتنة  
 مع قوله واشهد واذا وحل منك فانه لا يقتضي قبض المالكين بالعلة  
**الثاني** ان يحد السبب والحكم فيجعل المطلق على المقيد قطعاً مثل و  
 من كغيره الايمان فقد حبط علمه مع قوله من يرتد منكم عن دينه

فكأنهم اشترطوا  
 في كونهما شرطاً  
 فلو كانا شرطاً  
 لكانا شرطاً  
 فلو كانا شرطاً  
 لكانا شرطاً



وهو كافر وقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم مع قوله من رضون  
 الشهاد وقوله البقي صلى الله عليه واله اخبر من قبح جهنم فابردوها  
 بالماء في حديث فابردوها من ماء زمزم ومثل جنس فواشقت  
 في كل الحرم وذكر العذاب منها وفي حديث آخر تنقيد الغزاة لا تقع  
 ومن مثله اتحادها ومما نفيان قوله صلى الله عليه واله  
 لا يتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل مع قوله في الحديث الاخر  
 الا لا يبيد ولا يتبعوا منها شيئا غايبا بناجر **الفصل** في اختلاف السبب  
 وتجدد الحكم كتحريم رتبة في الظواهر مطلقة مع تنبيدها في القتل بالآلة  
**الاربع** ان تجد السبب ويختلف الحكم ففي الميوت منها فاحتمل  
 بوجوهكم وايديكم منه مع قوله تعالى في آية الوضوء وايديكم الى المرفق  
 فان السبب فيهما واحد وهو التطهير للصلوة بعد الحدث والحكم  
 تختلف بالفصل في احدهما والمخرج **الفصل** المطالبة بتفسير الميم  
 على الفور مأخوذة من امتناع اخبر لسان عن وقت الحاجة كالمرة  
 يميم اما ابتداء او عقيب دسرى وفيه وجه اذا امتنع من التوحيب  
 حو حبيب وجعله ما كلاً فيرد اليه وان اترقبونهم ولمع من  
 جنس فانه لا يدرى بهم جعل كلاً وكذا اختيار ما زاد على اربع اذ  
 منه اودع القاضى في الميوت الاولى **قائمة** التاويل في الميوت

في الظواهر دون الضوم ولا يقال تاويل لسان الميوت مشترك  
 اذا حمل على احد معنييه بقرينة والتاويل مراتب اعلاما ما كان اللفظ  
 محتملا له ويكثر دخوله في الكلام ويليه ما يكون احتماله فيه بعيدا عن  
 قرينة تقتضي ذلك فان دار البعدا شكل القول والرد من جهة القرينة  
 قوة وضعفا وابعدها لا يحتمل اللفظ ولا يقوم عليه قرينة فيرد هذا  
 وادى في كذا لا ينبغي مثله في الفاظ المكلفين مثل طلقك للرجعية  
 يحتمل الانشاء والاختيار فاذا ادعى الاختيار قبل منه وهذا في الحقيقة  
 تبين احد محتملي اللفظ المشترك وليس بتاويل فلو كان اسما طالق  
 او حرة فشاها بالذات فان قصد التدا فلا بحث وان قصد الاتباع  
 احتمل الوقوع وان طلق ما لا قرب لاجل على التدا للقرينة ومنه يخصر  
 العام وتنفيذ المطلق بالنية كما يقع في الايمان ومنه طلقك او  
 طالق فادعى سبباً من غير قصد فانه اراد ان يقول طلقك  
 ومنه لو صدقنا الزوج في عدم الرجعة ثم رجعت الى بصدقه هل  
 اقرارها لا يحل باخبارها عن طعنها ثم تبين له خلافه ويسهل بالاداء  
 بالحرمية والرضاع يرجع فانه لا يقبل مع قيام الاحتمال فيه وقرينة  
 بان الحرمية والرضاع اوان شوبان وعدم الرجعة ففي الاحتمال في  
 الشوب او بطلان النكاح ومن ثم ادعت الطلاق عليه البان قرينة



فخلفت ثم رجعت لم يقبل منها الاستناد ما الى الاثبات ولو رجعت  
 وقالت لم ارض ثم رجعت قبل الرجوع لنفي ولا انها اكرت حتى يخرج  
 فوجعت الى الصديق فيقبل حقه وقيل لا يقبل في جميع هذه المانع  
 لان النفي في فعلها كالاثبات ولهذا تخلف على القطع وكالتاويل  
 الرجوع على الاقرار بقصد النفي شراء وكيله وبشبهه فتسمع دعواه ولو  
 قال له على من ففسره بحجة خطية قبل يقبل لانه متى حرم اخذه  
 يجب رده ولو فسره بوجه قبل لان عليه ردها وبقيتها لو قطعت  
 وتلفت ولو فسره بالعيادة ورد السلام لم يقبل لبعدها لتاويل ولو  
 قال له على حق احتمل قبوله السلام ويستدل بان الحق اخضر وبسبب قبول  
 الاخضر بتاويل لا يقبله الا مع ولو قبل بان العرف بان يتاويله في ذلك  
 امكن ومنه دعوى قاتلة القبالة في الدين والرحمة **فاحسن** قد ثبتت  
 ضمنا ما لا يثبت اصلا وهو ما خذ من قاعدة المتقضي في اصول الفقه  
 وهو اذا كانت المدلول مضرا بضره صدق المسلم كرفع لفظ **الوقت**  
 صحة اللفظ عليه كاسئل الحرية ولاقتضاء الشرع ذلك مثل اعتق عبدك  
 على فانه يقتضي تقدير سبق انتقال الملك اليه كما لو حكمتا بقبولت  
 الصوم بشهادة الواحد فانهم يظنون عند حال التثنية ضمنا وكان  
 هلال شوال لا يثبت به وقيل لا انظروا في خروج حلول الدين **انظروا**

وعنه ذلك كما لو شهد النساء على الولادة قبل وثبت النسب او  
 كان لا يثبت النسب بشهادتهن ولو وقف على الفقر ثم صار فقيرا  
 فهنا فعل في الوقف وان كان لو وقف على نفسه بطل ويسمع المرأة  
 مع الاصل لا يشترط فيها مع الظهور بدو الصلاح لانها في ضمن السجور  
 ولو تجردت اللفظ الثانية قبل اخذ الاولى وترك البايع للمستري  
 قلنا لا خيار لمحمود التحليل ضمنا في الترتيب وكذا لو رد مشرك <sup>العبد</sup>  
 المسلم من المحاق للمعيب فانه يدخل المسلم في ملك الحاكم ضمنا اذ  
 البايع في التملك المعين عينه والتميز في هذا الظهور ولو باع الميراث <sup>مجاناة</sup>  
 فالراية فيه ولا يشترط فيها البيض لانه في ضمن البيع ولو قال  
 اعتق عبدك المستاجر عنى صح وان قلنا يمنع بيع العبد المستاجر  
 لان الملك ضمنى فكذلك لو اعتق العبد المعصوب عنه ولا يقدر <sup>دون</sup>  
 على التزامه فانه يمنع وان لم يمنع بيع لانه الملك في ضمن العبد وكذا  
 حب الزوال في محظوظة بغيرها وكذلك الابن في الشاة اذا باعها <sup>لته</sup>  
 ولو قلنا بذهب الشيخ اذ غسل عن الحجاب اذا كان على البدن تحاشية  
 ففسلها بنية دفع الحدث وقالت فانه يكون قد نقص اذ انزل الحدث  
 اذ انزل الحدث وكذا يدخل الاشجار في بيع الارض ضمنا وكذا في الخمار  
 بقا المال وان كان الحياء وحده لا يورث **فاحسن** يستفاد من ذلك



الاشادة احكام لقوله تعالى وحمله وقضائه بشئون شهر ربيع قولي  
وقضائه في عامين فانه يشير الى ان اقل الحمل ستة اشهر ومنها قول  
المصلي ادخلوها بسلام امنين وقضه الثلاثة والاربع صلوة  
لا ينظر لما يدعى النبي صلى الله عليه واله امرنا بفتح القاء على من  
يرج عليه وهل تقوم الاشادة منه مقام اللفظ على الاطلاق يظهر  
القائمة في ابطال الشادة الاخرى لصلوة **فائدة** اذا تعاقبت <sup>شأن</sup> صلوات  
والعبادة ففي ترجيح ايهما وجهان ويتفرع عليها مسائل مثل  
خلف هذا زيد وكان عمرا وعلى هذا زيد كان عمرا وعلى هذه المدة  
كان رجلا انما يحكى هذه العربية وكانت محجمة قوى العائنة  
تغليب الاشادة في الكل ومنه يعكس الفرس هذا اذا هو جارو  
خلعتك على هذا الثوب الصوف فاذا هو قطن وفي الاما مسائل  
من هذا الباب ومنه الله على ان اشترت هذا الشاة جعلتها <sup>صحية</sup>  
فانه قيد بالمنع لان التعليق على تملك معين لا يجوز بخلاف ما لو قال  
ان اشترت شاة والاصح الصحة في الموضوعين **فائدة** الشاة <sup>دم</sup>  
والرواية يشير كان في الحزم وينفرد ان في ان الخبر عنه وان كان  
عاما لا يختص بعين فهو الرواية كقوله عليه السلام لا تشفع في الامم  
فانه شامل لجميع الخلق الى يوم القيمة وان كان لمعين فهو الشادة <sup>كقوله</sup>

عند الحاكم اشهد كذا الفلان وقد يقع ليس بينهما في صورة **الاد**  
روية الحلال فان الصوم مثلا لا يشخص بعين فهو رواية من  
اختصنا به هذا العام دون ما قبله وبعد بل بهذا الشهر  
كالشهادة ومن ثم اختلفت في القعدة **الثاني** المترجم عند الحاكم  
من حيث يصير عاما للترجمة ومن اخباره عن كلام معين والاف  
العقد في الموضوعين **الثالث** المقوم من حيث انه منصوب بما  
لانها له فهو رواية ومن ان الزام بلعين **الرابع** القاسم من حيث  
نصبة لكل سنة ومن حيث المعين في كل قضية **الخامس** المختص <sup>عند</sup>  
الركعات والاشواط من انه لا يخبر عن التزام حكم مخلوق بل الخالق  
وقال فهو كالرواية ومن التزام بلعين لا يتعداه **السادس** المختص <sup>بطهارة</sup>  
والنجاسة ترد فيه الشبهات ويمكن الفرق بين قوله طهرته ونجسته  
لاستوداه الى الاصل هناك او خلافة في الاخبار بالنجاسة اما لو كان  
ملك فلا يثبت في قبول **السابع** المختص من دخول الوقت **الثامن** المختص  
القبلة **التاسع** الحارص والاقرب في هذه الخمسة الاكتفاء بما لو  
الاقى الاخبار بالنجاسة الا ان يكون يدعي ثابته عليه باذن المالك  
اما المفتي فلا خلاص انه لا يعتبر فيه القعدة وكذا الحاكم لانه ناقل  
عن الله عز وجل الخلق فهو كانه راوى ولا بد وادب النبي والامام <sup>الذي</sup>



هو واحد وما يقول الواحد في الحديث وفي الاذن في دخول ما بالغير  
فليس لانه رواية اذ هو حكم خاص بحكم عليه خاص بل هو شهادة  
لكل الكفر فيها بالواحد عملا بالقرابين المفيدة للقطع ولهذا قيل  
وان كان صبيا ومنه اخبار المرأة في هذا العروس الى زوجها  
لو قيل بان هذه الامور قسم ثالث خارج عن الشهادة والرواية  
وان كان مشبهها للعداية كان قوله وليس اجبارا ولهذا لا يسو الاثر  
المختبر عن فعله شاهدا ولا رايه مع قبول قوله وحده كقوله هذا  
مذكرا وميتة لما في يد وقول الوكيل بعت اوانا وكيل وهذا ملكي  
ولا يرد على الفرقان من الشهادات ما يستعمل العموم كالوقوف العام  
والنسب المنفصل الى يوم القيمة وكون الارض حققة او صلحا من  
الروايات ما يتضمن حكما خاصا كوقوف الصلوات باوقاتها الخمس  
لانا لعموم هناك عارض وفي الحقيقة التقيين هو المقصود بالانبات  
فانها شهادة على الواقف وهو شخص واحد وليس العموم من اجل ان  
الوقوف وكذا النسب المشهود عليه لخاص معنى بمعنى العموم طر عليه  
واما اوقات الصلوة وان كانت متحدة بحسب صلوة الانها تخرج  
عام على جميع المكلفين **فروع** **الرواية** احدى المتنازعين رواية  
يتفق الحكم لها والعبد رواية يتفق حتمه فالاقرب السامع لان العموم

منع وازع العداية يمنع التهمة في الخصوص **النافي** معنى شتمه  
ومنه من شهد منكم الشهادة فليصمه واخبر ومنه الشهادة عند  
الحاكم ومعنى علم كل شئ شهيدا اي علم وقوله تعالى شهد الله  
لا اله الا هو يحتمل الاخبار والعلم ومعنى هو يحتمل فنادى الخشب  
يحمل على شئ من ثم سمي البعير رواية لحله الماء واطلق على المرأة  
للمجاورة وليس عن امر باب ادوى فدوى والا قيل مرة في  
**الشريح** الاحباب في بعض صور الشهادة بالاعدل والاكتر كما  
في الرواية ومنع بعضهم الامر من واخرون الترجيح بالعدد لان  
النسب لذات الخصومة وقطع المنازعة فلو فزع باب الكثرة امكن  
طلب الخصم الامهال ليحضر شهود اكثر ولو زودوا فاذ اخصر  
خصمه طلب شله فينادى النزاع بخلاف العداية فان العداية  
لا تستفاد الا من الحكم فلا يمكن السعي في زيادتها وهذا خيال لانه لانا  
منع الامهال ولا بل يحكم الحاكم بحسب الحال الحاضر بل كان الامهال  
يؤدي الى هذا الاعلال سلمنا لكل المراد بالاعدل ظاهرا وقد سبق في  
تحصيل اعدل ايضا ظاهرا ولو زودوا فان العصمة اذ ارتفعت استمع  
الحال فالمحدد لازم ولا من القضاء بما يمكن فيها تكثير الشهود  
تبدلهم بالشهادة على سبع معين فانه يمكن ان يحضر جماعة في



ثم يصح الاحتال الباقي على اقراره فيسعى لسماع اقراره ثانيا والثاني  
ذلك ممكن في الكثرة والاعدية **فان** الانشاء هو التقدير  
الذي يوجد مدلوله في نفس الامر فنقولنا يوجد به احد <sup>الخير</sup> اثنين  
فانه تقدير لايجاد وقولنا يوجد المراد به الصلاحية للايجاد فلو صدق  
الانشاء من سفينه او ناقص الاهلية لم يخرج من كونه انشاء صلاحية  
اللفظ لذلك وانما امتنع تأثيره لانه خارج وقولنا في نفس الامر  
ليخرج به العقد المذكور فانه قول صالح لايجاد مدلوله ظاهر ولا يصح  
انشاء لعدم الاجاد في نفس الامر ومقابل الكلام النفي قال ان  
انشاء السببية والشرطية والماتقية بل الاحكام لنفسه فاما انشاء  
ثم تعالى لما انزل الكتاب دال على ما قام به بذات زيد في العداوة  
لان كلام النضر لا دلالة فيه ولا مدلول فاضافة متعلقه ومعلقه  
الظاهر ان النيات انشاء وهي من افعال القلوب وتعدا كثر من انشاء  
العهد والندب بالنية والاولان يقال انشاء <sup>جمله</sup> قولنا وعقد <sup>جمله</sup> قوله  
مدلوله ولا حاجة في نفس الامر لان الصيغة الثانية لاستحي انشاء الا  
بحاذ استعارة اذا الفرق بينه وبين الخير من اربعة اوجه **الاول** ان  
سبب المدلول والخير ليس سببا **الثاني** انشاء يتبع مدلوله والخير يتبع مدلوله  
والمراد بتبعه الخير مدلوله انما يتبع لتقديره في زمانه باختياره او

حاشيا او مستقبلا لانه تابع للخير في وجوده واللام يستدل  
في الماضي فان الحاضر متقارن بغيره سابقا للوجود والمستقبل وجوده  
الخير فكان متبوعا لاتباعها **الثالث** قبول الخير للصدق ومقابلته  
الانشاء **الرابع** ان الخير يكفي فيه الوضع الاصل كما لامر والنفي  
يشيان بالوضع الاول **فان** الانشاء اقسام التسم والتمويل  
والترجي والعرض والندب قبل وهذا متفق على كونها انشاء في الاصل  
والجاهلية والاصح العقود والصحيح انها انشاء وقال بعض العلماء  
بل هي اخبار عن الوضع المعزى والشرع مقدم مدلولاتها قبل النطق  
بها بان لضميمة مصدق الحكم بها والاضمار اول من النقل وهو  
**فان** ممكن لما سبق في الوضع السبب هو ما يلزم من وجوده  
ويمن عدمه لعدم لذاته والالتزام في الوجود يخرج الشرط فانه لا  
يلزم من وجوده الوجود انما يلزم من عدمه عدمه وبالالتزام في عدمه  
يخرج المانع لانه لا يلزم من عدمه شيئا مما يوجد في عدمه  
وقولنا لذاته احتمل ان من مقادير وجود السبب عدم الشرط <sup>وجود</sup> افق  
المانع فلا يلزم الوجود او قيام سبب اخر حاله عدم الاول فانه  
يلزم عدمه واما الشرط فهو الذي يلزم من عدمه عدمه ولا يلزم  
من وجوده وجوده ولا عدم لذاته ويشتمل على نوعين من المتناسبة في ذاته



بل في غيره فبالاول يخرج المانع والثاني السبب والثالث يخرج من  
مقارنة وجوده لوجود السبب فيلزم الوجود ولكن ليس لنا بل  
لاجل السبب وقيام المانع فيلزم الوجود لاجل المانع لا لثبات الشرط  
والقيود الرابع احتراز من اعملة فانه يلزم من عدمه الوجود ولا يلز  
من وجوده الوجود ولا عدمه الا ان يستعمل على جزء المناسبة فان  
المناسب مناسب واما المانع فهو الذي يلزم من وجوده الوجود  
لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته فبالاول يخرج السبب والثاني  
الشرط والثالث احتراز من مقارنته عدمه لعدم الشرط فيلزم  
اوجود السبب فيلزم الوجود بل بالنظر الى اتمه لا يلزم في ذلك  
تفهم ان المعبر من المانع وجوده ومن الشرط عدمه ومن السبب وجوده  
وعدمه وقد اجتمعت في الزكاة فالضاب سبب والحول شرط والنع  
من الصرث مانع وفي الصلوة فان الاول سبب في الوجود في المانع  
شرط والحيف مانع والشرط قد يكون لغوا وقد يكون عرقيا وقد يكون  
شرعيا وقد يكون عقليا والشرط المعقود في التماسه اليق مثل علق  
النظر على الدخول وهو ثلاثة مع الشرط في الوجود عدمه وفي  
استباب في المعنى والعرفية كالسالم صعود السطح والشرطية كالحا  
مع الصلوة والعقلية كالحياة مع العلم فاطلاق اسم الشرط عليها

بطريق الاشتراك وبطريق الحقيقة والحال بناء على ان المانع يخرج من  
الاشتراك وبطريق التواطؤ والعدد المشترك بينهما توقف الوجود  
على الوجود مع قطع النظر عما اذا كان ذلك **فائدة** دقيقة من قبل الشرط  
اللفظي دائرة على السنة الا فاضل فلنذكرها حسب ما تدور  
وهي ما اشد بعضهم ما يقول الفقه ايد الله ولا زال عنده ان  
في فقه علي الظاهر <sup>الطوائف</sup> ربه ربه قبل ما قبل قبله رمضان ولينزل منها في  
افق الندوة وشبهه ويكن اشهاد هذا الشعر عاينه بالتقديم والتأخير  
بشرط استعمال القسط الانفاط في حقايقها دون مجازاتها مع بقا الذي  
ولو طرحا اعتبار الحقيقة والوزن وطولنا البيت على اشتراك <sup>سببها</sup>  
وعشرين مسألة فقهية وعلم جرا ولا تعجب من ذلك فان هنا  
يتبين في بحسب التفسير اربعون الف بيت وثلاثون وعشرون بيتا  
على امام جليل عظيم من رجال مجاهدين علم كملت بحاداة القول بقصر الصلاة  
القبلي حبيب يلح طريف ببيع جبل ريشو لطيف وهو من غير المتقار  
لان اللفظين الاولين لها صوتان فاذا صرنا في مخرج الثالث صارت  
سنة فاذا صرنا في مخرج الرابع صارت اربعة وعشرين فاذا صرنا  
في مخرج الخامس صارت مئة وعشرون فاذا صرنا في الستة  
صارت مئة وعشرون فاذا صرنا في السبعة فمئة خمسة الاف <sup>واحد</sup>



ثم يخرج الثامن تبلغ ما قلناه ومن هذا يعلم ان صور التكرار في اللفظ  
مائة وعشرين ولو اعتبرنا الترتيب بين الرجلين كان سبعاً وعشرين  
وعلم الترتيب في قضاء الفوائت على القول بالوجوب او الاستحباب  
فاذا اردنا في بيت السؤال تكريره فعنا في البيت من لفظ قبل ثلثة  
وثلثم من لفظ بعد فجميع الستة يخرج البيت عن الوزن فنقول قبل  
ما قبل قبل بعد ما بعد بعد رمضان ثم لنا ان تنوي بكل قبل وبعد  
شهر من شهور السنة اى شهر كان من غير مجاودة ولا التفات  
الى بينهما من عدد الشهور ويكون بالمجان فان اى شهر اخذت فبين  
وبين الشهر الذي سبقت اليه بالقبليّة والبعديّة ملاقة من جهة  
انه من شهور السنة معلوم وقوله من حيث الجملة وبعد من حيث  
الجملة او هو سببه كما يليه من جهة انه شهر موصوف بالقبليّة ان  
ذلك من علايق المجاز انما تعمد الى هذه الالفاظ الستة فيظهر فيها  
الى فحان ويظهر من ذلك الشهر المستعمل منه ثم يورد عليها لفظ  
من لفظ قبل وبعد الى اخر السنة ومتى انقض الامر الى التماثل بين  
في شهرين يتا به اخر من شهور السنة حتى يحصل المغايرة فيحصل  
الالفاظ الستة ما ذكرناه وان زدت عليها لفظ قبل وبعد الى الامر  
الى لانها لم ترق لسبب الحاجة في اماله هذا البيت فيشعر على ثباته

ادعيه لان ما بعد قبل الاول قد يكون قبلين وقد يكون بعدين وقد  
يكونان مختلفين فلهذا اربعة اوجه كل منها قد يكون قبل قبل وقد  
يكون قبله بعد صارت ثمانية فاذا ذكر قاعدة بيني عليها تفسير الجميع  
هو ان كل ما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالتقيا لان كل شهر حاصل  
ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده فلا ينتفىح الا بعد رمضان  
شعبان او قبله رمضان فيكون سؤالاً لا يبق الا ما جهره قبل ان  
جميعه بعز الاول هو الشهر الرابع من رمضان لا معنى قبل قبل  
قبله رمضان شهر تقدم رمضان قبل شهرين قبله وذلك في  
والثاني هو الرابع ايضا ولكن على القبليين لان معنى بعدا بعد بعد  
شهر تاخر رمضان بعد شهرين بعده وذلك جاهد الاخر فاذا قر  
ذلك فقبل ما قبل قبله رمضان وذلك في الحجة لان قبل قبله سؤال قبله  
رمضان فهو ذلك في الحجة وقبل ما بعد بعد رمضان شعبان لا المعنى  
رمضان وذلك شعبان وقبل ما قبل بعده رمضان سؤال المعنى قبله  
رمضان وذلك سؤال وقبل ما بعد قبله رمضان سؤال المعنى  
ايضا قبله رمضان وذلك سؤال وقبل ما بعد قبله رمضان سؤال  
لان المعنى ايضا قبله رمضان وذلك سؤال وقبل ما بعد قبله رمضان  
سؤال لان المعنى ايضا قبله رمضان وذلك سؤال فلهذا اربعة



ثم تأخذ الأربعة الأخرى على تقدم فاقبل قبله رمضان  
 لأن المعنى قبله رمضان وذلك سؤال وبعد ما بعد رمضان  
 الآخر لأن ما بعد شعبان وبعد رمضان وهو جمادى الآخرة  
 بعد ما قبل بعد رمضان شعبان لأن المعنى بعده رمضان وذلك  
 شعبان وبعد ما بعد قبله رمضان شعبان لأن المعنى بعده رمضان  
 وذلك شعبان وقال بعض الصريين فما مباحث **الاول** يصح في  
 ثلثة اوجه ان يكون زائده وموصولة ونكرة موصوفة ولا تختلف  
 الاحكام مع شئ من ذلك فالزائده نحو قولنا قبل قبل قبله رمضان  
 والموصولة ونكرة تقديرها الذي استقر قبل قبله رمضان ويكون  
 الاستقرار في قبل الذي بعدها هو قبلها وتقدير النكرة الموصوفة  
 قبل استقر قبل قبله رمضان ويكون الاستقرار العامل في الظروف  
 الكائنة بعدها صفة لها **الثاني** ان هذه القبليات والبعديات تنوب  
 عن مخطوطاتها الشهرية هنا في كل قبل او بعد شهر المستقر  
 فيه مع ان اللغة يقبل عن هذه المظنرات لان القاعدة اما اذا قلنا  
 قبله رمضان لمحال ان يكون سوا الا فان رمضان قبله لمحال ان يكون  
 يوما واحدا من شوال فان رمضان قبله لصديقنا رمضان قبل  
 العيد حقيقة لكن يجب هنا ان يكون المظروف من السباق والصرف

الصغير في قبله العايد على الشهر المسئول عنه الا ان يجوز في الشهر  
 ببعضه تسوية الجزاء باسم الكل ان القوى هنا هي مبنية على الحقيقة  
 هنا تقرير قبله الاخير المعصوب بالصغير واما قبل المتوسط فليس معه  
 ضمير يضطرنا الى ذلك بل علمنا ان مظهرو شهر بالدليل القاطع لان  
 رمضان اذا كان قبل قبل الشهر المسئول عنه ونعتان ان احد القبليات  
 هو الذي انصف الى الصغير مظهرو شهر نعتان ان مظهرو القبليات  
 المتوسط شهر ايضا لانه ليس بين شهرين من جميع الشهور اقل  
 شهر فيصدق عليه قبل شهر وبعد شهر بل لا يوجد بين شهرين  
 عربيين الا شهر فلذلك نعتان ان مظهرو هذه الظروف شهر  
 تام واما شهور الصنط فان ايام الذي متوسطة بين مشري ونوب  
**الثالث** ان الاضافه يكفي فيها ادنى ملازمة لقوله تعالى ولا تكلم  
 شهادة الله اضيف الشهادة اليه لانه قد شرفها لانه شاهد  
 مشهود وعليه وكذلك دين الله ونحننا فيه من روحنا والله على  
 كل شئ بصير ومنه قول احد رجال الحشبة خذ علفك وقال الشاعر  
 كوكب الخراف لاح بحيرة لانها كانت تقوم الى علمها وقت طلوعه  
 للشمس بين هذه الاضافات المختلفة المعاني مواد في ملازمة  
 كما قال صاحب المفصل اذا تقرر ذلك فهذه القبليات والبعديات







البعد الثاني الذي هو سؤال فالواقع قبله رمضان وليس لنا شهر  
بعده بعد رمضان قبل البعد الأخير الأسبوعان فان قلت <sup>ب</sup>  
حيث قد هو قبل البعد الأخير وهو بعد سؤال باعتبار البعد الآخر  
كما يتبين فيلزم ان يكون قبل وبعد وهو محال لان القبل والبعد  
والضدان لا يجتمعان في الشيء الواحد قلت مسلم انما خذنا  
انما اجتمع في شيء واحد وهو رمضان لكن باعتبار اثنين  
فيكون رمضان قبل باعتبار سؤال وبعد باعتبار شعبان كما  
يكون المؤمن صديقا للمؤمن عدوا للكافر فجميع فيه الصداقة و  
العداوة باعتبار فرقتين اذا عرفت هذا فنعين انما الورود في  
لفظة بعد لفظه اخرى منه فقلنا قبل ما بعد بعد بعد بعين  
ان يكون الشهر عنه رجبا وان جعلنا البعد بعبارة كان حاديا <sup>الاخر</sup>  
او خمسة كان حاديا لاولي وستة كان ربيع الثاني او سبعة  
ربيع الاول وكذا لك كلما زاد بعدا شهر اقبل فان هذه الشهور  
ظروف كما تقدم فيحصل على هذا الضابط مسائل غير متناهية  
واذا وصلت الى الكثر انتهى غير مكررة فقد دارت السنة على رجا  
عدت الى غير الشهر الذي كنت قلته في المسئلة ولكن من غير <sup>اخرى</sup>  
وكذا في السنين اذا كثرت فان عكسا وقبل بعدا قبل قبله رمضان

فمقتضى جعلنا الظروف متجاورة على ما هي في اللفظ كقولنا  
المسئول عنه رمضان فان كل شيء بعد جميع ما هو قبله <sup>ثلاثة</sup> وبعد  
وان كثرت وقال السائر الحاجب انه سؤال بنا على ما تقدم وهو  
الاول متقدم على البعد الاول متوسط مضاف الى البعد الآخر  
المضاف الى الصغير العايد على الشهر المسئول عنه فنفرض شهر هو  
فقبله رمضان وقبل رمضان شعبان والسائل قد قال ان رمضان  
بعد احدا قبلين والقبل الآخر بعد وليس لنا شهر قبله شهر  
الثاني بهما رمضان الاسوال فنعين فيكون رمضان موصوفا  
بانه بعد باعتبار شعبان وبانه قبل باعتبار سؤال ولا نقض  
كما تقدم وان زدنا في لفظه قبل لفظه اخرى فقلت بعدا قبل  
قبل قبله رمضان كان ذي القعدة فان رمضان اضيف الى قبل قبل  
قبلين وهما سؤال وذي القعدة فان جعلنا لفظه قبل اربعة  
كان ذو الحجة او خمسة كان المحرم وعلى هذا فاذا قلنا بعدا  
بعد بعد رمضان فهو حادى الاخره لان السائل قد نفوشت  
بعدا غير الشهر المسئول عنه فوجب البعد الاول وشعبان  
البعد الثاني ورمضان البعد الثالث والرابع الشهر المسئول <sup>عنه</sup>  
المتقدم عليها وذلك حادى الاخر واذا قلنا قبل ما قبل



رمضان يعين ذوالحجة لان المسائل قد تنطق ثلث من لفظه قبل  
 فقبل ذى الحجة ذوالقعدة وقبل ذى القعدة سؤال وقبل سؤال ذى  
 وهو ما قاله المسائل ما قبل ما قبل بعده او بعد ما بعده فقبل مقدم  
 ان كل شئ هو قبل ما هو بعده وقبل ما قبله واذ الحجة العبر صارت  
 الكلام بعده رمضان او قبله رمضان فيكون السؤال من شعبان  
 في الاول وسؤال في الثاني جميع اجوبة البيت مختصرة في  
 اسطرطونان وواسطة فالطرفان جمدى الاخرة وذوالحجة والاول  
 سؤال وشعبان وتقريب مبطلها ان جميعها ان كان قبلها الجواب  
 بذى الحجة او بعد الجواب بما ذى الاخرة او ركب من قبل وبعد فحق  
 وجبت في الاخير قبل بعده او بعد قبله فالشهر محاذ للزمن ان كان  
 شئ هو قبل بعده وبعد قبله فالكلمة الاولى ان كانت ح قبلها  
 لان المعنى قبله رمضان او بعدا فهو شعبان لان التقدير بعد رمضان  
 هذا ان اجتمع اخر البيت قبل وبعد فان اجتمع قبلان او بعدان و  
 مخالف لمبا في البعدين شعبان وفي القبيلين سؤال فيسأل ثلثة  
 وشعبان ثلثة هذه السنة هي المتوسطة بين جمدى وذى الحجة و  
 هذا كله على تقدير البيت على التزام الحقيقة والوزن وما على خلافها  
 من التزام المجاز وعدم النظم بل يكون الكلام نثر اخصر المسائل سماعا

وعشرين مسئلة **قاعدة** طريان الراجع للسؤال هو مبطل له او  
 بيان لنهايته وهي ما خرد من النسخ هل هو بيان او دفع وتفرغ على  
 ذلك مسائل كالرد بالعيب والعين وفتح اختيار ورد المسائل <sup>العين</sup>  
 بالعيب وقد عبر عنها بان الزائل العايد هل هو كاذب لم يزل  
 كاذبا لم يعد فان القايل بانها كاذب لم يزل يجعل العود بيان لا  
 الحكم الاول والاقايل بانها كاذب لم يعد يقول رفع الحكم الاول  
 بالزوال ولا يرجع حكمه بالعود ومنه لو انقطع دم المستحاضة  
 بعد الطهارة ولم ينزل اهل البيت ام لا فانها بعد الطهارة قلوة  
 ودام الانقطاع قصت ما صلت بالطهارة التي بعدها <sup>تقطعا</sup> الا  
 فان عاد الدم ففي القضاء وجهان مبنيان على ان هذا الحادث  
 عن ان الدم لم يزل فهو بمثابة الواقع اذ كان كاذبا لم يعد  
 القضاء وهذا ثم اذا دخلت في الصلوة ذاصلة عن وجوب الطهارة  
 بها مع علمها بانها مكلفة باعادة الطهارة فانها تقتضي اعادة  
 فلا تكون صحيحة ولو جعل الفقير الزكوة ثم ارد في انشاء الجمل او  
 قلنا انها زكوة معجلة وعاد الى الاسلام فان قلنا ان الزكاة  
 كانت لم يزل جبروت فان قلنا كاذبا لم يعد لم يزل الاول اقرب ومنه  
 ما لو عاد المملك بعد نكاحه الى بلد المقتل فهل يعزبه الرجوع وكذا



عاد الملك الى الموته ب بعد ذواله وقلنا ان المصروف ضرب ما  
 وصية لولاه ملك المرة <sup>صدقت</sup> في المهر ثم عاد وطلقها قبل الدخول ولوا  
 عصيرا ثم تخلف في يد هاتم عاد فخلها فحل رجوع الرجوع المطلق بنصفه  
 لكونه عينة باقية وانما تغيرت صفتها الا لا يرجع لشي لان حتى الرجوع  
 انما يشيت اذا كان المقبوض بالاول المالمية هنا حدثت في يد عاد  
 الاقرب الرجوع ومنه لو رد عبدنا ثم ارد وعاد الى الاسلام فهل يعود  
 التدبير ولو عاد في الضمة وطلقها ثم تزوجها فهل يجب عليه القضاء  
 او ضيق الحكم اجزا واعني عليه ثم نالت الاسباب هل يعود ولا في القضا  
 او رجوع مسلمين ثم اردوا المخرج ثم عاد بعد حدثت سريرة في زمانه  
 او قبله في جريان الاحكام قبل العلم لاحتمال ان لعلها ما خردا  
 من فائدة جواز النسخ قبل الفعل وفروجه كرجوع المتول قبل العلم او قبل  
 عزل القاضى وطائعه <sup>الاصح</sup> ويجمع السيد من اذ الحرام للبعد وما يعلم حتى  
 ويجمع فاعبة الليلة وما يعلم الرجوع وصلوة الالة مكسوة الراس وما  
 تعلم بعقوبتها قبل ابا حنة ثاره فكل بعد رجوعه وما يعلم او رجوع المعسر  
 فاستعملها المستعير جاهلا والاصح انه لا اثر هذا كله بل يقتضى الاحكام  
 قبل العلم لا امتناع التكليف بالاحمال **قاعدة** قد ثبت الحكم على خلاف  
 الدليل لمعادضة دليل القوي منه كذا الصاع عوضا عن لبن المصرة ويزيد

تقدم

قوله السيد في شراء ما في يد من العبد المرتبة المضاربة ولجاء الى قوله  
 وشراة بهن زوجة المها دن والكتابة وضع سيد المصروف في يده  
 بغيا الاستيفاء وجعل جارية من القطع للدال مع انها غير معلومة ولا  
 مقبوضة على تسليمها وكذا يقبل قول الرقبة ان زوجي مطلق <sup>جاء</sup> و  
 قول الالة بالعقود الم يعلم لها متاذع وان خالف الاصل **قاعدة**  
 كلما وقع الاتفاق على اصل اجريت فروع عليه وقد يختلف فيها  
 لعادى ثم قد يكون الاختلاف بعد تعيين العلة كالانفاق على العلة  
 في طهوية الماء انما في طهارة ثم خالف العادة في المنع يد بالتراب المطبوخ  
 فصار ارباب الملح المائى وهذا عجيب لان العلة اذا كانت كما تختلف  
 عنها المعلول قالوا من تسلب اسم الماء لان الطهوية اما تعدل  
 معقل معناه واما الاختصاص به بجزء طهارة ودفق ونفوذ لا يشا ذكره  
 فيها سائر الملايعات وعلى التقديرين المناط الاسم قلنا مسلم لكن التقيد  
 انه لم قلنا الاسم بهذا النوع من التغيير ولو قال فلا استل في ذقال المصروف  
 وقد يكون الاختلاف بعد تعيين العلة والمراجع فيه الى العرف كالفرد  
 في البيع فانه متى عتق مع الاختلاف وفيه بيع سلك الاجام مع التمسك  
 وشبهها من الاحكام فكل بطله يقول لا يعني الضميمة من غير التمسك  
 مع كونه مقبوضا انما الفرد بحاله ومن صحح يقول الضميمة معلومة والباقي

العادم



ضمها كالحل في بيع الباتة اذا شرط له او مطلقا عند الشئخ والبراج  
وليس من هذا بيع الغائب لانه الوصف الشارح ينزل الغرض اذا  
ما فات من اللفظ يتبدل بجوار الرتبة فمثله لا يبيع عند عرفنا  
وقد يكون الاختلاف بعد تعيين العلة والمرجع فيه الى المحرك  
تغير الماء بالتراب عند من قال من الاصاب بطاهر الماء يتبدل  
الغير كيف اتفق من قال للتراب من قبل وهو كالماء في التطهير من  
قال ما هو كالمسك واليعفران في عدم التطهير فاحصل الاختلاف  
بالجواز الى امر حتى ومنه ما يكون قبل تعيين العلة والنزاع انما هو في  
العلّة كالقول بعدم طهوية الماء المستعمل والاختلاف في القليل اما  
باداء الغرض اداء العباد **قاعدة** الحكم المعلق على اهم الجس يتبدل  
فيه معنى وقد يكون تعبدًا وتظهر الفاشية في تعبد الحكم عند من  
بالقياس من العادة ونحن نذكره الزا والمتم وذلك مثل انقضاء الماء  
بالطهوية هل هو تعبدًا ام لعلّة كما هو اختصاص التراب بالثبوت  
تعيّنًا واستعماله في الولوع للجمع بين الطهورين تعبدًا واستظهار  
وتظهر الفاشية في الاشتنان والديق على الاولين لا يجوز في  
الثالث ونحن نقول المعية غير ممكنة لانه اذا دار الامر بين  
لا يكون القطع باحدهما تعيينا فيبقى عدم المعية بحاله واما عدم

الحجر في الاستحباب فما حذره هذا المنقول العميمة وعند العامة **قاعدة**  
من يهيئ النبي صلى الله عليه واله ان يستغنى بدينه او عظم فانه يعلم منه  
انه لا يبيع الحجر والامكان لاستثناء هذين فارد واما ذكرنا الاجازة  
لتيسر ما غابا في كل موضع واما الاجازة في دعي الجواز فلا يثبت في عدم  
المعنى **قاعدة** الاستحباب رخصة اذ هو امر خارج عن القاطبة  
المقتاد ولكل كفى الشارع به تخفيفا لعموم البلوى فلا بد من النقاء  
عدد الاجازة جميعا بين النص والمطعن والعادة اصغر بواضا فثبت من  
على هذا الا على العرف فثبت له الاستحباب ثم صاده الى كل حاجة  
يقبل الدوم اذ هو متعارف المسوية غالبًا ومنهم من اعتبر النقاء ولو كان  
تطهر الى المعنى ولم يتبدل الحكم الى غيره ومنهم من جعل على النص او غير  
المعنى لا النقاء واذ اعتبرنا النص فالمراد بالحجر المسحة فيجوز في  
الوجه ولما اخذنا روى النبي صلى الله عليه واله جعل عليه حوران  
قال في الرتبة واستعمل الحجرين فان الظاهر انه استعمل وجب احدهما  
**قاعدة** الحق بعض العادة انما العادة بالما بالخص قال لا الامكان  
كان مكيلا فالحجزة الذي يلاقى الخاسرة نجس ثم نجس المجاود له ثم المجاود  
يجس جميع ما في الية التي تصيب بها بل حجر من الماء الكثير ولو كان  
ما اخرجنا من متصل في الحقيقة وان كان متصلا في الحسن فاذ الامة



بجانبه بخس ذلك الجزء فيجس لمجاوره وهو غير آفة اذ انما الجزء من باب  
 الرخص والعرض بها انما هو نوال الاعيان من الحسن وهذا الالتحاق  
 باطل لان الطهارة والنجاسة حكمان شرعيان ويدرجل الشاذ للنجاسة  
 علامات خاصة كالتي في الكبر واستواء السطح او غير النجاسة  
 في القليل فلا يحكم بالنجاسة بدون ما يصفه الشرع اذ انما لها **فائدة**  
 الامور الحفية جرت عادة الشاذ ان يجعل لها صوابا طاهرا  
 ومنه الاستحباب لما كانت المسيرة تخفى عن العيان وكانت المصلحة  
 بين النجاسة منها غالبا صلبها بالثلاثة والمقابلة بالثلاثة  
 وهي مضطوية مختلفة باختلاف المسارين والاذات ضبطت  
 هي مظنة المشقة والعقل الذي هو مناط التكليف لا يكاد يعلم  
 ضبط بالامور المعروفة للبلوغ وضبط التراضي في العقود يسبقها  
 الخاصة والاسلام بالشهادين لان الصديق القلبي لا يطلع عليه  
 ضبطت العون الاستبرائية بالوطى والوطى بغيره المشقة **فائدة**  
**فائدة** لو علم الظاهر بحديثها فماتت شئت وفي كراهة لذلك هل  
 يقع على هذا القول ينبغي ان يقع لان الامور موطنة بالظاهر  
 لو وقع بينا او شرأ فاصدا الى خلاف ذلك او غير ذلك فخل  
 يتعد ظاهرا او باطنا فيجوز النكاح لان الشرع وضع ذلك مبيها

**الفائدة** اذا دار الرخص بين الحسن والمعتوى فالظاهر من الحسن اقل  
 كونه اصيل ويقرع عليه يحرم انحرام ما يصفى من المسلمين من  
 ما يبطل ويثبت ما يبطل من المسلمين لما في صفة واحد وعمل  
 في الطعمة القيمة وان كان هناك سوق ولا يجزى المكسوة و  
 ان كان غيره ونز في الخصال كعند الذبح ولا يمنع الذي هو مكسب  
 البطل وان كان انفس من الغنم **فائدة** كل ما كانت اهله مركبة  
 توشق على الحكم على اجتماع اجزائها كالقتل عمدا فاقى **فائدة**  
 وكان سكوت لانية القطع او القطع لانية السكوت في القردة  
 لا يبطل باجماعها يبطل لكل من يثبت التعدي والنقل في **فائدة**  
 لا يضمن وكلاهما يضمن **فائدة** لو اخرج نعدان متساويان جازيعة  
 الوكيل بمهاشاة وفي جواز بيعهما بهما جواز **فائدة** كل حكم شرط  
 فيه شرط متعدد كالحجعة ويوجب سجد والعصر في المساء فانه  
 يتقدم بقوات واحدها **فائدة** المعارضة بتضييق المقصود بها  
 في مواضع كحرمان القتال من الارث واثبات الشفعة للشريك **فائدة**  
 قال ابن عسقلان منع من خطأ الارث مطلقا فلا يتوصل بدفع  
 الخطأ الى استيفاء الارث بالقتل وقول العامة في الامام لو قتل اموره  
 هذا بالرجح اذ بالحاجة تذكر واقية او بها ثلثة يفرق في الثالث بين



بالبينه او الاقرار ففي الاول منع وفي الثاني لا يمنع لعدم التهمة وفي  
 قتله فضا خلاص مراتب واولى بالمرء ان يعدم وكذا في الميتة  
 بالقتيل كضيق الميزاب ووضع الحجر والشهادة على مؤثر بها وجوب  
 رجاء اخصاصا واخراج الجراح والرواشن فيقع على مؤثره ويمنع اذا  
 شرب مسكورا او مرقدا او التي نفسه من شاة فخر فانه يجب عليه  
 قضاء تلك الايام وفي الجنون نظرو في قتل ام الولد سيدها والمدة  
 مدته واسباب الدين الموجب بلدين وجبر بالمقابلة بعيد ويجوز  
 في مرض موته بارتداء المتزوج في الدعاء عالمانا استعمل الحمل في  
 مفروض بنقص مقصوده ولحق به الجاهل مع الدخول لتوقله في  
 الاستعمال في غلظة البقاء ولو جرح الزوج وقتلنا بان احدث بفتح  
 نفسه وجبر عنها الفسخ اما عدم المستاجر اذا اصابه لا يقع فيه  
 للعارية ولا بسبب ادخال النقص على نفسه ولو اوصى للماتل  
 الجرح او بعده ففيه وجه والفرق فيرتب اذا اوصى بمراجعة الوصي  
 دون العكس ولو قتلت نفسها قبل الدخول لم ينفذ المهر خلاصا  
 قتلها سيدها فوقع النكاح المحض في مواضع لا يكاد يهتدى فيها  
 العلة كالبدنة بظاهر الذبايح وباطنه في الوضوء وكما يجرب لم نفل  
 برقع العذاب ما دامت خيرا وكره الجحارت والنفق عن بيع الطعام

حتى كمال الوفاء مكنة لا يكتفى به في الكمال او طاعة تعبد واذن  
 الواجب في قبض ما يملكه الموهوب ومضى ان عند الشيخ والشرع في  
 استعمال المار على ما على به او يجوز فانه مكره وجوب طلب المتبوع وان لم  
 عدم الماء وجوب لمراد الموصى على الاقرع واستحقاقه ولا تدخل امن  
 الصورة تحت اذا التزمكم بامر فأنقوا منه ما استطعتم اذ لم يات بشئ من  
 المأمور وجوب الدعاء على المتوفى عنها مع عدم الدخول وجوبها  
 على الصغيرة والباشرة عند المرفق بحمل الله ومن يتعمد وعدم وجوب  
 اخراج القيمة في الكفارة وفي الانعام الزكوة عند بعض الاصحاب  
 منع ان مشروعية الزكوة لسد خلّة الفقراء وهو حاصل بالقيمة وغيره  
 الربا ومع الشك في المخلصات المحصنة يخرج عن الحريم والنفقة  
 حاصل **تاسع** ما ثبت على خلاف الدليل بحاجته وقد عتد بقدها  
 وقد يصير اصاله مستقلا ومن ثم وقع الخلاف في مواضع منها المباح  
 على الخلف او الجحيرة او غاسل موضع المتعمد في السبب وما صار  
 اصلا الاجابة فانها معاوضة على المنافع المعدومة ومنعها للحاجة  
 ثم صارت اصاله عموم البلوى ولجاء لشرعته للتحصيل الى التحصيل  
 فلو كان معلوما في الجواز كلام العامة ولا اصح انها صارت اصاله فلا  
 يخرج مع العلم وجواز اقتداء الاجنبى المروءة وان كانت شرعية



لحاجة المدة وصلوة الخوف شرعت مقصورة بغير القرآن لاجل الحاجة  
 في السفر ثم جميع الاسفار المسماة وتجاوز المسابقة بعض جملة  
 العمل وسبع العرايا والمرارعة والمسافة ولو تكررت اقامة البينة على  
 رفعة فحق جواز ترك ذلك اعتمادا على اللعان لان ذلك عار فترك  
 او لا نعم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وهذا يكثر من الاشهاد  
**قاعدة** اذا دل دليل على حكم ولم يرد فيه بيان من النبي صلى الله عليه وآله  
 مع عموم الحاجة اليه هل يكون ذلك قاعدا على ذلك الدليل فيه كلام  
 في الاصول وتعتبر عنه العامة بالقياس الجزئي ما لم يرد من النبي صلى الله عليه وآله  
 فيه بيان مع عموم الحاجة اليه في زمان او عموم الحاجة الى خلافه ولا يقتل  
 مستها اذا عثر المحجب به في ماء قليل فمضى وقع الحدث هل يصير الماء  
 مستحلا فاستند هذا انه ماء استعمال في دفع حدث الاكبر لا يقع  
 ثانيا وبما عارضه النبي صلى الله عليه وآله والمسلمين ذلك لسكان النبي  
 مع تكرار حاجتهم الى ذلك ولو غسها الابنية الاستعمال فلا شك  
 ولو غسها الابنية اصلا فالظاهر انه لا يحصل الغسل ويحصل حصول  
 اعتمادا على البينة الاولى ومنها ما ذهب اليه بعض الاصحاب من  
 البينة على التكبير بحيث تقع بين المتهمة والراء فاقول المقارنة بعد  
 عليه مع النبي صلى الله عليه وآله لم يبين مع حاجتنا كل الى بيان ومنها ما ذهب

القياس

اليه بعض العامة من جواز الصلوة على كل ميت غائب بالبينة في شأ  
 الارض ومغاربها ولم يبينه النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله يقول  
 ولا فعل بضعهم ولا ية الفاسق عقدا المتحاج ولم يبينه للبواقي  
 غيرهم من يغلب عليهم الفسق ومنها ضمان الدرك فانه ضمان  
 ما لم يجب وسوقه مسير الحاجة اليه ولم يبينه النبي صلى الله عليه وآله  
 وجواز شراء عين اقربا بضعها بغير ائتمان من الغير فان قضية الدرك  
 عدم الجواز لانه اقربا للمالك لغيره وادعى حصوله لنفسه ولكن  
 شرع لما قال الائمة عليهم السلام لو اهدا لما قامت للمسلمين سوق  
 ولم ينقل في هذا بيان عن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله مع عموم الحاجة  
 اليه **قاعدة** الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة كجواز  
 قتل الترس من النساء والصبيان من الكفار بل من المسلمين عند  
 الحاجة وكجواز النظر لحاجة العلاج الى الاجنبية هل هو مطلق  
 في هذا المرض الذي يحجر هل هو المفضي او يكفي مطلق المرض وان  
 لم يحضر عاقبة وفوق بينهما بان الحاجة الى الستم عامة بخلاف الحاجة  
 الى الطبيب في هذا المقام فانها خاصة بادرة وقد عرفت من  
 تنزل ما لم يع وان خفف منزلة ما ينقل الى حق **قاعدة** العذر  
 عن الاصل المستقل اليه الى الاصل المعجور هل هو جاز انظار







منها وجوب **فائدة** قد تردد السلي بين اصليين فختلف الحكم  
 بحسب دليل الاصيلين فتمه الاقالة في كونها ضحا او بيعا والاق  
 انها ضح و لا تصح مع غير المتعامدين وبغير العن الاول فتش  
 على ذلك فروع كثيرة كالا لاقالة في العبد بعد اسلامه والبايع كافر  
 الفسخ يمكن للصحة وثبوت خيار المجلس والشرط في الحيوان والشفقة  
 وجوازها بعد التلذذ وجوازها قبل القبض في المكمل والموند  
 وغرم راس البيع لو تعيب في دار المشتري هذا الاقالة على قول الشيخ  
 وعلى البيع بخير البايع بين اجانة الاقالة والادس وبين الفسخ  
 وقبل الادس وهو قضية قول من قال بطل الاصحاب قال العبد <sup>د</sup> <sub>ب</sub>  
 بعد العقد قبل القبض لا ادس فيه ولو اطلع البايع على عيب <sup>ج</sup>  
 في دار المشتري قبل الاقالة فلا بد له على الفسخ وعلى البيع والادس  
 الرد على القولين ومن المردد بين اصليين الابرار هل هو استعاط  
 او تمليك ويفرع عليه احتياجه الى القبول وغيره فان اعتبرنا القبول  
 ايدى بقره برده وتولى المير العقد على الميرى بوجه لا يجازى على  
 الاستقاط ويسقط على التملك ولو قال لم يكتابه فلا تعبتك  
 ولم يبين العينة فاباؤه يمكن القول بالصحة لانه فمنا استقاط <sup>ب</sup>  
 والادس المنع للاختلاف في الاعتراض والرضى بالمجهول لا يمكن

ولو كان له على جماعة دين فقال لك احكم فاعلى التملك لا قطعاً  
 وعلى الاستقاط يمكن الصحة وبطال بالبيان ومنه الحواله هل هي  
 استيفاء واقراضه الحال عليه او هي احتياض فكان في ذمة المحيل  
 ما في ذمة الحال عليه ولم يفرع كثير مشهوره ومنه ما هو متردد بين  
 العوض والهبة كقوله اعتق عبدك عني ولم يذكر العوض واقتصر  
 ديني ولم يذكر الرجوع فهل يرجع في الموصفين بالعوض كما لقن  
 او لا كطه ولو دفع اليه الاقالة لم يفرج حالي انقصك او يرد  
 وقال اندعه في ارضي لك فهو معتبر للماتون والارض وهل المال  
 وهل المال قرض او هبة ولو دفع اليه فقير وداهم وقال اشترى بها  
 فمتصا لك فهل يكون منه او قرضاً يوقى الهبة منها عملاً بالقرينة  
 وليس له العبد الى الميراد غير العتق بها قطعاً الا ان يكون له  
 على سبيل التبسط فيصرف كيف شاء ولو دفع الى الماهر في وضع  
 طلبة المشقة محتملة اجرة دابة لم يركبها فهل هو قرض او هبة  
 تردد المير المستعانة للمهر من بين العاتية والقنان وكان المير  
 ضامن للمال في غير ما له والمستعير مصقون منه ويفرع عليه من  
 المجلس والقند في الصحة على قول الضمان بل ومعه في الموهون عند  
 ولو تلف في دار الميرت من على قول الضمان لا شيء عليه ولا على الوان



وعلى قول العارية على الراهن الضمان ولو تلفت في يد الراهن ضمن على  
 القولين **فرع** لو قال ما لك العبد فمشت ما لك فلا عليك في رتبة  
 هذا العبد قبل يصح على قول الضمان ويكون كالاعادة للزوج <sup>شك</sup>  
 بعدم قبول المضمون له الا ان يقال قبوله فيه شرط بل يكفي  
 الرضا ومنه ان الصداق قبل الدخول هل هو مضمون على الزوج ضمان  
 عقدا وضمان بدنيته وجهان ووجه الاول انه ملوك بعقد معاوضة  
 فهو كالبيع ووجه الثاني ان التكاح لا ينفسخ بطله والاشارة  
 العقد بتلفه يكون مضمونا ضمانا اليد كما لو غضب البائع المبيع  
 بعد قبضه فانه يضمن عليه ضمان اليد والاصل فيه ان في الصداق  
 مشابهة العوض ومساوية النحلة والنحلة وهو العطيعة في البيع  
 من غير عوض فلا يكون مضمونا عليه ضمان العقود وجبة المعاوضة  
 ان للزوجة رده بالعيب وجب بنفسها الى القبض والنحلة لا <sup>تسعين</sup>  
 للعطية بل هي لليتيمين واليتيمين سلطانها عطية لكن <sup>في حصة</sup>  
 من الله للزوجات واما عدم اقصاخ التكاح بتلفه فلان المهر <sup>المهر</sup>  
 ركنا في عقد التكاح لعوضه مع مجردة عنه فالزوجان هما الركنا في  
 التكاح كالعوضين في البيع ومن ثم وجبت تسمية الزوجين في  
 العقد ولو باشره الوكيل كما يجب تسمية العوضين وقرع ذلك

كثيره

كثيره منها اذا تلف الصداق في يد فان قلنا ضمانا بعقد اشترط  
 عقد الصداق وتعدد عود الملك اليه قبل التلف ويكون لها  
 مهر المثل لان التكاح مستمر والبضع كالتلف فيرجع الى عوضه  
 ان قلنا ضمانا اليد لم ينفسخ العقد في الصداق بل يتلف عن ملك  
 الزوجية حتى لو كان عبدا وجبت عليها مؤنة تجهيزه ويضم المهر  
 بدله مثلا او قيمة ومنه الظاهر رتبة الطلاق من حيث اشترط  
 الشاهدين والطهر والاستبراء ونسبة الغرم من حيث بقاء <sup>حقيقة</sup>  
 الزوجية واحتياج البيئتين الى الطلاق وقرع العام عليه <sup>فقت</sup>  
 الظاهر فعلى الطلاق لا يجوز وعلى الميمن يجوز ولو قال لا أتبع  
 على الظاهر فعلى الطلاق لكل واحد كفارة وعلى الميمن كفارة  
 واحد كما لو حلف لا كلمت جماعة فكلمهم ومنها جواز التوكيل <sup>في</sup>  
 الظاهر فعلى الميمن لا يجوز وعلى الطلاق يصح ولو كرهوا الظهار  
 واحد فعلى الميمن يلزم بكل مرة كفارة كالأول ان قصد التنازل <sup>سلب</sup>  
 وعلى الطلاق كفارة واحدة اذا أصبح طلاقا مطلقا <sup>الوجه</sup> بائنا قبل  
 صلتها ومنه المطلقه البائن مع الحمل يجب تفقدها بالنسبة <sup>هل</sup>  
 هو الحمل او الحمل وفروعه كثيرة كزوجها على العبد وسقوط  
 ضمانها اولا ووجوبها لو كانت فاشترط حال الطلاق او شترت <sup>بعد</sup>



اوانتدت بعد الطلاق وصحة ضمان الماضى منها واذا كان الزوج  
خرا والزوجاته ومنعها المولى من الليل وكذا لو كان يقيم مع الزوج  
وامات وهي حامل لان نفقة القريب تسقط بالموت وان قلنا  
وجبت وروى الاصحاب ان نفقة الحمل من نصيب الحمل لان نفقة  
القريب تسقط بالموت وان قلنا للحامل وجبت وروى الاصحاب  
ان نفقة الحمل من نصيب الحمل وقا حري لان نفقة لها وهو يولد  
النفقة للحمل وجبت في ماله ولو خلف ابا فان قلنا لها فلا نفقة  
والا وجبت على المجد ويحمل لان نفقة على القولين ولو ابرأ عن النفقة  
الحاضرة كما بعد طلوع النحر من نفقة اليوم لم يسقط على الحمل ولو  
ام ولد للحامل منه وجبت ان جعلنا لها للحمل ويقتض من الزكوة  
والحمن مع فقرها ان جعلنا لها للحمل وان قلنا لها فلا لانها في  
نفقة الزوج وهذا الفرع مشكل لان الزوج ابو الحمل والنفقة  
عليه على التقديرين والقابض فان كان مويرا اداها وان عسرت  
هو القابض نعم لو مات او كان كافرا ولاه مسلمة وان كانت فقيرة  
قبضت على التقديرين لان المصروف انما هو اليها والا فلا يجوز  
نفقة الحمل عليها ولو سافرت بغير اذن فان قلنا للحمل وجبت ولا  
فلا يصح الاعتراض عنها ان كانت لها ولو اسلم وهو طرفة وجبت

ان قلنا للحمل والا فلا ولو سلم اليها نفقة ليوه فخرج المولى بنتا في اول  
لم يستردان قلنا لها اذا استردت وجوب النفقة ان قلنا للحامل  
دو والحمل ويشكل بما انها نفقة عليها حقيقة فكيف لا تجب نفقة  
ولو اطلقها متلف بعد قبضها وجب بدلها اذا قلنا للحمل ولم  
ولو نشزت في النكاح وهو حامل اكر وجوب النفقة ان قلنا انها  
الحمل ويشكل بانها غير مطلقة ولا معدة ولو حلت لانه من وقت  
فان قلنا للحمل وجب على السيد وان قلنا للحامل فعلى العبد اذا اشترى  
السيد بالولد **تنبيه** لو كانت معتدة عن غير طلاق منهم من شأها  
على الحمل والحامل فيجب ان قلنا للحمل والا فلا لمقتدة عن النكاح  
او الشبهة او المنسوخ نكاحها لغيرها ومنهم من قال ان نفقة  
تجب لكونها كالعائضة ومؤنة للعائضة على الاب فلا نفقة والحال  
بين المطلقة والمنسوخ نكاحها فتجب النفقة عليها على التقديرين فيمن  
يفت وتكون فرها ومنه اذا نذر عبادة كصلاة الواجبة فينزل على  
واجب ونزل على كل ما يصح الصلوة سريعا الا قرب الاول وينزع جوازها  
على الراسنة وصلاهما قاعدا وجوب السورة وتعلق الاحتياط بها  
بجود السهو فيها وجواز الانعام بها وفيها وجواز كنهها ما يشهد بها  
واشهر فان كان لها جار يسرها صح والا فلا كما لو صلى الصبح اربعاء فلهذا



في الاستسقاء فان نزلناه على الواجب من جنسه وجب القيام وان  
 نزلناه على الجائز سرقا في الخطبة المطلق لم يجب وجوب بيت  
 حتى على ذلك فان جعلناه كاهل بحري سرقا فهو كالصوم المنذر بحرية  
 عدم التقييد ولو نزلنا المغضوب حجا وقلنا بجواز ثمانية الميز في حج  
 وهو النطق فان نزلناه على الواجب من جنسه لم يخرج استنابته وان قلنا  
 بمر على الجائز من جنسه اجزا ولو نزلنا على بقية فهل يحري الشا فلو  
 قلنا بجواز سرقا فاستباح على التزويل على العتق الواجب على  
 الجائز ولو نزلنا ان يهدى بعين او ساء فهل ينزل على الهدى الواجب  
 فيسقط فيه شروطا على الهدى الجائز سرقا ولو نزلنا كسوة فقصر او نيم  
 نزلناه على الكسوة الواجبة لم يحز غير المسلم والاجر الذي وقد ذكر  
 الاحجاب جواز الاكل بل استحبابه في الاضحية المندوبة وفيه لسانه  
 الى منزله منزلة الاضحية المسحبة لا الهدى الواجب ولو نزلنا  
 المسجد الحرام فان نزلنا النذر على واجب المصروع انه يتا به بذلك وان  
 نزل على الجائز سرقا وكان ممل بجزئه ودخل مكة بغير احرام محبت  
 ان قاطع الطريق اذا قتل فانه يقتل في هذا القتل معنى القصاص  
 قتل في مائة قتل وفيه معنى احد لانه لا يصح العفو عنه بل هو قتل  
 حاد سواء قلنا بالترتيب او بالتخيير وهل يغلب حوا الله او جانب  
 الادنى

فيه وجهان وينظر الفائدة في مواضع منها اذا قتل من لا يقا به لا  
 ولده والحار العبد والمسلم يقتل الكافر ان غلبت حوا الله قتل وان  
 غلبت حوا الادنى قتل لانه ولو قتل جماعة فان غلبت معنى القصاص  
 بواحد منهم وليا قتل الذي قبحه ذكره الاحباب وهو الاول ان  
 وواحد القربة ان لم يرتبوا فان غلبت حوا الله تعالى قتل بهم ولادة و  
 لو مات قبل الموت فان غلبت حوا الله تعالى لاشق لورثة المقتول ان  
 اخذت من تركته على القول به في غير الحاربة وفي حق الولد على مال فان  
 حق الادنى فلا قصاص ويجب الدية وتصل احد المرئيين القصاص  
 يعني جنه وان غلبت حوا الله تعالى العاق ولو قتل الحارب  
 كمن قتل المقتول بغير اذنه لا دام فان غلبت القصاص فعلمه لدية  
 لو انتم والاذنب عدم القصاص منه لان قتله مقتم ويحل القصاص  
 لانه معصوم بالنسبة اليه وان غلبت حوا الله عز فقط ولو كان  
 القصاص سببا او محققا فينبغي ان يخرج عتق الولي على هذا الاختلاف  
 فان غلبت حوا الادنى لم يقتض حتى يبلغ او يمتحن او جينا الزجر  
 في مثله لئلا يفتوت عليه المال لو اذنه ولو غلبت حوا الله تعالى فعفو  
 لا ع فيقتل في الحال ولو تاب قبل الطفرة فان غلبت حوا الادنى لم  
 القصاص ويسقط التعم فان غلبت حوا الله تعالى سقط ومنه الميزان



على المدعى والواجب بالتكول عليه هل هي كإقرار المدعى عليه أم كالبينة  
 الأولى لأن المدعى عليه يتكول له فتوصل إلى إثبات حق المدعى فأنشبه  
 إقراره ووجه الثاني أنها حجة صادرة من المدعى مع حجة المدعى  
 وفيها قول **الشيخ** لو تكلم المدعى عليه بعد عياد المدعى إلى الملك ملكه  
 وأنه أدى الدين أو أدى منه فإن قلنا كما لا قرار لم يسمع وإن قلنا كما  
 سمعت **الثانية** افتقار البينة إلى الحكم على البينة دون الإقرار **الثالثة**  
 هل للبايع مراجعة خلاف المشتري على نفق عليه بزيادة الثمن عما  
 إن قلنا كما لا قرار فله ذلك رجاء التكول ورد البين يتكول  
 كالبينة له وإن قلنا كما لا بينة فلا لعدم سماع بيشته على هذا الثمن  
 الزايد **الرابعة** لو تكول الأصيل دفع الضامن فهل له إقراره قلنا لو  
 صدقه رجع عليه فله ذلك فيختلف على نفق العلم بالدفع وإن قلنا  
 لا يرجع عليه لو صدقه لعدم انتفاعه بالدفع إذا الغرض التكاثر المستحق  
 فإن قلنا البين كإقرار لم يلزم بالحلوف لأن غاية التكول فيختلف  
 المدعى وهو كما لا قرار وإن قلنا كما لا بينة طالبة بالحلوف طعنا في  
 فيختلف فيرجع كما لو أقام بينة **الخامسة** لو ادعى كل من اثنين على  
 رهن عبده عند فاقضاه إياه بضد أحدهما قضى به للبينة  
 وهل للكذب أحالة الظاهر نعم لأنه لو صدقه عزم له ولو قلنا لا

يعزم بالبينة فهل له المطالبة بالقرآن قلنا كما لا قرار فلا وإن  
 قلنا كما لا بينة يجب ويستفيد به العزم لا التزامه من الأول **البينة**  
 مناجية على المتداعين لا على غيره **السادسة** وهل يطالب بالسفينة **باليمين**  
 على نفق القتل الموجب المال إن قلنا كما لا قرار فلا لأن غاية التكول  
 فيختلف المدعى فيكون كإقرار السفينة وهو غير مسموع وإن قلنا  
 طرأ وبطلان البينة باليمين ولو قلنا كما لا قرار لأنه فيختلف  
 المحضونه وهو أولى من بقائها **السابعة** لو ادعى على المفلن أن تكول  
 المدعى إن قلنا كما لا بينة شارك الغرماء وإن قلنا كما لا قرار في على  
 بالقرار وعلى قول بأن البينة لا تتعلق بالمتداعين لا يشارك  
 على التمييز **الثامنة** لو ادعى عليه يقتل الخطأ وثبت باليمين **المرددة**  
 وجبت إليه على العاقل إن جعلنا ما كالبينة والافعل الملتزم  
 ولا فرق ما بين المفلن وغيره إلا في مشاركة الغرماء وعليه وكفى الكلام  
 المانع إلا أن تبقى العاقلة ليست اجنبية هنا إذ هو كما مقام الجاني  
 في الخطأ وهو بعيد **التاسعة** لو تداعى كل واحد من الاثنين بضد  
 وضد أحدهما فهل لأخرى أحالة الأقرب نعم لأن المقصود **المهر**  
 وأما الشكاح فمذموم بالأكراه فإن نكل حلفت وبطلت الشكاح **الخامسة**  
 إن قلنا كما لا بينة ويرد الكلام الأول **العاشرة** لو قال في عياد يدين







**قاعدة** لما تعلق بها قبلها ظاهر الاصحاب ان التدبير وصية بالتعلق  
وليس تعليقا للتعلق على صفة الموت ويحتمل ان ذلك في بعض الموضع  
وله عند العامة نوع على هذين المأخذين من جواز الرجوع فيه وعدمه  
البيع بخيار فعلى الصفة لا يبيع وعلى الوصية يحتمل بطلان التدبير  
قبل لزوم البيع فلا يعود الى التدبير لو فسخ البيع واحتمل المرافاة ولو  
دفعه امكن الرجوع لانه عرضة للبيع وعدمه لانه ليس بمنزلة الملك <sup>على</sup>  
الصفة لا يبيح والوصى كالبيع ويكره لعدم ان لم يخرج <sup>الملك</sup>  
اما الوطى فليس يرجع قطعا على الوجهين لانه محل ترك التدبير في  
المكاتبه وجهان ويحتمل انه لو قصد بالمكاتبه الرجوع عن التدبير كان  
رجوعا على القبول بالوصية والافهول بذكر مكاتب ولو ادعى العبد  
دبر فبي سماع الدعوى تردد من يوم ان لا انكار رجوع واوجلت تبعها  
الولد المعلق فقطاهر واما على الوصية فتشكل من حيث ان الوصية  
بالمكاتبه لا يدخل فيها المحل المحبذ قبل الوفاة وهذا يوم انه <sup>بصيرة</sup>  
لنفقوا الاصحاب بان الولد مدبر بما اقر في ذلك حتى يتقوا من الرجوع  
في تدبيره ولو بيع من تدبيره وهو يؤكد الصفة **قاعدة** <sup>صلحت</sup> **قاعدة** <sup>المراد</sup> لا  
المتنافيين واقع وكثير من المسائل واصله الاخذ بالاصحاب والمبالا  
وماروى عن النبي صلى الله عليه واله في قضية شبيدين زعموه <sup>للت</sup>

باصيد من دفعه <sup>الولد</sup> **قاعدة** <sup>المراد</sup> لا المتنافيين والمتنافيين على الاصل ولا يبيح  
الاول اعتقاده بالاصل والثاني على خلاف الاصل <sup>لأنه</sup>  
منها الحكم بطلان البيع الصادر من الميراث وشبهه كالاجارة هل هو  
باصيد من دفعه <sup>الولد</sup> **قاعدة** <sup>المراد</sup> لا المتنافيين والمتنافيين على الاصل ولا يبيح  
الاول اعتقاده بالاصل والثاني على خلاف الاصل <sup>لأنه</sup>  
منها الحكم بطلان البيع الصادر من الميراث وشبهه كالاجارة هل هو



المتنقى وهي الأهمية المقضية لفتح العترة وفي التكليف والواجب  
 المانع وهو انفراد من الواجب يظهر المفاد له الواجب على الآد  
 البطلان بحاله وعلى الثاني يصح قاعدة في الاخطا لاجتلاب  
 المصالح ودفع المفاسد فظهر انه في الشاك في فعل من افعال  
 الصلوة وهو في محله فانه باق به والشاك في فعل الصلوة  
 وهو في الوقت باق بها والشاك في العدد في الثمانية والثلاثين  
 وهو احتياط اذا اصل عدم فعل المشكوك فيه وفي الرابعة  
 ينسحب على الأكثر وهو ضد احتياط لكنه يجبر بالنداء والشاك  
 في عين الفاتية متصل خمس احتياط ويكون الثلاث على الآخر  
 يوم من شعبان يصام احتياطاً والصلوة على جميع القتلى وفيهم  
 احتياط عند اشتباه المسلمين بالكفار وترك التزيين بالمشبه  
 بالحرمة في عدد محصور واصل هذا احاديث خاصة في بعضه  
 قول النبي صلى الله عليه واله دعه ما يرينك الى ما لا يرينك اما إعادة  
 الصلوة لو شك بعد الاشتغال في دكن او فعل او إعادة الصوم لو  
 شك في بيته او غسل او إعادة الزكوة لو شك في استحقاق القابض  
 وإعادة الحج لو شك في تمام اركانه بل إعادة جميع العبادات <sup>زيادة</sup>  
 الغفلة بعد فعلها فلم يظهر فيه بعض يقين على خصوصه ولا يلتزم

فيه نقلان السلف وان كان متأخراً والاحتياط والورع يصغرون  
 كثيراً وقد حققنا هذه القاعدة في كتاب الذكرى وبطرد ذلك  
 لو شك في الحدث بعد طهارة او في دخول الوقت قبل الطهارة  
 او في اشتغال بغيره بصلوة واجبة ليسوى واجب الطهارة وفي  
 كون الخارج متيناً او في تعيين المني من صاحبه <sup>طريق</sup> التوب المستند  
 الاحتياط لا يحصل بمجرد الفعل في مسائل الاحداث والشاك في  
 الطهارات بل ينبغي إيجاد السبب اليقيني ثم الفعل لان الفعل  
 مع النية المتكوك فيها لا يفصل عند بعض الاصحاب وتوغل  
 في ذلك الى استحباب طلاق الزوج مع الشك في وقوعه <sup>الى</sup>  
 ابانتها بطلقة جديدة لو شك ومن شك بإعادة الحرم تمتعاً  
 ومن شك في عمات سوى قوسل الى المقر الى غير ذلك مما لا يحصى  
 له وقد اعتبر بعض العامة ما لم يؤد الى كثرة الشك فانه معتقداً  
 ستارة المحتشك بطلوة وجميعه برأى احرأى الرجل والمرأة فالأمر  
 وجوبه لتساوي الأفعال ومن هذا الباب الجمع بين المقاهم  
 أمكن في حضرة العباد والمعاملة **وهنا قواعد** في الاحتياط <sup>التي</sup>  
 اذا لم يعثر الجاهد على وجه يخرج لاحد المهمات فغيره <sup>بها</sup>  
 ان يكون ذلك في الامارات فيغير وجهان التوقف والتحير



**فأما** أن يكون في الأولى  
 في الثانية أو عند نفسيه والاجتهاد في القبلة للصلاة الثانية والثالثة  
 بل الدليلان يتوافقان ويرجع إلى البراءة الأصلية **فأما** أن يكون  
 في الشياخ فصل في الصلاة واحدة ويريد على عدة المحسن واحد  
 يصلح عاريا ولا إعادة عندنا **وأما** أن يشك في الوقت فعليه  
 حتى يحقق قوله **فأما** في جهة القبلة فصل إلى ادب جهات الصلاة  
 يتخير ولا إعادة عندنا على كل حال **وسادسها** تحريم الأسير والمحسوس  
 في شهر رمضان فانه مؤخر فان صادف أو أخرجه أو ألهاد  
**فأما** القادر على البصر لا يعمل بالظن إلا نادرا كما لم يوافق من  
 قيل على ما طرأ بغيره من هذه القاعدة مأخوذة من اختلاف  
 الأصوليين في جواز الاجتهاد بخبرة الرسول صلى الله عليه واله  
 ووقوعه ومن قال من الأصحاب بخبره أو تقليد المودن للقادر على الوقت  
 فهو من الشاذين وقد جعل الأصحاب العامة مواضع يدخلون عندنا  
 كما اجتهاد في التوبين مع وجود ثوب ظاهر يقينا وفي دخول  
 الوقت للقادر على العلم به وفي استقبال الحجر مع قدرة على الكعبة  
 بناء منهم على أن يكون الحجر من الكعبة غير معلوم اذ دعوا إلى البيت  
 ودعوا إلى سبع اذع منه وستا وحسن وجوب الطواف به **فأما**  
 هذه الخيالات إلا أن تبقى الطواف يجب به ناسيا وان لم يكن  
 البيت وهو بعيد **فأما** هل يتكررا الاجتهاد بتكرار الواقعة فيه

خلات أصول وفي الفروع مسائل كطلب المتيم عند دخول وقت  
 الثانية أو عند نفسيه والاجتهاد في القبلة للصلاة الثانية والثالثة  
 وليس من طلب التزكية فمن نكأ أو طالت المدة **فأما** كل  
 مجتهدين لاختلافهما يرجع إلى المحسوس كالقبلة وطهارة الأثناء والوقت  
 لإتمام أحدهما بأصاحبه وان اختلفا في فروع شرعية لاحقة بالصلاة  
 كترك الصلاة من جزئيات النجوم ومن من الفرج والخروج بالكبرياء  
 واستقاط السودة والاجتهاد بالذكر المطلق وجوب الفتوى **فأما**  
 الركوع والسجود لم يصح اقتداء المفسد بطلان صلوة نفسه لو فعل ما  
 أمامه وبما قبل الصلوة وقرق بينهما بان الأول يعتقد لما هو بطلان  
 صلاته بسبب أن كان واقفا وهو أحرى في البطلان بخلاف الثاني  
 فان الواقع ليس بأجمل بل يجوز أن يكون صلاته هي الفاسدة في بعض  
 ويشكل إيه الظن واقع في الطرفين بطلان الصلوة بالإجماع **فأما**  
 الاجتهاد صدق ظنه وكذب ظن صاحبه وقيل في الفرقان ذلك  
 إلى تعطيل الإجماع بكثرة المخالفة في الفروع بخلاف مسئلة الأول  
 والقبلة فأنها نادرة **فأما** لا يجوز التقليد في العقائد  
 وفي الأصول الصرفة من السمعات ويجوز التقليد في غيرها  
 للمأخوذ من ذلك الدليل اذ يتعلق به عمل وكلما لا يتعلق به عمل كان



المطلوب في العلم لا يجوز التقليد فيه كما لا تفاضل بين الانبياء والسلفه  
والاجناس كسير الانبياء التي لا تتعلق في العلم بها العمل لتقديم غزوة  
على غزوة وامير زيد وعمرو **فان** لو تفاضلت الاركان عند المجتهد  
فالحكم اما بالتحجير او الوقت وقد ذكر مواضع يقع فيها التحجير عند  
التفاضل وقد يكون التحجير مجزوا به تحصيل المصلحة لايم الا بالتحجير  
المصلحة داخل الكعبة اى جدرانها شاء وتخير من ملك ماسين الحق  
وضات الليون **فرغ** لو اتمعت خطا قبل الجهر واصبح صاما مستعينا  
وطرف خارج من فيه والاخر لا يصح احكامه للمعدة واعتبرنا احتساب  
ملكه فهو مرددين ان يبقية فيلزمه بطلان تلك صلوات <sup>النهاية</sup>  
وبين ان يتعلمه فيفسد صوما ويتعلمه فذلك اذا هو كالمعلم <sup>يفصل</sup>  
التحجير ويحتمل اعادة الصلوة لتاكدها وافضلها على الصوم ومراعاة  
الصوم لسر ومه فيه قبل الصلوة **فان** الفرق بين الفتوى والحكم من  
ان كل منهما اختيار من حكم الله تعالى بعينه المكلف اعتقاده <sup>بالحكمة</sup> من حيث  
ان الفتوى يجوز اخبار من الله تعالى بان حكمه في هذه القضية كذا والحكم  
انشاء احكاما الزام في المسائل الاجتهادية وفيها مع تقارب المسالك  
فيها ما ينافي فيه الحجة به لمصالح المعاش فيها لانشاء يخرج الفتوى  
لانها اخبار بالاطلاق والالزام برعا الحكم وغالب الاحكام الزام <sup>سائر</sup>

الاطلاق فيها الحكم بالاطلاق يستحسن لعدم ثبوت الحق عليه ويجوز  
ارضن بحجها شخص ثم ارض عنها ومطلها وباطلاق حر من بدل دعى  
دعه ولم يكن له بينه وبينها اب المدارك في مسائل الاجتهاد يخرج ما ينفق  
مدى كجدد العول والتمتعيب وقيل المسلم بالتحجير فان لم يحكم بحكم  
وجوب معصية وبمصلحة المعاش يخرج العبادات فانه لا يدخل الحكم فيها  
فلو حكم الحاكم بعبادة صلوته زيد لم يلزم صحته بل ان كانت صحته في نفس  
الامر فذلك والا فحقا سدا وكذا الحكم بان مال التجارة لا زكاة فيه  
او ان الميراث لا حصة فيه فان الحكم فيه لا يرفع الخلاف بل الحاكم غيره  
ان يخالف في ذلك نعم لو انصل بها اخذ الحاكم من حكم عليه بالوجوب <sup>مثلا</sup>  
لم يخرج نفقة فالحكم الجبر على اصال الاخذ اجبا كما لا يتقوى واخذ  
للققرار حكم باستحقاقهم فلا ينقض اذا كان في محل الاجتهاد ولو  
لو اشتملت الواقعة على امرين احدهما من المصالح العباد والآخر من مصالح  
المعاش فالحكم بصحة من ادرك استقراى المشعروكا <sup>بالمصالح</sup> ناسيا  
وام لا اثر في براءة ذمة النسيب في نفس الامر ولكن يؤثر في عدم  
رجوعهم عليه بالاجرة وبالجملة فالفتوى ليس فيها منع للغير من مخالفة  
مقتضاها من المقتضى ولا المستفتى من المقتضى فظاهر <sup>من</sup> واما  
المستفتى فلا المستفتى له ان يستفتى اخر او اذا اختلفا عمل <sup>يقول</sup>



الاعلم ان الاورع لم يخبر مع التساوي والحكم لما كان انشاها خاصا في  
واقعة خاصة وقع الخلاف في تلك الواقعة بحيث لا يجوز لغيره ان يقضيها  
كما لو حكم حاكم بتقديس ابن ابي عمير ومنع العلم للاب وفي المسئلة جلد  
فانه يقتضي خصوصه مع حاكم اخر بتقديس العلم والحال في هذه المسئلة  
لا لوجوب ان يقضيها كما لا يخفى نقض الثانية وهما جازيتان على علم  
استقرار الاحكام وهو من ان المصلحة التي لا جملها شرع نصيب الحكم  
من نظم امور اهل الاسلام ولا يكون ذلك نقضا للخلاف في ما يراى في  
المشتملة على مثل هذه الواقعة **فائدة** كما يستثنى من الامور الكبار من  
النزوع الجزئية للضرورة او من الحاجة صحة صلوة المستحاضة واداء الحمد  
للضرورة وعدم الحكم بكون الماء مستعملا دام على عضو الجنب  
الا ان يقع حدثا صلا والحكم بان ملاقاته الجنب الماء لا يخفى ان كان  
كوا قضا عدا والاعصرت الطمارة وطهارة الميت من غير دعى النفس  
السائلة والمضى منه والعقود على الاستحباب وما لا يدركه الطرف **العلم**  
عند كثير من الاحباب والعقود عن سؤر الهدى وشبهها وقد يخفى من ما  
يرى في القاربت او لا والعقود من محل الاستحباب وعن زيادة ذلك مع  
الحاجة الى الامتناع وعسر المتابعة في بعض الاحياء ابتداء لما هو  
بغير الكيفية في صلوة الحاجب المصلحة الجماعية والحاجة اليها والجزاء

المجاهدين وليس الجوز لنقض القول والحجاب وكما خصاص المتكبرين بعد  
الخروج منها بالمشروط بشرط العفو لها فيه من يحصل الحرية وشوق الشرع  
اليها دليل السراية الى نصيب الشريك وهل يصح اشتراط الوقت في  
البيع نظر القربة الى الحق ومن صور عنه لعدم التقلب فيه **قاعدة**  
الاصل يقتضي قصر الحكم على مدلول النقط وان لا يدرى ان  
مدلوله الا في مواضع منها الحق في الاشقياس لا في الاشتمال لاصل  
ذهب الشيخ من السراية الى محل والعقود عن بعض الشقص في الشفعة على  
وعن بعض القصاص في النفس على وجه السراية في الصوم الى ابد  
نهاية ويحصل سراية ثواب الصواب الى المقضيه والاستثناء اذا  
عند غسل الوجه لا يبعد وضوءه او احدا ويكفي العزق بينه وبين الصوم  
ان بعض اليوم يرتبط ببعضه بخلاف الوضوء فانه لا يرتبط بالمقتضى  
وبالسراية تسمية الاكل في الانشاء اذا قال اكل اوله وعلى اخره بعدات  
التسمية وسراية النظر الى محرم غيره ومنه ان الغريب لا يقتصر على  
الاكل من غير عكس كل لواء كانت كامي ومثله الا لا يخفى بالجماع قبل  
يبرى على احتساب **قاعدة** فاذا دام الحقوق وهو من وجوبه  
**الاول** حقوقا متعاقبة تقدم الصلوة عند ضيق الوقت على الزاينة  
وعلى التضا وعلى النوازل المطلقة مع اتساع الوقت وتقديم الوضوء



الخير على صلوة الليل عند الضيق والصوم والنفاس والوجع على غيرها  
والظاهرة لا ترتب بين الصدقة والوجبة والمندوبة وتقديم الفضل  
الواجب على المستحب وتقديم المتبرع بالماء الجنب على الميت و  
الحديث وقيل الميت أولى بتقديم الجنب على الحيض وتقديم غسل  
على الحدث والأقرب تقديم غسل الجمعة على الاغتسال المندوب <sup>المستحب</sup>  
ولم يسمع الماء الجميع أو سعى ليقو بفضيلة السبق إلى المسجد لا  
وقد عارض امران بهما فيقدم الأمام كما أن الصلوة جماعة مستحبة  
وفي المسجد مستحبة ولو عارضها فالأقرب الجماعة الأولى فالأقرب  
في البيت وصلوة النقل في المنزل أفضل وإن كان المسجد أفضل <sup>المنزل</sup>  
لأنه أبعد من الريا والاعجاب ودعى الخشوع والاخلاص ولو قلنا  
بأستحباب الرمل في داخل الطواف ولم يكن إلا بعد من البيت  
والأقرب إلى البيت أفضل يحصل الرمل وإن كان الدين في الصلاة أفضل  
فكذلك لو أدى الدين إلى جماعة من صبره أو غيرها وقد يتبادر  
حقوق الله تعالى فيغير المكلف مع عدم المرجح كمن عليه صوم مات  
من رمضان ويحتمل تقديم الثاني أما القدية عن رمضان فالأقرب  
الأيام بين الصائتين ومن عليه نذران دفعة يقدم مائتا ولو  
نذر مائة تسعين ولم يكن عنده إلا واحدة حضها بمائتا ولو

نذرجا وعشرة دفعة مائة وإذا اختلفت في مواضع <sup>صلوة</sup>  
في التوب المحض وما ربا وتخصيص القبيل بالستر عند دم <sup>تسيرة</sup>  
العريتين جميعا وتقديم الميت أو غيره مع لباس من الماء آخر  
أو مع الطمع وتقديم القاتلة على الحاضرة وتقديم جميع أصحاب <sup>الوقت</sup>  
في أول الوقت أو آخره والخلاف هنا في الاستحقاق والاستحسان  
والأخير لأجل الجماعة مع بقية أو مع ترجيحها وتقديم في الضيف <sup>الأول</sup>  
لو استلزم فوت ركعة وهل الضيف الأول خير أم أفضل لقوة <sup>الركعة</sup>  
إذا الأولى فيه نظر وأقرب في النظر ما وسعى إلى الأولى لأدراكها <sup>لها</sup>  
الركعة وإن عجز عنه أدراك الركعة من أولها وبعد الأقرب سعى  
ولا استكال إلى الضيف الاختيار إلى الاستلزام السعي فوات الركعة  
الأخيرة والاقتضار على أدراك السجود والشهادة لأن أدراك  
فضيلة الجماعة بهذين غير معلوم بخلاف الركعة ولو وجد العادي  
المضطرب أو المختار توب خير وبخس فحق ترجيحها احتمال ولو تراء <sup>حسب</sup>  
أدراك ركعة وصلوة العصر في التقديم أوجه الأول تقدم الصلوة  
والإختار بالاضطرار فيشكل لو تردد الحال في الاضطراب <sup>صلوة</sup>  
العا على القرباء بائنا دها إلى الغير والثاني تقديم الوتر <sup>لأن</sup>  
فوات الحج يستلزم مشقة كثيرة ولا يستدرك إلا والله التامة <sup>وقد</sup>



يدرك الموت ويتحقق هذا في وقوف المشعر بنا اذا كان قد مات  
 عزفاته بالكلية ولم نقل بالاجتناب اضطراراً الى المشعر وكان العار  
 له صلوة الصبح والثالث ان يصل ما يشاء اليه وهذا اقوى لان جميعا  
 بين الامرين وقد شرعت الصلوة مع المني لما أسهل من هذا كما لا يخفى  
 وبعض ما فيها حقوق العباد فقد يكون متساوية كسوية الحكم بين  
 والنفع بين النسوة في التسم والترب في نفقة المتساويين في الذر  
 وتجنيد المرأة في وكيل الاخير المتساويين في السن واستواء التبرك  
 في التسمية ما لا يفرق فيه والبايع والمشتري في التيقن عاوا المحرم في  
 شقص شفعوا اما ابتداء على القول بثبوتها مع الكثرة واستدانة كما  
 وثبتا فيها ونسوية العرا في التركة والافلس مع القصور وقد  
 يرجع بعضها كقديم نفقته على نفقة الزوجة ثم الرجوع ثم الاداب  
 وتقدم نفقته على العرا في ايام الحجر ونعم النسبة وتقدم في العين  
 بها فالفس مطلقا والميت مع الزنا وتقدم المصطفر في المحرم على  
 مالك الطعام المستحق عنه وتقدم الرجل على المرأة في الصلوة في  
 الفسق وفي الجنابة والدفن في كذا واحد عند الضرورة وتقدم الا  
 والانتق في الجماعة وتقدم السابق في الحيانة في القصاص على اجماع  
 قديم صاحب الطر في المتقدم فلا يرب فيه والتقديم في البيوت <sup>المساجد</sup>

والمباحات وتقدم الفاضل على الخبير في اجتماع الحارس في البيع والتمسح  
 وتقدم الشفيع في المشتري في المجلس والتقديم في الادرث بالقراب  
 بقوة السبب لا اجتماع السببين والتقديم في الخطابة ومنه تقديم  
 على التاجر في الاعتاق والادفع قبة على الاحر والانتق على التيق لان  
 العتق احسان وكذا صدق الاحسان لا فضل كان افضل وكذا تقدم  
 القريب على غيره لا اجتماع العتق والصلوة ومن هو في ثلث على غير لانه  
 يدفع عنه مع دل الرقاب بالجهة بل اشتراه ليريه فيه ثواب عظيم ومنه  
 في الدفاع يقدم على النفس ثم العضو ثم البضع ثم المال اذ لم يكن الجمع  
 والدفع عن الانسان على الدفع عن باقي الحيوان اما الاثر فيه والاهمية  
 واما لان محل الخف المشدتين اولى من محل الاعظم اذ منسدة فوات  
 النفس والعضو اعظم منسدة من فوات البضع ومنسدة فوات البضع  
 اعظم من منسدة ذوات المال ذواتها اجتماع قوايه وحول العباد ولا  
 في تقدم العبادات كلها على راحة البدن بالتركة والاستفاعة بالمال  
 تحصيل المصلحة العبد في القربى سواء تعالى في صلواته ووقع <sup>الزير</sup>  
 في البيع فلا يسقط رضا المتبايعين ووجوب حد الزنا بالاكراه و  
 اسقطته المزني بها او عساه اذ كان في ذلك دفع العار عنه وتجرى  
 وطى الرخصة المحيرة وتضعيف العمل عليها مرارا والقيام من حين



من كان له من الاصاب وتقدم على العبد في مثل الاعذار يجوز التسليم  
مع وجود الماء خوف المرض والشئ وزيادة المرض وكذا اضرار البعثة  
لترك الجمع والجماد والجماعة وفي اللفظ بكلمة الكفر عند الاكراه  
كسقيته قبل المصاح على القتل بالردة ويخص السفر في الغزو والفتنة  
وليس الحري في الحرب والحكمة والتداوي بالجماعة حتى يخرج بها  
على قتلها ويجوز التحلل بالصدقة لاختصاصه بقطع الشك في موضع  
كاجتماع حق سائر القوم والدين وجدان المضطربة وطعام العبد  
والحرم اذا كان مسودا حاصدا فهل يرسله نحو الله او يبيعه على الابد  
او يرسله ويضمن للادى ولو صدق حاصدا وطلق وهو محرم فما قيل في  
مثل هذا في ملكه لما كان موقفا على الصحيح في كل يرسله ويضمن لها نصيبها  
تغلبا نحو الله تعالى ويبيعه ويضمن نصف الجزا ان تلف ضدها  
او يكون بخيرا ولو مات وعليه دين فكاة وحسن او مامع الدين له الاثر  
التقديم ونقل بعض الاصحاب تقديم الزكاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
الله احق ان يتصدق وتقدم الدين لان حق العباد يستحق على التصدق وحسن الله  
تعالى على المسامحة ويكمل بان في الزكاة خصالا للعباد وهي مثله على المحتسب  
وكذلك الحسن هذا اذا كانت الزكاة مرسلة في المال بان يكون قد شرط  
في الضمان حتى يلف وصارت في ذمة من اؤتمنت زكاة المظنة او كما

الحسن من المكاسب ان تلتا بشيئ في الذمة اما لو كان متعلقا الزكاة  
والحسن باقيا فالاقرب تقديمها على الدين لسبق تعلقها على تعلق الدين  
**مسألة** لزاد الزكاة النشأ فالاقرب تخير الحاكم بين الحكم والرد  
سواء كان هو الله تعالى او هو العبد لعموم الآية هذا اذا كان في ذمة  
يستوفى ولو كان المحرم عندهم مهددا فكناح الام في الجوس اذا تظلم  
لم يرد قطعا **مسألة** ما يرضى على الولد المتجدد السيد والمرء في  
الاصح والضمان في الفاسد والامانة في الردعي والكتابة والوقف في  
وجه قوي والاختية المتدعية بينها والحيرة الاصح شرط الموقفية  
ولو اذ حرة على قول والقيمة اذا كان الواطى طالبا بالتحريم وولد الامة  
المتدعي عنها ولو تجدد بعد حصول الميراث وقبله رد وطك  
المشترى وان كان في ذمة من خاض بالبيع او حلت به فيه وفي ولد الامة  
الموصى بها وجه بعيد ويقوى لو تجدد بعد الوفاة قبل التبول على التمسك  
بالكشف في الاعتماد بالابوين او احدهما بالنسبة الى الولد ولو ساء  
احدهما باعتدائه بالابوين ولا يكفي احدهما لاسهام في الجهاد للفرس  
لا للبلغ وفي الميراث والحرة في الطاهر وتباير في الاختية والحرة في العتقة  
كذلك والزكاة ويكون مراعاة الاسم هنا ومنه الخلاف في الموقلة  
وضى وانى وبين ما يحل ويحرم بالنسبة الى الحرم وابيها باعتدائه وهو النسبة



خلافا للرفق ويسمى استحقاق الخمس والوقف والوصية وهو المشتهر  
 بأثره بالاب والولاء يغلب فيه جانب الاب ولو ضرب الامام على افراد  
 قبيل خزيه وعلى افراد قبيل اخرى خزيه مخالفة للاخرى ثم تولد ولد  
 رجل وامرأة من القسطين يكن اعتبارا جانب الاب ولو تولد من  
 وكتباي فالتظاهر ان دية ثابتة على قاتله لا قرابة بالخزيه ان كان الاب  
 ويكره قرابة بالام ايضا اما حبس الاخوة فالمعتبر فيه جانب الاب  
 كانت الام واحدة او لا والتمسها ما يعتبر فيه بالام وحدها وهو  
 المملوك يعتبر فيه بعشر تيمية على رعاية والمشهور اعتباره بالاب  
 والعامة يعتقدون في حدود ثمان حينها الحرية فهي كانت حرة كان  
 تقاعدهم الا في موضع فانه حر كوطيئة لظلمها فبعضه الحر وطى  
 المولى الحر ملكوته ووطيئة الحرة الالة التي عين نكاحها ووطيئة الاب حرة  
 ابنة ونكاح المسلم حرة الشبهة ثم استمرت بعد حمل فان ولدها لا  
 لانه مسلم في الحكم ودايعها ما يعتد به فيه بما كان كالاسلام وحرية  
 لحرية اى الابوين كان والخاصة بحجاسة ايمانها مع ايمان الاسلام  
 وعرب الخزيه في وجه والمنكحة متعة او عليلك المن لو كانت امرأة  
 وحقت الدم اذا اسلم احد الابوين الحر في قبيل الظفرية ودد المبتدئة الفاتية  
 للغير الى عادة نساها فقهر من من اى جهة كانت **قاعدة** لا يغلب

استواء الاب والجد في الاحكام كما في وجوب النفقة عليها ولها و  
 اشتراكها في الولاية في المال والنكاح على طريقة الاختيار وانفاقها  
 بالملك وسبع مال الطفل من نفسه وسبع مال على الطفل وسقوط  
 بالابن وتبعها في حجة الاسلام احدها حيا كان الاخر ميتا او  
 صغير ومنه ما من تبعه الباقي في الاسلام اذا كان الصغير مع  
 حيا كان ولستدناهما في سفر الجهاد وسائر الاسفار اذا لم يجيب  
 الاعداد ويختلفا في مورد منها ان الاب يجيب الاخوة والجد يشركهم  
 والتقرب بين الوالد والام اشدها من الاب وبينه ولا يغلب في جانب الاب  
 لا كذا ذكره ابن الجيند بن اخرايم بحوى الام وطرد الحكم في الاعداد والاختلاف  
 والاختلاف ولو اسلم النكاح قبل الاستيلاء احر ولده الاصغر والظاهر  
 انه حر اولاد ابنته الصغير ويكره اشتراط كونه الاوسط ميتا فلو كان حيا  
 الحق الولد **مسألة** هل الابوين المنع من سفر طلب العلم الا قرب الا  
 ان يكون متمكنا عند ما على حد يكتفي مع السفر ثم يستحب الاستدانة  
 لو كان واجب العلم وتعدى الاب السفر ولا يجوز ان يكون طالبا بدعة  
 الفتوى وهو مشروط لذلك وان لم يكن في البلد مستغنيا بها فله الخروج  
 بالواجب وان كان فهو ملحق بالمستحب والخروج لطلب الفتوى **مسألة**  
 في البلد مشغول فخرج مع جماعة فهل الابوين المنع من القول ان قلنا



لهم منعتهم من التسبب لكون كل واحد منهم قد يقوم مقامه والاولى عند الله  
 الخارجون معه قد لا يحصل منهم الغرض التام ويجوز ايضا سفر التجار  
 اذ اليك من تمكن من تحصيلها في بلده وكذا لو كان في سفره زيادة  
 توقع ربح او ارفاقا او زيادة فرائق او حرقا اساسا بالنسبة الى طالب العلم  
 ولما استعمل من سفر التجارة من الحرف الظاهر كالسير في البوادى والخطوط  
 وركب البحر **فاحمد** يتبع النسب احكام كولاية احكام الميت <sup>الحضائ</sup>  
 والاث والتقال والاولاد واستحباب الوصية والعمل وقاية الفكا  
 والمال والمطالبة بالحدود والنصارى منقوط العصاص في بعض صوته  
 وترتب على الاث استحفاق العصاص والشفعة والحناء وتبع  
 النسب وجوب النفقة والعقود وعدم قبول الشهادة في شهادة  
 الابن على ابيه وعدم الدفع من اذكرة الا في مثل الغرم وتحريم <sup>الموطأ</sup>  
 او المعقود عليها بالنسبة الى الاب وولده وشيوخ الحرم **فاحمد**  
 المبدل والمبدل احوال اربعة احدها تغير المبدل لا ابتداء وهو الاكثر  
 كما لطهاته المانية والتراية وحضال المرتبة وانما تغير المبدل كالحج  
 جعلنا هابلا من الظهور وانما جعلنا فرض مستقل فلا بد انما تغير الحج  
 بينهما كما عند اشتباه المطلق بالمضاف ثم يرافعا احدهما فانه يتلوه  
 ويتم بينهما التحجير من الصلوة قاربا وفي التوب **فاحمد** في <sup>الحج</sup>

والزجر وعبارتها تكميل المصلي والرد عن المسندة وموضع الجهر <sup>البدن</sup>  
 تعلقه بالعامد والناسي والمخطئ خلاف الزجر فانه العامد فهنا انما  
 الاول جبر العباد بالعمل البدن كالجبر بسجدة السجود والاد <sup>حشاش</sup>  
 الثاني جبرها بالمال كالقديرة في الصيام والبدن في الحج الفاسد <sup>الصحيح</sup>  
 على الوحي وشبهه كالمغض من عرفات قبل الغروب وكالثالث  
 والديام في الزكاة الثالث ما يتعلق عليه الامران كهدى المجتمع <sup>الصوم</sup>  
 عنه ان جعلنا المدي غير اكمل بلوح من كلام الشيخ في المطايع  
 اسقط الدم عن الحرم من غير كرم مع تعدد جوعهم اليها وكفارة <sup>الصيد</sup>  
 ان جعلنا بالترتيب وكفارة الصوم عن الولي فانه جاز لصوم المولى <sup>عليه</sup>  
 مع ان الصوم عن الولي فانه جاز قد يجبر بالمال كالقديرة في الشيخين <sup>المستمر</sup>  
 مرضه الى رمضان اخر الرابع ما يجزى بين الجهر بالمال والبدن كالكتف  
 الخيرة في الاحرام ويحتل من شهر رمضان الخامس ما يجمع فيه بين البدن <sup>يقتض</sup>  
 والمال كالبوت وعليه شهران متتابعان فانه يصوم المولى شهر او قد <sup>يقتض</sup>  
 عن شهر وكذا الحاصل والمرضع ودق القطاش اذا اقامتهم يومين <sup>ويقتضون</sup>  
 قد يكون الصلوة عن الميت خير ابدنا لما فانه من الصلوة  
 كما قلناه في الصوم والحق فيها انها الصيام قبل الجهر لان العمل يتبع <sup>العمل</sup>  
 لا الحي ولهذا لا يسقط قضا الصلوة والصيام في الحي من المكلف <sup>الجهر</sup>



وأما الزمر فثمان أحدهما أن يكون زاجرا للفاعل عن العود وبغيره الفصل  
 كما للحدود والتعزيرات والمقاص والديات ويجب على المكلف العلم  
 المستحق في المقاص فالديه وضد القذف وتعزيره أما حقوق الله تعالى  
 فالأولى منها طهارتها والتقوية بقوله النبي صلى الله عليه وآله  
 شيئا من هذه القافورات فليست بها يستتر الله وحديثه والسادق  
 يجب عليه ما لا لا اقربا بالسرقة في أيهما ما يكون زاجرا من الأصناف  
 البقيح يقتل المرتد والمخالف وقتل الكفار والبقاء والمستغنى عن الزكاة  
 وقتل المتنعين من إمامة شعائر الإسلام الظاهر كما لا بد أن وفاء  
 النبي وآله عليهم السلام ومنه بغير الذم والمطلع الحريم الغير وضرب  
 الناسر وأدب الصبي والجفون وإن لم يأتها وجب المتنعين <sup>الظن</sup>  
 ومثال الحي ومنه تحريم المطلقة لأننا والملازمة زجرا عن ارتكاب مثله  
**قاعدة** هذه الزواجر منها ما يجب على متعاطي أسبابها كالكفارات  
 الواجبة في الظواهر والأفهام لا تقتل العدو الخطأ <sup>جمع</sup> جعلنا قاتلا  
 والامتنع ومنها ما يجب على غيره إما على الحكام كحد الزنا والعزيرة  
 الحاربة والرب والتعزير كحق تعالى والحد الأدنى والتعزير له  
 إذا طلبها من الحاكم ومنها ما يجب مستحقه بغير فعله وتركه كالمقاص  
 قوتهم وجب على المقاص أو الحد والتعزير مجاز عن وجوب آفة ذلك

عليه وعن وجوب تكفير من آفة ذلك عليه بفعله بنفسه **تنبيه** فلا بد  
 الحي جازنا زاجرا كما ين في مجر السهو فانه مع جبره لنقل الصلوة بغير  
 الشيطان عن الوسوسة لقول النبي صلى الله عليه وآله كانت السجرات تنفيا  
 للشیطان وكذا كفارة الظهار والصوم والافساد وقتل العدا باكتفاء  
 الخطأ فانها جبر محض **قاعدة** الأمانة نسبت إلى مدعي المالك <sup>عند</sup> يقتضي  
 الضمان وهي قد تكون من المالك كالوديعة والعارية وقد يكون للغير  
 وهي المساء بالامانة المترتبة والواجب فيها المبادأة إلى العلم المالك  
 فأنه يمكن وأهل خبره لا فاعطاهم عدم الضمان ولها صور سبع **الطائفة**  
 التي تنوب المارة فيجب العلم واخذ وردده إلى المالك **الثاني** لو اتزعج  
 الصيد من الحرم أو محل أخذه من الحرم **الثالث** لو اتزعج المقتصر من  
 الغائب بطريق الحسية **الرابع** لو أخذ الوديعة من جيب أو جفون خوف  
 أن لا يفتها **الخامس** لو غلب الصيد من جيب ليدأويه أو من شبكة في الحرم  
**السادس** لو غلب الصيد من الجفون فصار في يد أحد هاجرا لاخر <sup>عنه</sup> يعلم به  
 الولي فانه يجب رده على والي الاخر ولو تلت في يد الصبي قبل علم الولي <sup>حينئذ</sup>  
 في اليد ولا عبرة بعلم غيره والولي أم وأخ لا بد من تقيع عهده عليه <sup>حينئذ</sup> فلو  
 أحدهما بنية الرد على المالك مكر الحاقه بالامانة وكذا الكلام في <sup>الصيد</sup>  
 ولو كان أحدا متلاعبين بالفاخرين بأخذ من الصبي وهل يصير الصبي



الماخوذ من البالغ نظرا لقرينة عدم القمان لتسليطه على **قاعدة** **السابغ**  
 لو نظر المقام بغير جنس حقه فهل هو ما نهى عنه حتى يباع قوي  
 بعض الأصحاب القمان ويضعف ضمان الزايد من قدر حقه اذ لم  
 يمكن التوصل الى حقه الا بكونه كان له ما لم يجدا لاداء تساوي  
**قاعدة** منافع الاموال يضمن بالقوات والتفويت ومنفعة  
 بالتفويت لا غيره وفي ضمان منفعة الحر اذا حبسه من وجهه  
 وضعفه من حيث عدم دخوله تحت اليد ويقتوى ضمانه بما لو  
 استأجره ثم حبسه وحضوره مع كون الاجير حائضا لان المنافع  
 بعقد الاجارة قد تمت موجودة شرعا واستقرت الاجرة في بقا  
 والدفء يدل على ملكها اقتضاء العقد ذلك ومن ثم جاز ان يجره  
 غيره **قاعدة** المعتبر في ضمان بيوم التلف مطلقا وفي قول يفر  
 بين القاصب وغيره فيضمن القاصب الارتفاع من التبع الى حين  
 التلف وغيره يوم التلف وفي قول الكل كذلك وفي وجهه  
 الى حين الرد وهو ضعيف نعم في المثل يتوجب احتمالات التلف  
 عند القاصب والمثل موجود ثم لم يدفعه حتى تلف والا فربما كان  
 القيمة يوم الدفع وقد خرج من ضمان يوم التلف ضمان ولدالة  
 اذا انعقد حرا ووجب قيمته على الاب فانها تعتبر عند الولا

الاجين الاجبال وان كان قضية الاصل ان الالات انا حين  
 القاء النطفة فانه لولا هذا العار من كانت رقما لمولى الا فانتقلت  
 الى والدته قبل والسر في ان النطفة حرة لاقية لها لكنها لما كانت  
 مكمل بدم امه وكان تكون حيوانا بالقوى التي ودعها الله في  
 صاها كالثمرة المخلوقة من الشجرة فهو من كسب امه فلذلك قد  
 الالات سائر الى حين الوضع فكانه رقيقا الى حين الوضع ومن  
 تبع الولداته في احكام كثيرة فان قلت لم لا يقال ان الوجه في ذلك  
 الولد كالجوز من الام فهو ملك لما اكها حتى يفصل فهذا لا ينشئ  
 الى ملك والدته قلت يا ترى ذلك الحكم بانعقاد حرائم ذكر في بعض  
 الموارد انه رقيق وانما يجب على الاب فكذلك الولادة وعلى هذا  
 لا يكون التلف الاجين الولادة وتنبه على اعتبار ارفع القيمة فانه  
 المعلوم ان قيمته عند الولادة ارفع فاليا ولان تقول الحمل على  
 انعقاده رقيقا اولى ويحل قيمته انعقاد حرا على اوله الى ذلك لا محالة  
 فهو حان مشهور وفيه توفيق بين الكلامين ويجري على قاعدة القنا  
 يوم التلف **قاعدة** ضابط العهد وضميمة ان القاعل اما ان يعقده  
 القفل او الثاني الخطا والاول اما ان يعقده القفل او الثاني  
 الشبهة والاول العهد وهذا الضابط لا التفات فيه الى الالة



يقتل بالاول يعتبر فيه قصد المحنى عليه والظان انه لا بد منه وقيل اما ان  
لا يقصد اصل الفعل ويقصده والاول الخطأ من الجاني لمن زلق  
فقتل غيره والثاني اما ان لا يقصد المحنى عليه او يقصده فان لم يقصد  
فهو ايضا خطأ كما كان في محمدا فاصاب انسانا او في انسانا فاضا  
غيره وان قصد المحنى عليه والفعل فاما ان يكون بما يقتله غالبا او لا  
والاول هو العدم والثاني هو الشبهة وهذا يعتبر فيه قصد القتل  
ولا عدمه بل الالة اللهم الا ان يقال يقصد الفعل ولم يقصد  
تحقق التقسيم لان الضرب للتاديب يتفق الموت خارج من ذلك  
ان الضرب اما ان يكون بما يقتل غالبا او لا والاول محمدا كان  
جارحا او متفلا كما سيف والنص والثاني اما ان يقتل كثيرا او نادرا  
والثاني لا قصاص فيه والاول اما ان يكون جارحا او متفلا فالكات  
جارحا كما سيكون الصغير فهو عدوان كان شقلا كالسوط والعصا  
فثبته والفرق بين الجراح والمنقلب الجراحات لها آثار خفية  
يصير الوقت عليها وقد يهلك الجرح الصغير ولا يهلك الكبير لان  
الجرح يفعل من يقصد القتل غالبا فيناط به العضاض واما المنقلب  
فليس طريقا غالبا فيعتبر ان يحقق في مثله كونه مهلكا مثل هذا الشخص  
غالبا وهو يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال وهذا ليس فيه

بيان العدم على ان الفرق بين الجراح وغيره واضح فيه وقيل  
كلما ظن الموت بفعله فهو محمدا او قصدا لتلف او لا سواء  
كان تلفا غالبا او لا كقطع الالة وكلما شك في حصول الموت  
فهو شبه وفي هذا ضعفا في القضا بالية مع الشك بعيدا عن  
العامة يجعلون ضابط العدم هو القصد الى الفعل بما يقتل غالبا  
مصد ذها والروح ولا **قاصر** كلما خسر الطرف من المحنى فقلت  
النفس الا في صورة واحدة وهو اذا جنى السيد على نفس المكاتب  
المسروط او المطلق الخالي عن الاداء فانه لا يقصده لان الكتابة بطلت  
بموت قيمته على ملك السيد ولو جنى على طرفه ضمنه لبقاء الكتابة  
الارض ككسب المكاتب **قاصدا** الضمان قد يكون بالقوة وقد  
بالفعل فالاول هو الحكم بضمانا بحسب ضمانه عند تلفه واثره  
الذمة لذلك والعود اليه عند التلف لو كانت القيمة العليا قبله  
الضمان العقلي تارة بعد تلف العين ولا يجب ان يجرى لذة الضمان  
ويكون من باب المعاملة على ما في الذمة بالاعيان وهو نوع من الصلح  
قارة مع بقاء العين لمقتدر دها وهو ضمان في مقابلة فوات اليد  
والصرف والملك باق على ملكه وفي وجه للاصحاب ان الضمان في  
مقابلة العين المعصومة لانها التي يجب ردها فان الضمان بدل عنها



ملكتا العين بآية والقبيل انما هو اليد والصرف والعتان الفعل انما هو  
 عن الثالث بالعلل ويظهر الغاية في التطهير فيما بعد وعلى الاول <sup>جاء</sup> <sup>جاء</sup>  
 وعلى الثاني لا حتى قال بعض العامة لو كان المعصوب من الغائب  
 عليه وتوقلوا في ذلك حتى تملكوا الغائب ما غير صفته كالطير والحيوان  
 والذئب وانما لو جنى على العبد ما فيه قيمة ملكه مع قوته بان لا ينقص من  
 لا يملك النقص **قاعدة** الملك قد يكون للرقبة وقد يكون للنفقة وقد  
 يكون للاشتقاق وقد يكون للملك وهو المعبر عنه بقوته ملك ان ملك  
 والاول لان طاهران واما ملك الاشتقاق فكان الوقف على الجهات العامة  
 عند من قال يستقل الله تعالى فان الموقوف عليه ملك اشتقاعة  
 كالمندرس والربط فلا يسكن بنفسه ولا اشتقاق وليس له الا حارة  
 ومنه ملك الفرج للضعف فانه انما يملك الاشتقاق به ولهذا لو طهرت <sup>البينة</sup>  
 كان مهر المثل لها ان كانت حرة والسيدان كانت امة وليس المزوج فيه  
 ومنه ملك الضيف الاشتقاق بالاكل لا الماكول فليس له الصرف في <sup>التقادم</sup>  
 بغير اكل اما الوقف لخاصة فانه يملك المنفعة قطعاً فلا اعادة  
 والا حارة ويملك التمرة والصوف واللين واما الاقطاع فالمعبر <sup>باليد</sup>  
 على انه ملك كانه نص الزبير وعقيق بلال بر الحارث بن عاصم <sup>الاعاد</sup>  
 فيه لم يملك الرقبة وكذا لو صرح الامام بالعمرى او الرقي ورحم الله المتقطع

اجارة الارض المتقطعة كالمعمران يجر الامع يصير الامام له  
 بذلك ويعتبر وجه الاشتقاق ولو عمر عرفت بلذالك صارت <sup>المعصية</sup>  
 وجوب بعض متاخري العامة الاجارة مطلقاً وجاريتها متاخريهم  
 بالبيع الامع العرف وملك الملك جاري في المواضع المعروفة <sup>مستة</sup>  
 وقاله بالاعراض وتوقفه على ثمة الملك اذا اراد ملكه <sup>فالحقيقة العامة</sup>  
 في المتعلقات تراخي اثنين وقد يكون الواحد في مواضع كالاجارة <sup>لشتمهم</sup>  
 والمقاصد والمصطفى للمعصية الى طعام العيز والنفقة والنفقة  
 مطرية والوالي باسرة فاق رجال الكفا اذا اخذوا بعد مقتضى <sup>الحرب</sup>  
 والفتنة والسرقة من دار الحرب واحياء الموات والاحتيا وفي  
 المباحات وبسطة الغايين في الماكل والعلف وعصر الخبيث عليه  
 وانه على ما ان ملكنا يقول بر الجند من ان الواجب في قتل العدا <sup>الامر</sup>  
 اما الايب والجدا المتولين لطرفي العقد فان الاستقلال في الحقيقة  
 قام مقام الاثنين **قاعدة** لا يقع العقد على الاحياء والمنافع الا  
 من مالك او بحكمه وحكم المالك الايب والجند والوكيل والوصي <sup>والحكم</sup>  
 والايمن والمقاصد وناظر الوقف والمتقطعة اذا اناف هلال <sup>الملك</sup>  
 وتعد الحكم والودعي كذلك وبعض المورثين في مال الطفل عند تعدد <sup>الولي</sup>  
 وواحد البينة هدية وتعددية مالها او غيرها وتفرقها على احوال



جواز البيع **فأمر** هل يجب على الولي إرادة المصلحة في المولى على قدر  
 ينفي المنفعة بحمل الأول لأنه منصوب لها ولا صلة بقاؤه الملك على  
 ولا لا النقل والانتقال لا بد لها من غاية والعديدات لا تتكاثر في غاية  
 وعلى هذا أصل يحرم الأصل أو يقتضي بطلان المصلحة فيه وجهان نعم لمثل ما  
 قلناه ولا لأن ذلك لا يتناهى وعلى كل تقدير لو ظهر في الحال الأصل  
 المصلحة لم يحرم العبد من الأصل ويتربص على ذلك أخذ الولي بالتفكير  
 للمولى عليه حيث لا مصلحة ولا منفعة وتوزيع الجزر من حيث لا منفعة  
 وغير ذلك **فأمر** لا يجوز البناء على فعل الغير في العبادات والآتي  
 بعض أفعال الحج المقابلة للقيام بالاستنابة في الطواف والركوع والذبح  
 إلا أن نقول هذه عبادات مستقلة نعم ينفي التناوب على ما سبق  
 من الطريق ولكن السعي ليس عبادة مقصورة وإنما هو وسيلة إلى <sup>المقصود</sup>  
 وفي الاستئذان أن حوزتنا الإمام الثاني البار على قراءة الأول بحمله  
 في الخطبة وفي الأذان والإقامة وأما العقود فلا يتناوب فيها فلو كانت  
 قبل القبول ليس المشتري بالقبول بحضرة الوارد ولكن الخيار لما ورد  
 أشبه به الوارد على خيار الميت لأنه خليفة **فأمر** الأصل عدم  
 تحمل الإنسان من غيره فلم يرد فيه إلا في مواضع تحمل الوتر الميت  
 قضاء الصلوة والصيام والاعتكاف وتحمل الإمام القراءة على المأموم

وعند بعض العامة إذا أدركه رآكها وحمله يجوز السهو عن المأمومين في  
 وجه وتحمل الغادم إصلاح الدين وكذا تصرف الزكاة إليه والتحامل في  
 ذكوة الفطرة عن الزوجة واجب المنفعة والمملوك شئنا وعلى ملاك  
 الزوج لمولاه أو لا وتحمل عنهم بعده ويعمل في العبد والغريب  
 الزوجة المعسرة لأنهم لو تجردوا عن المنفق لم يجب عليهم شيء فكيف  
 تحامل لم يجب ويمكن نفق التحمل مطلقا لأن المحاطب بها المنفق والأصل  
 عدم التقدير فإذا قلنا بالتحمل فهو كالحضانة الناقلة ولا يطالب <sup>التمتع</sup>  
 عنه بحال ويتفرع على ذلك لو عسر الزوج والزوجة موسرة أو سيدة  
 الالة المتزوجة موسرة فعلى التحمل يجب على الزوج والسيد وفيها  
 أخرج الذي وجب لأجله من نفسه وفيها إذا حال للمسلمين  
 وفيها إذا أمر القريب بعد الحلال وقبل الإخراج وفيها إذا سلمت <sup>دونه</sup>  
 وأهل الحلال على التحمل بغير الإخراج عنها وتحمل المكره ذوقته أو  
 الأجنبية على القول على الجماع في الصوم المسعين للكنانة وفيه الزجر  
 السالف والأصح التمتع بعدم التحمل وهنا وفيها كراهها على الرط في  
 الأحرام لأنه إذا تحامل ما يمكن فيه الزوج على التحمل عنه وهو غير ممكن  
 وأطلاق التحمل على هذا المعنى على الأقرب في جميع هذه المواضع  
 خيفة التحمل وتحمل الأب المتزوج ولده الصغير المهي في له فإن قلنا



بإقامة الابن على مطابقة إيمانها وتوحيدها على القربان بها  
 الصغار غير تأمل بالوقت حكم الحوائج أو طنا بالانضام ناطل  
 كما هو مذهب الاصحاب ليس على مطابقة الابن على التقديرين والمحل  
 في تزويجه بمدة اصغف لا لا الصبر ليس هلا للملكة الوجوب الا ان  
 نقل يتعلق برقبته او يتبع به بعد متعة ومحل العامة عن نفسها او  
 على مثل الشيخ المعتمد رحمه الله تعالى ان العامة ثم لهم الرجوع على الخافي بكون  
 الوجوب قد لا في الخافي فنية لا التزام كل متلف بجنائنه وقد اثنوا  
 الشيخ ابن اوديس رحمه الله على الشيخ الاعظم المعتمد رحمه الله في  
 الخلاف الا ان كان كذا من علما العامة يجعلون الوجوب ملائمة  
 اوة ثم يحمله العامة ويقرعون عليه انه اذا انتهى العمل الى بيت المال  
 وهو حال من خذ من الخافي وانه لو اقر الخافي بجنائنه الخطا ولم يصدر  
 وحلفوا على نفي العلم بحال ان لا يؤخذ بأقراده بنا على الخافي في  
 محب على العامة ابتداء كما انه مقر على غيره فلا يلزم ثنى فان ملكة  
 الوجوب فذا قدره على نفسه وانه لو عزم الخافي ثم اعترف فان  
 بملكانه الوجوب رجع على العامة ولا يرد الولي العامة ما يقض في  
 ملكا بعده رد الولي ما يقض ثم يرجع على العامة **قاعدة** الأصل ان  
 كل واحد لا يملك اجبار غيره الا في مواضع اجبار السيد بغيره على

بإقامة الابن

اجتراح

الطاح وليس لبقية اجباره عندنا والاب والجدة للصغيرة المحنة  
 وللصغير مطلقا والمجنون الكبير اذا كان الصلاح صلاحا له يظهر  
 اعادة الموقان او رجاء الشفاء المستند الى الاطباء ولو طلبت البقية  
 بكم الصلاح اجبر الاب والجدة على تزويجها ان طنا لا ولاية لها او بالاشارة  
 وعلى جبر الولي على تزويج الصغيرين عند ظهور الغلبة لها فظهر كذا  
 يجبر الولي على تزويج السفينة والاقربان اجبار السفينة مع الغلبة  
 والمضطر يجبر صاحب الطعام وصاحب الطعام يجبره فان منع  
 مع الكل واشترى على التلغف **قاعدة** ولاية الصلاح بالقرابة والملك  
 والحكم والوصاية وكل منهم يزوج بالولاية الا المالك فانه يزوج بالملك  
 لانه لا يملك البضع فلم ينقل الى غيره بطريقه وبما احتل كونه بالولاية  
 لما ورد في تزويج امه المودة نفسها متعة فانه مضطر بذلك ولانه لا يجوز  
 ان تنفخ الا بغيره الابن ضاها عند بعض العامة فلهذا حق في نفسها  
 ويقتض على ذلك عندم اشتراط عدالة المولى على الولاية فذلك الملك  
 فتزوج المحاميت اعتبارا بملكانه الملك وتزوج امته المسلمة اذا كانت  
 ام ولد بملكانه بعد البيع جائز على الملك وعلى الولاية لا يجوز **قاعدة**  
 التوقيف بالاتفاق المشتركة ولا قرينة بغير المواد باطل ومع  
 كبريع وحيدى والنفر والى الشهر واخره والحسن والعبدان

اجتراح



الحال محلة على الاول فليزني وقيل بالطلاق استقصاءا للفرقة ويترتب  
منه العلق على ما هو في حيزا لا شاع طاهر او يترب من التاويل  
ممكنا كما لو علق الطاهر على حصة واحدة فظاهر يقتضي صدق الحصة  
فيها وهو متعنى يكون تعليقا على المتعنى فلا يقع وتأويلها ان كانت  
كل منها حصة مثل قدام كمانا لا يبرجيه اى كل واحد واحد **باب**  
الاحكام التابعة لمسيات الاصل ان مناط حصول عام المسمى كالحمل  
فانه لو علق على وضعه صيا وكذلك الرخصة فيشرط حوزة جامعها  
ولا يكفي بوضعه وكذلك لدية الجنين اما القرعة او المقدد المشهور او  
الدية الا ان علم عدم بقوله الحيوة بعد ذلك فهو كالحاخرج ولو كان  
الام بعد خروجه بوضعه وجبت الدية لعلنا بوجوده اما العاق **الولد**  
بالفالح فالتام بشرط السنة الا انه لا يلحق الولد بالتام الحى الذي يمكن  
ان يعيش بدونها اما الولد التام فليحق بالاد اى في الزمان لا يمكن  
وتظهر الغائب في اخذ دية لو جنى عليه وفي وجوب مائة بجهته  
ولو نقص عن ستين ثم خرج اطلاق ان الولد لا يلحق بانيه اذا نقص عن الستين  
مقتدا بالتام وطاع على التام اخر اخرج اذا مات المحرم بعد دخوله المحرم  
بشرط دخول جميعه والظواهر خارج البيت بشرط طهره جميع  
بدنه **باب** في التعلقات باعيان كثيرة فان كان بعضها بغير

مسألة

في قدر

في قدره كالحضيرة يكفي في المباشرة ومنها تعلق الدين بالرضع  
وتعلق الزكوة بالمضارب والخلاف فيه مشهور وتعلق الاذن بالحمل  
خطا وعمدا وتعلق حق البائع في المبيع بخصم حتى يسوق في الممنوع  
الدين بالزكوة وفيه لقا مال المالك المضمون بالاعيان المشروطة وتعلق  
الفنان بما يجب احضاره من الاعيان ويشبهه الاستيثاق وهو في  
مواضع ترقى المرأة المصداق بمنع تسليمها نفسها حتى يقبض والمفق  
حتى يبيها ثم روبا الاشهاد على اداء الدين والعرض والعقود **باب**  
وان لم يكن الاشهاد واجبا والتوثيق بحسب الجاني حتى يبلغ اليقين  
يفتق الجوزن على التوثيق ومثله التوثيق للغايب حتى يحضر **باب**  
الحبس في موضعهم على الحقوق وبالحيلولة من المدعى عليه وبين **باب**  
بعد شهادة شاهدين حتى يزكيا في دمه ومثله حبس المدعى عليه اذا  
شهد عليه متوابعان بدينه او بحدا وقصاص على احوال ومنه التوثيق  
بغير نصيب الحمل اذا اذيد قسمة الزكوة وبغير قدر الدين لو كانت **باب**  
عن قبل الاجل **باب** العاقب في المعقبات التي قبل المحسوس **باب**  
الحبس فكله واعتبار المرأة في الرضوخ والمريتين في غسل النجاسة  
ومضارب الزيجات الى صور كثيرة ولا يربط المسلم فيه اذا ذكره  
او اوكيل اذا اكل في شراء عيدا وحياوان سبق محسوس لا بشرط



زيادة من تلك السن بقليل حتى لو شرط في التسليم تحقيقه <sup>جود</sup>  
مضافا الى تلك الصفات وفي جواز نقصه باليوم والاسبوع  
احتمال صدق الاسم وعدم الالتفات الى هذا التعقل ليسير <sup>كذلك</sup>  
شرط مفارقة الامة في السبع والاصح اعتبار التحقيق في ابطال الكرو  
مسافة الضر وسر البلوغ **قاعدة** فلا يثبت احكام على سبائكة  
اعتبارها في الحال فاما فيقع لذلك سكال ويصودها كثيرة **الاول**  
احلت على اكل هذا الطعام في الغدة تلت في الحال فهل يلزم الكفاية <sup>بجلا</sup>  
ان اعتبرنا المال وهو الاصح فلا حث والاحتث ويظهر القابلية  
في التكثير لا وهل هو مجرم لاحتمال كونه الصوم اكل جزاء الغد من  
اذ انقاه **الثاني** لو تبرع انقطاع المسلم في قبل الحال في غير الخياد  
قايض الوجهان والاقرب المنع **الثالث** لو كان دين الغلام مؤجلا  
ففي اخذ من ركاة قبل الاجل الوجهان والاقرب الجواز وقد نضر  
الاصحاب على ان المعتد لو حج عنه ثم زال عنه وجب عليه نفسه  
وهو يعطى ان الحال اربع بالمال **الرابع** لو انقطع دم المستحاضة و  
عزده قبل وقت يسع الطهارة والصلوة تنطهرت فصلت <sup>فانفق</sup>  
ان لم يعتد فيه الوجهان **الخامس** لو قلنا بعدم انعقاد نذر التعقينة  
فندركم نال العيب فان اعتبرنا الحال بطل النذر وان اعتبرنا المال

صح ولكن الظاهر انعقاد النذر فان كان معين حال النذر <sup>يعبر</sup>  
وجوب الوفاء بالنذر نعم لو نذر شخص معلومة اشترط فيها السلامة  
من العيب فلو عينا في عيب ثم زال العيب جاز فيه الوجهان **الثاني**  
لو اشترى معين فلم يعلم حتى زال العيب فيه الوجهان وكذا كناية  
عنده المسلم كتابه مطلقا لانها قول في العتق والاقرب عدم الاكتفا  
بها نظر الى الحال **السادس** لو صدر المسلم موصعا فخرّب واطلق العتق  
فخرّب موصعه وارحل المشتري من مئة فعينه الوجهان ويعبر في  
نظر الى الحال **الثاني** لو اسلم ثم خطى في ذوال التبرع ثم سلمت فالظاهر  
عدم وجوب المهر وعلى اعتبار الحال يكون وجوبه وهو بعد لانها  
حكم النوجة اما المعتد رجعية لو وطئها بالشبهة ثم رجع <sup>فهل</sup>  
المهر نظر والعرقان الحال العايد بالرجعة من الحال الاول والعايد <sup>للاسلام</sup>  
عوا **الاول** **الثاني** لو ادت الزوج لآخر فطرفة ثم وطئها ورجع في  
احتمال ما ذكره ولو لم يرجع وجب المهر عند الشيخ لانه بيننا البيوت  
حين الوطء ولو لم تسلم الرجعة ولم يرجع في المطلقة امكن <sup>للمطلقة</sup>  
الحال والمال وبيانها في حكم الرجعة ما دامت العدة فلا مهر وان بقا  
على اطلاقه ونفاها على كنهها كشف عن البيوت وهو منيف **الثاني**  
المهر في الكفاية حال الوجوب لا يستقر عليه القول بل المعتد حال



الوجوب لا يستقر على التقابل المعتبر حال الاداء **الحاد عشر** طرأ بالموت  
 في العدة ينقل المدة الحرة ان كان الطلاق جعيا لا بائنا وفي عدة الوفاة  
 ينقل ويجهل في الطلاق الباري ذلك تغليبا للاحتياط وعدم تعقل الفرق  
 بينه وبين عدة الوفاة **الثاني عشر** المعتبر في النكاح المأهول بالابوين الا انما  
 لا يبيح التملك **الثالث عشر** سيد المصلحة او لها بالبطخ لو اعتقد طاعة  
 يوم اللقطة **الرابع عشر** لو اعتقت تحت عبده لم يعلم حتى يعتق ففي  
 ثبوت الخيانة وجها ولو قلنا بالغنى تحت الحر فلا يجب **الخامس عشر**  
 في جواز بيع عين الزهر المحسن الرجحان ان قلنا بقبوله الطهارة اما ما عليه  
 لما وثق بعضهم ان تطهير الماء لا يقع بالماء بل باستحالة من صفته  
 الخمسة الرصة الطهارة فعلى هذا لا يصح بيعه قبل التطهير كما لا يصح بيع  
 الخنزير ان رجعا فقلنا بنظر الحال **السادس عشر** بيع السباع جائز بغير الاستئذان  
 بجلدها وهو شرط الحال **السابع عشر** بيع آلات الملاهي ذات الاربعة  
 المستقوم في صحة الوجوه ان لا تمنعها لها في الحال ويجعل الجواز ان  
 من جوده نفيس لانها مقصودة في نفسها بخلاف الخشب فان قصد  
 بعيد **الثامن عشر** بيع الاقوي ينظر فيه الى الحال فلا يصح بيعه بغير القيمة  
 وكذا الضال وقد عده المشتري على تحصيله اعتبرنا المال في الصحة  
 وكذا بيع ما يتعد تسليمه لا بعد مدة كالسك في المياه المحصورة

اذ لا يمكن تحصيلها الا بعد يقب واحكام الكثير في البيع كذلك  
 لو خرج ما عتد عوده صح والفعل مع خروجه **الثاسع عشر** بيع  
 المريد والجاني هذا وقاطع على اعتبار الحال ولو كان الارتداد عن فطرة ما  
 في الصحة اما البيضة المدية والمصايد التي استحال حرها باطنا فهي صحة  
 بيعها نظرا الى الحال والصريح والتفصيل بعد **العشرون** لو اشترى جارا فذبحه  
 او بيضا فافرح منه ثم طس فاعتبار المال هنا او في فلا يرجع **الحادي عشر**  
**والعشرون** لو نزع المسافر ما كان يرض الصوم ببلال بطون العدم فالانقطاع  
 مضاد ففي صحة النية الرجحان **الثاني والعشرون** ولو قلنا بان الاقدام  
 للواعت في المرض من الثلث فهل المعتبر من هو فارت في الحال  
 المال حال الموت الرجحان اما اعتبار ما تملك فقد قيل للاصحاب  
 على اعتباره عند الوفاة **الثالث والعشرون** اختلاف الحال بين الجارية  
 التملك بطريق الاسلام او لردة من هذا الباب وكذا المحجبة حال  
 الجارية اذا اسلمت ثم القت جنيته **الرابع والعشرون** وقف حكمه فيكون  
 وقف اشغال وقد يكون وقف اكتناف وقد انقضوا محتمل للابوين  
 وما يحوى فيه الكشف قبول الوصية ونحو ذلك المريد عن غير فطرة  
 اذا مات مريدا وقيل مساواة بالردة ونحو الحصة السار على اليها  
 العتق واطهر منه في الكشف مع ما لم يرد له لظنه جازا في رتبة



يقع على الغير لظنه فمتواليا فظهر تركيله ان ملكنا لا يتركت الزوا على  
 العتول ولا على العلم وكذا الزوج انما يبيع وظهر موته وكذا لو طام  
 العبد فظهر الاذن وكذا لو ساهل عن الاذنه او سال الوكيل عن  
 فانكروا فظهر صحة الاذن وكذا لو طام العبد فظهر الاذن له وكذا لو  
 عن الاذن او سال الوكيل عن الزوا فانكروا فظهر صحة الاذن والوكاله  
 وهو سكت ما بان العقد موثوق بيمينهم وكذا في اكثر ما سكتي فانه يقصد  
 بالعقد قطع الملك وكذا الزوج امرأة المغفود فظهر ميتا اذا كان  
 قد اعتدت باخبار ضعيف ثم تزوجت به او اعق وبق موته ثم بان  
 ملكه او ابراه ولا يعلم ان عليه الا قطعه فاشغال ذمته او ابراه من  
 اسمه عنده ثم ظهر موته باسمه وكذا لو قال ابرأك من آل موثي وكذا  
 ذكر الابوة والمورثه وضعف تعريف الاشتراط ولو جعلناه للآ  
 بطل الابراء وكذا الوبايع مال اسم معاده الاب او المورث اما لو قال  
 هذه الدائم ثم ظهر موته باسمه فانه اظهر في الصحة ولو طلق بمجسور  
 فظهر ابعدين امكن الصحة او مجسور من يظنه فاستأف فظهر صدق  
 وبطلان في العالم بالحكم لعدم قصده الى الطلاق صحيح وطلاق العبد  
 زوجة المعتقة محتمل فيه الوقت وكذا اخيها والمسلمات للشيخ وقد  
 يختلف الضاب كقرايت ولو اجازت المعتقة بعد طلاقها العقد

احتمل الوقت ولو اسلمت امه تحت عتق معتقة وانما ردت الفسخ  
 ثم اسلم المكن فنفذ الفسخ ولو اختلفت من يده ثم عادت بها المعتقة  
 والاسم بطلان لاننا ثبتنا فقال ملكها على العتق المبدية ولو قد  
 فزجبه من يده بعد الدخول ولا عرفان اخر طهر بطلان وان اسلم ببيتنا  
 صحة ولو اوصى بالعبد المتكاتب فاسدا او باعه ولا يعلم بفسادها ففهمه  
 الوحيان والصحة كثيرة جدا موجودة في هذا صيف ابواب الفقه وهذا  
 وقف للكشف قد يجرى في الطلاق كما مر في طلاق المعتقة وكما لو  
 طلق الوثني المسلم في العدة واسلم بعده وكذا الطاهر والابلاغ  
 الطلاق عنده لا يقبل التعليق وذلك لكونه هنا تعلقا معددا  
 لا محققا وقد عبر عنه بانه تعليق وكشف لا تعليق لانعا داما الواقع  
 وكيل الزوج بدون مهر المثل فلا وجه عندنا لا اعتبار بختي الزوج في  
 صحة الطلاق بل يعتمد باطلا وبها قيل اذا قلنا بان الاجادة كما  
 لم لا يصح قلنا ذلك فيما يقبل الاجادة كالعقود اما الرقعات فلا  
 والاصح طلاق الفضولي مع الاجازة وليس كذلك مع ان الذي عليه  
 الاصحاب ان الطلاق لا يكون معلقا على شرط ولا يلزم منه بطلان  
 الفضولي اذا قيل ان الكشف فاجتبع يوم علمهم لم لا طلاق لا فيها  
 يملك قلنا نعم المرقوم لانه قد جاز لا تبع وليس عندك مع اننا لم



بوقوعه على الاجانة ويؤثر من البيع الملائم اى لا يتبع البيع لا سيما  
 لما ليس عنده الا انما لا يعلم فاما من لا صاحب بصحة الطلاق مع لانه  
 وح يمكن ان يستنبط من ان الاجانة في موضعها سبب فاقول لا كما  
 استدلالا باستفاء المعلوم على انتفاء العلة لانا استدلنا على  
 الكشف بطلان الطلاق المجازوا لاستدلال الاول على صحة الطلاق  
 المجاز يكون الاجازة كاشفة في العقود **قاعدة** لو حال واحد من  
 السفينة الاخر عند الحاجة الى الالتقاء الوقتاتك واهل السفينة  
 جفنا فالقاء عاجزا واحتمل كونه من باب العقود الموقوفة اذ هو من  
 باب الضمان الا انهما من الم يجب او هو معاوضة على الملقى بمذلة  
 وكلاهما قابل للوقوف واحتمل البطلان لانه معاملة مخالفة للاصل  
 شرعت للضرورة فيقتصر فيها على هذه الضرورة فكان مرجعها  
 قبل الالتقاء **قاعدة** كل فعل باق في **مهم** حال الشك احتياطا لما ظهر  
 الاحتياط اليه فانه من هذا الباب حتى في العبادات كالطهارة  
 والنسوات وقد ظهر اثر هذا في صيام اخر شعبان والمتردد في  
 الزكوة بل والمتردد في اخر شعبان وحكم باخره **قاعدة** ذكر الشك  
 السبب في الشهادة قد يكون سببا في صورة التبرج وقد يكون  
 وتركه سواء كان في صورة كبرية وقيل قد يكون ذكر السبب فادحافي

الشهادة كما قال اعتقاد هذا ملك على الاستصحاب وان كان الحقنة  
 مستندا الى الاستصحاب وكذا لو صرح بان هذا ملك علمنا بالاستصحاب  
 وهذا ضعيف لان الشئ جعل الاستغاضة من سبب التحمل فكيف  
 ذكرها وانما ذكر الاستصحاب ان يكتبه لا يردون بشك في البقاء  
 ولو اهل ذكره وانما يثبتون الجزم نال الهم ولو قيل بعدم الضرر ايضا  
 قوله كذا الكلام لولا انه هو ملكه لاني بايت به عليه اوردية يقتضيه  
 بعينه ما تع وغاية ما يقال ان الشاهد ليس له وظيفة ترتب المسببات على  
 الاسباب انما يشهد بما يعلم وانما ذلك فيلطف الحكم فلنا اذا كان  
 الترتيب ضروريا وحكاة الشاهد تقلد حكم صورة الواقع فكيف رد  
 الشهادة بما هو مستند لها في الحقيقة **قاعدة** لو شاهدنا الغير بحرق  
 سطح الحرق وساحته مدة طويلة بغير مشقة فهل للشاهد الشهادة  
 بالاستحقاق الظاهر لا صرح بذلك او لا قال بعض الاعاير يجوز كونه  
 سببا لتحمل ولو صرح به ردت شهادته وهو من الخط الاول بعد ما  
 هذا لما اخذ بان شاهد الرضا لا يكفي قوله شهادة ومقتضى التدقيق  
 شفعية ثم حلقه وان كان مستندا الشهادة بالرضا ذلك تناو  
 ما المانع من صحة هذه الشهادة على هذا الوجه وليس النزاع الا فيما اوضح  
 الصريح ان الشهادة اذا ذكر السبب وافضه عليه لم تسمع شهادته لان



الاسباب اما تصح الشهادة بها اذا اتت الشاهد القطع ولم يعترض  
الشاهد هنا وان ذكر السبب وقال فاشاهد بصوت الشفع لم يعترض  
ذكر السبب وكذا اوضح وقال مستند شاهد في السبب المعين الذي  
حصل له منه القطع اما الذي يجوز الشهادة به وكان من اصل المعرفه انه  
ستمع الشهادة في الصوتين **فائدة** لو قال له وجا به يمكن حاشيت  
وصلاحياتها على الظن اى في حال احديهن حقت وصحتها القطع  
بالنسيان والى ويحكم بان قولها لا يقبل في حق من اختلفا عن غير ممكن قطع  
الفرج بذلك فادع هذا لوضح بالمستند قال لم اعلم حضاها الا  
بقولها عند غلط الاعص قريته الحال المفيدة للعلم ولعل القرب اذا ان  
يعلم صدقها بالقرائن وقطع الظاهر وان اطلق كونه كذلك ايضا لاسا  
الصدق في اخبار المسلمين ولا نه فادع على انشاء الظاهر لا لا يقبل اقراره  
**قاعدة** لا تطرق باب الدعا وحال المدعى والمنكر ولا في الامور  
السريية كلها الا الى المحكم فان كان الظاهر بخلافه فاستبعد بعض  
صحة الدعوى على القاضي المرتفع من الكناس انه استاجر القاضى اكثر من  
خاصة بعيد الامانة وحمله على دعوى الغاصب قيمة العبد ودرهما  
الغرم من جهة محنة ولو فتحنا باب الفرق لسمع دعوى القاضى على الدعا  
استيجار على الكمن يعير بينه لانه معناه غالبا ولعمد دعوى البر

على المشهور بالغيب واخذ الاموال وانكادها انه غضب منه شيئا ولم  
يخلف المنكر ولرده نادى على الفاجر الشفع على الشفع المشهور بالامانة  
والصدق وكل ذلك لم يثبت بل عجم التنازع بطرد قاعدة الدعا في  
الدعا وحده من لا يضطر اذا كل واحد ان يدعى الامانة في نفسه <sup>الفخر</sup>  
على خصمه ولو انت بولد لسته شهر لحق وان كان نادرا وكذا لسته <sup>على</sup>  
الاخرى لاصالة عدم الزنا والى طوى بالبشر والشوق الشارح <sup>المر</sup>  
ودد الحد وقطب الاصل على الظاهر ومنه تفسير المال العظيم <sup>شبهه</sup>  
باقل مقول فان كان خلاف الظاهر لا العظيم والجلالة وامنا <sup>الامر</sup>  
الاتفاقية تختلف باختلاف الاضافات بالنسبة الى العباد والفقير <sup>هد</sup>  
والزينة ونحو ذلك فلما اتخذ الصبي طعنا على ما يقتضيه القدر  
معتللة بالنسبة الى دونه او حمل العظيم على المعنى اى انه حلال <sup>والمر</sup>  
من شبهه وان كان ذلك مخالفا للظاهر **قاعدة** لو قال له انت اذني <sup>المر</sup>  
اذا ذني من فلان فلاحد على القائل حتى يقول في الناس زناه وانت  
زنا تم ادق له زانه وانت اذني منه وهذا ايضا خلاف الظاهر لان الظاهر  
من قومه هو اعلم الناس انه اعلم علمهم واشجع الناس انه اشجع <sup>لكن</sup>  
هذا مجاز عرفت لا يعارض مقتضى الحقيقة المعنوية <sup>تحقق</sup> وهي لا تستدعي  
المشاكاة من المفضل والمفضل عليه وتبدير التعارض شيئا وان <sup>باللفظ</sup>



سما جمل ولا دلاله في اللفاظ الجملة على شيء بعينه **هنا قاعدة** متعلقة  
بالمناخذه وهي اربعة عشر **الاول** النسبة امانة تفيد نظرية ترتيب علم  
الانعام على مخالفة ما في نفس الامر والكلام هنا في وطر النسبة وهي  
يتنوع ثلثه بالنسبة الى الفاعل كما لو وجد امرأة في فراشه فظنتها قد  
اوامتد وتزوج امرأة فظهرت محرمة عليه وبالنسبة الى القابل **ثاني**  
للوائل فيها ملكا ونسبه ملكا ونسبه ملكا كالاته المشتركة وانه مكان  
او دلل وبالنسبة الى الاختلاف الحكم بان يكون مختلفا فيها كالمحرمة من الزنا  
وزاد بعضهم ان يكون الخلاف معتبرا فتقول عطا بياحه امانة الا اما  
للوائل يمكن ان لا يكون نسبهم والحق انه نسبهم لمن يكون في حقه توبة ذلك  
ويرتب على النسبة احكام خمسة **الاول** سقوط الحد عن اشقيقه عليه منها دون  
ونسبه الملك لا يشترط فيها توهم الحل والاحد بعد نصيب صاحب  
النسب ويلحق بالجاهل منها دون العالم وان جهل الحق بها **الثاني** العدة  
وهي واجبة مع جهل الواطي صيانة لما به من الاحتياط ومع علمها فلا عدة  
ومع جهلها خاصة نظر وقطع العادة بان لا مدة الامع النسبة على الواطي  
**الثالث** المهر وهو معتبر بالنسبة على المرأة فلو لم يشقيقه عليها فلا مهر **الرابع**  
كان الزوج مشقيقا عليه **الخامس** حرمة المصاهرة وهي بانته كل من  
الرجل والمرء مع اقصاهما بالنسبة بالنسبة الى قرابة الاخر

نوقف فيه بعض الاصحاب والاختصاصات النسبة باحد ما نفقت  
الرجل ثبوت الحرمة بالنسبة اليه فيحرم امها وبنتها ويحرم على امه لو  
كانت **سادس** النسبة ولا يحرم تح ابوه ولا ابنته بالنسبة اليها ولو انعكس انعكس  
ويكون عموم التحريم من الجانبين **سابع** وطر النسبة وان نشترط الحرمة فلا  
يفيد المحرمية لثبوتها على المتنازع الصحيح لميل الحاجة الى الاختلاف  
والداخله وذلك مستق في وطر النسبة فليس له المحلوة بام المحلوة  
للشبهة ولا انته **الثانية** كل من يحرم النظر اليه يحرم منه ولا  
ينعكس فعبه الاجنبية يحرم النظر اليه مرة ويحرم منه ولا يجوز  
المراساة وما يكره النظر وهو الفرج من الزوجة والمملوكة وعمران النظر  
بعض العادة اما النظر الى الحارم فلا شك وكذا يجوز اللبس عند البعض  
شهوة قاله بعض الافاضل ويحرم بعض العادة الا في مثل الراس ونحوه  
على اللبس بعبودية فيحرم عندهم من يطول الام وساقها وساقها وقيل  
وجها **الثالث** ينقسم التحريم بحسب التام بالانقسام الى احكام **الاول**  
فالواجب عند التوقان وخوف الوقوع في الحرام والمستحب **الثاني**  
الشرط الثاني مع العدة على النفقة والمهر ومع العجز وتربا بالنسبة  
لمرءه وموعد التوقان والظول حد ياقبل لا يكره والزيادة على  
عند الشيخ وحرام وهو الزيادة على الاربع ونسبه بالنسبة الى



والاماء والاحراد والعبيد ومباح وهو ما عداه فكذلك ينقسم  
 المتكثرة الى خمسة الاحرام واثنا عشر خمسة حرام منها وهي  
 الابنة سائر المذكورة في الكتاب وهي ترجع الى المحرم بالنسب  
 والمصاهرة والرضاع وحرام جميعا مطلقا وهو من الاخوة حرام  
 جميعا الامع الا ذنبيين العمة والخالة وبنات الاخ والاخت ومن  
 اخوة والامه وحرام بحسب العادة كالتحريم لعمدة المحرمية  
 والوثنية والموتى والملازمة والكتائب بالتمام وشبهه وحرام  
 بالاشتباكه كخلاف محرم له بنات محصورات الثاني ذكره وهو  
 العقيم وفي الاوقات المذكورة وتحتاج المحلل والخطبة على خطبة  
 والثالث استحباب وهو التحاح في الافاديب لما فيه من الجمع بين  
 وفصلة التحاح وقيل استحباب التباعد بالخبر والرابع واجب وهو  
 مسطور في الوطى فما كان كوطى المظاهرة والمولى وبعد ان يمتد  
 وقد يكون في الامة والمؤخره اذا غلب على طئه وقبح الفاحشه لولاه  
 واما في العقد بحسب المحل فتصوره بعبد الا يعلم وقوع الزنا من  
 ويعلم انه لو تزوجها ستر متعها ولا ضرر فيه يمكن وجوب كفاية عند  
 قيام غيره بمقامه وعينا منه عدم غيره والخامس مباح وهو ما عدا  
**الابنة** يحرم وطى الوثنية مع تباها الوثنية بامور المحض والتمسك

والصوم الواجب اما المتقين او مطلقا على احتمال الاحرام والامتناع  
 الواجب والامتناع والظواهر قبل التكفير والعدة عن وطى الشهوة  
 والمنقضاء قبل النكاح وقيل يخرج من حباله ولو برئت قبل حلت في  
 العاجزة عن احتمال الوطى برضا او صغرا وعياله وعند تنقيص وقت  
 الصلوة الواجبة وبعد الاشتغال بها قيل وفي ليلة غيرها وفيما اذا  
 امتنعت من تسليم نفسها لاجل الصداق وفي المساجد وبحسب التمسك  
 والمقال ان يتولى تدفع في الواجب وطى المولى والمظاهرة فكيف  
 عد في الحرام قلت اما في المظاهرة فالامتناع لا خلافا لاصحاب  
 فانه حرام قبل التكفير واجب بعده اما في المولى فيوصف بالحرية  
 من حيث العهر المتقضية لتحريمه ويوصف بالوجوب من حيث  
 الزوجة ومحرم بالحرية بالكفارة واليه الاشارة بقوله تعالى فاذا  
 فان الله غفور رحيم **الخامسة** يترتب على البكارة والنبوة  
 احكام كالاية فكما يستجاب تزويج البكر والاكتفاء منها بالسكر  
 ضد عرض التحاح عليها والوصية بجارية البكر والكوفة في غير البكر  
 والنفقة في تحصيل القم بثلاث وسبع واشترائط البكارة والنبوة  
 في العقد وتطلق النبوة ايضا على الاحصاء والمعتبر في الرحم وند  
 البكارة او يحصل النبوة بالوطى والحساة والبطر والوثنية والتمسك



وقد تولى بالتعويض لا يرب في ترتيب نوال أكثر أحكام البكارة  
 على مطلق النوبة وبعض الأصحاب على أن العبرة في الصغيرة <sup>بالبكر</sup>  
 لا بالبكارة سواء نالت بجماع أو غيره وهل يزول الضمان بزوالها  
 بغير الجماع وكذا قصرها على ثلاث وابتداء الدخول بها احتمال <sup>بعض</sup>  
 العامة يرى أن الناحية بكارتها بغير الجماع لا تدخل تحت البكارة  
 لا **الثبائية السادسة** ينتصف المهر بالقرعة قبل الدخول من الزوج  
 بطلاق أو ابتداء أو سلام مع التسمية ولا ينتصف بالفسخ <sup>بين</sup>  
 قبل المرة الأولى العترة وفي سلامها قبله على دفاعة لأن لا سلام لم  
 يزدها إلا عزاء وهي محسنة بتجديد الإسلام والاساءة منسوبة إليه  
 إذا كان من جهة سبقها إلى ذلك وهو قول من قول بعض العامة وقضية  
 الأصل يقتضي عدم المهر بالفسخ قبل الدخول مطلقا لأن فيه زيادة <sup>ممن</sup>  
 سليمين فكما يرجع إليها سالما فيرجع إليه صدقة سالما ولكن تلف  
 في هذا بالطلاق خبر الماحصل لها من كسر عا لا يدخلها فيه وأجرى  
 مجراه ما صدق ما دام العترة ثلاث فالرب الفسخ يكون بعد اطلالة <sup>ظالمها</sup>  
 وباطنها واختلافها اختلاط الان واجبه في ذلك بالنصف وقد  
 الشيخ على أنه با يور رحمه الله في الحق إذا لم يفسد بغيره وجميع  
 ظهره وعليه نصف الصداق ولا مدية وتبعها بتم في المقنع <sup>الشرعي</sup>

أحد الزوجين الآخر فالظاهر عدم التضييف أما لو اشترت بطلعد  
 الفسخ منها وأما إذا اشترها فلها عدة المالك الذي هو حق المهر  
 للفاضل رحمه الله احتمال في ثبوت نصف المهر في شرائها ويلزم بغيره  
 الأولى بثبوتها في شرائها ولو تبيع الكتاب بنية من كتابي واسلم <sup>أبوها</sup>  
 قبل الدخول فالأقرب السقوط بزيلا للفعل الولي منزلة فعلها ويحتمل  
 التضييف إذا لم تنع لها وعلى الوفاة سالمة لا أشكال في التضييف  
**السابعة** يجب المهر المسمى بدخول الزوج في القبل أو البكر <sup>كان</sup>  
 حيا أن كان التكاح صحيحا ومهر المثل يجب في مواضع في مفوض الضم  
 أو المهر مع الدخول وموت الحكم ولو كان تدركه أو فرض في مفوض الضم  
 البضع وجبا وفي مفوضة المهر إذا مات الحكم قبل الدخول على قول  
 وفي اختلاف في تعيين المهر إذا تخلفا وفي غير الصداق معيبا فتنسخ  
 للعيب ويحتمل وجوب مثله أو قيمته صحا ولو أخذت الأدرس جاز وفي  
 تلف الصداق المعين قبل القبض فلا يعلم قدره وفي الصداق الفاسد  
 ولا سبب **الأول** بحكم الكيد منهم أو نوب **الثاني** عدم قبول المالك  
 كالحرق والخمر **الثالث** أن يكون مقصودا مع العلم بالفسخ ولو  
 جهلا ففعله أو قيمته ويحتمل من المثل أيضا **الرابع** أن يشترط شروطا غير  
 فإن ذلك يؤثر في فسخ الصداق والرجوع إلى مهر المثل **الخامس** أن يتخير



نفيه

ثبوت نفيا كما اذا اودع في غير ملكه يحتاج او شبهه ولدا ما اشتراها  
ثم تزوج ابنه منها مرة واحدة فانها لا يفسد المهر لان تزويجه  
انه في ملكه فقط فلا يكون صداقا **السادس** العقد على المولودين  
مهر المثل **السابع** ان يعقد لانية الصغيرة بزيادة على مهر المثل الا  
ان يقول بخان الاب ان يزوجها كل ايضا بانه يدخل في المثل الابن  
فليس للاب التبرع به **الثامن** مخالفة الامر في زيادة اذن له الزوج ان  
ينقص مما اذنت الزوجة ويحفل في الاول ثبوت خيار الزوج في  
الامتناع خيرا من عقده الفضولي وتظهر الفائدة لو سكت فانه يحفل  
خياره ويلزم العقد بخلاف العقد الفضولي فانه يشترط في الزوم  
وتلفظه بالاجازة **التاسع** ان ياذن الولي للسفينة في زوجه مهر المثل  
ويدخل بها فانه يجب مهر المثل سواء طلت بصحة النكاح او فساد  
**العاشر** مخالفة الشرط في الصداق كالعقد على انه سبأ وعى ما تظهر  
شأوي خمسين ويحفل الرجوع الى اخل **الحادي عشر** شرط الغار في  
تخير الفسخ وهذا يمكن ان لا يعد صداقا فاسدا **الثاني عشر**  
لو عقد الزمان على فاسد وترافعا بعد الاسلام وقبل التقاب  
فانه قيل بوجوب القيمة عندهم ويحفل مهر المثل وكذا لو ترافعا  
قبل القبض **الثالث عشر** لو قال زوجت امة على ان تزويج

ويكون بقبته الامة صداقا للبت فانه يصح العقدان اذا اشتركت  
فيما ير وعليه العقد وثبت مهر المثل **الرابع عشر** لو زوج عبده  
بامرأة وجعل بقبته صداقا لها وطلت ابنته النكاح فانه يشترط  
ويجب مهر المثل وثبت ايضا مهر المثل بوطي المتيه كما تقدم ذكره  
انواعه ومنها وطى المرقون بظن الاباحته وبوطى الاكراه وقيل بوطى  
الامة البغي وبوطى الامة المشتراة فاسدا وثبت فيها اذا اذنت  
الكبيرة ضررها الصغيرة فان النكاح يفسخ وتغرم الكبيرة للزوجة  
ما غرمه الصغيرة من المهر كله او نصفه ولو لم يكن يسمى ثيبا في المثل  
فيرجع مهر المثل على المربعة ويحفل ضمان المربعة لها مهر المثل  
ابتداء وكذا لو شهدا عليه بطلاق زوجته ثم رجعا قبل الدخول  
احتل ضمانها مهر المثل بل وبعد الدخول وكذا لو شهدا برضاها ثم  
ثم رجعا وكذا بغيره من الاسباب المحرمة ورجعها وانما **شكلا**  
**الاولى** اذا اذنا عيانا زوجتها اثنان وضدتهما فلا خرا  
فلم تحفل وحلف وقيل تغرم مهر المثل **الثانية** لو ادعى عليها بعد  
تزوجها بغيره انه راجع في العدة فاقرت لم يقبل منها وغرت على  
**الثالثة** لو ادعت نسبية وقد قال الزوج لا اعلم فكان قدوة  
او قال نسبية حلف على نفي العلم وثبت مهر المثل ويحفل اذاعة



تعارضها وكذا لو ادعت على الوارث واجاب بنفي العلم **الواقعة**  
 تنازع في قننه قيل بتقديم قول الزوج وهو المستهور وقيل انما انكح  
 المثل ولو كان دعواها ازيد من مهر المثل انكر بتقديم قوله ويحتمل ثبوت  
 مهر المثل وكذا لو قضت دعواها احتمل تقديم قولها واحتمل مهر المثل  
 هذه الاقسام ذكرها بعض الاصحاب والاصح فيها تقديم قول الزوج  
**قاعدة** الزوج يبرئ عقد النكاح عند ناهو الاب واجد فقد يكون  
 ايضا السيد في امراته وليس هو الزوج لان الحق حقيقة في الاسقاط  
 لا التزام ما سقط بالطلاق اذ لا يسمى ذلك عقوا ولا اناقة الطاهر  
 مقام المصير مع الاستغناء بالمصير خلاف الاصل ولو ازيد الزوج ليعمل  
 او يعفو عما استحق لكم ولان المفهوم من قولنا يبرئ كذا صفة الزوج  
 لا يصرف في عقد النكاح انما كان يصرف في الوطى وانما يصرف في العقد  
 الا انما انكح فان قلت الزوج كان يبرئ عقد النكاح حال العقد  
 يعارض بالوطى فان له ذلك مضافا وبقيت ولاية الولى لان وثوق  
 يبرئ حاله عن المعارض ولان المستند اليهن العفو ولا الرشدات  
 ذكر غير الرشدات ليستوفي التسمية ولان قوله تعالى لا اله الا الله  
 استثناء من الاثبات فيكون نفيها وحله على الولى يمتنع ذلك فغيره  
 طرد القاعدة الاستثناء ولو حمل على الزوج لكان انما فيستثنى من

البراءة

الاثبات اثبات وهو خلاف القاعدة ولان قضية العطف المشترك  
 وعلى ملكناه يشترك المعطوف والمعطوف عليه في النفي ولو اريد الزوج  
 لكان انما اثباتا فلا يقع الاشارة اليه فان قلت يعارض بما روي عن رسول الله  
 صلى الله عليه واله في ذلك بالصرح وبما وقضية الاصل عدم تسلط  
 على ما فيه قلت الردية لا تنقض حجة عدم كونها من اصحاب مع استن  
 الحمل على الزوج ان يفعل ذلك لانه لا يكون تفسير الآية والمال  
 وان دخل على الزوجة بقواته نفقها لانه معرض لتركيب الزوج  
 في ذلك بخلافه وانما تنقض ويندر عليه **القاعدة** لا يمكن عراوط  
 مباح من غيرها الا في تزويج صيده بامته فلو اعنتها فزوجها انما كان  
 الدخول وان كان بعد بعد وجوب المهر بالعقد قبل وفيما اذا  
 بعضها وهل جريان ويعتقدان ذلك نكاحا ثم اسلما بعد المسيس  
 لانه قد سبق استحقا في بلاءه ولو تزوجت السفينة بغير اذن  
 جاهله ودخل بها فانه قيل لامر لها والاصح الوجوب نعم لو كانت  
 سقط على الاقرب وح يصحون ان يكون مباحا بالنسبة اليه اذا كان  
 ويظهر هذا في كل موضع تكون الشبهة من جانب الوطى مع علمها ويحتمل  
 في السفينة وجوبه ومثلها الاستناد الى العقد ويؤخذ منه انما في حال  
 او بعد ذلك الجهر لا يملك الجارية ويحتمل وجوب كل يتحول **تنبيه** هل سقط



المهر بعد وجوبه في تزويج رقيق ما لم يسم الوجب الاقرب  
 الثاني لامتناع الاستحقاق على ما لا يملكه صاحبه السيد بقوله  
 بضع امرته مع العقد ولو اعتق قبل الدخول لم يدخل بها فعلى الاقرب  
 لاشي عليه وعلى الاخر يجب ان يحجب به المثل الموطى في المنفعة لا  
 بالعقد هو حر ويحمل الاشياء عليه لان التصريح بالتفويض كالا  
 تصريح او تزويج الامة هنا لا يكون خاليا عن مهر واذ قلنا ان العقد  
 سقط هذا الوجه **فريغ** لو تزوج رقيقه ثم باع الامة قبل المسلمين  
 المشتري العقد ففي وجوب مهر المثل متناظر من استناده الى العقد  
 الذي لا يجب مهره اذا استحق الوطى بالامهر والاصل بقاء ما كان من  
 ان الاجازة كالعقد المستأنف ويكرهنا فيه على ان الاجازة كانت  
 او جز من السبب فعلى الاول لا يجب على الثاني **الثاني** لا يجب  
 بالوطى الواحد لانه واحد بما فرض ازيد في صورة **الاول** لو وطى امة  
 السببه في اننا الوطى باعها المولى كان تمام الوطى في ملك المشتري  
 الثاني فيحمل وجوب مهر واحد يقسم بينهما او يختصن الاول فيحمل  
 وجوب مهرين لان الوطى صادر في المالكين ولو انفرد ذلك التذلل  
 مهر اكلاما لو وطى في ملك احدها فتمتع في ملك الاخرى الظاهر انه  
 لاشي للثاني لانه لاشي وطيا وعلى هذا يقو بعدد المهر بقدر التلا

مع دوام الوطى **الثانية** اذا طلت ابنتان شفعة البضع بالعتل لو  
 وطى الاب تزوجت ابنته لشبهته فقلبه موطا وبنته لانتساخ  
**الثاني** اذا تزوج الاب بامره وابنته بابنتها فبقيت امه وكل بنتها  
 الى الاخر خطأ ووطئها انفسح النكاحان وعلى البادى منها مهر الموطوءة  
 بالشبهة ونصف مهر الزوجية لانفساخ عقدتها قبل المسير بسبب من  
 جهته وعلى الاخر مهر الموطوءة ومهر يجب عليه في الزوجية التي سبق وطئها  
 من غير ذنوبها يحتمل وجوب نصفه لان العفة ليست من جهتها في الكلام  
 حيث لا يرجع على البادى فيغير البادى على هذا يوطى واحد **الثاني**  
 مهر **الثالث** لو تزوج امرأتين في عقدين ووطى احدهما ثم طهرها لهما  
 ام الاخرى فكان الوطى للثانية والعقد فاقرب لهما مهر الشبهة  
 يجب للتقدمة نصف المسمى لان الشفع بسببه ولو سبق وطى السابقة في  
 العقد فلا أغسطس كالمطلقة عقدا **الخامسة** لو وطى الصغيرة  
 او الياسرة في حال الزوجية وطئها في الوطى ولم يعقب بالزواج **الوطى**  
 واحد لامره واحدة **ان** الاول المسمى بالثاني مهر المثل ولو قد  
 انه عقد عقد جديد لا يجب سميان وهكذا قد يتنازع في سميان  
 هذا الوطى واحدا في صحة الطلاق على من الكا **السادسة** لا يسع  
 من الموطوءة دعوى عنه الزوج في صورة **الاول** ان يكون صغيرا اذ لا



حكم بسلامه ولا يقطع بقاء عنته بعد بلوغه **الثانية** ان يكون مضمونا  
 لمثل ما قلناه ولانه قد يدعى بعد الاقامة **الاصابة الثالثة** الامة لو تزوج  
 بها حالها الوضوء بطل النكاح اذ من شرط صحته خوف العنت على  
 قول **الحادية عشرة** الام اولي الحضانة مدة الرضاع في الذكر والاني في  
 سبع سنين في الانثى وقد ترجح خبر الام عليها في صور **الاولى** ان يكون  
 ناقصة بغير ولادة اورية ولو متحدة بسببها او اقاربا وكذا لو كانت  
 مبعوضة فالاسباب **الثانية** ان يكون خبرا موثوقا مع كون الارباب موثقا  
**الثالثة** اذا تزوجت **الرابعة** او امتنعت الام من الحضانة صارا لا  
 اولي ولوا متعامعا فالظاهر اجبا والاب **الخامسة** لو صار الاب  
 قبل الاستصحاب الولد فيقطع حضانة الام **فرع** لو كان بها جنم  
 او برص وخيف العدوى لم يكن كون الام اولي لقوله صلى الله عليه  
 وسلم المجذوم فزاد من الاسد وقوله صلى الله عليه واله الا يورث  
 مرض على مضع ويحتمل بقاء حضانتها لقوله صلى الله عليه واله لا يورث  
 ولا طهره ووجه الجمع بين الاحبار الحمل على ان ذلك لا يحصل بالطبع  
 كما اعتقاد المعتزلة والجاهلية فان جازا الله تعالى خلقه لذلك لم يترك  
 عند الحافظة **الثانية عشرة** اسباب الفقة في النكاح كثيرة كالطلاق  
 واللعن والمبارات والتمتع بعيب او يتجدد اسلام او كفر او يتجدد عتق

الامة والرضاع والمضامرة والوطى الشبهة وسبب الزوجين او النذج  
 الصغير واسترقاق الزوج الكبير والاسلام على الكفر او اربع او  
 على الاثنين ومالك واحد الزوجين صاحبة واللعان وجهل سبق  
 العقدين في وجهه ويحتمل العزيمة وتوثيق الشبهة تحت مسلم او كافر  
 او غير المتوثق او قهرها والتدليس فقد في الزوج بعد النكاح  
 واعساره بالنفقة في قول فاعلم الموت والافضاء على قول وكثير من  
 هذه يستند بها الزوجان وفي اللعان يحتاج الى الخصومة والحكم  
 وكذا في الا او الحكم والظهار والابلاء ليسا فرقهما وانما يوردا الى  
 الطلاق بعد مراعاة الحكم وكذا في الاعسار بالنفقة يحتاج الى الحكم  
**تنبيه** لا تلاق بين الزوجين بعد نقص هذه الاسباب كاللعان  
 والرضاع ووطى الشبهة وطلاق العدة اذا اكتمها رجلا ولا في النساء  
 وقد توقف على تزويج بغيره كفى التحليل **الثالثة عشرة** ينقسم الطلاق  
 الى اعدا المباح والمختصة فالواجب طلاق المولى والمظاهر وان كان  
 الزوج بغير اختيار ومنه طلاق المحكمين باذن الزوجين اذا اعتد الصلح  
 والحرم الطلاق البدعي والمستحب طلاق من خاف الايقاع حدود الله  
 او مع الزينة الظاهرة والمكروه ما سوا ذلك ولا مباح فيه بل يستلزم  
 الحلال والله الطلاق **فرع** لو قسم بين الزوجات فلما جاءت نوبة



طلق صاحبها قبل التحريم لان فيه اسقاط حقها **والا بعد شهر** تنقسم  
 الى باين ورجعي والباين سنة والرجعي ما عداه وضبطه بعضهم  
 فقال كل من طلق طلاقا مستعقبا للعدة ولم يكن بعوض ولم  
 يستوف عدة الطلاق تثبت له الرجعة وهو يتم على وجوب العدة  
 على الصغيرة والبالغة وعلى عدة لانها ان ملكت بوجوبها فهو رجعي  
 والا فهو باين فلا يكون مستعقبا للعدة واورد عليه من طلقها العنة ثم  
 تزوجها في عدة ثم طلق قبل المسير فانها تعود الى العدة الاولى  
 او لو كانت متانف مع امه من رجعي وكذا لو طبعها بشبهة فاحدثت ثم  
 تزوجها في عدة فبطلت له واجيب بان الطلاق في الموصفين لم  
 يستعقب عدة بل يرجع الى عدتها الاولى وهذا تم ان لم نقل بالان  
 وان ملكنا به مع بعده فيجاب بان استعقابه العدة ليس بسبب الطلاق  
 بل بسبب من الوطى السابق على هذا العقد واورد ايضا من طلقها  
 رجعية وعاشا في عدة معاشرة الا ان واجح بانها لا تقتضي طلاقا  
 عند كثير من العامة ومع ذلك لا رجعة له لو طلقها بحقها الطلاق وهذا  
 الحكم ضعيف لانما حصل منه هذه المدة لمس او تقبل او وطى فهو رجعي  
 والا فلا حجة بالمعاشرة واورد على كسبه اذا تزوج امرأة وطلقها بعد  
 المسير فانت بولد لافل من سنة اشهر من حين العقد ثم تنقض صحتها

به وله رجعتها بعد وضع الحمل وهو واه لان الرجعة هنا ليست بعد  
 في طلاق رجعي اذا وضع الحمل لا ينقضه العدة منها لعدم تكونه  
 منه فالرجعة واقع في العدة ووارد ايضا اذا وطى امرأة لشبهة  
 فخلت ثم تزوجها واصابها ثم طلقها فنقضت حال الشبهة فان عدة  
 الشبهة لم تنقضت وله الرجعة وكذا لو وطى امه بالملك فخلت  
 اعتقها وتزوجها ثم وطىها وطلقها فنقضت حال ملك اليمن من العدة  
 وله الرجعة بعد الوضع في الموصفين واجيب بمنع الرجعة هناك  
 مما اذا خلعتان تحت قوله تعالى واولات الاحمال الحليهن اي من حلت  
 وهذه قواصة تتعلق بالقضاء **فانقض** في ضبط ما يحتاج  
 الى الحكم كل قضية وقع النزاع فيها بين اثنين فصاعدا في اثبات شيء  
 لاحد من اوقضية وكيفية وكل امر يجمع على ثبوتة ونفيها في حق  
 لا يؤدى انقراضه الى فتنة يجوز انقراضه من دونه الحكم ولو لم يتعين حاز  
 في صورة المقاصة ومن الموضع الى الحكم كل امر فيه اختلاف بين  
 كثيrot الشفعة مع الكثرة او حبيج في التقدمة كالارض  
 تقدير الشفقات والى ضرب المدة كالايلاء والظهار والى الاثنا  
 كاللعان وكما انقضاء من نفسا او طرفا او محدودا القنبريات مطلقا  
 وقد يفيد النقص خوف فتنة افساد وحفظ مال الغياك



واللغات. **قائمة** يجوز عزل الحاكم في مواضع **الاول** اذا اراد باب به  
 الامام فان عزل له حصول خشية المفسدة مع بقاءه **الثاني** اذا وجد  
 اكمل منه تقدما للاصلاح على المصلحة قال النبي صلى الله عليه وآله  
 من ولي من امور المسلمين شيئا لم يحسنه لهم ونصح لم يدخل الجنة  
 معهم **الثالث** مع كراهية الرعية له وانقيادهم اليه وان لم يكن كل اذا  
 كان اهلا لارضية لمصلحةهم ونظما كان الصلاح ان كان اولي فلا يجوز  
 عزله لتولية الانفس لمنافاة المصلحة وفي جوازها بالمساوي وجها  
 نعم كما يخبر بينهما ابتداء اولاهو الاقرب لما فيه من ادخال القضا  
 عليه بغير سبب ولا عارض بان فيه نفعا للمولى لان دفع الضرر  
 اقدم من جلب النفع وحفظ الموجود اول من تحصيل المنفقود  
 اولي بالمنع جواز عزله اقتراما مع قطع النظر عن البدل **الاست**  
 تثبت شرعا فلا نزول شبهها **قائمة** يجوز للاحاد مع تقدير الحكم  
 تولية احاد الصنفات فان الحكم على الاصح لدفع ضرورة اليتيم  
 لعموم نفعها وتواصل البر والتقوى وقوله عليه الصلوة والسلام والله  
 في عون العبد ما كان العبد في عون اخيه وقوله صلى الله عليه وآله اكمل  
 معروف صدقة وهل يجوز قبض الزكاة والاخماس من المستضعف وتفر  
 في اربابها قلنا بنية وظاهر الحكم خبر ما يتعلق بالارهاق وفيه

وجهان ووجه الجواز ما ذكرناه ولانه لو منع ذلك لفاقت مصالح  
 صرف تلك الاموال وهي مطلوبة لله سبحانه وتعالى قال بعض  
 شافعيي العامة لا شك ان القيام بهذه المصالح ان من ترك هذه الاموال  
 بايدي الظلمة باطلونها بغير حقها ويصرفونها الى غير مستحقها فان  
 تقع امام يعرف ذلك في وجه حفظ المصلحة تلك الاموال الى من  
 يمكنه من صرفها اليه وان ليس في ذلك كما في هذا الزمان بغير  
 على العون في مصارفه لما في ابقائه من التعزيز وحرمان مستحقه  
 اخذه مع سبب حاجتهم اليه ولو طفر بامواله فصرفه حفظها  
 لاربابها حتى يصل اليهم ومع الياس يصدر بها عنهم بغير  
 عند العامة بغير في العامة **قائمة** في تحقيق المدعي والمتكر  
 وفيها عبارات مخصصة يرجع الى ان المدعي من يدعي خلاف الظاهر  
 اذ الذي على وسكوته والمتكر بازاه قد يتفق في صور كثيرة اجتماع  
 الدعوى والاضمار في كل من المبدأ عين وتتفق العبارتان في كثير  
 من مثل الصور كحل ادعى على زيد تيارا او ضينا وقد يختلف في  
 صورستها قوله الزوج اسلمنا معا قبل المسيس وقالت المرأة  
 على النقام فلا تكاح بيننا فعلى الظاهر الزوج هو المدعي لانه  
 يخالفه والادعى المدعية لانها لو سكنت تركت واسم التكاح



استبراء  
بخلات الزوج فانه لو سكت لم يترك لانه يحاول بسكوته استبقاء  
التكاح والنزاع وانع في الانساح ولو قال الزوج هنا السكت قبل  
فلا تكاح ولا مهر وقال المسلمنا معا اخذ الزوج بقوله في الفرق  
واما المهر فان فرضنا بالظاهر ففي المدعيه فيختلف الزوج والا  
المدعي فيختلف هي واعترض بقصد الزوج في الرد والتلف  
مع انه مخالف للظاهر واجيب بان هذا اصلا وهو بقاء الامانة  
فان المودع اعنه ثم ادعى عليه الحيانه فيصير الردى منكر افيقدم  
ورتب الاصطحي من العامة على الظهور والخفاء صدم سماع دعوى  
من السفلة على عظم القديما بعد وقوعه كما اذا ادعى الخيسر  
انه اقض ملكا ما لا اذبح ابنته واستجره لسياسة دوايه وذكرا اكثر  
بان فيه تشويش القواعد فلا تعويل عليه وقد مر مثله **قاعدة** في تم  
الدعوى وهي تنقسم الى الصحيحة والفاضة والكاذبة والمجتهدة  
والناقصة فالصحيحة المدعى استحقاق عين او منفعة او شيء  
في الذمة واما دعوى معارضة بايضا بالمدعي وتبطل دعواه ويثقل  
في دعوى الاستحقاق دعوى العصاص والحد والتكاح والرد بالعب  
والفاضة قد يعود الفساد الى المدعي كما ادعى الكافر ابتداء تكاح  
او المسلم تكاح وثبت وقد يعود الفساد الى المدعي كدعوى الحر المتيه

وما لا يقول والا قرب بقول دعوى الحر المتيه وقد يعود الفساد الى  
سبب الدعوى كدعوى الكافر شراء عبد مسلم او صحيف واما الكاذبة  
فكدعوى معاملة ميت او جنانية بعد موته او ادعى وهو بكفر انه  
تزوج فلا يكونه واما الدعوى المجتهدة فكقول له عليه شيء وان حقا الا  
بالجمل لان المدعي مقصر في حق نفسه والمقر معتق في حق غيره فخطا  
بالبيان وقد تنوع الدعوى المجتهدة في الوصية والاقرار وفرض المهر  
في المفوضة وثواب الهبة المطلقة لان ذلك يمكن تقديره والمطلوب  
تقديره واما التي لا يمكن تقديره لانها مفسدة كقول له عليه ما  
من ثمن جزم وقد يكون لاختية كقول المشتري منته على ان له ان يسليني  
اذا استقلت وتذكر يكون موكدة كقول له عليه ما ثد درهم من صنعة كذا  
وكذا وقد يستحق الحق قبلها ايضا موكدة فيكون لاختية مثل قوله اشتر  
منه في الدكان الفلاني او عليه ثوب لايض واما الناقصة واما في  
الصنعة كقول له عنده دابة ولم يصنعها فيسئله الحاكم عن الصنعة ولما  
له عليه تلف درهم لم يحل على غالب نقد البلد كما سيع لا راسيا للمعاينة  
لا يخسر في ذلك البلد واما ناقصة في الشرط فكدعوى عقد التكاح  
من غير ان يذكر بلوغ النكاح ورصد او صدقة من وليه فيسقط له  
ويكون في دعوى المهر واستحقاق اجراء الماء على سطح الغير وفيها  
المتى



تجدي رايته وما فيه ويحتمل تقديره بالدفع والحد المعين والشهادة  
به تانقه ويل اول لا الشهادة اعلى شأن من الدعوى **الاولى** كما  
المدعي بحقا فلا ريب في سماعه وان كان ينفع في الحق فليس هو  
الاولى دعوى فسق الشهود او كذبهم وعلم المدعي بذلك والآخر  
الحلف فان نكل حلف الخصم وبطلت الشهادة اما دعوى فسق الحاكم  
فابعد لانه يغير فساد **الثانية** دعوى الافراء بالمدعي به والحلف  
**الثالثة** دعوى احلاف المدعي قبل هذه الدعوى فانها رايته وقا  
المدعي قد اختلف في انهم احلفوا لم تسمع لاداء اليمين التناهي ونصيب  
الحكام **الرابعة** دعوى القاذف زنا المقدف **الخامسة** قبل الوقا  
للقاضي حكمت لي فانكر لم تسمع الدعوى ولو توقفت لتظهر بانكر  
وليس له ان يامر به بالحكم ولو قال له الخصم احلف على انك لا تعلى  
حكمت في حق السامع وجها ولا ريب في عدم سماع الدعوى على القاض  
والشاهد بالكذب لايام منصبهما عن ذلك واذا نكر الشاهد  
**سادسة** لا يحكم بالنكول على الاقرى الا في عشرة مواضع الاول  
دعوى المالك ابدال المصايب والاخراج او عدم الحول الاصح اثبت  
بغير بين ولو قلنا باليمين بشكل اخذ منه الحق فهو ماقتضا بالنكول  
واما اقتضا عند النكول لان قضيت ملك المصايب اياه الزكوة فان

بجزة اخذت منه وقال بعضهم اذا كان المستحقون محصورين وقلنا  
بغير النكول جلقوا واخذ منه وهو بعيد وقبل عند نكوله بحسب  
يقرا ويحلف وقيل بل يغلى وقيل ان كان بصوته المدعي لقوله  
او بدلت اخذت منه عند النكول وان كان بصوته المنكر لقوله  
لم يحل الحول وما في يدى المجاني ترك **الثان** اذا وجد لقاضي في  
تذكره ميت لا وارث له لي على فلان كذا فادعى به فانكر ونكل <sup>اليمين</sup>  
فيه الحكم والحبس والاعراض وبما ضعف الاعراض فيها لان  
هنا واجبة قطعاً وجميع بعضهم القضا بالنكول وعنده في الاول  
هذه لان هناك وجوباً محققاً ولم يظهر سقطه وشمل هذا الواجب  
الوصي المييت وصي القضا فانكر الوارث ونكل **الثالث** الذي  
ادعى الاسلام قبل الحول وانتم العاقل او قال سلمت بعد الحول على  
بار الخيرية لا تسقط منها فانه يحلف فلو نكل فالادعية **الرابع** اذا ادعى  
الاسير استعجال الشعر بالدعاء وقلنا الاثبات اماره على المبلغ لا  
عينه قبل يحلف فلو نكل لم يقتل بل امان بحسب وطولوا والحلف هنا  
مشكل لعدم ثبوت بلوغه وهو الذي تذكره الاحباب **الخامس** لو ادعى  
ناظر الوقت والمشهد ونكل المدعي عليه فيه اوجه وقيل باليمين  
عليه وليس بشيء اذا حلف لاثبات ما غيره وقيل ان كان في ذلك



بسبب ما شرو بنفسه ردت وان كان بالملف المدعى عليه لم تزد  
 ضعيفان **السادس** اذا ادعى فلان الميراث الاحكام وطلب النصف الا انه  
 تصديقه من غير بين والادالة ان كان كاذبا فكيف يحلف **سابع**  
 وقيل يحلف عند التهمة فان نكل لم يثبت في الميراث وهذا الموضع  
 القضاء بالنكول وانما هو ترك الحكم لعدم قيام **السابع** اذا نكل الزوج  
 عن بين الاصابة بعد الغنة ففي حلفت المرأة ويحرم لامكان علمها  
 بالغاين فان لم تغلبه قضى بالنكول **الثامن** لو قتل من لا وارث له  
 هناك لورثا وليس يحلف المتكبر وان نكل فيه ما تقدم **التاسع** لو اوصت  
 تقدم الطلاق على الوضع وقال لا ادري لم يقنع منه بذلك بل بان  
 يحلف عينا جازية او ينكل فحلف في فان نكلت فعليه العدة **السير**  
 قضاء بالنكول عند بعضهم بل لان الاصل بقاء النكاح وانما هو فعل  
 حو شئت رافع **العاشر** لو نكل المقتدع عن البين على عدم الزنا قبل  
 يقضى عليه بالنكول وقيل بل يرد البين وهو وجه اجتماعنا الذي عرفت في  
 الاصل اذا سبق ان لا بين في **الحادي عشر** اذا ادعى المرء الا للزوجة  
 المدعى عليه وقيل عن البين احصل القضاء بالنكول وانظرا اهلية المدعى عليه  
**ثاني** البينة حجة والبحث فيها في مواضع **الاول** اقامتها على نكاح  
 فيه التيسير والاقرب جواز **الثاني** اقامتها بعد دعوى الخارج لدفع

البين يحل القول لان البين مخذ وفيها تهمة وكما قامة الودعي البينة  
 على **الثاني** وان قبل قوله فيها ويحلف عنه لقوله على الصلوة ولم  
 البينة على المدعى والبين على من انكر والمقتضيل قاطع **الثالث**  
 اقامتها بعد قامة الخارج بينة وقيل بعد قامة **الرابع** اقامتها بعد قامة  
 وقيل الحكم وهذا مبنيان على تقديم الداخل على الخارج او العكس  
 قيل بتعارض البينتين ويحكم للداخل بين فعلى هذا يحلف ويحكم  
 ويوجب الحلف وان قضيتا بالبينة لتأكيد **الخامس** اقامتها بعد  
 القضاء بالخارج وقيل التسليم فانظرا انها من ريب بينة ذي اليد  
 لانها باقية حسا **السادس** اقامتها بعد الحكم والتسليم الى الخارج فيحلف  
 السماع لان البينة اذا نكلت لعدم الحجة وهو كامة لان ويحلف عند  
 التقاضي لا ينقض الا بقطعي ولان الاول صار خارجا هذا اذا صحت  
 بينته بالملك قبل القضاء واعتد بغير بينتها او فعلته عنها وشبهه  
 ولو شهدت مطلقة فهي بينة خارجة فان رجعا بالخروج احل **الرجوع**  
 بها لان البينة لا تجب نفال الملك عما قبل الشهادة واحل الرجوع  
 بالخروج لاحال استنادها الى البينة السابقة فحصلنا منها على ثلثة اوجه  
 ان صرحنا بالتقدم فهي داخلية وان صرحنا بالتأخر فهي خارجة  
 وان اطلقت وقفت الحكم **ثامس** البين اعملى التقى وهي وظيفة



المشاهد إليها في الحديث وأما على الإثبات وهي في اللعان أن يعلننا بيننا  
والعساة من المدعى ومع الشاهد الواحد في موضع واحد ~~المدعى~~ على  
المدعى بالزنا والتكول ويعمل الاستظهار ولها موارد الميت والصريح  
المجنون والغائب مع البينة ومن صور الغيبة أن يدعى المشتري أو غائبا  
معينا بأمره هذا وأنتبه الثمن ثم ظهر فيه عيب فانه قبح البيع ويقع البينة  
على ذلك ومن منع الحكم على الغائب ينصب الحاكم له وكيله ثم حلفه  
بإقامة البينة والمهر بحلف مع بنته حلفا لئلا الخفي من البينة  
والأقرب توقفها على استدعاء المحكم كغيرها من الأيمان ولو ادعى العتق  
الوطي فلا فائدت بنته على البكارة فقال سلم بالثقة فادست البكارة  
حلفت على أنها بالبكارة الأصلية أو على عدم الإصابة ونقضت  
نقضت حلفت وان نكل قبلها الفسخ وتكون نكول حلفها ونكول عدم  
الفسخ لأنه نقص نكولها بنكولها والأصل بقاء العصمة وبين دعوى  
الموطاة على البتة وقيل الجأ في شغل العضو وأقام الأخر بنية على  
سلامة حلف معها أيضا إذا كان باطنا دعوا لاعتقال الحق **قاعدة**  
ليس بين سرعة الأحكام وبين قبول الأقرار تلازم وإن كان عالما  
اقتضت إقراره بالصبي بالبلوغ ولا يقبل عنه لأنه يودى إلى نفسه وقيل  
يعمل المسحور على قتل اليهودية ولا يقبل إقراره بها بعد دعواه الحرية فإن

ووضع

قلت طلبا لأحلفت لتوقع الأقرار فإذا اتفق اشقي الأحكام للعلم  
فأبينة قلت الغاية في الأحكام من ذلك لأنه قد نكل بحلف المدعي  
عليه على نفسه فيغير القيمة إن قلنا العين المردودة كالأقرار وإن قلنا  
كما أبينة ثبت دقة والأصل بنية أن من فوت مالا أو غيره على آخر  
يجع فإنه كان لا يستدرك كالحق والقتل والطلاق عزيم كان  
ما يستدركه كالأقرار بالعين والشهادة بالملك فالأقرب العزم أيضا  
للصلوة **قاعدة** الحلف وأما على القطع وهو ينقسم إلى اثبات  
ونفي وكلاهما ما من فعله أو فعل غيره فالإشهاد أربعة حلفت  
على نفي العلم في واحدة منها وهي الحلف على نفي فعل غيره والباقى على  
وهنا سؤال وهو أن المتني المحصور يجوزنا المنهade به كما لو شهداته  
بأن فلانا في ساعة كذا وشهداخران بأن المتعري في ملك الساعة كان  
ساكننا أو شهدا أنه قتل فلانا في وقت كذا فشهداخران أنه كان  
في ملك الساعة ساكن الأعضاء جميعا وأنه لم يكن عند المعتول في  
ملك الساعة وصورة كثيرة والشهادة أن لم يكن الباع من العين فلا أقل  
عن المسألة وجوابه إذا قلنا المتني محصور بكل العلم به الترتيب بحلف  
الثاني بفعل غيره على البت أيضا وهنا مسائل **الاولى** لو ادعى عليه  
جناية بهيمة وانكر حلف على البت لأن البهيمة لأذنة لها وصفا



المالك ليس مجرد فعلها بل لتقصيره في حفظها وهو من أفعال نفسه  
**الثاني** لو أنكر جنابته بعد حلف على نفي العلم بما على القاضية ودعا  
 هذا على أن جنابته العبد هل يتعلق بحض الرقبة أو بها وبالذم جميعا  
 إن تتبع بعد الحق على الأول يحلف المولى على البتة كالبهيمة لأنه تعالى  
 عن نفسه وعلى الثاني وهو ظاهر الأصحاب يحلف على نفي العلم لأن  
 دة يتعلق بها الحقوق والرقبة كالموت فتمت بها **الثالث** لو ادعى عليه  
 مؤنة سمعت في موضع السماع فلا أنكر حلف على نفي العلم إذا دعه عليه  
 كما يحلف على نفسه والتمارة يحلف على موضع السماع فلا  
 حلف على نفي العلم أن ادعه عليه كما يحلف على نفي عصبه والتمارة  
 ويحلف الحلف على البت لكثرة اطلاع الوارد على ذلك ويحلف العز  
 بين حضوره وعصبته عند الموت المدعى به والأصحاب على الأول  
**الرابع** لو قال المشتري من الوكيل أنت تعلم أن البائع اذن لك في  
 البيع قبل قبض الثمن فالظاهر أنه يحلف على نفي العلم ويحلف حلفه على  
 لأنه ثبت لنفسه استحقا وبثوث اليد على المبيع حتى يقبض  
 ويضعف بأن ذلك ثابت لم يحكم اليد فلا يحتاج إلى إثباته **الخامس**  
 لو ادعى البائع حذو شجر من تسليم المبيع وعلم المشتري به قبل حلف  
 المشتري على البت لأنه يثبت يستبقى وجوب تسليم المبيع **السادس**

لومات عن ابن فادعى آخر البتة وعلم أخيه فأنكر حلف على نفي العلم  
 وقيل على البت لأنه لاخرة وابطنة تجمع بينهما فحالف على نفي العلم  
 نفسه **السابع** لو أنكر أحد الزوجين الرضا المدعى به حلف على نفي  
 العلم فإن نكل حلف الآخر على البت لأنها بين شبهة وقيل يحلف  
 الزوج على البت بخلاف الزوجة والعزقان في بين الزوج قصص العقد  
 في الماضي والنيات استباحته في المستقبل فكانت على البت **السادس**  
 وبينه الزوج بقاء حتى ثبت بالعقد فيمنع فيه نفي العلم ومضاف  
 ضعيف ويكون فيه عتبار البت لأنه بنفي حوته بل عيها المدعى تحلف  
 على البت **سابعة** كلما اجازت الشهادة به جاز الحلف عليه **والثامن**  
 لعموم قولهم تعا ولا تنفق ما ليس لك به علم وزعم بعضهم أن حال البين  
 أوسع لأنها في الغالب مستندة إلى التقي للأصل فيعصبه فيجوز  
 له الحلف على ما يراه بخطابه في دفته إذا غلب على ظنه وكذا لو  
 تقربقتل فلان أباه أو عصبه منه وإن لم يحزله الشهادة به ومقر  
 عندنا **ثامنة** لا يجوز الحلف لأثبات مال الغير واختلف في موضع  
**الأول** لو اشتمع المفسد من الحلف مع شاهد يدعي له قتل حلف التوا  
**الثاني** لو ادعى مدعيون ققام له شاهد من فلان حلف قلوب  
 قيل يحلف الغريم ومنهم من فرق بأن يكون المفسد عن البين يود



تية ظاهرة لانه المستحق بالاصا الزوا ودمه الميت فقد يخفى عليه حاله  
ويكون العزما مطعما عليها وايضا فقيم الميت في مجال الياس <sup>حلف</sup> من  
الميت بخلاف خيم المفلس لانه في مقام **الرجاء الثالث** الصور تارة <sup>لها</sup>  
ولكن لا شاهد هذا ليل نكول الغريم ولولم يدع المفلس ولا الوارث <sup>لا تترتب</sup>  
انه للعزما الدعوى وان يكلفهم الحلف **الرابع** لو اصيل الزاهر الجارية  
واذ على اذن المرفق فمكمل حلف الزاهر فان نكل توجه حلف الالة  
طاح في الحجة **فالمسألة** لو اوصى لام ولده بعيد فوجد مقتولا بعد الزنا  
وهناك لو حلف الودع فان نكل فوجد مقتولا وجها هو احد  
الجنايات **وهو** يقع الاول ينقسم القتل بانقسام الاحكام الخمسة  
فالواجب قتل الحر اذ الاسلام والذوق اذ الملتزم ولم يسم ولم يرتد <sup>نظره</sup>  
مطلقا وعزها اذا اضر والمخارب اذ الميت قبل العدة عليه  
في اشتراط قتله غير خلاف والزنا في المحسن والزنا بالاكراه والمخارب  
واللايط واصحاب الكبار بعد التعزيرات والترس اذ الميكن النفع  
الا بقتله وان كان قاعته مستحقين لولاه **والحرام** قتل المسلم بغير حق  
الذي والمعاهد والمساكين ونساء اهل الحرب وصبيانهم **المنع**  
وقتل الاسير الماخوذ بعد انقضاء الحرب والمكروه قتل الفارح  
**والمستحب** قتل الصائل اذ كان الدفع اولى من الاستدلاء منهم

والاقترب وجوبه عندنا ولو كان الدفع عن بضع محرم او عن قيل من  
ظلم انه وجوب **وللمباح** القتل قصاصا ولو خيف من استيقانه  
اذ فيمكن جعله مستحقا ولو بالمباح مرأت بالحد او بالقصاص <sup>في القدر</sup>  
اما قتل الخطا فلا يوصف بشيء من الاحكام لانه ليس بمقصود **واما** شبه  
العهد فقد يوصف بالحكمة فيما اذا ضره عدوانا لا بقصد القتل  
ولا بما يقتل غالبا وقد لا يوصف كالضرب للتأديب <sup>على ان</sup>  
عدوانا الوصف في الحقيقة لضربه كالقتل المتولد عنه **الثاني**  
ينقسم القتل باعتبار رتبته الى اقسام **الاول** ما لا يوجب قصاصا  
ولاديه ولا كفارة ولا اثم وهو القتل الواجب والمباح الا قتل المسلم  
حين التعزير فان يجب به الكفارة **الثاني** ما لا يوجب الكفارة <sup>الا بقتله</sup>  
ولكنه ياتم وهو قتل الاسير اذا عجز عن المسئى وقتل الزنا في المحسن <sup>شبهه</sup>  
غير اذن الا اثم **الثالث** ما يوجب القصاص والكفارة وهو قتل  
من المسلمين عدا عدوانا **الرابع** ما يوجب الدية والكفارة وهو <sup>شبهه</sup>  
العهد الخطا وقتل الوالد وله **الخامس** ما يوجب الدية ولا يوجب الكفارة  
وهو قتل الذوق **السادس** ما يوجب الكفارة لانه وهو قتل نفسه  
اذ كان مسلما وقتل الانسان واما قتل الذوق المرتد الا اقرب انه  
يوجب القصاص وحده لانه معصوم الدم بالنسبة اليه **الثالث**



يميز في القصاص بغضا وطرفا المائلة لامن كل وجه بل في الاسلام  
والحرية والكفر والرقية وفي العقل واعتبار الحرمة وتنع منة الابوة  
ولا يعتبر التساوي في الاوصاف العرضية كالعلم والجهل والقوة و  
الضعف والشمس والخرال ونحوهما والا لاسد باب القصاص ومن  
ثم قتل الجماعة بالواحد وامض من طرف انهم مع الزعمندنا خصالنا  
الجماعة على قتل واحد وقطع طرفة **الرابعة** المشهور من الاصحاب  
ان الواجب في قتل العبد بالامانة القصاص وان الذي لا يثبت الا  
صلح او لا **س** ابن الجنيدي رحمه الله لو لم يقتل عدا الخيارات بل  
يستفيدوا باخذ الله او يعفوا ويلوح ذلك من كلام ابن ابي عمير  
وهنا يحتمل امرين احدهما ان الواجب هو القصاص والله عليه عنة  
لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والثاني ان الواجب احد  
من القصاص والله وكل منهما اصل الواجب المحذور لقول النبي صلى الله  
عليه وآله فممن قتل قتل فهو غير النطرين اما يؤتى واما يناد ويتفرغ فروع  
**الاول** اذ اعفى الذم عن القود مطلقا فعلى المشهور سقط القود والله  
لان التيميم وعلى التفسير الثاني للقول الثاني عجب الله وعلى التفسير  
الاول لا يحتمل سقوط الله لانه البدلية تتحقق باختياره ولم يذكرها  
ويحتمل وجوبها لان عفو المستحق كعفو الشارح فانه كل موضع عفا الشارح

عن القصاص لعدم الكفاية وجبت الله **الف** اذا قال عفوتم عما  
وجيب لي بهذه الجناية او عفو حق فيها او عفا استحققه وشبهه على  
المشهور سقطت المطالبة اصلا وراسا وعلى الاقرب **الاف** لا يثبت  
اللفظ ويحتمل على التفسير الاول بقاء الله لانها انما يجب اذا استبد  
بها من القود ولم يستبدل فهو كما لعفو عما يجب **الف** لو قال عفو  
على القصاص والله فهذا كما الذي قبله واولى في سقوطها للصريح  
موجب فيه لاحتمال **الآخر الرابع** لو قال عفوتم عن القصاص الى  
الله فهذا كما الذي فعل المشهور ويعتبر رضا الجاني والاف القصاص  
بحاله وعلى **الآخر عجب الله** حتم **الخامس** لو قال عفوتم عن الله  
فعل المشهور لا اثر لهذا العفو وعلى **الآخر** من زنا بالله عليه صلح العفو  
عن الله ويبقى القصاص فلو ان الجاني قبل القصاص والعفو عنه  
للمستحق طلب الله يحتمل المنع لعفوه عنها والشبوت لقوات القصاص  
بعينه واختاره فله يدره وهذا يتوجه على القول المشهور ايضا بمعنى اذا  
عفى عن الله ثم مات المستحق رجع بها في تركته على ما قاله بعض الحكماء  
واكتفى لم يذكره العفو عن الله وهذا يبنى على ان العفو عن الله لغز  
اما لو قلنا هو امر مباح العفو اذ انتقل الحق الى الله وهو بعيد وان  
القول الثاني باحد الامرين وقد عفا عن الله فهل له الرجوع اليها



عن العصاص فيه احتمالان أحدهما هو الأصح المنع كما أنه لو عفا  
العصاص لم يكن الرجوع اليه وإنما الجواز لما فيه من استيفاء نص الحق  
والثاني **قال** إذا عفا على ابن عتيق من الدين بشرط رضى الجاني فأن  
رضي فلا كلام على القول المشهور في الآخر وعلى البدلية ثبت المال **وقال**  
الأميرين الأقرب للمأضي **السابع** لو عفا عتيق عنك وسكت على  
المشهور ونفسه البدلية الأقرب صرفه إلى العصاص لأنه الواجب وبقي  
في الدين ما سبق وعلى أحد الأمرين يمكن صرفه إلى العصاص إذا عفا  
في العفو واللايقين فالأقرب استفساده فأيما قال في عليه كما مر **وقال**  
لم أقصد شيئا أصح من الصرف إلى العصاص وإن لم يرض إلا بالإنشاء  
**الثامن** لو عفا عن العصاص على المشهور فإدراكه **قال** وعلى  
الرجوع إلى الدين لو عفا عن العصاص إنها وعلى أحد الأمرين هل الرجوع  
إلى الدين هو كالحرج بالعفو من الدين بل أولى بالرجوع **الثاسع** إذا عفا  
عن العصاص سقط وأما الدين فعلى المشهور لا شيء وعلى البدلية إن عفا على  
مال ثبت وتعلق بحق العزم وإن عفا مطلقا أو على المال فإن ثبت  
مطلق العفو يوجب الدين وجبت هنا عند الإطلاق وأما العفو مع المال  
فالأقرب صحة لأن طلب المال كسب ولا يجب عليه المكسب على القول  
وأما على أحد الأمرين إذا عفا عن العصاص ثبتت الدين سواء صرح بأنها

أو نفيها أو أطلق القول **العاشر** لو عفا الزامن عن الجاني عفا على الزم  
على غيره مال فقبضه كالم لأصحاب العفو وقال القاضى هو  
المجرب يعنى المقتضى وقد سبق تنبيهه قبل ويقتضيان بأن المقتضى لا يكلف  
تحميل العصاص أو العفو على مال ليكون الزم من على بيت من امره ومنهم  
من بناء على الواجب أن كان العفو حسنا لم يجبر وإن كان أحد الأمرين  
**الحادي عشر** لا يجب على المصلح على أن يزد من الدين من حبسها جاز على الله  
المشهور وعلى البدلية وجها نعم لتعلقه بأختيار المستحق فإذ إن زيادة  
والتقصية كعوض الخلع والثاني لأن العدول عن العصاص يوجب **العبد**  
فلا يجوز أن يذمه عليها وعلى أحد الأمرين فقد سقط ما لم ينفع لأنه **ثاني**  
على العبد الواجب كفائهم بحملونه ربا وهو معنى على الطراد الربا في المعاشات  
**تليها** **قال** إذا عفا عن الدين فدية للمقتول لا القاتل لأن العاقبة  
القاتل باستقاطعه من مودته ومن أحيا غيره بذلك حتى استحق تديرا  
المبذول كمن أطعم مضطرا في محضه فانه يستحق عليه بذلك الطعام ولو كان  
الجاني قبل العفو العصاص أو قبل طلما أو بحق وأوجبنا الدية في تركته **ثاني**  
أيضا دية المقتول عندنا لا القاتل لأنه القاتل على الدية بالإصالة **الثاني**  
قد عرفت ما يمنع من هذا الذي يمكن عفا عن العصاص إليها على المذممين  
وله **الاول** لو قطع من الجاني ماله لم يدين أو الرجليين قبل كونه



مقتول عليه بالدية وليس له العصاص في النفس حتى يودي اليه الدية  
ولو عفا عن العصاص لم يكن له اخذ الدية لاستيقاض ما يوازيها **الثانية** لو  
قطع يدي رجل فقطع يدي القاطع فصاصا ثم سرى القطع في المقتصر  
فمات فلولي قتل الجاني ولو عفا لم يكن له دية لاستيقاض ما يقابل **الثالثة**  
الصورة بجأها وكيفية اخذ دية اليدين ثم سرت فلولي قتله فصاصا بخلاف  
الرقبة ولو عفا فلا دية لان دية الطرف تدخل في دية النفس وقد استوفى  
ها الحق عليه كاملة **الرابعة** لو قطع يدي يدي مسلم فاقترض منه ثم سرت الي  
المسلم فلولي العصاص فان خفا الى الدية فله دية تنقص دية الذوق  
بعضهم لاديه ويضعف بعدم استيقاض ما يقابل دية المسلم **الخامسة** لو قطعت  
امره يدي رجل فاقترض منها ثم سرت اليها فليس له مع العفو سوى نصف  
الدية **السادسة** لو قطع يديه فمضى الى نفسه قطع الذي يدي الجاني فلم يمت  
فله قبله تحقيقا لما ائتمت فلو مات قبل جراح الرقبة لم يؤخذ من تركته شيء لانه  
لما مات المحل ثبت له دية واحدة وقد استوفى ما قابلها وادى المحقق  
الذين رجحوا على هذه الاحكام ان النفس دية بافترادها واستوفى  
وقع فصاصا من الجناية فلا يكون ما نعام العصاص ولا الدية **سابعة** لو قطع  
يدي يدي يدي يدي ثم اشفق السيد ومات بالسراية فلولي  
العصاص والعفو عنه بها لان دية الجناية كان في ذلك السيد فيكون

ولا يكون تعدد بعدد المستحقين وليس لهم مال هذا ايضا **الثانية**  
كل من يباشر القتل لا يقصر منه الا في حق تقديم الطعام المسموع  
الضيف وامره بالاكل منه او سكوتة وكذا لودعا الى جراحها وكذا  
لو شهد عليه بالقتل فقتل ثم رجعا وكذا لا تعدنا فانه ينقص منها وكذا  
لو ثبت انها شهدا بعد اذ وكذا لا تعدنا **الثالثة** اعتبر بعضهم في القتل  
تكملة الحق عليه والجاني في جميع ان سته الجرح الى الموت فلم يحل  
رد دية على الاسلحين ولا فصاص لانها شبهته بفضل الشيخ رجحوا في  
المسألة بانها ان كان لم يحصل سرية في زمان الردة فالقود واجهلت  
فلا قود لان وجوده مستندا الى الجناية وكل السراية وبعضها هدد وفي  
المحقق ثم تبعوا لابن الجنييد والشيخ في الخلاف بثبوت العصاص لان  
الاعتبار في الجناية بحال استقرارها وهو حرج مسلم فلت دية حصلت  
في التفصيل لان ازمة الجرح العالم لا ينفلك عن سرية غالباً وان  
وكذا يعتبر في كل الصلابة لك حتى يودي الى الصيد فادى ثم اسلم ثم اسلم  
لا يحل لان الاصل في الميتات الحرة وكذا في عمل العاقلة يعتبر الطرفان و  
الواسطة لانها جارية على خلاف الاصل من حيث انها لو اخذت الجناية الغير  
فاحتبط فيها بطريق الاولى كما احتبط في القود وفيها الكلام **الرابعة**  
عن الشيخين وقطع المحقق بعض العاقلة ولم يفضل وكانه انما اعطى



في العبدية على ما لو تقي في حال اسلامه طارئة ان تدغم اسلم ثم اصاب  
 انسانا انه الذي على قتله المسلمين ويكتفى باسلامه في الطريق وهذا  
 على ان المرتد يثمة بيت المال وعندنا سيرة لورثة المسلمين في هذا  
 اصاب مرتدا لعقله المسلم من اقربائه واما الدية فالاختيار بها حال  
 السلف فلورثه جريتا او مرتدا ثم اسلم فاصابه السهم في حال اسلامه  
 الدية **الثامنة** كل جنابة لم ترم جانبها الا في حق الخطا على العاقله وحياته  
 الصبي على الانفس مطلقا لان عده خطأ وقيل في الاصم كذلك لعدم  
 يثبت والجنابة الصبي على صيد في الاحرام او فعل بعض محظوراتها  
 لرمه الولي **الثانية** كل جنابة لا معد لها في الدنيا الارض خفيفا كما في  
 الرقيق وتقدر كما في الحر والتقدير بما لا يترتب عليه العدة ففي جميع ما في  
 البدن منه واحد عينا كان ومنفعة الدية وتوقع الدية على ما زاد بالسوية  
 فما لا يفي الاثني الدية في الثلثة والاربعة والعشرة واستثنى من الاثني  
 المجانين والنوقان ومن العشرة الاطفال وفي المجانين في الراس والوجه  
 من عشرين الدية لا ثلثها وفي البدن بنسبتها الى الراس وفي كسر عظم من  
 عضو خمس دية العصف فان برأ بعير عيب فاربعة اخماس دية ومنه وفي  
 فكه من العضو بحيث تعطل العضو ثلث دية العصف فان لم يضر بعير عيب  
 اخماس دية فكه وفي احداث سئل في العضو ثلثا دية وفي قطع كل عضو

فان صلب بعير عيب فاربعة  
 اخماس دية كسره وفي موصته  
 دية كسره وفي دمه ثلث  
 دية العصف فان برأ بعير عيب  
 ح

ان ثلث دية وفي لنا ان ثلث دية الاصل في الاضغان في الاضغان  
 ويطلق بذلك قواعد اربع **الاولى** لا يقر من الكفار على كفرة غير اصل  
 الكتاب بشرط الذمة وللموت خصائص المواجهة باحكام المسلمين والاس  
 بقضا فائت العباداة اذا اكلت منه التوبة وعدم صحة تحاكم ابتداء عدم  
 اقراره على تحاكم المستدام الا ان يعود في العدة وعدم الاقرار على  
 ان تلتنا بعدم الامهال للتوبة والاقرب بقده لافتراده هذه النسبة  
 الى المسلم ونحو ذلك بنفس الردة ان كان من فطرة والحج على ما له  
 ومنعه من ترويج ديقه واقلاده الاصغر وعدم صحة تبنيه وهذا  
 وللمرطية وعدم ادسه قريبه لو مات وكان ادتهاده من فطرة وفي  
 غير ما فطر والمراعاة محملة وعدم صحة تبنيه بالبيع والحبس والقوة  
 وتبنيها فتكون باطلة في الفطري وموقوفة في المولى وعدم اقرار  
 المرتدين على كفرة وعدم جواز استرقاق هذا الولد على قبله وتبنيه  
 اموال الفطري في الحال واستداد اربا حدة الزمانة وعدم قبول  
 عوده الى الاسلام **الثانية** اموال الحر في المسلمين ولا يجب ان  
 يدفع الامام الى اهل الحرب الا الا في مواضع كفتك كالاخرى  
 المسلمين اذ الم يكن الا بركه من الحرب عليه فاجبرت امره بطلب  
 وك دفع مال اليهم ليدفعوا فاعجز عن مقاومتهم **الثالثة** كل من وطئ



بما يقتضيه الحق من العلم بالحقائق التي موضع كوطي لاجل جارية ابنه  
 والطاف جارية المغنم على قلبه ويبد بالعين يخرج غزوطي الحبيب  
 والحرة والحرة والمولى منها والمظاهر وتوجهه المقعدة من وطى الشبهة  
**المراد** كل امر مجهول فيه الغرعة بالنظر لها موارد منها بئر الله  
 الصلوة منها لاسواء في المرجحات وبين اولياء الميت في تجهيزه  
 مع الاستواء وبين المولى في الصلوة والدين مع الاستواء في الالة  
 او عدوها وبين المتزحين في الصفا لاول مع استوائهم في الورد  
 وكذا في العقود في المسجد والمباح وكذا في الحياة واحياء الموات  
 وفي الدعاوى والدروس الا ان يكون منهم مضطر بغير اوامر  
 بين الرفعات في الاستفاد وفي الابتداء لوسيقا اليه زوجات دغفر  
 وبين الموصى بعقته او المتجز من غير ترتيب وعند تعارض البيتين  
 او تعارض الدعويين ولا تستعمل في العبادات وفيه ما ذكرناه ولا  
 في الفتاوى والاحكام المشتبهه اما عام **مهمل** فوامد **الاجل**  
 الاحكام الالذمة باختيار جماعة قد تكون مؤمنة على رؤسهم وقد  
 تكون باعتبار تعلقت وكذا الحكم المعلق على مدة قد يودع على  
 ذلك العدة ولا ضابط لذلك هنا يشتمل الجميع نعم قد يشترط  
 بعضها في ذلك فكانت قاعدة في الجدة فالشفعا والمنتقاسمكون

على ذلك العدد وقد  
 يوضع ص

الانصاف

الانصاف والموت تابعة اما للدوس او لاجل الانصاف ومنه قوله تعالى  
 في الشفعة ما اذا اودت جماعة شقصا من واحد لانهم ياخذون  
 لمودتهم ثم يتلقونه لانفسهم ويحتمل ان يتن ياخذون لانفسهم لان  
 لا يملك شيئا ويضعف بانهم يبنون حق لتأخر ملككم عن الشراء  
 ملككم بالادب المتأخر عن الشراء ولا يحمل على جمل الغنم حيث هو  
 ملككم بالسوية لان العدد على غير مجازي المعاملات فالسواء في  
 اذا اشترى جماعة منهم يقوم خصص الرق بينهم بالسوية قاله بعض  
 ويحتمل على الخصص ولو استأجر اية لعدن فاذ قلقت في كيفية  
 الرجحان وكذا زاد الجلال او ضرب جماعة واحد من ايتفا وفي  
 فان اوجروا المشهور بين الاصحاب المتأوى هنا ولا اعتبار بقدر  
 والجراحات ويكون الفرق بان السياط مضبوطة باختيار قومها على  
 البدن والجراحة غير مضبوطة كما في هذه اذ عزروا حكمية في الباطل لا  
 يعلم قديره **نبيه** اذا عقد كمال الاجارة وزع المسعى بنسبة للشر  
 الى الباقي بحسب القيمة وتلك كل بعضها في شفعة الحساب كما لو  
 استأجر حفرة عشرة اذرع طولها عرضا وشملها عمقا فخر  
 خمسة اذرع في عشر وتمتد اكمال العمل لومة مع تعيينه في العقد او  
 لملاية الارض فان نسبة الحفرة الى المستأجر نسبة العن وذلك



مصرفه الاول الاول ذراع ومصرفه الثانية مائة وحسن وقسرت  
 ذراعاً هذا بحسب العدد فان فرض تساوى الادزاع في الاجرة كانت  
 الراجح ثم لاجرة والاوجب التوزيع بحسب القيمة ايضا **الثاني**  
 التنازع عمنه مستفادة من الشرع بقفت ذوالها على اذ الشرع  
 كما استفيد من هاهنا والمنفق عليه عند الامتنع قوله طالق فينتصر  
 عليها وقوله على المتقن ومساك بالاصل الحال وللجمهور اختلاف  
 فظيم واضطراب كثير فيما هذه الصيغة حتى ان في قوله انت  
 حرام احد عشر قولاً قال ابن عباس على ما فعلت عترة بين منقطة  
 وابن جبير شوقه والشعبي يحريم المال لا شيء فيه لقوله تعالى لا تحرموا  
 طبقات ما احل الله لكم وقاله استحق حلها قبل الوطى والاذن  
 له ما نوى والاقرن كغيره مسفين ان نوى واحدة فباينه او الثلاث **ثالث**  
 فواحدة ثابته وان لم يتوكل فارة بين وهو قول والى ذلك في المدخل بها  
 ثلاث ويتوكل في غير المدخل بها والشافعي لا يلزم شيء حتى ينوي احدى  
 فيكون رجعية وان نوى تحريمها بغير طلاق لزم كفارة بين ولا يكون  
 مولى كالمس بعض متاخرى المالكية معنى التحريم لغز المنع بقوله انت على  
 حرام اخبار عن كونها ممنوعة وهو كذب لا يلزم فيه الا التوبة في السابق  
 والتعزير في الظاهر كسائر انواع الكذب ليس في مقتضاها لغة الاذ

ذكر

وكذلك خلية معناه لغز الاخبار من الخلاه وانما لا يسمونه ليس في اللفظ  
 العزم بل هو ما دغم منه وكذلك باين معناه لغز المقارعة في الزمان **المكان**  
 وليس فيه بقرين لقال المصنف في اخبارات صرة ليس فيها بقرين لطلد  
 البتة مرجحة اللفظ فهي اما كاذبة وهو الغالب او صادقة ان كانت معاً  
 له في المكان ولا يلزم بذلك طلاق كما لو صرح وقال لست في مكان غير  
 مكان حبلك على غاربك معناه الاخبار بذلك واصله في الراعي اذا  
 قصد التسرع على المراجعة جعل حبلك على غاربها وهو الكفارة حتى  
 ينتقل حيث نشأت ذلك انه راجع الى اليقظة والعرف بناء منهم  
 على صحة الكنايات من الطلاق وليس ينبغي لان الكنايات من باب الحذف  
 واللفظ على حقيقته لا على مجازة والحمل على اليقين كذلك لعدم جزمها  
 الشرعية وحمل النبي صلى الله عليه وسلم الطلاق والعاقبة ان الشاق **الثاني** كل معلق  
 على شرط فانه يتوقف التاثير والوجود عليه كالظواهر المعلقة على الشرط  
 بشرط تقديم الدخول لموقع الظاهر وقد يعلق الشرط على شرط ايضا الى  
 مراتب فبشرط وجود ذلك الشرط مقربة كما في قوله تعالى وامرؤة  
 ان وهبت نفسها للنبي ان اواد البتة ان يستنكها وقوله تعالى ولا  
 ينكحكم بعضي ان اردت ان يفتح لكم ان كان الله يريد ان يغفر لكم وبنية  
 الخاء ان اردت ان يفتح لكم ان كان الله يريد ان يغفر لكم اعتبار الشرط



على الشرط ويتم قولنا ان يرد بان عثرت بعد هان والتمس  
 هاناقولا لاها وقول اخر انشد بعض النجاة ان تستغيثوا بنا ان  
 تجدنا منا معا فمرادنا الكرم والمستودع من النجاة والفقهاء ان كل  
 لاحق فانه شرط في السابق فيجب تقدم عليه والائتان والسفر صريح في  
 ان كان في الامة الاولى فيجوز ان يكون الارادة متاخرة لانها كالقبول  
 لحيثها والقبول متاخر من الاعجاب ويحتمل ان يقال ان ارادة النبي صلى الله عليه  
 وسلم تعلقت بارادة الحجة منها لعله بذلك من صدقها فلو قال اعطيتك  
 ان وعدت ان سالتني فانت على كذا او اشتراطه يستدعي بالسؤال  
 ثم بعد ما تم يعطيك كما انه قال سالتني فوعدتك فاعطيتك فعلى هذا  
 لو تقدم الشرط الاول في الوقوع الاول على الثاني لم يكن خطا مرة وعند  
 بعضهم انه لا يبالى بذلك المقصود هو اجتماع الشرطين وحصول العطف  
 مرادة هنا كما هو مراد في جاز زيد جاء عمر وولوا نه اقبوا لو كان كل الشر  
 مطلق الاجتماع ويرد ان التقدير خلافه الاصل والشرط المعقوب اسما  
 يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها التعدم بخلاف العقيلة والتمس  
 كما لفظها مع الصلوة والعادة كقوله صلى الله عليه وسلم مع صعود السطح فانه لا  
 من الحيوة العلم والامر بالطهارة الصلوة ولا من نصب السهم الصعود مع  
 ملازمه في التعدم فلو كانت الشروط اللغوية اسما بالتمس فترد بها التعدم

الشرط ص

على سبب انها ظاهرة قد جعل الظاهر معلقا على الاصل فيجب تقدم  
 الاعطاء عليه وانه قد جعل الاعطاء معلقا على الوجود فيجب تقدم الوجود  
 وجعل الوجود معلقا على السؤال فيجب تقدم السؤال عليه لان سأل لا يبا  
 ذلك كالدرك في الصلوة **الرابعة** من كتمان سابق الفرق بين السبب  
 الشرط مع توقف الحكم عليها كما في اعتبار النصب والحول مع النصاب  
 الحول مع ان النصاب سبب سببا والحول شرط ما هو الشئ اذ انبى الحكم  
 عقيب صواب فاذا كانت كلها مناسبة في ذاتها فلا يجمع على ذلك  
 بعضها شرط وبعضها حكمة لترتيب النصاب على التمثل بعد العدول  
 الجميع مناسب في ذاته وان كان البعض مناسبا في ذاته والآخر مناسبا  
 غير يسمى الثاني سببا والآخر شرط كما ان النصاب فانه يشتمل على الفرق وتتم  
 الملك في نفسه والحول كمال لغو الملك بالتمس من الغم طويلا **الخامسة**  
 والفرق بين اجزاء العلة والعلل الخمسة الحكم اذ اودعها وصفات  
 وصف منها بانفراد وفي كل كاسباب الرضوخ واجبا والبرك الصغائر  
 الصغائر واجبا والبركة كانه على قول جماعة من الاحباب والبركة  
 على الجميع لا على كل واحدة فالعلة واحدة مركبة وذلك اجزاءها على  
 العدول العدول مع التكاثر والفرق بين جزاء العلة وجزء الشرط يعرف بما  
 جزاء النصاب وجزء الحول **فايد** فرض العبر شرط الحكم في تكراره

اتتم له







شرطاً أو صفة أو غير ذلك من لواحق الصوم ومطلق البيع هو القدر  
المشترك بين أفراد البيع وهو مسمى البيع الصادق بمنزلة فزاده ثم  
اضيف إلى البيع لتمييزه عن المطلقات لمطلق الإجارة ومطلق  
التمتع ومطلق جميع العقاقير فالإضافة للتمييز فقط وهذا بطور بعيد  
أن مطلق البيع حلال إجماعاً ولا يصدر عن البيع المطلق حلال إجماعاً لأن  
بعض أفراد هرام إجماعاً ويصدق زيد المطلق المال ولا يصدر أن له  
المال المطلق وفي هذا نظر بين **فائدة** كل الأعمال الصالحة لله تعالى  
تلمح إلى الخبر بعمل إبراهيم له الصوم فانه لي فانه أجرى به مع قوله  
صلى الله عليه وآله أفضل أعمالكم الصلوة وكتب عمر إلى بعض عماله  
أمرهم أن يصوموا الصوم واجب بوجوه منها أن الصوم أخفض من  
الشهوات والملاذ في الفرج والبطون وذلك أمر عظيم بوجوب الشريعة  
واجب بالمعارضة الجماعية فان فيه ترك الحياة فضلاً عن الشهوات  
وبالحج فان فيه الاحرام ومتركاته كثيرة ومنها انه امر خفي لا يكمل إلا  
عليه فذلك شرف بخلافنا الصلوة والجماعة وغيرها واجيب بان  
الامانة والاخلاص وافعال القلب والخشية خفية مع تناول  
الحديث اياها ومنها ان خلاص الحرف تشبه بصفة الصبر واجيب بان  
طلب العلم فيه تشبه باحسان صفات الربوبية وهي العلم الذاتي وكذلك

الاحسان إلى المؤمنين وتعظيم الاولياء والصالحين كل ذلك في الخلقة  
تشبهها بصفات الله تعالى ومنها ان جميع العبادات وقع التقرب  
بها إلى غير الله سبحانه الا الصوم فانه لم يقرب الا إليه وحده  
اجيب بان الصوم يفعل احساناً استخدام الكواكب ومنها ان  
الصوم يوجب صفاء العقل والتفكير بواسطة ضعف الشهوة  
بسبب الجوع ولذلك قال عليه السلام لا تدخل الحكمة جوفاً طعناً  
وصفاء العقل والتفكير يجان حصول المعارف الربانية الجاهية  
اشرف احوال النفس الانسانية واجيب بان سائر العبادات اذا  
عليها اودت ذلك ونحوها الجهاد قال تعالى والذين جاهدوا  
فينا لنهديهم سبلنا وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله  
امتنوا برسوله يؤتكم كفاً من رحمة الله ويحبب لكم فورا ثمسون به  
قال بعضهم اذ فرق تقربه العين ويسكن اليه القلب والقليل  
ان يقول ان كل واحد من هذه الاجابة مدحول بعد ذكره فلا يكون محمداً  
هو الفارق فانه لا يجمع هذه الامور المذكورة لعين الصوم وهذا  
واضح **فائدة** اللفظ الدال على الكلي لا يدل على جزئي معين فيكون في  
الخروج من العهد الايمان بجزئي منها في طرف الشك وفي طرف  
لا بد من الامتناع الكلي واللفظ الدال على الكلي لا يكون في طرف الشك



الاثنان يجرى منه مثل فخر عهدكم السهو فليصم لا يكتفيه بعضه  
 بخلاف فخر رتبة فان المرد لا يرقبه كانت آت بالماوراء <sup>تفرع</sup>  
 على ذلك جواز التيم بالحجر والبيع لقوله نعم صعيدا طيبا <sup>ق</sup> ويصدق  
 ذلك على اهل مراتبه وقصر الحضارة على منتهى الميراث هو من الرضاع لان قوله  
 عليه السلام انت احق به مما تسكني حين مطلق الاحقية فيكون اهل مراتبها  
 ولا يحل على الاعلى وهو البلوغ ولاننا في الاطلاق تقييد الحكم بعدم  
 التنازع لانه اشار بهذه الغاية الى المانع اعان تكاها مانع من ترتيب  
 الحكم على سببه والمانع وهو لا يدخل لهما في ترتيب الاحكام بل في  
 عدم ترتيبها لان تاثير المانع محصور في ان وجوده يؤثر في عدم لاعد  
 في الوجود فتبقى قضية لفظ الاحقية بحالها في اقتضاها اهل ما  
 يطلق عليه وقصر تحريم الفرية ايضا على من المولود قوله عليه السلام  
 لا قوله واحدة على فلهذا كان عام في الوالدات باعتبار النكحة <sup>ق</sup> وسيا  
 النفي وعاما في المولودين باعتبار اضافة على راي القائل بصحة  
 عام في الازمنة لان النفي الاستقبال على طريق العموم لقوله تعالى  
 لا يموت فيها ولا يحيى <sup>ق</sup> وهو بالنسبة الى احوال الولد عام مطلق  
 لان العام في الاشخاص والاقوات لا يلزم ان يكون عاما في الاحوال  
 واكتفاء في الرشد باصلاح المال خلا على اهل مراتبها <sup>ق</sup>

في الدلالة ما قبله لا قرآن تملك بالاجتماع الى الجواب منه واستدل  
 بعض العامة على الاقتصار في حكاية الاذان على حكاية الشهود <sup>ق</sup> قوله  
 عليه السلام اذا استمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول مطلق فيجوز على  
 مطلق الحال وهو صادق على الشهود فيكون كافيا قلت هذا يقتضيه  
 قولكم بحرم المدة المضاف ومثل المضاف **قاعدة** استثنى <sup>ق</sup> هذه  
 القاعدة واجمع على اعتبار اهل المراتب فيه وهو انساب اليه تعالى من التو  
 والتقية وصفات الكمال واجمع على الاكتفاء فيه باهل المراتب كالتك  
 بصيغة الجمع فانه يحل على اهل مراتبه والحق ان الاصل تقسيم جانبية  
 بالعدا المكن والاصل بادة ذمة المقررة لاسم الله تعالى وما دلت الله <sup>حق</sup>  
 قلده وبقا لسبقه صلى الله عليه واله لا احصى ثناء عليا والباقي هو  
 المحتاج الى دليل <sup>ق</sup> وذلك ان قولهم ان الرافع هو الجارح على الاصل وكذا  
 الاقناعا ما تقسيم الله <sup>ق</sup> نعم فهو دليل من خارج اللفظ فلا يخرج بالفتا  
 عن حقيقة **قاعدة** قد تقدم تقسيم الحقوق ويريد هنا ان المراد <sup>ق</sup>  
 نعم اما دمه العامة على طاعة او نصر طاعة بناء على ان الامر <sup>ق</sup>  
 بها كونهما في نفسها حرة الله <sup>ق</sup> وعليه شبه في الحديث الصحيح من رسول الله  
 وعمل من بعدهم حرة الله على العبادان بعدد ولا يشركوا به شيئا <sup>ق</sup> تفرع  
 على اعتبار ان الامر هو حق الله ان حقوق العباد للملوك باذنها <sup>ق</sup>



مستحق على حق الله نعم لاجل الامر الواجب اليهم معاملة اذ امانه او احدا او  
 اودية او غير ذلك فعلى هذا يوجد حق الله نعم بدون حق العبد كما في الآ  
 بالصلوة والابواب من العباد بدون حق الله نعم والقابض في كل العبد  
 استقامه فهو حق العبد وما لا فلا كتحريم الربا والغرر فانه لو تراعى انما كان  
 على ذلك لم يخرج عن الحق بل يتعلق حق الله نعم به فان الله تعالى انا حرره  
 صونا لماله العباد عليهم وحفظا لغير الضمان فلا يحصل المصلحة بالمعروف  
 عليه وحصل مصلحة تزداد بانها مقسدة كبرى ومن ثم منع العبد  
 من اتيان نفسه وما له ولا اعتبار برضاه في ذلك ولذا حررت نفسه  
 والعصب صونا لماله والقذف صونا لنبهه والقتل والجراح صونا  
 لنفسه ولا يفتبر فيها رضاء العبد بل هو **قاصد** لواجب مضطرا  
 مضائدا الى الانفاق وليس من لنا يفضل عن احدهما مقدم واجب النفقة  
 فان وجبت نفقة الكل او كانا غير واجبي النفقة في الاصل قلنا لا  
 فالاقرب فان تساوى فالاقرب اليه ولو كان الكل غير واجبي النفقة  
 فالاقرب تقدم الحنفى لغة فان ساوا واحتمل تقديم الافضل ولا  
 الامام غيره البتة ولو كان عنده مالوا طعمه احد المضطرين لعاسر يوما  
 ولو قسم بينهما لعاسر كل منهما نصف يوم فالظاهر انتم للعدم قوله تعالى  
 ان الله يامر بالعدل والاحسان ولو توقع ختم حيوة كل منهما وهل التهمة

في موضعها على الروس او على سد ذمة الجميع احتمال ويرجح الثاني لانه  
 ادخل تحت العدل فيجب عليه مع القدرة اسباغهم مع اختلاف  
 اكلمها وليكن كذلك مع الجهر فعلى هذا لو كان منده رقيق وله  
 ولدان وثلثة نصف شبع احدهما وثلثاه نصف شبع الاخر فله  
 عليها المأنا وعلى الروس نصفين ولو كان نصفه شبع احدهما  
 ونصفه نصف شبع الاخر قسم ايضا المأنا والضايط التهمة  
 على الشيع ونعني به سد ذمة الجميع الذي لا يصير عليه لالا على ونبه  
 على ذلك قيمة الغنم للفارس من ضعف الداجل باقتدار حاجته  
 وطاحه قرينه **باب** اظهر القولين في نفقة الزوجية انها غير  
 متعقبة بل الواجب سد ذمة كل لا قابض لقول النبي صلى الله  
 عليه واله لهند غديا كيعنيك ولذلك بالمعروف ولم يعدد  
 بالمدين ولا بالمدة والتقدير بالحيت وموته الطهر والاصلاح  
 يد الى جهالة لان المنة مجهولة فيصير الجميع مجهولا قالوا لا نفقة  
 بان امتلك البضع فتكون مقدمة لاصالة التقدير في الاصل  
 قلنا منع ذلك بل هي انا التمكن ولهذا منقطع بعده وانما  
 قابل البضع المهر فالنفقة فيها كنفقة العبد المشتري اذ العتق  
 باناء رقبته والنفقة بسبب حكمه قال بعض العلماء **باب** على



فريقه القابل باليقين لم يعهد في السلف ولا في الخلف ان احدا من  
 الحبيب على دفعة مع مؤنة اصلاحه قال قوله يودي الى كل  
 مات يكون مشغول الذمة بنفقة الزوجية لا بالمعاوضة على  
 الدخا وحسب ما تاكل الزوجية من الجند والتم وغيرهما ولو اذكرة  
 عوضا لم يبرأ من النفقة الا بعقد صحيح وتراض من الجانبين وما  
 بلغنا ان احدا اطعم زوجة على العادة ثم اوصى بايقانها نفقتها  
 حيا من ماله ولا حكم حاكم يذلل على احدهما الا نكاح **فاحمد**  
 يتعلق بحقوق الوالدين لا يبرأ كل ما يحرم او يجب للاخت  
 يحرم او يجب للزوجة وينفردان بامور **الاول** تحريم السفر المباح  
 بغير اذنها هكذا السفر المندب وقبل مجاوز سفر الحاجة **طلب**  
 العلم اذا لم يكن استيفاء الحاجة والعلم في بلدها كما ذكرناه في  
**الثاني** قال بعضهم يجب عليه طاعتها في كل فعل وكان  
 شبهة نظرا له بالاكل معها من ان يعتقد شبهة اكل لا طاعتها  
 واجبة وترك الشبهة مستحب **الثالث** لو دعواه الى فعل وقد حضر  
 الصلوة فليؤخر الصلوة وليطعمها لما قلناه **الرابع** هل لها منعه  
 من الصلوة جماعة الاقرباء ليس لهما منعه مطلقا في بعض الا  
 بما سبق عليها فالفتنة كالمسعى في ظلمة الليل الى الغشا والصبح **الخامس**

لها منعه من الحجيا ومع عدم التيقين بالمصحح ان يجلا قال يا رسول  
 الله ابايعك على الهجرة والحجيا ونفقا هل من والدين احدا قال نعم  
 كلاهما اقتبى الاجر من الله ثم قال نعم قال فارجع الى والديك  
 فاحسن صحبتهما **السادس** الاقربان لهما منعه من فروع الكفاية  
 اذا لم يتم قيام الغير او ظن لانه يكون حيث كان لجهاد الممنوع منه  
**السابع** قال بعض العلماء لو دعواه في صلوة النافلة قطعها  
 صح عن رسول الله صلى الله عليه واله ان امرؤة تادت ولدها وهو  
 في صومعة قالت يا جريح فقال اللهم اقم وصلواتي فقالت يا  
 جريح فقال اللهم اقم وصلواتي لا عتوت حتى تنظر في وجهه  
 الموصات وفي بعض الروايات انه صلى الله عليه واله قال لو كان  
 جريح فقتلها العلم ان اجابة انه افضل من صلواته وهذا الحديث يدل  
 عليه قطع النافلة لاجلها ويدل بطريق الاول على تحريم السفر لا  
 غيبة الوجه فيه كثر واعظم وهي كانت تريد منه النظر اليها والاد  
 عليها **الثامن** كف الادنى عنها وان كان يملك بحيث لا يوصل الى  
 اليها وينتفع غيره من اعيانها بحسب طائفة **التاسع** ترك الصوم في  
 الابادة الاب ولم تقف على بعض في الام **العاشر** ترك البهيم **الحديث**  
 الابادة ايضا ما لم يكن في فعل واجب او ترك محرم ولم تقف في



النفس على بعض خاص الا ان يقره بين يدي في الحق من اليقين الا  
 باذنه **تنبيه** بر الوالدین لا يتوقف على الاسلام لقوله تعالى و  
 وصينا الانسان بوالديه حسنا فان جاهدك على ان تقول في النسي  
 لك به علم فلا تطعهما وصاحبها في الدنيا معروفا وهو عرض وفيه دلا  
 على مخالفتها في الامر بالمعصية وهو كمال طاعة لم لا طاعة لمخالق  
 في معصية الخالق فان قلت ما يمنع بقوله نعم ولا تقصروا عن  
 يتكهن انواجهن وهو يشغل الاب وهذا منع من المباح فلا يكون طاعة  
 واجبة فيه او منع من المسح فلا يجب طاعة في ترك المسح قلت  
 الاية في الاندراج ولو سلم القول والاحتك في ذلك يخرج العنصل  
 فالوجه فيه ان المرأة حقا في الاعفاف والمصون ووقع من رداء  
 الشهوة والخوف من الوقوع في الحرام وقطع وسيلة الشيطان منهم  
 بالتمسك واداء الحقوق واجب على الاباء والابناء كما وجب العكس في  
 الجملة التماسح مستحب وفي تركه تعصم من الضرر بدني او مادي وهذا  
 لا يجب طاعة الابوين فيه **طاعة** كل رحم يرسل للكتاب والسنة  
 والاجماع على الترتيب في صلة الارحام والكلام فيها في مواضع **الاد**  
 ما الرحم الطاهرة المعروفة بنسبه وان بعد ما كان بعضه كد  
 من بعض ذكره ان كان او اثني وقصوه بعض العام على الخادم الذي

التك في بينهم ان كانا ذكورا او انثى وان كانا من قبيل يقد واحد  
 ذكر والاخر انثى فان حرم التكاح فهذا الرحم واجب بان يحرم الا ان  
 انما كان لما يتحقق من مطيعة الرحم وكذا يحرم اتخاذ الجميع من العم  
 الطالة وابنة الاخ والاخت مع عدم الرضا عندنا وطلاق ائمتهم وهذا  
 بالامر من عند حقيق فان الوضع المعوي يقتضي اقلناه والعرف  
 ايضا والاخبار دللت عليه وفيها تباعد باكثره وقوله نعم فهل  
 عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم فمن  
 على السلم انها نزلت في بني امية او بعده على بن ابراهيم رحمه الله في نفسه  
 وهو يدل على تنبيه المرأة المتباعدة **السا** ما الصلة التي يخرج  
 بها من القطيع والجواب المرجع في ذلك الى العرف لا الى ليس بعينه  
 شرعية ولا لغوية وهو يختلف باختلاف العادات وبعد المناذ  
 وقربها **الثالث** في الصلة والجواب قال النبي صلى الله عليه واله تلو  
 ارحامكم ولو بالسلم وفيه تنبيه على ان السلم صلة ولا ريب ان مع تقصير  
 الاعمام ومن العمود ان يجيب الصلة بالمال ويستحب لباقي الاثار  
 ويقا كفي الواد وهو قد النفقة ومع النفي فيها لم يرد في بعض الا  
 بنفسه او برسوله واعظم الصلة ما كان بالنفس وفيه خبا وكثرة ثم  
 يمنع الضرر عنها جلب النفع اليها بمصلحة من يجب وان لم يكن



لواصل كنعج الاب والاخ ونولاه واذناها السلم بنفسه ثم برموله  
والدعا بنظم العقب والثناء في **الحضر الرابع** هل الصلة واجبة  
مستحبة الجواب انها تنقسم الى واجب وهو ما يخرج به عن الطبيعة  
فان طبيعة الرحم معصية بل قبل هي من الكبار والسحب ما زاد على  
وتفاوت الاختيار بان صلة الادعاء تزيد في العرفا شكل هذا على كثرة  
من الناس باعتبار المعقنات في الاول والمكتوبات في الورع  
لا يتغير بالزيادة والنقصان لاستحالة خلاف معلوم له تعالى وقد  
سبق العلم بوجود كل ممكن ايراد وجوده ويعلم كل ممكن ايراد بقائه على  
العدم الاصل اذ اعلم بعد ايجاده فكيف يمكن الحكم بزيادة العرف  
نقصانه بسبب من الاسباب وانظر بواقي الجواب فتاوه يقول  
هذا على سبيل الترتيب وقادة المراد به الثناء بحسب بعد الموت  
قال الشاعر ذكر الحق عمره الثاني زعمته ما فاته وتقول العيش الثاني  
وقال توافوا شوا بحسن الذكر بعدكم وقبل بل المراد زيادة البركة في  
الاجل اما في نفس الاجل فلا وهذا الاستحالة البرهني اما اولاً فلو قد  
في كل ترتيب نكود في القرآن والسنة حتى الوعد بالجنة والنعم  
الايمان ويجوز الصراط والحرى اولها ان وكذلك التوعدات بالجنة  
وكيفية العذاب لاننا نقول ان الله يعلم ارتباط الاسباب بالاسباب

في الاول

في الاول وكتبه في الورع المحفوظ فمن علمه مؤمناً فهو من اقرب الابرار  
اولاً بعث النبي اولاً ومن علمه كما فاما فهو كما على التقديرات وهذا  
لازم بنظر الحكمة في بعثه الانبياء والاداء الشرعية والمتأخر  
متعلقاتها في ذلك عدم الادب ان والجواب عن الجميع واحد هو  
ان الله تعالى كما علم كية العرف علم ارتباطه بسبب المحضوس وكما علم من زيد  
دخول الجنة جعل مرتبطاً باسباب المحضوس من ايجاده وتعلق العقل له  
وبعث الانبياء ونصب الالطاف وحسن الاختيار والعمل بموجب  
فالواجب على كل مكلف الايمان بما اسره ولا يستعمل العلم فانه مهما  
صدمته فهو المعلوم بعينه فاذا قال الصادق ان زيدا اقرب  
الى رحمة راد في عمره ثلثين سنة فتعلم بان ذلك اجاباً وان الله يعلم  
علم ان زيدا افضل من غيره بمرور ايام ثلثين سنة كما انه اذا اجاز ان  
اذا قال لا اله الا الله دخل الجنة فتعلم بتبنا ان الله تعالى علم ان  
ويدخل الجنة يقول ويحمد جميع ما عرفت في العالم معلوم به نعم على ما  
واقع من طر او سبب وليس نصب صلة الرحم زيادة في العرف الا  
كنصب الايمان سبباً في دخول الجنة والعمل بالصلوات في دفع اللذة  
والدعوات في تحقيق المدعوم وقد جاء في الحديث لا تعلموا من الدعاء  
فانكم لا تدرون متى يستجاب لكم وفي هذا سر لطيف وهو ان المكلف



الاجتهاد في كل ذرة من الاجتهاد اسكان سبيبة بحسب علم الله تعالى  
كما قال الله تعالى والذين جاءوا من بعدهم سبيلنا والحديث  
نصب الاشكال في صلة الرحم ولم يذكر في جميع الصفات <sup>الاجتهادية</sup>  
مع انه وارد فيها عند من لا يتفطن للخروج منه فان قلت كل هذا  
مسلم ولكن قد قال الله نعم ولكل امة اجل فاذ جاء اجلهم لا ينصرون  
ساعة ولا يستقدمون وقال نعم ولرب يوم يحقر الله نفسا اذا جاء  
اجلها قلت الاجل صا دق على ما يستحق اجماله كما ان اوسبغيا  
فيحمل ذلك على الموهبي ويكون وقته وقاء على اللفظ كما تقدم في  
قاعدة الجزئي والجزء ويحجب ايضا بالاجل عبارة عما يحصل  
الموت لا عما له سواء كان العمر الموهبي والمسببي ونحن نقول كذلك  
لانه عند حصول اجل الموت لا يقع التأخر وليس المراد به العمر  
الاجل بخير الوقت ومنه على قول العمر الزيادة والتقصا ان بعد  
دلت على الاجل والكثرة قوله نعم وما يعبر من عمره ولا ينقص  
عمره الا في كتاب **ثالث** وسؤال جاء في الحديث عن النبي صلى  
عليه واله انه قال رجل يا رسول الله من احب بحسب صحابي قال  
امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال بولك ذكر الام من  
وفي رواية اخرى لما قال بعض العلماء هذا يدل على ان للام

الاب على الرواية الاولى اولئك ابيام على الرواية الثانية و  
الاب اما الثالث والرابع فاعترض بعض المستضعفين بان هذا  
سؤال **الاول** السؤال الاجل على مراتب البر يعرف الرتبة  
العالية ثم سأل عن الرتبة التي يليها بصيغة ثم التي هي المتأخرى  
على نقص رتبة الفريق الثاني عن الفريق الاول في البر فلا بد ان  
تكون الرتبة الثانية اخفض من الاولى وكذا الثالثة اخفض من <sup>الثانية</sup>  
فلا يكون رتبة الاب شتبه على ثلث البر والاكثانت الرتب  
مستوية وقد ثبت انها مختلفة فتصيب الاب اقل من ثلث <sup>تفعا</sup>  
او اقل من الربع قطعا فلا يكون ذلك الحكم صوابا **الثاني** ان  
العطف يقتضي المخالفة لا امتناع عطف الشيء على نفسه وقد  
عطف الام على الام **الثالث** ان السائل اعلم اننا عرضنا الام  
فكيف يحجب بالام والمحجب يشترط فيه المطابقة واجابت  
هذه بان العطف هنا محمول على المعنى كانه لما اوجب او لا  
بالام قال فلما اتبعه يرى بعد فراغ منها فقيل له الام وهي  
مرتبة ثمانية دون الاولى كما ذكرنا فلا الام المذكورة ثانيا هي <sup>المذكورة</sup>  
اولا بحسب الذات وان كانت غير ما يحجب العرض وهو كونها  
في الرتبة الثانية من البر وانما تغيرت الاعتبارات <sup>العطف</sup> بان



مثل يداخل وصاحبات ومعلمك واعرض عن الاول كانه مرة  
 جواب عنه ثم مخ به قلت قوله السؤال ليس على كثر الناس استحقاقا  
 بحسن الصحابة بل على بيب حسن الصحابة فالعلم مستوجب الى  
 المبرور على تقيده حسن الصحابة بالبر لا الى نفس البر مع انه قوله  
 نقص بنية العزيم الثاني عن العزيم الاول من ان كلامه الاول  
 ان ادا بالعزيم المبرورين وان ادا بالعزيم من البر ودد عليه  
 الاعتراض الاول وقوله الثانية خفض من الاول حتى على  
 فيهما منع احدهما الحق هنا للزيادة على من فضل عليه لانها  
 للزيادة مطلقا كما تقر في العربية من احتمال المعنيين والثاني ان  
 لما فيهما السائل للتراخي كما ثبت في كلام النبي صلى الله عليه وآله  
 ومن الجائز ان يكون للزيادة المطلقة بل هذا ان حجج المقام لانه  
 لا يجب بر الناس اجمعهم بل لا يستحب لاهلهم البر والفاضل  
 سال عن من حق في البر فاجيب بالام ثم سال عن من حق بعد فانا  
 بها مشها على انه لم يفرغ من برها بعد لان قوله ثم من جرح فانه  
 اذا فرغ من حقه في البر لم يفرغ من بره فانه على ان لم يفرغ من برها بعد  
 فانها الحقيقة في البر فانها في الكلام الثاني الامر ببرها كما افاده  
 الكلام الاول وانها حقيقة في البر مرتين ولا يلزم من اتيان

السائل ثم المالة على التراخي كون البرا الثاني اقل من الاول لانه  
 بناء على معتقده من التراخي من البر ثم طر التراخي من البر فاجيب بان  
 لم يفرغ من برها بعد بل عليه برها فانها حقيقة برها فانه امره برها  
 وبر الاول مرة في العلية الاولى وانها ثلثا وبر الاول مرة  
 في العلية الثانية وذلك يقتضي ان يكون الاول مرة من تلك  
 مراربع وظاهر ان تلك الثلث والرابع وبهذا يتدفع السؤال  
 الاخير لان لانه لا عطف هنا الا في كلام السائل سلمنا الى الحق  
 للافضلية على من اضيف اليه وان من جهة من اضيف اليه الاكثر  
 غنم ان الاحقة الثانية ناقصة عن الاولى لانه انا استفدتا منها  
 من لثان السائل ثم معتقدا ان هذا كسبة دون هذه فسال عنها  
 فاجاب النبي صلى الله عليه وآله بقوله امك وكلامه صلى الله عليه وآله  
 في قوة اخرا الناس بحسن محابثك امك اخرا الناس بحسن محابثك امك  
 فظاهر ان هذه العباد لا تغنيك لا مجرد التاكيد لان الثاني اخف  
 من الاول فالحاصل على تقدير الامر ببرها الام مرتين وثلثا والامر  
 الاول مرة واحدة سواء قلنا ان الحق بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني  
**قاعدة** التي عن العزيم والجهالة كما جاز في البرين بغير علم السائل  
 عن العزيم وعن مع المجدول في قضية كلام الاصحاب تحقيق المعاني



المصلحة مع الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت والاتفاق في الأصول  
 ان غير الواجب لا يخرج عن الواجب فالحق هنا سوال وهو ان  
 احدا لا يرين لازم وهو ان يقال بوجوب هذه الامور على الاطلاق  
 ولم يقل احد بقول باخراة غير الواجب عن الواجب عن الزا  
 وهو باطل لان العقل لا يخرج عن غيره مع تساويهما في المصلحة المطلقة  
 وبالحال تساوي الواجب وغير الواجب في المصلحة وبعبارة انا قد  
 بينا ان الخطاب ينقسم الخطاب التكليف وخطاب الوضع اعني  
 الخطاب بنصب الاسباب ولا يشترط فيه العلم ولا القوية ولا غيرها  
 ولا التكليف لان منفعة قول الشارع اطول لان معنى وجدكنا فقد وجب كذا  
 او عدم اتيك كذا او نذير ومن حكم بضم الهمزة والمجوزون ما المكلف عدم  
 تعليلهما او ان يكون خطاب الوضع بالمنازع ايضا كما تقول عدم كذا عند  
 وجود المنازع او عدم الشرط اذا تقرر ذلك فالطهارة من باب خطاب  
 الوضع اذ هي شرط في صحة الصلوة وكذلك الاستقبال بالستر وذلك  
 لا يشترط فيه سروط التكليف من ان يتعمد على الوجه المخصوص فلا دخل  
 الوقت على المكلف وهو موصوف بهذه الاوصاف ثم العرض  
 الصلوة وان لم يتصف بها او بعضها توجه عليه خطاب التكليف و  
 خطاب الوضع وصارت ح واجبة ولا استبعاد في وجوب الطهارة

المصلحة كالبيع فهنا اقسام ثلاثة **الاول** يفرض موجب تخيير المالك  
 بتخليها بانه عرض محض مقصور بالذات كالبيع باقسامه والاصل على  
 الاقوى والافادة منقطة وعرضه على الاقرب وهذا لا يجوز فيه الجاهل  
**الثاني** احسان محض لا قصد فيه الى تخيير مال ولا تفصيل بيع كالصدقة  
 والهدية والابراء وهذا لا يصح فيه الجاهل اذ لا ضرر في نقصه ولا في زيادة  
**الثالث** مقصود العرض الا يتم فيه ابراء المعاوضات كالبيع فان  
 المقصود الثاني فيه هو الالف والمودة لتفصيل التفصيل من التبايع <sup>بذلك</sup>  
 السبل ويكره جعل الشئ فيه عرضا لقوله بعد ان يتفقوا ما لم يكن  
 واتوا الشاهدان فتنقح في النظر الاولى جازية تجريده عن المصلحة  
 قدرة وبالنظر الى الثاني منقح فيه العرض الكثير كالترجيع على عبد بن عمر  
 معلوم او غير شار فيه معلوم ومن ثم قال الاصحاب لو تزوج  
 على خادم او بيت كان لها وسط لقلة العزو فيه وكذلك الخلع يكون في  
 ماله المشاهدة لان البضع ليس عرضا محضا وطهارة ما كانا لها الترتيب  
 عنه بعين عرض كالاتفاق **في** لو وصي بالجميع المطلق كمن وعده  
 لم يصح وكذا الوصية دابة من دابة او دونهما من كسبه من يعين  
 ويكره الجاهل في الكسب اذ لو كان الوصية لا يصح **قاعدة**  
 لا يثبت الطهارة والاستقبال بالستر معدودة من واجبات



فجاءه دون حائل لأن شأن السمع يخصص للمعرب ببعض الحالات <sup>دون</sup>  
 البعض وبعض الأنتم دون البعض فإن قلت ليس سوى في الطهارة  
 قبل دخول الوقت الاستحباب وذلك خطاب التكليف <sup>بذلك</sup>  
 من خطاب الوضع قلت ذلك والمخرج إليه في الطهارة فهو غير محتاج إليه  
 في الاستقبال واستعملنا لواقع كونه قائما إلى التبعه وتدل على ما ذكرناه  
 حياة من الناس أو البهائم كراهة الجلاء ذلك في الصلوة وأما وقوع الطهارة  
 بنية الاستحباب فهو باعتبار أنها في نفسها مستحبة للاستحباب <sup>الذي</sup>  
 على الطهارة ولا امتناع ومن خطاب التكليف باعتبار ما ذكرناه من  
 الوجوب كدخول الوقت مثلا على من طهره بذا فدخل في الصلوة  
 يخرج من غير ما يجزئ طهارة لا امتناع بحصوله <sup>في</sup> <sup>كان</sup>  
 اجتمع عليه خطاب التكليف بفعل الطهارة وجوبا وخطاب الوضع  
 ومن قبله كان عليه خطاب التكليف باستحباب الطهارة ولا امتناع  
 في ذلك وهذا الاستشكال البير هو الذي لم نجعل بعض العلماء إلى التقاد  
 وجوب الرضوء وغيره من الطهارات لنفسه غير أنه يجب وجوبا <sup>بوجوب</sup>  
 قبل الوقت وفي الوقت وجوبا <sup>بوجوب</sup> فيقتضي اعتبار الوقت <sup>في</sup> <sup>بذلك</sup>  
 أبو بكر العتري والجمهور وبحكمه الراد في التفسير عن جماعة <sup>بأن</sup>  
 بعض الأصحاب أيضا بهذه المقتضية <sup>فانصرف</sup> للحج والعن المجتمع <sup>بأن</sup>

الحجب الزمان ومقتضيات تحجب المكان وانفق الاستحباب <sup>بأن</sup>  
 تقتضي على المقتضيات الزمان في العبرة المفردة الوجبة إذا خفت <sup>في</sup>  
 قبل ادراك المقتضيات فبما أن الزمان يبرأ الزمان والمكان <sup>بأن</sup>  
 في المقتضيات واجب بانه مقتضيات الزمان مستفاد من قوله <sup>بأن</sup>  
 أشهر بمراتب وقد تقرر في العريضة والاصول <sup>بأن</sup> لا يلتزم بالحجب  
 انحصاره في الخبر والخبر لا يجب انحصاره في المبتدأ لقوله عليه السلام  
 بخبرها التكبير وتحليلها التسليم والشفعة فيما لم يقسم <sup>بأن</sup>  
 في التكبير من غير عكس والتحليل منحصر في التسليم كذلك وكذلك  
 الشفعة منحصرة فيما لم يقسم من دون العكس في زمان <sup>بأن</sup>  
 الأشهر فلا بد من خبرها وأما مقتضيات المكان فمأخوذ من قوله عليه السلام  
 لما دعا المواقيت هرب من ولما أتى عليه من غير أهلهم والصغير <sup>بأن</sup>  
 من رابع المواقيت وهو المبتدأ وفي من رابع أهل المواقيت  
 فالتقدير المواقيت لأهل هذه الجهات أي لأحرام أهل هذه الجهات  
 فيجب انحصار أحرام أهل الجهات في المواقيت فمقتضى <sup>بأن</sup>  
 أيضا بانه الأحرام قبل الزمان يقتضي إلى طول زمان التكليف <sup>بأن</sup>  
 بانه لا يكلف من الوقوع في محظورات الأحكام بخلاف المكان <sup>بأن</sup>  
 مقتضيات المكان يسوغ لأحرام بعده الضرورة فكذلك يسوغ قبله



للمنفعة أو المنة بخلاف الزاني فان الاحرام لا يسوغ بعد التمكن  
 لا الضميمة ولا غيرها **فائدة** قد سبق الفرق بين تلك المنفعة  
 وبين تلك الانتفاع فالنكاح من باب تلك الانتفاع اذ انب  
 الى الزوج دام كان او موجلا واذ انساب الى الامة فهو باب تلك  
 المنفعة فالقسم الاول لا يجوز فيه تملك لغيره بخلاف الثاني والا  
 الثاني فاما تلك المنفعة فيه تبع العيين وما يشبه تلك الانتفاع  
 الوكا له بغير عوض فليس الوكا عليك انتفاعه بالوكيل لغيره اما لو  
 بعوض فهو في معنى الاجارة فيكون ملكا لمنفعة فله تسلمها في موضع  
 يصح النقل كالكافة في بيع او شراء شهرا مثلا بخلاف الكافة في بيع  
 سلعة معينة او في ترويج امرة معينة والعراض والمزادعة والمساواة  
 من قبيل تلك الانتفاع بالنسبة الى المالك اما العام فالحصة الحادية  
 يملكها ملك عين لا منفعة **فروع** لو قال وقفت هذا على العلوية  
 ليس كوافيه فاعلم انه ليس لهم الاجارة لانه تملك الانتفاع لا المنفعة  
 بخلاف ما اذا اطلق ولو تكلفنا في تناول اللفظ للمنفعة لم يدخل الا  
 بقربة عارية او حالية اما السكينة والعمرى فلا يتصور فيها تلك  
 المنفعة بل الانتفاع فليس له ان يسكن غيره بخلاف الوصية بالمنفعة  
 كما لو وصى له بمنفعة الدار ولو وصى له ان يسكن الدار فهو تملك الانتفاع

ايضا ويجوز ان يسكن المسكن معه من جرت العادة به فبقيته للزوج  
 وان يدخل اليه ضيفا وصديقا المصلحة وكذا الكلام في موت المالك  
 والربط ولغا يستعمل في ما وقفت له فلا يجوز استعمالها في غيره من غير  
 وادعاء شاع الا بصحة الزمان او اجرت العادة به وكذا لا يستعمل  
 المسجد في غيره ولا فيه في الغطاء سلا كالحمام توضع تلك العيين ولا  
 بل الانتفاع على الوجه المخصوص **فائدة** الاذلة اهم لا ينافي المنفعة  
 لانه الله نعم وهب العبيدا لا وفوض امره اليهم يملكوا واستقاما  
 فاذا وجد سبب من غير جهتهم في اموالهم لا يكون فادعا في فعال  
 حقوقهم الا ان يكون جاريا لا على طريق المعاقبة فذلك المأخوذ  
 من غير جنس الحق مع عدم الظن بغيره او تلف فيه جهان ولا  
 الضمان لان اذ لم يشرع فيه عام والمنع من تصرف غيره المالك فيه  
 حق المالك ومنه الماكول في المخصصة مضمون على الكل وان كان  
 فيه على الاقرب ولغا نال ان يقول ليس هذا اذن من له نعم مطلقا  
 بل اذن بعض فيكون من باب المعاوضات العينية لا المالك  
 في موضع ليس له الانتفاع نعم ذكر بعض العامة لكون القاع من ثلثين  
 الرديعة والعادية انه لو وقع الوديعة في مكان الى غيره لمصلحة  
 المالك او منفعة بالعادة لمصلحة وتلفت لم يصح ولو سقطت من



من يملكها فملكها او بما لم يعثر لان مقتضى الانسان في ملكه وان  
كان جازيا الا انما ذن حرام وصاحبها لو يعثرها ليم لم ياذن<sup>فيه</sup>  
بخلاف التقليل لا انتفاع وهذا لا يمان عندنا لان مقتضى التفر<sup>ط</sup>  
فاذا سقط من يده بتفريطه من الاثم **قاعدة** الجرح على الصفة  
لا يؤثر في الاسباب الفعلية كما لا حظاب والاحتساب فيها كما  
بها بخلاف الاسباب القولية كالبيع وغيره لان الاسباب الفعلية  
قوله بخصه في الاختلاف القولية فانها من باب المكاسبة والمقا<sup>بة</sup>  
وعقله فامر عن ذلك وعلى هذا الوطى السفينة امته فاجلها صا<sup>را</sup>  
ام ولد يكون وعليه مباح وان استعقب العتق ولو اعتقها بال<sup>للنظر</sup>  
لم يصح لان الطبع وتخصيص الفرج يدعو الى الوطى فلا يمنع خوفا  
من نقص الجن والبدن فاذا اجم الوطى ترتب عليه سببه وهذا  
قبيل السبب الفعلي اقوى لشذوذه من السفينة بخلاف القول وقيل  
بالقولية اقوى لان سببها يتعقبها بلا فصل كما في العتق بخلاف<sup>ف</sup>  
الفعل **قاعدة** اذا اجتمع امران احدهما احض والآخر اقم قدم  
الاحض كما لو وجد المضطر المحرم صيدا وميته فانه ياكل الصيد لان  
تحريمه خاص بتحريم الميتة عام ولو اضطر الى لبس الجري والخنزير<sup>فصل</sup> احض  
لبس الجري لان تحريم الجري خاص بالرجل والخنزير عام ومنه من قال

الاحض اولى بالاحتساب وان الصيد اخضر المحرم فيجب عليه وبما كل<sup>الميتة</sup>  
وهما قولان للاصحاب وقيل بعضهم بالقعدة على الغدا فاكل<sup>الصيد</sup>  
والا الميتة والخنزير يجب لان تحريم الجري يشمل المصلي وغيره بخلاف  
الخنزير فانه خاص بالمصلي ومن هذا لو ثبتت سكره فوقع في جرحه  
لا ياكله كان اولى بها صاحب السفينة لان حوزة اخضر من حوزة الميتة  
لان حوزة السفينة يشتمل على غيره وحوزة السكر يخص به **قاعدة**  
الاحتساب والمقتضى العقل اما ان تعقب الحواس العقل ولا والاول<sup>الاول</sup>  
والثاني اما ان يحصل معه شئ وسرور وقوة نفس فاما المشا<sup>وبين</sup>  
له اول والا لاول السكر الثاني للمفسد للعقل كالبني والسوكران والشي<sup>السكر</sup>  
معروف بالحسد تنفق علماء عصرنا ما قبله من العصور التي طهرت  
فيها على تحريمها وهل هي لافسادها فيغير فاعلمها لا سكرها فخذ  
قال بعض العلماء على الاقصاد اقرب لان فعلها السبب و<sup>نحوه</sup>  
العقل بعينه عريضة حتى يصير شاربها شبه شئ بالهيمية ولها مل<sup>نحوه</sup>  
يقول لانتم ان الحد منوط بالعرب والشوة بل يكفي فيه نحوه  
العقل وقد اشترى العقل بها فيجب عليه الحد وهو احتساب<sup>نحوه</sup>  
في القواعد وقد مد بعضهم السكر بانه اختلال الكلام المنطوق و  
طهره بالسكر المكتوم وفي المشهور ان هذا حاصل فيها وقال بعضهم



سوى لها فلفا او عا باليمن لان تصرف الانسان في ملكه وان  
 كان جاني الا انه باذن حاكم وصاحب الوديع والعاية لم ياذن  
 بخلاف النقل في الانتفاع وهذا لا يمان عندنا لان المقبر <sup>نظر</sup>  
 فاذا سقط من يده بتفريطه من **الافلاحة** **عند** الجحر على الصبح <sup>السفينة</sup>  
 لا يؤثر في الاسباب الفعلية كالاخطاب والاحتشاش فيها  
 بها بخلاف الاسباب القولية كالبيع وغيره لان الاسباب الفعلية  
 قوايد محضة غالبا بخلاف القولية فانها من باب المحاسنة <sup>للفا</sup>  
 وعقلها فامر عن ذلك وعلى هذا الوطى السفينة امته واحملها  
 ام ولد ويكون طلبة مباحا وان استعقب العتق ولما عتقها <sup>الذئب</sup>  
 لم يصح لان الطبع يقتضيه الفرج يدعو الى الوطى فلا يمنع خوفا  
 من نقص الثمن او البعد فاذا اجماع الوطى ترتب عليه سببه وهذا  
 قبل السبب الفعلي اولى لنموذه من السفينة بخلاف القولي <sup>وتل</sup>  
 بل القولية اولى لان سببها يتبعها بلا فصل كما في الضيق بخلاف  
 الفعلي **عند** اذا اجتمع امران احدهما احض والآخر اقام قدم  
 الاضطر كما لو وجد المضطر المحرم صيدا وميته فانه ياكل الصيد لان  
 تحريمه خاص بتحريم الميتة عام ولو اضطر الى لبس الحرير والخمير احتل <sup>في</sup>  
 لبس الحرير لان تحريم الحرير خاص بالرجل والخمير عام ومنهم من قال

الاخر اولى بالاحتساب وان الصيد اخضر المحرم فيجب عليه وما كل <sup>المتة</sup>  
 وهو قولان للاصحاب وفصل بعضهم بالعتدة على الغدا <sup>الصيد</sup>  
 والا لمتة واليحق تحجب لان تحريم الحرير يشمل المصلي وضربه <sup>نظر</sup>  
 التحريم خاص بالمصلي ومن هذا لو ثبت سكة فوكت في جحر احد  
 دكاها كان اولى بها من صاحب السفينة لان حوزة اخضر من حوزة النينة  
 لان حوزة السفينة يشتمل على افضله وحوزة السكة يخص به **عند**  
 المتنا والمرتبة العقل اما ان تعيب الحراس <sup>اليد</sup> ولا الاول <sup>اليد</sup>  
 والثاني اما ان يحصل معه نشوة وسرور وقوة نفس فانه <sup>اليد</sup>  
 له اول والا لاول المتكر <sup>السكر</sup> الثاني المتشد للعقل لا يمنع <sup>السكر</sup> والسكران <sup>السكر</sup>  
 معروف بالحشيد تنفق علماء عصرنا واما قبله من العصور التي ظهرت  
 فيها على تحريمها وهل هي لافسادها فيعرفنا عليها ولا سكاها <sup>نحو</sup>  
 قال بعض العلماء هي الى الاضداد اقرب لان فعلها السبب <sup>نحو</sup>  
 العقل بعينه عريضة حتى يصير شاربها اشبه بشئ بالبهيمة <sup>نحو</sup>  
 يقول لانهم ان الحد منوط بالعريضة والنسوة بل يكفي فيه نوال  
 العقل وقد اشتمل على العقل بها فيجب عليه الحد وهو احتساب <sup>نحو</sup>  
 في القواعد وقد مد بعضهم السكرانية اختلال الكلام المنطوق و  
 طهوا السر المكتوم وفي المشهور ان هذا حاصل فيها وقال بعضهم



ان اثمها اثمادة للخط الغالب وصاحب العلم بخير من التسا  
وصاحب العلم الشرعي ويقتضي له وصاحب السوءاء البكار  
الجزع وصاحب الصغراء الحرة بخلاف الحر فانه لا تنفك الفثرة  
ويبعد عن البكار والصحته وهذا ان صح فلا ينافي في وقال العقل بل هو  
من موكداة واما الخسة فلا يسيبها معلقة على السكر المانع الا  
فلا يحكم بخاسه هذا النبات ولو وجد الحر حكم بخاسه كما لو كان ما عا وفاقا  
بعضهم السكر والخسة فلا ينافي ان كان صحيح اسكانها حكم بخاسه فلا  
بالهومات الدالة على خاسه السكر ولا هي حرام قطعا لانها <sup>ليست</sup> باثم  
بخسة **واعلم** قد يكون الشك سببا في حكم شرعي وقد يكون <sup>لا</sup> سببا  
اما ان يكون الحكم وجوبا او تحريميا فالوجوب مكن شك هل يطهر لم لا  
ومن شك في الصلوة في وقتها هل فعلها ام لا فكن شك في اخراج الزكاة  
فانه يجب الاخراج والثاني ان يكون شك في الشاه الملكة والميتة او شك في  
الجبينة واخته رضاعا او نسيا وان بعد فرض الشك في النسب في الوجوب  
يكون النواهي جازيا بوجوب الفعل المشكوك فيه وقاطعا بالتقزز  
الى ابيه نعم للقطع بسببه ومن ثم اذا امتنع صلوة ولم يطهرها فلتنا  
بوجوب الحسن وتلك لا تقول بان النواهي متردد في البنية فتعطل  
بل هو جازم بحصول سبب الوجوب وهو الشك وبهذا يندفع قول

من قال يتصور البنية في النظر الاول الذي يعلم به وجود الصانع  
بان يتوهم مع الشك كما توفى في هذه المواضع لان الشك هنا غير  
حاصل للجزم بوجود سببه فيجب سببه وان كنا لا نقول بان جميع  
اقسام الشك سبب في اليجاب لان منها ما يلحق بقطع كمن شك هل  
طوام لا وهل سبي في صلوة ام لا فلتأمل ان يتوهم لان الشك  
سبب في شيء ما ذكرنا الشك في الطهارة فالوجوب مستند الى اليقين  
بشرط وجوب الصلوة والاصل عدم فعلها وكذلك الصلوة وان  
واما التحريم فسبب الاحتباب الحرام ويجب ولا يتم الا باحتبابها وكذا  
الشك في الصلوة المستترة فلا يكون الشك سببا في وجوب شيء ما ذكرنا  
النظر المعروف للوجوب ليس له قبله اصل يرجع اليه ليكون سببا  
في بنية الواقعة على طريقة التردد نعم فلعلم من موجبات محبة الشك  
بين الاربع والخمس ومن موجبات الاحتياط ذلك بين الاعداد  
المشهوره ورتب على ذلك الشك وجوبه لقول الصادق عليه السلام  
اذا لم تدر باصلية او حسانة ردت ونقصت فتشهد وسلم و  
اسجد بحقيقة السهو ولقوله عليه السلام اذا لم تدع الشك اصلية او اعيان  
ووقع ذلك على الاربع وسلم وانصرف وصل وكعتين فالت جائز  
في خبر اخر عنه عليه السلام اذا اعتدل للعم بين الثلث والاربع فهو



بالحجارة ان صلى ركعة وهو قائم وان شاء صلى ركعتين واربع سجعات  
فلقائل ان يقول لا احتياط خارج من هذا الباب لان الاصل عدم  
ما شك فيه فيكون الوجوب مستندا الى هذا الاصل فجاب بأنه  
لو كان الاستناد الى هذا الما الفصل من الصلوة بينه وبينه وشهد  
وسليم وعازفة المجلس **قاعدة** لو صلى ما دعا العشاء بطهارة ثم  
وصلاها بطهارة ثم ذكر اخلا لا بعض من احد الطهارتين احتمل  
وجوب المحسن بعد الطهارة وجوب صحيح ومغرب وربما مبدى  
يطلق في الاولى بين الطهور والعمر وفي الثانية بين المصطفى وبين  
المعاد اذا كانت الوقت باقيا والاحكام لجميع قضاء ولو سئى  
الوضوء الذي كلف به الان وصلى الصلوات المحض او الاربع ثم  
انه صلاها بغير وضوء مستأنف على الاول ليس عليه الا إعادة  
لا غير لان الاخلال كان من طهارة الاولى فلهذا لا ينظر وقد  
بطهارة صحيحة فاقامة زيادة وان كان من طهارة الثانية فلم يضره  
هذا التكرار وجبت عليه صلوة العشاء واما على الثاني فيحمل هذا  
ايضا ويحمل ان يعيد ما دعا الصبح للمغرب لانه اذا كان طهارة ركعة  
فاسدة وجب عليه الصلوات بنية جازية وهناك وقع التردد  
**قاعدة** التكاليف الشرعية بالنسبة الى قبول الشرط والتعلق

الشرط اربعة **الاول** ما لا يقبل شرطا ولا تعليقا كما لايمان بالله و  
رسوله ولا ائمة عليهم السلام وبوجوب العبادات القطعية وتحريم  
الواجبات القطعية **الثاني** ما يقبل الشرط والتعلق على الشرط  
كما تعلق فانه يقبل الشرط في العلق المحض مثل انت حر وعليك كذا  
ويقبل التعلق في صورة النداء والنداء **الثالث** ما يقبل الشرط ولا  
يقبل التعلق كالبيع والصلح والامارة والرهون لان الاشتغال بمقتضى  
الرضا والرضا الامع الجزم ولا جزم مع التعلق لانه يوصف بعدم  
ولو علم حصوله كما تعلق على الوصف لان الاعتبار بحصول الشرط  
ولا يوصف بغيره واقراده فاعتبر ما لم يعمد من خصوصيات الا  
**الرابع** ما يقبل التعلق ولا يقبل الشرط كما الصلوة والصوم بالند  
والغيره فلا يجوز ان يصلى على ان لا ترك سجدة او ان لا احتياط في  
لى شك والامتناعات من قبيل القابل للشرط والتعلق اما ان يقتر  
بالند وشبهه واما الشرط كما لا يجوز ان له الرجوع متى شاء او متى  
عرض فارض **قاعدة** ارتفاع الواقع لا يوجب في اعتناؤه وقد  
في قبح العقد عند الخلاف هل هو النسخ على صله او من جهة و  
يرتب على ذلك انما يترد هنا سوال وهو ان العقد واقع  
في الزمان الماضي واخراج ما تضمنه الزمان الماضي من الواقع **الثالث**



قلت المراد منع انما دونه فقلت الانما وايضا من جملة الواقع وقد  
تضمنها الزمان الماضي فيكون فيها محال واجيب عن ذلك  
بان هذا من باب عطاء الموجد وحكم المعلوم فالان تعدله  
اي تعطيه حكم عقده لم يوجد ومن هذا الباب تاثير ابطال النية  
في اثناء العبادة وبالنسبة الى معنى في نحو الصلوة والصيام على التخلل  
فانه تضمن دفع الواقع ويجازى عنه بانه من باب تقدير الموجد المعلوم  
كما قلناه وعوض بانه لو صح تاثير هذا العزم هنا في تقدير الواقع  
لكان يلزم من صحة العقد الى ابطال الاعمال البقية كلها اذ لا دليل على  
اعتبار العزم المحذور فيما ذكرتم بالخصوص فلا فارق قال بعض العامة  
وهذا وجه لم يجد له دافعا والجواب ان العزم واقع بين العزم في  
العبادة وينته بعد ذلك لان الصلوة والصوم مثلا لا يعود كل جزء منها  
عبادة الا عند الاتيان بالجميع والنية كما هو شرط في العبادة فهو  
شرطي في جزائها فاذا وقع العزم على ابطال النية والعزم على اتمامها  
بما يجزئ الواقع في تلك الحال وما بعدها بمنزلة من يبطل في نفسه ويبطل ما  
قبله باشتراط كل منهما صاحبه اشتراط حقيقة فيبطل في نفسه ويبطل ما قبله  
باشتراط كل منهما صاحبه فيصير ما مضى وان واقعا في تقدير الواقع  
اذ قلنا يبطل ما مضى كما يبطل الحديث الصلوة والافطار والصوم

تبدل ولا يغلو باب من ابواب الفقه عن التقدير **قاعدة** اعلم ان مقتضى  
الاحكام هتان مقاصد بالذات وهي المنفعة والمصالح والمفاسد  
فانفسها ووسائل وهي الطرق المفضية اليها وحكمها في الاحكام الخمسة  
حكم المقاصد وتفاوت في الفضائل بحسب المقاصد فالوسيلة الى  
الافضل افضل والوسائل التي تقي المقاصد ارفع الوسائل وقد مدح الله  
على الوسائل كما مدح على المقاصد قال الله تعالى ذلك بانتم لا تصيبهم  
ظما ولا نصب ولا حفرة الا انما نأثمهم على ذلك وان لم يكن ينصبهم  
لانه انما حصل بسبب التوصل الى الجهاد الذي هو وسيلة الى  
الدين الذي هو وسيلة الى رضوان الله تعالى **الوسائل** على ثلاثة اقسام  
**قسم** اجمعت الامة على منعها كالايا وفي طرق المسلمين وطرح  
المعاذ لان وسيلة الى ضررهم لغرام وكذلك للقاء السم في مياههم  
وسبب الاحترام وما في معناها عند من يعلم انه يسيب امه ثم اوجبا  
من اوليائه كما قال الله تعالى ولا تسبقوا الذين يدعون من دونك  
فيسبقوا الله عدوا بغير علم ومنه بيع العنب ليعمل خمر او خشب  
ليعمل صنما **الثاني** ما اجمعت الامة على عدم منعها كالمسح من ثوب  
العنب خشية اعتقاده محرما ومن غل السيف خشية قتل مؤمن  
**الثالث** ما فيه خلاف كببيع العنب على من يجهله خرا او خشب على من يجهله



مفادها بيع بشرط الاقراض والنظر في ابيع السلعة على خلافه لغيره بالان  
 وشراء ما باعه نسبه عند حلول الاجل يقتضيه عن الثمن او قبله كما في  
 باعه ثوبا بائة الى سنة ثم اشتراه منه حاله لا يضمن فانه في المعنى  
 على خمسين في الحال بائة الى سنة والحق به العاتية مسايل كثيرة جدا كما  
 تبلغ الالف ويسمونها استدنايع منها تقنين الصناعات واللف في  
 ايديهم استدنايعهم التكتف والاشتباة بسبب تغيرها بالعمل  
 فيخلعون عليه ومنها منع القضاء بالعلم استدنايع بعض قضاء الصور  
 على قضاءه باطل وكذلك تقنين الحاصل الطعام **فرايد** كلما كان في  
 الشيء بغير ذلك الشيء عدت الوسيلة ويكمل باهر الموصى حل  
 وبوقوت ناذر المسمى في مواضع العبور ويحجب بان يخرج بقوله  
 اذا اترككم باهر فائز منه ما استطعتم ودرجا كما في المتوصل اليه جازما والوسيلة  
 غير حرام كدفع المال الى المخادب ليكلف ودفع المال الى الحر في التكلف  
 عند العجز عن مقاومتهما او فطرت اسرى المسلمين فالانتفاع به نكح  
 المال حرام ولكن لما لم يكن مقصود الانتفاع لم يكن الدفع حراما وما حرم  
 وسيلة الى المعصية ترجح المعاصي بغيره لان ترتب الرخصة على  
 سعي في كثير تلك المعصية ولو فادست المعاصي اسباب الرخص لم  
 يحرم الاجماع على جواز ان يتم للناسوا المعاصي اذا عدم الماء فكذلك النظر

فان عدم ذلك الشيء  
 عدت الوسيلة

اضرب

اضرب الصوم والعقود في الصلوة اذا عجز عن القيام لان الاسان هنا  
 غير معصية بل هي عجز عن الماء او العبادات والعجز ليس بمعصية فانه  
 هنا مقادير السبب لا سبب فان قلت مسا هذا الكلام ان المعاصي  
 يلج له الميتة لان سبب اكله خوفه على نفسه لاسفد فالمعصية مقادير  
 لسبب الرخصة لانها هي السبب قلت لان في الاصل فيه للاصحاب هنا  
 مقبحة والالتم ان لا يساغ للمعاصي ذكرناه وهو باطل **فاعد**  
 الخجاسة ما حرم استعماله في الصلوة والاعنية للاستقنا يخرج  
 الصوم والاعنية المرتبة وبالتوصل الى الفراء ليدخل الحرم  
 العصيرة فانما غير مستقدين ولكم الحكم بخجاستها من يدها ابدا  
 من النفس لانها مطلوبة بالفراء عنها وبالخجاسة يرد اذا الفراء وج  
 يبقى ذكر الاعنية مستدكا الا ان يذكره لزيادة البيان وليبان  
 موضع التحريم فان في الصلوة تنبيهها على الطواف وعلى دخول النساء  
 وفي الاعنية تنبيهها على الاسرية ويقابلها الطاهر وهو بايج ملاسته  
 في الصلوة احتيايا في مرجع الخجاسة الى التحريم ويرجع الطاهر الى الامة  
 وما حاكم ان شريهان والحق ان غير الخجاسة والطاهر ليس كما وانما  
 متعلق الحكم من حيث استعمال المكلف فمصنع الحكم هو فعل المكلف في  
 الجنس والكافر ويد باطل الخجاسة معني فام بالجنس فيجب اجتنابه

اول التوصل الى الفراء  
 فبالاستقنا



في الصلوة والتسليم والعينه وفيه تنبيه على الجسم من حيث هو جسم  
لا يكون نجسا ولا احدثا لخاصة الاجسام بل بمعنى تمامه من قدارة  
اداء افعال الحرام وقوله لعينه احتراسا لاجسام المعصومة فانه يجب  
اجتنابها لكن لا لعينها بل باعتبارها في حق العزيم بها وعطفنا تناول  
تحقيقا للخاصة لان لقائل ان يقول اكثر محرمات الصلوة حرمت لعينها  
كالكلام والحدث والفعل الكبير والاستدبار فيكون احد غير طرد  
الا ان هذه لا يحرم في الثنا والاعلان وبأد كرها لبيان محل الجواب  
الاجتناب **قاعدة** الحدث هو المانع من الصلوة المرتفع بالطهارة  
يطلق على نفس السبب الموجب للصوم والمراد بقوله نوى دفع الحدث  
هو المعنى الاول لان الثاني واقع والواقع لا يرتفع والمانع وان كان  
واقعا الا بالمعصية والواقع منع استمراره كما ان عقد النكاح يرتفع بامتناع  
منع الوطى في الاجنبية وهذا بين قوله من قال لا يتم الحرام  
لان المانع متعلق بالكلية وقد استباح الصلوة بالنيتم اجماعا والحدث  
مانع من الصلوة اجماعا وقوله عن الحسن لما يتم وصل بالانسان اصلت الناس  
وانت جنب لاستغلام فقهه كما قال المعاد عمكم واما وجوب التحال  
عند تمكنه منه فلان افعال باية رفع الحدث بنفسه لا بنفسه بطريقه  
**قاعدة** حكم الحدث متعلق بالكلية لان الحدث هو المانع الشرعي

يتعلق الا بالكلية فالقول باية يتعلق بالاعضاء ويعيد ويظهر انفا  
في عدم الحكم بارتفاع الحدث عن العضو بفسله وحده اذ العضو لا ينفك  
انه منوع ولا يجب ان المانع من الصلوة باقية بقى للعضو من الاضمار  
هذا لا يجوز من المصنف بالعضو المفصول قبل تمام الفسل والتمسك  
فما نقول في وضوء الجنب للنوم فانه قد وقع الحدث بالنسيئة الى النوم  
قلت هذا ليس بالحدث فيه اذ لا نفعل برفع الحدث بالخصية على اعضاء الوضوء  
من دون باقى البدن ولا دفعه حقيقيا وانما هو تقيد بمحض اوله  
النوم على الوجه الاكمل بغسل هذه الاعضاء والظاهر ان يعقبه بح  
او بعد لا ينقضه اذ لم يجعل انما الحدث الاكبر فيقال فيه ان وقتا  
وضوءه لا ينقضه الحدث **قاعدة** يجب احضار المبتدئ في خيره  
تكره كما ان ويعرفه اذ لا يجوز ان يكون احض بل مساويا والطاهر  
مستحضر في مساوية الاحض مستحضر في الاعمال فان قلت قد فرق بين زيد  
وبين زيد العالم فجعلوا الثاني للحصر الاول فكيف يتوجه الاملا  
قلت الحصر الذي اشتقناه على الاطلاق هو حصر يقتضي معنى النقص  
والذي نفوه عن التكره هو الحصر الذي يبقى معه النقص والاضد  
المخالفة فان قولنا زيد عالم يقتضي حصر زيد في مفهوم العالم لا  
يخرج منه المقتضيه الا ان عالمنا في العلم وهذا في قوة موجبه حصرية



في وقت واحد في نفسه سالية كلية دائمة أي لا يكون رديا لما في  
 زمان ما من ولا حال ولا استقبال وهذا المفهوم ينبغي بقوله رديا لما في  
 وقت ما بخلاف ما إذا كان الجهر معرفة فانه يتحقق كلما خالفه ويتحقق طوعا  
 استحكاما منها قوله عليه السلام عزيمتها التكبير فانه يفيد له خصا به خروفا في جهر  
 الصلوة بالتكبير دون نفيضه الذي هو عدم التكبير وضده الذي هو  
 الغزو واللعب والنوم وخلافه الذي هو الخشوع والتعظيم فلو كان هذا  
 لم يحرم بالصلوة ومنها قوله عليه السلام وتحليلها التسليم يقتضي انحصار  
 في التسليم دون نفيضه الذي هو عدمه ودون ضده وهي اشد ادا بالتكبير  
 دون خلافه الذي هو الحدث وغير ذلك والمراد بالتحلل هنا ما كان باحاطة  
 الصلوة يخرج ما يربط بالصلوة ونقض التسليم اذا وقع في انائها  
 وكذا اذا اتقن الحصر في التكبير اتقن الحصر في الصلوة وهي الله أكبر لا اله الا الله  
 للعهد والمعهود من قول النبي صلى الله عليه واله ذلك فلا يفتقد منها  
 لا يعرف الصلوة ولا يتقدم ولا يتخلفه الا مع الجهر فكذلك الكلام في التسليم  
 ومنها قوله النبي صلى الله عليه واله ذكره الجنتين فلو كان انه يتحقق في كل  
 في ذكره انه فلا يخرج الى ذكره اخرى لا يتحققا لان ذكره الام في  
 الاعضاء المحصورة وهو غير حاصل منها كيف يتحقق ان يكون غير ذكره  
 الجنتين غير ذكره انه فنقول اضافة المصادق لثباته في الاعمال

مكتفي فيها اذ في لايته ويكون ذلك حقيقة لقوله نعم وتطلى  
 الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فكذلكنا صوم رمضان  
 يمنع ان يتحج البيت وصيام رمضان فاعلين وكذا يمنع ركعتي الجنتين  
 هنا ويجوز ذكره الجنتين هنا من دعاء بالرفع ومن دعاء بالقبض  
 في ذكره انه اي داخل في ذكره انه مخفف حرف الجوا انتصب على انه  
 منقول كقولنا دخلت الدار وقال الموصيون لذكره انه التقدير ان يكون  
 ذكره مثل ذكره انه في حرف المضارعة مع بقاء الكلام واقيم المقام  
 اليه مقام نصب ولا يعني فيه من العطف وعدم موافقة  
 الرفع **قاعدة** لا يتعلق الامر بالشيء والدعاء والاباحة والشر  
 والجزاء والوعد والوعيد والترجي والتمني لا يستقبل في وقوع  
 تشبيهه بل يفتي دعاء او امر او نهي واحدهما مع الاخر فانا يقع  
 في استقبال وعلى هذا خرج بعضهم الجواب عن السؤال المشهور  
 في قوله صلى الله عليه وسلم صل على محمد وال محمد كما صليت على  
 محمد وال محمد كما باركت على ابراهيم وفي روايات كما صليت على  
 ابراهيم والابراهيم بال تشبيهه بعد كون التشبيه اقرى في وجهه  
 او ما ويا والصلوة هنا الثناء والاعطاء والمخة التي هي من اثار الرحمة  
 والرضوان فثبت دعاء ان يكون عطاء ابراهيم والثناء عليه فلو انما



على محمد صلى الله عليه وآله وليس كذلك واللائحة افضل واصوابا  
والواقع خلافه فان الدعاء انما يتعلق بالمستقبل وبميناها كالواقع  
قبل هذا الدعاء انه افضل من ابراهيم وهذا الدعاء يطلب فيه زيادة  
على هذا الفضل مساوية للصلوة على ابراهيم فيها وان تساوى في الزيادة  
الا ان الاصل المحفوظ حال من معاضة الزيادة واجيب ايضا  
بان التشبيه به المجمع المركب من الصلوة على ابراهيم والى منظم  
الانبياء هم الابراهيم والتشبيه الصلوة على عيسى والى فاذا قيل  
يا اثم حجت الصلوة عليهم على الصلوة على ابراهيم فيكون الفاضل من  
الصلوة على الابراهيم لمحمد صلى الله عليه وآله على ابراهيم وليس كل بانها في اللفظ  
تشبيه الصلوة على عيسى بالصلوة على ابراهيم وتشبيه الصلوة على  
بالصلوة على الابراهيم تطبيقا بين المسلمين الا ليس كل تشبيه  
على حدة فلا يراد من احدها للاخر واجيب بان التشبيه انما هو  
في صلوة الله تعالى على محمد وفي صلوة على ابراهيم والى قوله اللهم  
صل على محمد على هذا منقطع عن التشبيه وفي هذين الجوابين هضم  
لال محمد صلى الله عليه وآله والى قوله لا الدليل على افضلية على محمد صلى الله عليه وآله  
على خلق من الانبياء وهو واحد من الالهة فيكون السواء عند الله  
باقيا بحاله واجيب ايضا بان تشبيه لاصل الصلوة بالصلوة

لا التسمية بالكلمة كما في قوله نعم كتب عليكم الصيام كما كتب على  
الذين من قبلكم فالمراد في اصله لا في مقدمه ووقته ويشكل بان  
الحجج التشبيهية وهو صفة مصدر محذوف اي صلوة مماثلة للصلوة  
على ابراهيم وظاهر ان هذا يقتضي المساواة اذ المثلان هما المتساويان  
في الوجه الممكن واجيب ايضا بان الصلوة بهذا اللفظ جارية في  
كل صلوة على الله صلى الله عليه وآله والى ان انقضاء التكليف فيكون الحجة  
لمحمد بالنسبة الى المجمع الصلوات استعانة فاضافة ويحكم بان  
التشبيه واقع في كل صلوة تذكر في حال كونها واحدة فالاشكال انما  
ويجب بان مطلوب كل مصل للمساواة لابراهيم في الصلوة في كل  
منهم طالب لصلوة مساوية للصلوة على ابراهيم واذا اجتمعت هذه  
المطلوبات كانت زيادة على الصلوة على الابراهيم قلت هذا بناء  
على ان صلاحا عليه صلى الله عليه وآله والى بيده زيادة في دفع النية  
وبهذا الثواب فقد انكر هذا بما عذر من المتكلمين وحسنوا الال  
وجعلوا هذا من قبيل الدعاء بما هو واقع امثالا لامر الله تعالى والى  
طابق على الله عليه وآله وقوله اعطاه الله من الفضل والجود وانما فضل  
بوت فيه صلوة مصل وجرت اوجرت فزيادة هذا الاغتناء الى انما  
تكون في التكليف يستفيد بها كما كان في الحديث مع على بن



صلى الله عليه بها عتراج يظهر ضعف الجواب الاول من طلب المنافع  
في المستقبل فان هذا كله في حق الاختيار عن عطاء الله نعم كونه  
جواب التشبيه للاصل الاول سديدا ويلزم المساواة في الصلوة  
ولكن قلت الامور موجبة فجازسا وبها فيها وان تفاوتا في الاثر  
الكسبية المقتضية للزيادة فان الجزاء على الاعمال هو الذي يتفاضل  
فيه العمل لا المذهب الذي يجوز تسببهما الكل واحد بفضل خاص  
على قواعدا عديدة ومنه ان الجزاء كله يفضل كما يقوله الاشهرية  
الا ان الصلوة بها موجبة محضة ليست باختيار الجزاء الذي يسمى  
جزاء العمل وان لم يكن مسببا عن العمل هو الذي يتفاضل فيه وهذا  
واضح **قاعدة** يظهر من كلام المرتضى يعني الله عز وجل ان قبول الدعاء  
واجب لها غير متلازمين فيوجد الجزاء من دون القبول دون العكس  
وهو قول بعض العامة لان الجزاء واقع على الوجه المأمور به لموافقة  
يخرج عن العهدة وبه الذم ويسقط تأجيله مطيعا والقبول ما يشاء  
عليه الثواب والذي يدل على انكاره منه سوال ابراهيم واسحق عليهما السلام  
القبول مع انها لا ينفصلان الا فلا يصحها بحجها وفيه نظر لان  
قد يكون الواجب كاسلف وكما لدى جدد بنا واجعلنا مسلمين  
وقلنا ناسلمين وقوله نعم تقبل من احدهما ولم تقبل من الاخر

انما ما قربا فلو كان عمله فيه صحيح لعل بعدم الصبر وفيه نظر لان  
التغير عن عدم الاجزاء بعدم القبول لانه غاية وقول الحق صل  
اما من اسلم واحسن لامة فانه يجوز في عمله في الجاهلية والاسلام شرط  
في الجزاء ان يحسن اسلامه والاحسان هو التقوى وفيه نظر اذا نظر  
ان الاحسان هو العمل بالادام على شرائطها وان كانها دار تقاض عنها  
ومن ثقله وقوله صلى الله عليه واله ان من الصلوة لما يقبلها  
وتصونها وربها وان منها لما يلت كما يلت التوب الخلق فيصير  
بها وجه صاحبها مع انها بحجة هذا التقى الامر بتدبير بعض  
العلماء ومن الصبر فيه وفيه نظر لانه يمكن ان يكون ذلك مع استحسان  
الثواب كونه ما يقبل ما حديث البصير فظاهره ان المقصود  
تدبيره من حرامه عظم الثواب كيف وقد حصل ثوابا اقرب  
من فضيلة الثواب مع تمام العمل ويكون ان يراعى بالمعقوفه هنا في الجزاء  
لاشتمالها على نفع من الكل ولان الناس يحققون على الدنيا يقبلون  
الدعاء فلو كان القبول هو الاجزاء لم يحسن الاصل السمع في العمل  
يعنى يسمع السرايط والاداء وان تقاض الموانع وهم ياءون صلوا بعد  
وفيهم نظر لان العمل قد يكون لزيادة القبول اي زيادة لانه اعني  
الثواب او على جليل الانقطاع الى الله نعم وقوله نعم انما تقبل الله



من المتقين قطاها من غير التقى لا يتقبل منه مع ان عبادته بحرية بالآلة  
 وفيه نظر لان بعض المفسرين قال يراد من المؤمنين لان الايمان  
 هو التقوى قال الله نعم والزم كلمة التقوى سلكنا لكن المراد من التقوى  
 في ذلك العمل بحيث لا يكون ذلك العمل على غير التقوى كما يحكي من الشيخ في  
 موطن الطائفة من رومعه بعض رؤساء العامة في سوقا كوفه على ما يقع  
 فاخذوا على راسيتهم اكلنا ساء من على سائل فذرع اليه واحدة ثم التفت  
 الى ابي جعفر وقال علنا سيئين وحصلنا عشر حسنات فربنا ان  
 فقال له اخطات يا متقبل الله من المتقين **قاعدة** الفعل بوصف بالاداء  
 والقضاء بحسب الوقت المحدود ولا يوصف به بالوقت له **محدود**  
 معرف الاداء بانه ابتاع الفعل في وقت المحدود لم يتزعا والقضاء  
 بانه الاتباع خارج وقت المحدود لم يتزعا وان الواجبات العينية كالحجبة  
 والحج وود المعصوب وانقاذ الغريق والامانات الربعية والدية  
 والعبادة اذا اطلبنا فان السمع عند طماننا للوقوع فانه زمان التكليف  
 واخر النزاع منها بحسبها في طولها وقصرها فيصدق عليها المحدود كما  
 مع انتهاء التقضاء والاداء عليها في الوقت وبعد وكذلك يقتضى **الطلب**  
 اذا جعلنا الامر للمعروف والنجاة يمنع التحديد هنا لان المراد بالحدود  
 ما فيه الشائع وقتا محصورا للعبادة بحسب المصلحة الباصرة على

يتقدم ولا يتأخر ولا يرد ولا ينقض واذ لو المصلحة فيه راجع الى  
 الى المصلحة او المأمور به لا يحجب الوقت وهذا قابل للمقدم والتأخر  
 الزيادة والنقصان فانه المحببة تابعة لوقوع المنكر او تركه المعروف  
 اعرفت اتفاق وزمانها يعبر ويطول والتكليف بالحج يتبع الايام  
 وحصول الرقعة فان قلت يلزم ان يكون استعدا الرقعة في الفاتحة في  
 سنة الفوات موصوفا بالاداء لان استعد قد جعل لها وقتا موسعا  
 محدودا بالرمضان الثاني قلت لما كان يصدر طلبة فعل في غيره  
 المحدود في الجملة كان اداءه والتحديد السنة امر اقتضاه الامر الثاني  
 بالبقاء لا على معنى انه بعد السنة يخرج وقته بل معنى وجوب المباداة  
 فيها والافقته بحسب الاخر والعمر وهذا هو معنى غير المحدود **قاعدة**  
 التقضاء يطلق على طمان خمسة **الاول** بمعنى الفعل في الاتيان به ومنقول  
 نعم فاذا قضيت الصلوة فاذا قضيت مناسككم **المعنى** السابق  
**الثاني** استدلال ما يقين وقته اما بالشروع فيه كما لا يخفى او بوجوبه  
 فوعد بالحج اذا استعد فانه يطلق على الماتى به ما يشاء وان لم يتوالتقا  
**الرابع** ما وقع مخالفا لبعض الاوضاع المستبعدة فيه كما قال في غير هذا **محدود**  
 مع الايام بمعنى يكتفي بعد السليم ورجل هذا على الحق الاول اكله كمن



انما يتأتى على الرواية المتضمنة لصيرورة اخر الصلوة وانما يبحث باقى  
بالركعتين الاخيرتين من النساء الاخره جهرا فان وضع الشريعة  
ان يكون الجهر قبل الاخفات وكان يقال في السجدة والشهادة يقتضى  
بعد التسليم **فما** كان بصورة القضاء المصطلح عليه في انه  
يفعل بعد خروج الوقت المحدود ومنه قوله في الجملة يقتضى ظهوره  
هو اولى من عمله على المعنى الاول لان الاول يعنى محض واما هذا فغيره  
مناسبة المعنى الشرعى وخصوصا عند من قال الجملة ظهر مقصورة  
لا يجمع الاداء واللام فيه وما قد مر بان اجزاء الصلوة الى اخر ذلك  
انما يجوز لتلقى الاعناء فيهم محمول على التقليل وكذا ما ورد  
من اول الوقت وصنوا لله واخره عفو الله وان سلم نفع الهم **واحدة**  
قسم بعضهم الواجب الى الكل على الاطلاق والى الكل الذي يعاين فيه  
انه واجب فيه اية او عليه او عنده او عنده او مثله او اليه وقد  
لان الخطاب السمع قد يتعلق بجزي وقد يتعلق بكل وهو القدر المشترك  
بين افراد الجنس دون خصوصية الافراد والمتعلق بالجزء لا  
بالشهادة والتوجه الى الكيفية فالواجب على مطلقا هو الجزاء والجزاء  
هو الموضع والواجب به ينقسم الى سبب الوجوب فالله المتعلل مثالا الى

مطلق الوفاى سبب وجوب الطهارة اي يوم كان ومطلق الاطلاق  
سبب لوجوب الختان ومطلق ملك الشهاب سبب لوجوب الزكاة  
اذ لا خصوصية للذهب والفضة مثلا في ذلك فالمتصور سببا انا  
هو المتصور المطلق الذي هو قد مشترك بين السبب ومثال ذلك  
الماء في الوضوء والفعل ومطلق التراب في التيمم ومطلق الساتر في السجدة  
والجاء في الرمي والشاة في الذبح والرقبة في العتق وهذا يجب ان يتناول  
وهو ان يتوهم ان الوضوء من هذا الاناء واجب لان الوضوء  
بالاجماع ولا يجب من غيره بالاجماع فيجب منه فالاشقى الوجوب  
او يقر السجدة بهذا التراب واجب في الصلوة لان السجدة في الصلوة  
بالاجماع او بالجواب فركم الوضوء واجب بالاجماع مسلم ولكنه  
يعطى الماء وهو القدر المشترك بين هذا الاناء وبين غيره فاذا اشق  
الوجوب من غيره لك الاناء بالاجماع لا يتعين ذلك الاناء للوجوب  
لا يتعين القدر المشترك بين هذا الاناء وبين غيره والخصوصيات  
من الدين ومثال الواجب عليه فرض الكفاية فانه واجب على مطلق  
المكلفين ومثال الواجب عنده دوران الحول في الزكوة وعدم  
في الصلوة فان الوجوب بالسبب عند عدم الحيز وغيره من الواجب  
وكذا عدم الماء فالانيم يجب عنده لا يجب به وكذا اكل الميتة



عند عدم المباح اذا سبب في حجب الاكل حفظ النفس عند عدم  
المباح وعدم الخصلة الاولى من حفال الواجب المرتب كانظها  
فان السبب هو الظاهر فيجب به الصوم عند عدم التقوى وما  
الواجب منه كالحبس المخرج منه الزكوة غنا او بلا او قنات في  
النفقة او كفارة ومثال الواجب منه وهو جنس المعول في اخره  
اي ولكانه واي ذبحه كانت واي صيف كان ومثال الواجب  
منه كل تلف لمثل مضمون وجن ما الصيد والواجب اليك الليل  
في الصوم والمعتبر جنس العروب ودخول الليل في ليلة اتفق  
وكا الوصول الى مشاهد الجديان او سماع الاذان للمسا في النهاية  
في العدد فهذه هي اشتركت كلها في تعلق الواجب بمعنى كل واحد  
منها واحد منها بخصوصية **قاعدة** التخيير في الكفارة بخير شهوة  
وتخيير الامام بين القضاء والاسترقاق والمن في الاسترقاق  
والصلب والقطع فالواجب اصل المسلمين وكذا في التعزيرات  
والاقراب بخير شهوة المحبوس من هذا القبيل وكذا تخيير المرأة  
اذا نسأه او السبعة اذا كانت تخيرة مع ان ظاهر الاخبار بانها بحسب  
الشهوة وكذا تخيير المكلف في الحقوق وبنات اللبون في مواضع اكل الخبز  
وقد يقع التخيير بين المباحات والمستحبات **قاعدة** الواجب افضل

من الذنب قالوا لا خصامه بمصلحة زائدة ولعلهم في الحديث  
الذي ما تقرب الى عبدي بمثل اداء ما اقتضت عليه وقد خالف  
في صواب الايراد من الذين الذنب وانظروا المعسر الواجب واعادة  
الشعر وصلوة جماعة قالوا الجماعة مطلقا يفضل صلوة الفرد بسبع مائة  
درجته وفضل الجماعة مستحبة وهي افضل من الصلوة التي سبقت وهي  
ولكن تلك الصلوة في البقاع الشريفة فانها مستحبة وهي افضل من غيرها  
مئة الف الى اثنين مئة صلوة والصلوة بالسوان والخشوع في الصلوة  
مستحب ويرتفع لاجل سرعة المباداة الى الجماعة فان كانت بعضها  
انها واجبة لانه اذا اشتد سعيه بقله الاشتغال عن الخشوع وكل من اشتد  
معارض لاصلة الواجب وزيادة لاشتغاله على مصلحة اذ يدبر في الواجب  
لا بل لك التبدل **قاعدة** الاغلب من الثواب في القلة والكثرة تابع  
للعمل في الزيادة والنقصان لان المستحق اصل التكليف المودى الى الثواب  
وبداه تكليفا عظمت عظم وقد يختلف ذلك في صورته فممن  
امر الله تعالى ان يؤتوا ثوابا كبيرا او تكبيرة الاحرام مع ما في التكبير  
ولكن في الهدى والاضحية والمضيف وكذا الصلوة في مسجدين احدهما  
جماعة والاخر فرقهما والهدى واحد وسجدة التلاوة مع سجود الصلوة  
وركعتي النافلة مع ركعتي الفريضة وهو كثير النافعة واستغفارات



والأكل بينهما كالتزوايا كتسبيح الرفر على السلم مع اصناف من  
التسبيحات وكالصيام ندبا في الحضر والسفر وقد ورد في الخبر  
عن النبي صلى الله عليه واله من قتل الوفقة في الصريرة الأولى قلة مائة <sup>حسنة</sup>  
ومن قتلها في الثانية فلم يسع حسناته قالوا لان الوفقة حيوان  
خفية الذين يقتضون قتلها بصريته واحدة فاذ لم يحصل دل على ضعف  
العدم **فاعتد** كلما كان في النافلة وجبرته ترجع به على الغرضية جاز  
ان ترتب عليه حكم نأيد على الغرضية ولا يلزم من ذلك افضليتها  
لاشتمال الغرضية على ترايا سفر تلك المزية في جعلها ليست حاصلة  
في التوافل ومن هذا ترتب تفضيل الانبياء عليهم السلام على الملائكة  
عليهم السلام وان كان للملائكة مزية دوام العبادة بعين قنونا كارد  
في الخبر عن النبي صلى الله عليه واله اذا اذن المؤذن اذنا <sup>لله</sup> الشيطان  
له ضراط الى قوله فاذا احرم العبد بالصلاة جاءه الشيطان فيقول  
له اذكر لذكرنا حتى يصلي الرجل فلا يدري كم صلى مع ان الاذان  
والاقامة من وسائل الصلوة المستحبة والمقاصد افضل من الوسائل  
وخصوصا الواجبة **فأيد** دعوى النبي صلى الله عليه واله من  
رمضان واتبعت ليست من شوا انما صام الدهر وفيه مباحث  
**الاول** لم قال رمضان وقد قال يرم شهر رمضان وفي الحديث

لا تقروا

لا تقروا به ضامن وجوابه انما قيل للتبني على جواز ذلك اللفظ  
كان غيره اولى منه **الثاني** هل هذه الستة مترتبة على صيام مجموع الشهر  
او يكفي صوم شيء منه او لا ترتب اصلا وجوابه ان الظاهر ترتيبها  
على مجموع صوم الشهر في كل صيام الدهر ويحتمل عدم الترتيب  
اصلا لانها ايام معينة للصوم فلا يختلف فيها الحال **الثالث** لم قال  
يست ولا يام ملكة وجوابه الجري على قاعدة الكلام العربي في  
الملك على الايام كقوله نعم ان ليثتم الايام بعد قوله ان ليثتم الايام  
**الرابع** لم قال من شوال وهل مني على غيره من الشهر وجوابه العمل  
بذلك بالملكف باعتبار انه حديث عهد بالصوم فيكون دواء على  
الصوم اسهل من ابتداءه بعد انقطاعه **الخامس** هل هي العيد  
بغير عقل ام لا ولو اخذ ماص العيد هل باقي بها او لا وجوابه ان لا  
عندنا ان على العيد لا يقبل لما قلناه ولو اخذها فالظاهر بقاء  
الاستحباب لسخا للفظ **السادس** لم خص العدد بست دون غيرها  
وجوابه لقوله نعم من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فيكون مع ذلك  
لثلاثة وستين يوما وذلك سنة كاملة **السابع** لم قال فكانا ولم يقل  
فكانه وجوابه لان المراد تشييد الصوم بالصوم ولو قال فكانه لكان  
تشيهها للصيام بالصوم وليس به **الثامن** كيف يتصور ان يكون



التباعد لا الصوم الدهر وهو جنة منه وكيف سبوا في الجحيم  
 وجوابه ان الصيام من ثياب صيام الدهر مجرد عن المضاعفة  
 اي ضعفه من مثل استحقاق صوم الدهر والمراد ان لو كان  
 في غيره من الملة فان الاضعاف انما جاءت في غيره من الملة  
**التاسع** هل المشبه به كيف اتفق او كونه على انه محض منه وجوابه  
 بل المراد صوم الدهر خمسة اسداسه فرض وسدسه نفل كما كان المشبه  
 بهذه النسبة فله بالحسنة من الواجب عشر اشكالها من الواجب بالحسنة  
 من المنسوب عشر اشكالها من المنسوب **الحاشية** هل المراد صوم  
 او مطلقا فان كان الاول فلهذا له درهمه فان كان الثاني فلا  
 الجواب عن السادس وجوابه المراد هو الصيام والام عوض من  
 هل فرق بين هذه السنة وبين سنة الايام في الآية الاخرى عليه  
 نعم لان هذه السنة قد ثبت حكمها واما سنة الخلق فيقبل لان السنة  
 اول عدة تام ونفسي بالعدد التام الذي اذا اجتمعت اجزؤه يقوم  
 منها ذلك العدد كالنصف والثلث والسدس وقد يكون العدد  
 ناقصا وهو الذي اذا اجتمعت اجزؤه ينقص منه كما لا بد من فالحا  
 نضا فببعضها ينقص عنها وقد يكون ناقصا وهو الذي يزيد اجزؤه  
 كالاشي عشر والعدد التام احسن الاعداد كما ان خلق سوا الناس

كانان ناقصا عن علوانا كما ان خلق بيدنا بارة **فائدة** الصلوة  
 افضل الاعمال البدنية لان بصرفات الصبا دا وبصره خاله تتم كالمعرفة  
 وحق العبد هو ما يمكن من سقاطه والافضل حق العبد فهو حق الله  
 عز وجل كما دال الدين ودة العتق والودعة وحسبها والتأليف  
 جانب العبد كالزكاة والصدقة والكفارات والتبذير والنفقة  
 والهدايا والادوات والوصايا وحق الله تعالى وسوله والعباد كما اذا  
 والصلوة مشتتة على الجميع فحق الله كالبينة والاداء كما الكف من الكلام  
 والمنافيات وحق الرسول والعلية عليهم وهو الصادرة عليهم والشهادة  
 لرسول الله صلى الله عليه واله بالرسالة وطهم بالاله وحق الكف من هو  
 دعاؤه لنفسه وطهم بالهداية وفي القنوت وغيره بحمد الله والحمد  
 بما شاء وفي السلم وسلم عليهم بعد السلام على النبي وعليهم ومن ثم ورد  
 صلوة فريضة افضل من عشرين حجة وفي غيرها الف حجة وعلى النبي صلى الله  
 عليه واله واعلموا ان خيرا لكم الصلوة دعاء العاتية والخاصة وما في  
 الاذان والاداء من حجة خيرا من غيرها في ذلك فان قلت هذا امر  
 بان الافضلية تتبع الاشقية وبالنبي صلى الله عليه واله لما سئل اي  
 افضل قال لا الايمان بالله قيل ثم ما اذا قال جهاد في سبيل الله قيل ثم  
 قال حج مبرور ومن البعيد ان يكون صلوة الصبح افضل من حجة مبرورة



عن العدد المذكور وكونه فاعلمنا افضل من جهة مستوفى وابعده عن الفضيلة  
 الصلوة التي لا يكون محتمل فيها على الجهاد الذي فيه يدل النفس في سبيل الله  
 قلت اما الايمان فخرج بقولنا الاعمال البدنية فلا كلام فيه ولهذا  
 عليهم السلام ما تعرب العبد الى الله بنبي بعد المعرفه افضل من المصالح واما  
 الحج فعمل بالمعروف في الصلوة الواجبة والحج المندوب وبنو المتفضلين  
 في الصلوة وبنو المستحق في الحج مع قطع النظر عن المتفضلين في الحج او راد  
 به الحج في غير هذه الملة واما الصلوة المندوبة فيكره ان لا يراها العبد  
 افضل من الحج اذ ليس في الحديث الا الفريضة واما حديث خير اعمالكم  
 الصلوة فيكره حملها على المعهودة وهي الفرائض ويؤيده الاذان والاقامة  
 لاختصاصها او تقول لوجه فبقينا الحج والعمرة في الصلوة المندوبة كانت  
 افضل منها او يختلف بحسب الاحوال والاختصاص كما نقلت من مسلم بن الحجاج  
 اي الاعمال افضل فقال بر الوالدین وسئل اي الاعمال افضل فقال الصلوة  
 الاول فقها وسئل ايضا اي الاعمال افضل فقال الحج ويروى فيتحقق ما يليق  
 بالسائل من الاعمال فيكون لذلك السائل والدادان محتاجان الى جهة والاحتياج  
 بالصلوة يكون عاجزا عن الحج والجهاد والحاجب بالجهاد في الخبر السالف  
 فادرا عليه كذا ذكره بعض علماء السنة دوما للثبوت افضل على الاختيار **فما يليق**  
 من غير الاعمال بان يكره فيها الله نعم افضل التبعاج وهو من غير

جمهور العلماء ومخالفة فيه بعضهم لنا وجوب الحج والعمرة اليها وتكريم  
 ثواب الحج والمعتمدين سبيل الله صلى الله عليه واله من حج هذا البيت  
 فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وقال الحج المبرور  
 ليس بخرأ ولا كبرية وقال اهل البيت عليهم السلام من اراد دنيا واما  
 فليسوم هذا البيت ولو كان ملك داران والزم عبده وورثته يعقده  
 احد ما حتمه وودعهم على ذلك خرا عظيمما انقطع كل ما كان ملك الدار  
 عنده اثر من الاخرى ولا خصا اهل الكعبة الشريفين بقبول الاكرام في  
 الاستلام وذلك مما يدل على الاحترام والتعظيم وكثيرت الزجرات الماتة  
 والعشرين الطائفتين والمصلين والتاخرين ولا اله الا الله جعلها حراما  
 في الجاهلية والاسلام وان ميذا الاسلام فيها مولد رسول الله صلى الله عليه واله  
 والموالدين المؤمنين على السلام واعظم الصحابة رضوا الله عنهم فيها  
 في الكعبة الشريفين وجميع الانبياء السابقين اليها واقام النبي صلى الله عليه واله  
 بها ثلث عشرة سنة وبالمدينة عشرة ايام والتعظيم والاحترام يختص بها  
 الكعبة فوق غيرها ولو جرب استقبالا في الصلوة لم يوضع العبادة و  
 استبدادها والاختلاف عنها عند التبرؤ ولا يعارضه باستقبال  
 المقدس لا كان مدة قليلة وانقطع والناسخ لا بد وان يكون كذا صلوة  
 من المستوح فالباقى وكونها لا افضل الا بالاعمال وتكريم حرمها صيدا



نحوه وحشيتا ومن دخله كان آمنا واما ما في اربعين اريهم واسمعيلا  
 يا نوح بها في كل سنة ستارة العت فان عوزوا عتوا للملاكة والاله  
 حرمها يوم خلق السموات والارض والمدينة لم تحرم الا في ما ان النبي لم  
 ولحرم دخول شريك اليها لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم  
 ويتاكد الفصل بانه تعبر عنها بالمسيح الحرام فجعلها كلها تحدا  
 ولا البيت الحرام والبيت وضع للناس ليعرفوه بالبركة والهي  
 ولقوله مكرم الله مقامه وحرم رسوله الصلوة فيها يا ائمة العت  
 بعشرة الاف واجتمع الاخرين بان المدينة افضل لانها موضع استقرار  
 الدين ومهاجرة سيد المرسلين وظهور دعواه الايمان وبها دفن سيد  
 المرسلين والاولين والاخرين وكل الدين ووضع اليقين والمنطق  
 سنة النبي صلى الله عليه وسلم اثبت المنقولات ولا تامة اعظم الصحابة بها وموت جماعة  
 منهم ومن لان فيها ما لا يورى النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة خير من كل  
 دعى النبي صلى الله عليه وسلم دعاها بمثل ما دعا ابراهيم ولقوله اللهم انهم اخروني  
 البقاع التي تاسكن في احب البقاع اليك والاحب الي الله عز وجل  
 والانبيا مستجاب الدعوة ولقوله لا يصير على اذانها وشهدتها  
 الاكتب له شقيعا او شهيدا الى يوم القيمة ولقوله ان لا يبارك  
 الى المدينة كما تبارك الجنة والجرها اقوى وقوله ان المدينة شريفة

سكانها اكثر حيث الحيد وقوله يا مدين قري ومبيري وقصته من  
 رايض الجنة والجواب ما ذكرناه او مخرج لانه الوجه الاول فيها كاله  
 على التظيم اما على الفضيلة فلا والاعتراف من طلبة فعمل على الجنة  
 في سنة الزيد والمخرج اصله المخرج او في سكني هذه وسكني تلك ما  
 دعاه النبي فعمل على المصريح به فيه وهو الصانع والمبدع والمراد باحب البقاع  
 اليك بعدكم لانه كان قد شئ من دخلها في ذلك الوقت فلم يرد  
 الامكان ما يوجد قوله اليه ويجوز ان يكون معنى الاجبة لها الاجبة لا  
 باعتبار اقامتها عليهم وقد كانت اذ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله  
 يرشد الخلق الى الله فانقضى التبليغ صلى الله عليه وسلم واسطة بوجه صلوات  
 عليه وآله وان كان قد استند المحبة اليها فالمراد اهلها كقولنا الاول  
 المقدسة اي من فيها والوادي المقدس اي قدس من الملاكة والقيم  
 والصبر على الاذى ليس الفصل والكلام في الافضل لانه مطلق  
 الزمان فعمل على زمانه ولا يكون معه استغناء ويؤيد حوجه اكل الصفا  
 الى البلاد وعلى علم السلام واما الازد فهو عبارة عن تردد المسلمين في مكانه  
 حيوة قريته واعمالهم وانفصاحهم اليها فالبقاء لهذه الفضيلة بعد تواتر  
 وكذا حديث اكله مخصوص بزمانه عليه السلام فخرج اكل الصفا بها  
 الوضعية فقد يتزيم بانها افضل من غيرها من المدن ولا يلزم من ذلك



افضلها على كذا لان مكة كلها رايض الجنة في الخبر عن اهل البيت عليهم السلام  
الركن الثاني على ترميز من ترفع الجنة قلت ولا ادى لهذا الاختلاف كثير  
فان كان افضلية البقاع لا يكاد يتحقق بالمعنى المشهور من كثرة  
الثواب وقامته فيجعل العامل فيها اكثرها با من غيره وقد تظاهرت  
الاخبار بافضلية الصلوة في مكة على المدينة وغيرهما من البلدان ولا ريب  
في اختصاصها باعمال الحج ومنها الطواف الذي هو افضل الاعمال عند  
دعوى الاصحاب ايضا ففضلية الصدقة فيها على غيرها حتى ان الدم  
القدس دم فيها دماء خالد القلا منى من الصادقة في الخبر الذي قلناه  
الصلوة فيها باقية الصلوة ويجعل في المدينة الصلوة بعشرة الا  
والددم بعشرة الاف وعن علي بن الحسين بن ابي العباس عليه السلام  
استبجى بكم افضل من حجاج العراقيين ينفق في سبيل الله ومن حرم  
القران بكم لم يمت حتى يرسل الله روحه ويرى منزله في الجنة وهذا ما  
اثره باقي الاصل المتنازع فيها وقد جاء في الرواية عظيم الذي  
انطقا في كذا حتى قيل هو الاما د فيها شتم الما دم وكل هذا يدل على  
البقعة بحيث تزايد فيها قوام الاعمال ودعم بعض مقاربه العاين  
الاثر اجعلت على ان البقعة التي دون فيها رسول الله افضل البقاع  
بعض العلماء في تحقيق افضلية هذا او لا وفي دعوى لاجماع ما نانا

**قائمة** ولعنتم مكة والمدينة مواضع تفاوتت بافضلية كذا كونه  
بيت المقدس والمشهد الشريف وخصوصا الحرام المقدس على كذا  
السلام حتى جاء في الحديث عنهم عليه السلام قري كعبه ولا يقهر كعبه  
لما خلقتك فلما ابتليت كبريالك لما وقر كبريالك لم يزل فيك  
لما خلقتك وبعد ذلك المساجد وتفاوتت بكثرة الحجامة وما  
يترتب لوجوه في فضل من غيره ثم التفرع وافضلها السجدة الحظيرة  
ثم مجالس الذكر والعلم وذلك باعتبار شرف الطاعة المقفولة فيها  
لا باعتبار اجرامها او اعراضها بها وكذلك تدقيق التفضيل في  
كسهر رمضان والجمع والايام الاربعه والايام الاربعه  
الاعتساب **قائمة** حرم بعض الاصحاب الاجرة على القضاء والاداء  
والاداء وجود الزكاة من بيت المال فيقال من الفرق بينهما  
عوض عن تلك الاعمال فيجاب بان الزكاة امانة ومعروف  
احا نه من الامام على قيام مصلية جارة وليس فيها معاوضة ويقادى  
بان الاداء جارة الاداء لازمة وبانه يجوز ادائه ونقصه بحسب  
المصلحة بخلاف الاجارة فيجوز ايضا تغيير جنسه وتبدل بغيره  
الاجارة وبانه تصرف في الامم من المصالح فالام لان مال الاجارة يورث  
تخلت الزكاة ولو قيل بانها معاوضة للمسلمين امكن لان العمل للمسلمين



فانما تجعل لاجاءة ابقاء لها على الجوانب اقداء بالسلف **فان**  
 كل عبادة اريد بها غير الله ليعاها الناس فهي مشتملة على الرياء سواء  
 اريد مع ذلك القرب الى الله بغيرها او لا اما لو كان العمل غاية في نفسه  
 سرية او اخروية فادارة الانسان مع القبة فانه لا يسير بها كطلب  
 القاري ليجها لله والفتنة وقراءة الامام للصلاة والتعليم وتلاوة  
 آية من القرآن بقصد القراءة والتفهم وتحسين الصلاة من المتكثرة  
 ليصدق به الناس ومنه صلوة الفريضة في المسجد واطهار الزكوة  
 الواجبة وكذا ما يداخجها الجادة والصائم ليقطع شهوة الشحاح  
 او يصح جسمه فان الجبر والعلية ومنه الوضوء للتعرف مع القربة او <sup>للتطهير</sup>  
 معها كالضابط ان كل حمية يقصد بها العبد شغفه لازمة للعبادة ولا  
 يتركها بالصلاب نفع من الناس ولا دفع ضرر عنه لا من حيث الدنيا  
 فلو قصد دفع الضرر بعبادة التقيته لم يكن رياء وكذا لو قصد دفع  
 الضرر بترك الصلاة والصيام **فان** الحكم في اباحة الادب دونه  
 في الدعاء والاباحة مطلقا في غيره من الشغف وطول اليأس وتلك  
 في مخرج موسى عليه السلام حيازا بغير حصر من اعادة لمصلحة الرجال فيكون  
 عيسى لا تحمل سوى الواحدة من اعادة لمصلحة النساء فهاهنا من الشريعة  
 المظهر من رعيته للصالحين فالتقويج الدعاء مقلنة للشر والنجاة و

والعبادة بسبب المناقشة الدائمة وكان غاية صبر المرأة على ذلك  
 فلهذا اعتبرت الاربع اما الامانة فانه من الحق تعالى والوحي بالبيعية  
 ودل الرق يعفون من المناقشة المولدة للشحناء والحرارة وان خدس الا  
 المحنة فيهن بالبيعية وانفة الحرمة تمنعهن من الصبر على المناقشة واما  
 الشدة فلكونها الى اجل مخصوص سهل في الخطب لان كلام الرقيب  
 ينتظره فلا تقطع فيه الشحناء وهذا مع عدم وجوب الاتقان والمسا  
 الذين هما من اثار الشحناء ويماز ادخل منها والاستمتاع اوقاها و  
 انما ارجح اليقين في اكلها بالسرقة ومنه على امته والوقوف بعدله والحام  
 الصبر على لعنهم الصبر اكرامه **فان** يحرم على الرجل بناء اسرته  
 صلوته وصنوه اول اصوله واول فصل من كل اصل يحرم مثله رضا  
 وبالمضاهة اصول بغيره مطلقا وصنوهما مع الدخول وجعا لاقتنا  
 مطلقا والعمه والخالة مع بنت المستوفية اليها بالوصف لا مع رضاهما  
 وعلى المرأة ما حرم على الرجل عينا اذا فرضه كرا على الخنثى المشكل الزوج مطلقا  
 ويحرم الزنا السابق وهو على الشبهة ما حرم بالصحیح واللواط ام الموطوعة  
 وائتية فنانا لا لاخت فحب واللعان وشبههم وطلاق التسع للعدة  
 الوثنية يحرم على المسلم مطلقا واكتفاه به دوا ما ابتداء والتعاسية في الدوام  
 على الحر من الحرار والثالثة من الامام عليه وينعكس في العبد والمبعض



بالنسبة الى الجوارح وحسب النسبة الى الاماء والمبعضة كذلك والافشاء ما  
 من صفة الحنة فان صلحت فضته فولا **قاعدة** يجوز الجمع بين عقدين مختلفين  
 حكما اما في اللزوم والجواز كالبيع والبيعة والسرقة وفي المكايمة <sup>المساغة</sup>  
 كالبيع والشكاح او في التشديد وامتناع الخيار ويجوز ان يبيع وانصر  
 او في الغرر وعدمه كالبيع والقراض والمساغة ومنع بعضهم من جواز  
 الستة ويجمع ادل اسماهاخص مشتق اعتبارا بينا فيها وجوز الجمع  
 والاجابة لا شرا كهما في اللزوم لانا ان ذلك في قوة عقدين <sup>يصدق</sup> في كل  
 منهما حكمه **قاعدة** كلما بان ان الزكاة فيه فتبرع بالغير فاك فلا  
 وقع موقعه كره الوديعة والغصب وقضاء الدين ونفقة النفقة والافاء  
 واليهام والحج والصوم والصلوة على الميت والزكاة عنه وان كان عقدا  
 على الاجازة كسائر العقود والسقوط ويرى لانها لا يقف على الاجازة  
 ويرى الغرض من المدين وقبض احد الشريكين من العزم وقبض المبيع <sup>المشترى</sup>  
 والتميز بين البايع وقبض الزم من المدين على احتمال وكذا قبض الموهوب من  
 المتهب وان كانا بتماما بطل كل اطلاق وانفق وكذا لا يجوز التوكيل فيه  
 لا يجوز من المتبرع كالايمان والطهارة والعزم والقسم **قاعدة** كل عقد لا  
 فيها العلم بانها من الامتياز في نفسها وتوجهها وفي المستأجر بعد من شئ  
 اما في الموقوف منها فبما انظر اذ هو المقود واما في المستأجرة فلا ولا

كان لغاية الاستبراء من الحمل لا الاعتماد لان الغالب في العدة التقيد <sup>المحصن</sup>  
 كاعتداء الصغيرة والياسة وقصر المدخل بها علة الوفاة وكما يجب  
 في جتمه سنين فخصرت بطلانها قبل المسيل في البسطة انما وجب  
 ثلاثة اشهر بعد التزويج لا انقضاء ما سبها بعدها وقد قال في  
 يفسر من المحض لان ذنب الاعتماد على الياس فلا يحصل قبله كسائر  
 الاسباب والمسببات وهذا غير منقسم لانا ان بعض هذا التقديرات  
 المرأة كيف وقد بقي من غير حصص ثم تحيض **قاعدة** العرق العدة  
 والاستبراء ان العدة تجامع العلم بمرادة الحقبة الرحم بخلاف الاستبراء  
 ومن ثم لم يثبت الصغيرة ولا الياسة ولا الحمل من زنا ولا من غيب عنها  
 سيد جازم في حصصها ولا لانه المرأة على الاظهر ولو كان البايع نحو الالة  
 كما يتفق في المصاهرة والرضاع على خلافه فيه لا قريب عدم وجوب  
 الاستبراء صونا للمسلم عن الجوارح ولما كان الطلب في الاستبراء <sup>الرجوع</sup>  
 لا التقيد كتنفي فيه بقر واحد بخلاف العدة وحسن الحمل اذ لو قلنا به  
**قاعدة** الملك حكم شرعي يحد في العين والمنفعة <sup>المضاهية</sup> فيمكن المضاهية  
 من الانتفاع به والعرض عنه من حيث هو كذلك وانما حكمه مضاهية  
 تتبع الاسباب الشرعية واما ان مقتضى فلا يرجع الى تعليق خط الشراء  
 والتعلق امر اعتبارا به بل يفتى في العين والمنفعة عند حصول الاستبراء



الحصل له والتبعية بالانتفاع يخرج منصرف الوجه والكيل والحاكم  
مع عدم تحقق الملك والتبعية بالعرض يخرج الاباحة كالحق في الضيف <sup>الماء</sup>  
على النجوة المقررة على خلاف فيجزيه الاختصاص في المسجد <sup>باط</sup> والار  
والطرق ومقاعدا الاسواق فان هذه لا يملك فيها مع التكرار <sup>الشرعي</sup>  
من الصرف يخرج عنه ما تعرض من مانع الجرح على الملك <sup>الملك</sup> قال الملك  
ذلك من حيث هو وهو وانما تختلف لمنافع ولا تنافي بين الامتلاك  
الثاني والامتناع العيزي ولا يرد النقض بملك الملك لانه لا  
يسمى ملكا حقيقيا وكذا الضيافة اذا اصبحت لا يملك ولا يمتنع  
ولا بالوقف عند من قال بملك الموقوف عليه لان الانتفاع <sup>صلى</sup>  
في الحله والاعتياص قد يحصل في جميع الوقف ولا مال ك  
الانتفاع دون عوض المنفعة كالمسكن لان ذلك لا يعد ملكا  
حقيقيا وعلى هذا الملك من الاحكام الخمسة اعني الاباحة وله <sup>شباب</sup>  
يلحقه بالوضع اذ هو سبب في الانتفاع الا انه غير المستطاع عليه  
اذا الضابط في خطاب الوضع ما كان متعلقا بافعال المكلف لا <sup>عقل</sup>  
وجه الاقتضاء والتحيز ولو وصلت السببية فتابع جعله خطاب  
الوضع لكان اكثر الاحكام منه اذا التماح مثلا سبب في الحال <sup>الحال</sup>  
سبب في وجوب حقوق الرقبة التي هي سبب في امور اخرى <sup>الذات</sup>

يجب في وجوب الصلوة والوجوب سبب لاستحقاق الثواب  
بالفعل والعقاب بالترك وسبب تقديره على غيره من  
المتنديات **فاحمد** الذي معنى تقديره في المكلف قابل للاتمام  
والا لزام ملاذته في الصبي والسفيه الا عند املاط مال الغاي  
جنابة السفيه مطلقا وللعدالة وصليب الصبي والسفيه  
الاتمام والاتمام بخلاف المبيع والضمان والحالة والصدقا <sup>مكوت</sup> الا ان  
عقد السفيه عن اذ لا يكون للصبي مال <sup>مكوت</sup> فلهذا لا يملك  
يتعلق بتمته وان قلنا بتعلقه به وكذا ما املت فلاذته له اصلا  
ولكن يشغل الاتلاف من الصبي حال عدم ماله فانه يزخر منه <sup>مكوت</sup>  
مال لا يدين متعلق حال الصغر ويكون ان يقال <sup>مكوت</sup> المتعلق هنا  
بمعنى انه اذا بلغ وجب عليه العزم او عليه قبل بلوغه <sup>مكوت</sup> والاهلية  
فغاية الله لان المعنى بها قول يقدره الشارع في الحال ولا  
يشترط فيه سوى البلوغ ومن جعل للميز بصره <sup>مكوت</sup> بالتبعية ولا  
يشترط في الاهلية ملك المصروف فيه لان عقد الفضولي <sup>مكوت</sup> صادق  
اهله غاية ما في الباب ان ذلك شرط في النقص والحاصل انه لا  
في الاهلية التذم فان الوصي والكيل والحاكم وامنه <sup>مكوت</sup> هم  
ولا يتعلق بهم شيء وكذلك في التماح له اهل العقد على <sup>مكوت</sup>



والنجاح لا يمتصون ثبوته في الذمة والظاهر ان الذمة وامثلة لصرف  
من خطاب الوضع برب اعطاء المعلوم حكم الموجود وذلك لا  
لاشي تام بالحل من الصفات الموجودة كاللون والطعم وانما هو نسبة  
محصنة بقدرها صاحب الشئ موجودة عند سببها كما يقدر الملك  
في الحق من الغير وكذلك مذهب التقادير فيها سببها وثبت  
ثبوتها فيكون ان يقدر من خطاب المصلحة لان معانيها <sup>المعروف</sup> **فان**  
بالانتماء والالتزام **فان** الغرض انما هو محبوب ويطلب كونه  
قوله بعضهم ومنه قوله نعم متاع الغرض وشرا هو جهل الحصول ولما  
المجهول معلوم الحصول مجهول الصفة وبها عدم وخصوص وجود  
الغرض به في المجهول في العبد الا ان اذا كان معلوم الصفة قبل او كان  
الان وجود المجهول بدون الغرض كما في المكمل والمؤثر والمعدود  
لم يصير يقدر في فعل في الحيا لا يدري اذهب ام فسد ام فاسد  
ويوجد ان معاني العبد لا يبق المجهول منه ويتعلق الغرض والحالة  
فان بالوجود كالعبد لا يبق فانه بالحصول كالعبد لا يبق المعلوم وجود  
والطعم في الهواء وبالحس كلب لا يدري ماهو كسلقة من سلح مختلفة و  
بالشئ كعبد من عبدا وبالفقد كالمكمل الذي لا يعرف فانه البيع  
المبلغ السهم والحقين كسوق من ثوبين مختلفين وفي البقاء كسيرة

قبل بعد الصلاح عند بعض الاصحاب ولو شرط في العقد ان يبيع  
الصالح لا يحل ان كان غدا عند الكل كالشرط في ودة الزرع <sup>بشئ</sup>  
والغرض ان يكون تام لم يدخل ظاهر في العوضين وهو متسع اجماعا وقدر  
مما يتباح به لقلته كاس الجدار وقطن الحبة وهو معصوم عنه اجماعا <sup>كنا</sup>  
شرط الحل وقد يكون بينهما وجه الخلاف في مواضع الخلاف كالحل  
في مال الاجارة والمضاربة والتمرة قبل والابق بمقتضى **فان**  
المصلحة ثلثة اقسام صرفة كنفقة الانسان على نفسه وجارية كنفقة  
على زوجته وقائمة كنفقة على الارباب لانه منه تكاثر الاموال  
الاولى مقدمة على الثانية كما ان الثانية مقدمة على الثالثة والسلم من <sup>التمامة</sup>  
لانه من تمام المعاش وكذا في المزاولة والمساواة والمضاربة وبيع  
الغائب وانما الشرط فيه يقص الغرض في المجلس حذرا من بيع الكاكي <sup>بالكاكي</sup>  
اي ان البائع والمشتري كل منهما يكلا صاحبه اي يراعيه لاجل ما عليه  
فيكون اسم فاعل للمعاذين ويجوز ان يكون اسماء الذين لان الذين يحفظ  
صاحبه عند الفسخ من الصياح وعلى هذا هو اسم فاعل للذين ويجوز ان يكون  
اسم مفعول كما في الدقيق وعلى التفسيرين والاخيرين لا حذف في الكلام وفي  
التفسير الاول في الكلام انما تقديره يبيع بالكاكي بالكاكي لا <sup>سبحانه</sup>  
وبعد البيع على العاقلين وعلى كل تقدير وهو جائز باب تسمية الشئ



يؤايليه لان حال العقد ليس هذا كما في من يبيع الكالي الكالي  
 يبيع دين في ذمة واحد بين المشتري في ذمة اخر وهو حقيقه كمن يبيع  
 حال العقد ولا بد من كون المسلم فيه قابلا للتفليس حتى يكون في الذمة <sup>موجودة</sup>  
 اسلم في الدار والعقار **قاعدة** القرض عقد صحيح مستقل ومنه يظهر ان  
 هو يبيع بخلاف الاصول في ثلثة اوجه عدم القبض في المجلس في قول القدر  
 وسلفا للمعلوم في المجهول ان قلنا بضمان المسلم في القيمة ويبيع باليس  
 عنه في المثليات واحتمل هذه الخالفات تحصيل المصلحة المعتبرة  
 الى العباد ومن ثم امتنع اذا جاز فنعاه الى المرفق كمن يبيع له  
 المعروف **قاعدة** الفرق بين البتوت والحكم ان البتوت <sup>يقدر</sup> هو  
 الجحيم كالبينة وشبهها السالمه من المطاعين والحكم انشاء كلام الامام  
 او اطلاق يرتب على هذا البتوت وبها محكوم من وجه لوجود  
 البتوت بدون الحكم في بعض الجحيم قبل انشاء الحكم وكسوة لخل  
 سؤال وطهارة الماء ونجاسته وبتوت التحريم بين الذبيحة وضاع  
 ونحوه والتحليل بعقد او ملك ويوجدان معا في بعض الجحيم والحكم  
 بعد ما **قاعدة** المعتبر في علم الشاهد ان التحلل لا يشترط ان  
 في كسوة من الصود كالشهادة بينين او يبيع او ملك او اربح <sup>الكل</sup>  
 ان يكون قد دفع الدين وشتر المبيع وباع المورث وكالشهادة بعقد

بيع ادا جارة مع اسكان الاثما لم يبعد والمعتد في هذا الصود انما  
 الاستصحاب اما الشهادة على الشب والولاية فانها مع القطع لا تنافي  
 انتفاهما وكذا الشهادة على الاقارفة ان اخبار عن وقوع النطق في  
 الزمان الماضي اما الشهادة بالوقت فان منعنا بيعه في <sup>القطع</sup>  
**قاعدة** الموارد التي عنها الحكم الاقرار وعلم الحاكم والشاهد  
 فقط والشاهدان واليمين والشاهد فقط والمروة فقط والمروءة  
 فقط وثلث والاربع والمروة بان واليمين والابن والرجل <sup>المثلية</sup>  
 والمروءة والرجلان واربع النسوة والكل مع رجلين ورجلين <sup>تختلف</sup>  
 المدعي والسماعة واما ان اللعان واليمين وحدها في صود الخالف <sup>شهادة</sup>  
 الصبيات في الجراح بالسروط والمعاقد في الحضر والبدن المرفق  
**قاعدة** يفرق بين الحدود التي يرمي وجهه عشرة <sup>الاول</sup> في عدم  
 التقدير في طرف ثقله ولكنه معتد في طرف الكثرة بالايام <sup>الحديثة</sup>  
 كمن من العامة لانهم جلدوا كذا باعطيه ونفسه انما سئل خاتمه ما نفع  
 فيه قوم فقال له اذكرني النطق وكنت ناسيا فجلده ما لم يفرق <sup>جلد</sup>  
 بعد ذلك ما اخرى **قاعدة** استواء الجوارح بعديها <sup>ان</sup> وكثرة على  
 الجنايات في العظم والصغر بخلاف الحد فانه يكون فيه بسبب الفعل  
 فلا فرق في القطع بين سرق ببيع دينار وقطاعه دينار بقطعه <sup>الشر</sup>



جزء مع فطم اختلافت ففاسد ما **الرابع** انه تابع للفسد وان لم يكن  
 معصيته كما ذنب الصبيان والبهائم والمجانين استصلاحهم وبعض  
 الاصحاب يطلق هذا على الذنوب اما الحق فيجذب سرب التمسك وان  
 لم يسكن لان تقليده لا ينافي ما ساد لما فاته المصنوع عند ما خيل اسكنه  
 تقليده حرام والقياس الجلي عند عدم تواتر سوادته لنفسه **الخامس** اذا  
 كانت المعصية حقيرة لا يستحق من الغفران الا الحقير وكان لا اثم له  
 فقد قيل لا يعذر لعدم القايك بالمثل وعدم اباة الكثير **السادس**  
 سقوطه بالقرينة وفي بعض الحدود الخلاف والظاهر انه انما سقط  
 بالقرينة قبل قيام ابعينه **السابع** دخول التخييرية بحسب انواع الغفران  
 ولا يخبر في الحدود الا في المحاربة **الثامن** اختلافة بحسب القائل او  
 المفعول والجنائية والحدود لا تختلف بحسبها **التاسع** لو اختلفت الال  
 في البلدان دعي كل بلدا بدينه **العاشر** انه يتوقع الكفر على قتله  
 كالقتل على العبد حتى يحضره الشتم وعلى حقه ما لجنائته على صاحب الحق  
 بالشتم ولا يمكن ان يكون الحدادة بحق الله تعالى فحق الادب بالكل  
 قتله نعم الا القذف على خلاف **فائدة** محذرات الامور  
 عهد النبي صلى الله عليه وآله ينقسم اقسامها ولا يطبق اثم التديعة عند  
 الاعلى ما هو محرم منها **الاول** الواجب كتنديد القرآن والسنة ذاك

عليها القلب من الصدور فان التبليغ للقرآن الائمة واجبا عاما  
 ولا ية ولا يثم الا بالحفظ وهذا ان في زمان الغيبة واجب اما في زمان  
 ظهور الامام فلا لانه الحافظ لهما حفظا لا يتطرق اليه الخلل **الثاني**  
 المحرم وهو كل بدعة تنافى معها قواعدا الحريم وادلتها الشرعية كقتلهم  
 غير الائمة المعصومين عليهم السلام عليهم واخذهم مناصبهم واستيفاء  
 الجور بالاموال ومنعها مستحيتها وقضال اهل الحق وتشريدهم و  
 ابعادهم والقتل على الظنة والالزام ببيعة الشاق والمقام عليها  
 وعزيم مخالفتها والعسل في المسح والمسح على غير القدم وسرب كثير من  
 الاسرية والجماعة في التواقل والاذان الثاني يوم الجمعة وتعميم التعميم  
 والنفى على الامام وتوحيث الاباء ومنع الاقارب ومنع الخلع له  
 والافطار في غير وقتة الى غير ذلك من المحذورات المشهورة منوها  
 بالاجماع من الغرضين المكسر وتولية المناصب غير الصالح لها ببدل  
 او ادب وغير ذلك **الثالث** المسحوب وهو ما تنافى ولم تدارك التمسك  
 كبناء المعادن والربط وليس منه اتخاذ الملوك الائمة ليعطوا في النفوس  
 اللهم الا ان يكون ذلك مريبا للعدو **الرابع** المكروه وهو ما اشتهر بانه  
 الكراهية كزيادة في تبسيع الزهر عليها السلام وسائر الموططات او  
 التقيصه منها والتعم في الملاهي والمأكول بحيث لا يبلغ الاسترخاء



الى الفاعل واما ما قاله تعالى التحريم اذا استصبر به وعياله **الخامس** البياح  
وهو الداخل تحت اولة الاباحة كمثل الدقيق فعدد اوله **السادس**  
الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اتخاذ المناقل الى المنيش  
والزمانية من المباحات في سبله مباحة **فالفصل** الغيبة بحرية  
الكتاب العزيز والاجابة على علمه السلام الغيبة ان ذكر من لم يكن  
ان يسمع قبل يا رسول الله من وان كان حقا قال ان قلت باطلا لذلك انما  
يقول من انما هو معلوم وخفي وهو كمن كان في الغرض مثل ان لا  
يحلل الحكم انما لا اكل اموال الايتام او فلان ويسير بذلك الى غير  
ذلك او الحمد لله الذي نزلنا على نبيه في معرض الشكر والحمد  
الاباء والاشقاء الى النفس في الغيرة وان كان حاضرا ومنه لو فعل كذا كان  
او لم يفعل كذا كان حسنا ومنه انما يقتضيه مستحق الغيبة لئلا يفتن  
اخر عن مستحق الغيبة اما لخطر في النفس من ثواب الغيبة فلا يجوز فيه الا  
الله نعم عني عن حديث النفس من الاخر ان يلعن منتهى ذكر طرائق غير  
محمودة فيه او ليس متصفا بها لئلا يفتن على عودات غيره وقد جردت  
صوره الغيبة في مواضع سبعة **الاول** ان يكون المقتول في موضع اللذ  
لتطاهره بسببه كالكافر والفاقد المتظار فيه ذكره بامر فيه لا يغيره  
ومنع بعض الناس من ذكر الفاسق واجيب ان من يفتنه بذلك

فقلنا لا احباب تجوز ذلك قال العادة حديث لا غيبة لفا  
او في فاسق لا اصل له قلت ولما صح اليك حمله على النبي اى خبر يا ابي النبي  
اما من يفتنك بالفسق ويخرج في شعره او كلاته فيجوز حكمه بانه كلام **الثاني**  
شكايته المتكلم بقصوده ظلمه كقول المرأة عند النبي صلى الله عليه وآله  
ان فلانا رجل نجس **الثالث** النصيحة للمستشير كقول النبي صلى الله  
عليه وآله لفاطمة بنت قيس حين شاورته عليه السلام في خطابها اليه  
وجعل صعلوك لانا له واما الوجه فلا ينعى النصيحة على من يفتن  
الحاجة الى ذلك والاقصا على ما ينبغي به المسير وكذا لو علم دخول  
مع من لا يوثق بعينه او ماله او نفسه جاز له تحذير منه وتجاوز  
فان نفع التحذير الجرد عن الغيبة والاجابة ذكر عيب فحسب عني  
ينتهي لان حفظ نفس الانسان وماله وعرضه واجب وليقتصر على  
العيب المنوط به ذلك الامر فلا يذكر في عيب الترويج ما يخل بالشكر  
او المضاربة او المزاينة او بالسفير لا يذكر في كل امر يخل بذلك الامر  
لا تجاوزه **الرابع** المخرج والتعديل للشاعر والراوى ومن ثم وضع  
العلماء كتب الرجال وتصومهم الى الثقات والجرحون وذكر والاسا  
المخرج غالبا ويشترط اخلاص المصنف في ذلك بان يقصد في ذلك  
اموال المسلمين ومنبط السنة الناس وجملة ما من الكذب ولا يكون



العداوة والتعصب وليس له الا ما ذكرنا من اجل الشهادة الروائية  
لا يقرض لغير ذلك مثل كونه ابن ملاءمة او شبهه **الفاسر** ذكر المبتدئ  
وتصانيفهم الفاسدة واداءهم المضلة وليقتصر على ذلك العدد قال  
العام من مات منهم ولا شيعته لم تقطبه ولا خلف كنيته ولا ما  
يختص افساده لغيره فالاولى ان يستبرأ من اجل ولا يذكر بحسب  
النية وحسابه على الله وقد قال عليه السلام اذكروا الحسن موناكم وفي  
خير اخر لا تقولوا في موناكم الا **الخير السامع** لو اطعم العدو الذي  
بهم الحداد والتعزير على فاحشة جاز ذكرها عند الحكم بصيرته الشهادة  
في حضرة القاضل وغيبته **السابع** قيل اذا علم انسان من اجل معصية  
شاهد ما فاجر في احد ما في غيبته ذلك العامي جاز لانه لا يورث عند  
السامع شيئا والافى التبرع من هذا لا يذكركم باكره في طاعة امرائكم  
ربما ذكر احد ما صاحبه بعد نسيانه او كان سببا لاشتغالها **عقود**  
الكبر معصية والاخبار في ذلك كثيرة قال رسول الله صلى الله عليه  
وله من دخل الجنة من قلة متقال ذوة من الكبر فلو ابا رسول الله ان  
يجب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال ان الله جميل يحب  
الجمال ولكن الكبر يضر الحق وعرض الناس بضر الحق به على قلة النفس  
بالصالح المله الا حقا واحديث ما ولي يورثي الى الكبر او يورثي الى

يدخل الجنة مع دخول غير المتكبر بل بعده وبعد العذاب في النار  
قد علمت ان العمل ليس من الكبر في حق وقسم بعضهم العمل بانقسام الكلام  
الخمس **الواجب** كعمل الرقة عند اداء الرقة منها ذلك ويجل  
ولاة الامراء اكان طريقا الى اذهاب العدو **المسح** كعمل المودة بها  
ابتداء وتجله لها والولة لتعظيم السمع والعلم والتعظيم العلم **المكبر** **وتعلم**  
العمل بالجبر للرجال ويجل الاجنبى للاجنبى لئلا يها **المكبر** ليس بيا  
العمل وقت المهنة ووقت الحداد في المودة اذ لم يؤد الى الزينة و  
**والسابع** ما عدا ذلك وهو الاصل في العمل قال الله سبحانه من كان  
ذينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق وقال بعضهم قد  
التكبر على الكفار في الحرب وغيره وقد يندب تعذبا للبدعة المستدع  
اكان طريقا اليها ولوقصده الاستبعا به وكثرة الاتباع كان حراما  
اذا كان الغرض من الريا قال اخرا لتواضع للبتدع اولى في استخلا  
وادخل في جمع بدعته **والهيب** استعظام العابد لعبادة وهذا  
وما فيه العبادة بالنسبة الى اقل نعمة من نعم الله تعالى وكذا استعظام العالم  
عليه وكل طمع طاعته حتى ينسب بذلك الى التكبر والفرق بينه وبين  
الرياء ان الرياء تان للعبادة والعجب متاجر عنها فتفسد بالرياء  
بالعجب ويرحق العابد والورع ان يستقل فعله بالنسبة الى غيره الله



قال الله نعم وما تقدم الله حق قدده ويتم نفسه في عمله ويرى عليه  
 الشاك في التوفيق له قال الله نعم والذين يؤتون ما اتوا وطمعهم  
 اما الله مع المتقين في قول النبي صلى الله عليه واله من سمع تسبيح الله  
 يوم القيمة فهو من لوازم العجب اذ هو الحديث بالعبادة والطاعة والكمال  
 لي عظم في عين الناس قال ما يحصل في نفسه العجب ويتبعه  
**فان** المداينة في قوله نعم وداوود من قد هون معصيته <sup>التي</sup>  
 غير معصية والعزق بينهما ان الاول تعظيم غير المستحق لاجل تقوى  
 او تحصيل صدقة كرسى على ظلم سبب فله ويصوره بصورة <sup>العدل</sup>  
 او يستدع على بدعته ويصوره بصورة الحق والتقنية مما مله انسا  
 بايعه فون وترك ما يكره من خداس غير انهم كما اشار اليه امير المؤمنين <sup>عليه</sup>  
 بر او طالبته وموردها ثانيا الطاعة والمعصية فحالة الظالم فيها  
 يعتقد ظاهرا والفاصول المتظار بنفسه اتقاربه من باب المداينة  
 الجائزه ولا يكاد يسي تيقه قال بعض العجائبة ان الكثرة في جوارحهم  
 وان قلوبنا لتلعبهم وينبغي لهذا المداينة التحفظ من الكذب فانه قل  
 ان يخلوا احد من صفته مدح وقد دل على التقية الكتاب والسنة قال  
 لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل  
 ذلك فليس من الله في شيء الا اتفقوا منهم فئة وقال لهم الاكره

وقوله مطمئن بالايان وقال الامير عشرة اشياء بالدين التقية و  
 قالوا عليه السلام من لا تقية له لادين له ان الله يحب ان يعبد شراكة  
 ان يعبد جهرا وقالوا عليه السلام اصنوا في احكامهم ولا تشبهوا انفسكم  
 ققتلوا وكذب الحاكم الى على بن يقطين يعلم صورة الرضوخ على <sup>عليه</sup>  
 العامة فحجب من ذلك ولم يسمع الاستماع ففعل ذلك ايا ما صغى  
 الى الرشيد بسبب المذهب فتغله يوم ائتمى من الديوان في جنة <sup>حين</sup>  
 فلما حضر وقت الصلوة تجسس عليه فوجد يتوضى كما امر من الخلقة  
 واعتذرا اليه فكذب اليه بعد ذلك الامام من ان ترضا كذا وكذا <sup>وصف</sup>  
 له الوضوء الصحيح وتجاوز الى البيت مشغوره بالتقية وهو اعظم <sup>اسا</sup>  
 اختلاف الاحاديث **تنبيهات** التقية تنقسم بانقسام <sup>الاحكام</sup>  
 فالواجب اذا علم او ظن نزول الضرر بتركها او ببعض المؤمنين <sup>المستحب</sup>  
 اذا كان لا يخاف ضررا عاجلا ويؤم ضررا عاجلا وضرا ساهلا او كان <sup>تقية</sup>  
 في المسحوب كالترتيب في سبيح الزواجر او ترك بعض فصول الاذان  
 والركوء <sup>التقية</sup> في المسحوب حيث لا ضرر عاجلا ولا عاجلا وخاف الاضرار  
 على عوام المذهب ولتحرر التقية حيث يؤمن الضرر عاجلا واجلا او  
 في قتل مؤمن قال ابو جعفر ع اما جعلت اتقية لثقتين الدنيا فانما يبلغ  
 الدم فلا تقية والمباح التقية في بعض الحاجات التي يحرمها العامة ولا <sup>حسب</sup>



بتركها **الثاني** التيقن بوجوب كل شيء حتى اظهاه حكمة الكفر ولو كان حرام  
 الا في هذا المقام وقام التيقن برأيه البيت عليهم السلام فانه لا ياتي بتركها  
 بل صبره ما مباح او مستحب ومخصوصا اذا كان ممن يستدعيه **الثالث**  
 الدقيقه تنقسم ايضا بانقسام الاحكام الخمسة باعتبار ما هي وسيلة اليه  
 لان الوسائل تتبع المقاصد فالواجب ما في به دمه وماله ولا طريق  
 الاية وكذا اذا كان طريقا الى دفع مظلمة عن الغير وهو مسلم او معاهد  
 والمستحب ما كان طريقا الى المستحب كالحسين خلقة للظالم الخليفة  
 والمكروه ما كان مجرد حوز في الطبع لا يدفع ضرر والحرام ما كان طريقا  
 الى زيادة شر الظالم وترغيبه في الظلم ومحرصا للدار على الانهال  
 في المعاصي والمثابرة عليها والمباح ما عدا ذلك **قاصد** يجوز تعظيم  
 المومن بما جرت به العادة في الزمان وان لم يكن متقولا لغير السلف  
 لدلالة العروايات عليه قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فهو خير  
 عنده ويقول النبي صلى الله عليه واله لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا  
 تناجروا ولا تتقاعظوا وكونوا عباد الله اخوانا فقل هذا هو القياس  
 والتعظيم بالاختناء وشبهه وواجب اذا أدى تركه الى التنازع  
 والتقاطع او اذاته المؤمنين وقد صحح النبي صلى الله عليه واله قام  
 الى طاعة علي السلام وقام الى جعفر بن محمد بن الحسين وقال الانصار

الى سيدكم ونقل انه عليه السلام قام لعكرته بن لي جهم لما قدم من اليمن  
 فواقبوه فان قلت قد قال رسول الله من احبني فليحبا عليا  
 له الناس فيما يطيعون او مقعد من الناس ونقل انه مكره ان يقو  
 الناس وكانوا اذا قدم لا يقيمون لعلمهم كراهته ذلك فاذا اثارهم  
 حتى يدخل منزله لما يلزمهم من تفضيله قلت غفل الناس فيما هو مباح  
 الجارية من انهم الناس بالقيام في حال فقودهم الى ان يفتقروا  
 لاهذا القيام المحصور القصور زمانه سلما لكن الجمل لا يخلو من  
 اثار ذلك تجبرا وعلوا على الناس فيواخذون لا يقوم له بالعقوبة  
 من يريد لدفع الاها نه عنه والتقصية به فلا حرج عليه لان دفع  
 عن النفس واجب واما كراهته للقيام فتواضع به وتخفيف على اصحابه  
 وكذا تقول ينبغي للمؤمن ان لا يحب ذلك وان يواخذ نفسه بحبيته  
 او اذاته اليه نفسه والالتصا به وصغار الله عليهم كانوا يقومون  
 كما في الحديث ويعد عدم علمه بهم مع ان فعلهم يدل على سوا ذلك  
**اما** المصافحة فتأثم من السنة وكذا قبيل وضع السجود والقبيل  
 اليد فقد ورد ايضا في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه واله اذا  
 تلاقا الرجلان فضا فاحاكتب فويهما وكانا قريبهما الى الله تعا  
 اكثر مما يبرأ في الكفا في المكاتبين وجر الله في هذه المقامات اخبار كثيرة







والانتم اذ هو استمرار الوجود في الازمنة والابدى هو المستمر  
 جميع الازمنة المستقبلية فالباقي اعم منه والاولى هو الذي تارك  
 وجوده جميع الازمنة الماضية الحقة او المقدمة فهذه الاعبات  
 تكاد باق على الاسماء المحسنة بحسب الضبط ونسبها اليها اشارة  
 حقيقة فالله قد سبق والرحمن الرحيم اسمان للبالغة من رحم كعبنا  
 من غضب وعلم من علم والرحمة لغزدة القلب وانطاف لتتقنى  
 الفضل والاحسان ومنه الرحم لانقطاعها على ما فيها واسماء الله  
 انما تؤخذ باعتبار الفايات التي هي افعال دون المبادئ التي هي  
 انفعالات والملك المستصرف بالامر والهي في المأمورين او الذي  
 يستغنى في ذاته وصفاته عن كل موجود ويحتاج اليه كل موجود في  
 عن العيب وفي صفاته والندوس ذكره والسلامة في ذاته  
 عن العيب وفي صفاته عن كل نقص فاذمصد وصفه بالبالغة  
 المؤمن الذي آمن بالله عفايا والمصدق عبادة المؤمنين يوم القيمة  
 او الذي لا يخاف ظلمة او الذي لا يصدق لمن كلامان الامر جهنة  
 والمؤمن القائم على خلقه باعانه وانداتهم واجاهلهم والعز في القاب  
 القاهرا وما يتنوع الوصول اليه والحياء والقها والامسلاط او الملقى  
 الفخر من جبره الى صلب كسره او الذي تنفذ مشيئة على سبيل الاجابة

فكل احد ولا يتغذيه شية احد والتكبر ذوا الكبرياء وهو الملك او  
 ما يرى الملك حقيقا بالعبادة التي عظمته والبارى هو الذي خلق الخلق  
 بره من الاضطراب والخالق هو المبدء والمصور اى من قد صور الحق  
 وتحقيق هذه الثلاثة ان كل ما يخرج من العدم الى الوجود فيقتل الى خلق  
 اولاهم الى الابد على وفق التقدير ثانيا ثم الى التقدير بعد الابد ثانيا  
 والقدار هو الذي اظهر الحسب وستر البقيع والوهاب المعطى كل ما يحتاج  
 اليه كمال من يحتاج اليه والوفى خالق الاولاد والموفق وهو المهيمن  
 والخافض الراجع هو الذي يخضع الكفار بالاشقاء ويرفع المؤمنين  
 بالاسعاد والمقر المذل الذي يوتى الملك من يشاء وينزعهم عن شأهم  
 والجميع الذي لا يعرف من ادراكه سموع خفي او ظهور البصير الذي  
 لا يعرف عنه مثقال ذرة تحت الرضى وموجعها الى العلم لتعلمه سبحانه  
 عن الحاسة والمعاينة العتمة والحليم الذي يشاهد معصية العصاة و  
 غائلة الامر لا يسارع الى الانتقام مع غاية قدرته والعظيم الذي لا  
 يحيط بكهنه العقول والاعلى الذي لا ذرة فوق بيته والكبير ذو  
 الكبرياء في كمال الذات والصفات والحيطة الحافظة للعوالم الموجودة  
 والمزيل قضاة العصور ايات يحفظها من الفساد ويجلب الموضوف  
 بصفات الجلال من الغنى والملك والقدرة والعلم والتقديس على التقدير



والزبيب هو العلم الخفي والجيب الذي يقابل مسئلة السائل بال  
والداعي باجابه والمضطر بكفائته والحكم العالم بقاصيل الاشياء  
بافضل العلوم والجيد الموثق ذاته لجيب انعم له والناقص الخلق  
في الشناعة الاخرى واحمد هو الحمد المثنى عليه باوصاف الخصال  
على عبادته بطاعتهم له والمبدى المعيد الموصى بلاسبوبة ولادة  
والمعيد لما في من مخلوقاته بالحشر يوم القيمة والحى المبيت الخالق  
للموت والحياة والحى الدال على الفعل واليتوم التام بياته وقيل  
كل موجود في اجاده وتبويه وحفظه والمجد بما له في الجود والثناء  
مسير اسباب القبة لعباده وقابلها منهم من بعد اخرى والمستقيم  
القائم ظهور العصاة والسديد العقاب للطفاة والعفو الذي  
السيات وتجاويز المعاصي والروث ذوالرائحة وهي سيرة الزم  
والوالى الذي يدوم الخلق وولايها ملبا بولايتها اذ لا لك الاشياء  
المقول عليها والحق في ذاته وصنائه والمثنى بجميع خلقه والشافع  
اذا لدى بعباسه تنفع كل معلق والتايف الباسط هو الذي يوسع  
النفق على عباده ويثبته بحسب الحكم ويحسن القرائين <sup>الاولى</sup> <sup>والثانية</sup>  
ويظهرهما كما تافضهما الرافع والمز والمزل والشارع والنافع <sup>الله</sup>  
ابتداء عن العزة وادل على حكمه ذال الاولين وفق بحسب الادب بين

ان لا يفر كل اسم عن مقابله لما فيه من الاغراب عن وجه الحكمة والحكم لهما  
لمنعة الناس عن الظلم والعدل ذو العدل وهو مصداق مقام الاسم  
اللطيف العالم بقواصيل الاشياء ثم يوصلها الى المستعمل بالحق  
الغنى والبر بعباده الذي يوصل اليهم ما ينتفعون به في الدارين  
ويهيئ لهم اسباب مصالحهم من حيث لا يحتسبون والخبير العالم  
بكنه السرى المطلع على حقيقة الغفور الشكور مبنيان للباقي  
يكفر مفرته ويذكر سير طاعته والمقيت المقتديا وخالق القوت  
ويوصله الى البدن والحسب الحاسب والكا في فعل عفى فعل  
طالم بمعنى يولم من تولم حسبى اعطاني ما كفى والواسع القى  
الذى مع غناؤه ساير عباده ووسع رزقه جميع خلقه وقيل  
هو المحيط بعلم كل شئ والودود المحب لعباده ويعود ان يكون بمعنى  
اى مودة في قلوب اوليائه بما ساق اليهم من المعارف واظهر لهم  
الالطاف والسهيدي الذي لا يعيب عنه شئ والحق المحقق وجوده  
او الموجد المثنى على ما يقتضيه الحكم والركيل هو الكافي او الموكول اليه  
جميع الامور وقيل الكفيل بائذاق العباد والقوى الذى لا يسوق  
عليه الضعف والخير في حال من الاحوال المتين هو السديد بالقرن  
الذى لا يعتريه ومن لا يعتبه لغوبه والولى المستار بغير عباده



المؤمنين او المتولي الامر القائم به والحق الذي احصا كل شئ بعلمه فلا  
يعزب عنه متقال ذرة ولا اصغر فالواحد اي الحق من الجبر او  
الذي لا يجبره شئ والذي لا يجبره بينه وبين مراده شئ حال الوجود  
والواحد لا يدل على معنى الوجودانية وعدم الفخرى وقيل الفرق  
بينهما ان الواحد هو المنفرد بالذات لا يشابهه احد والصمد السيد  
الفائق في السوء الذي يصمد اليه الحجاج ان يصمد اليه الناس في حقهم  
والقاد والموجد للشيء اختيارا والمقتدر يبلغ لاقتضائه الاطلاق  
ولا يوصف بالقدر المطلقة غير الله تعالى والمقدم والمؤخر المنز  
للانبياء في منازلها وترتيبها في الكونين والصور والادمنة والالا  
على ما تقتضيه الحكمة والاول والآخر اي شئ قبله ولا معه ولا بعد  
والظاهر احوالياته الظاهرة الباصرة الدالة على ربوبيته ووحده  
والعالي الغالب من الظهور بمعنى العلو والعلية ومنه قوله تعالى  
الظاهر فليس في ذلك شئ والباطن الذي لا يستوي عليه يوم الكيفية  
او المحجب عن انبساطه ويكون معنى الظاهر المحجب لنباتنا وقيل هو  
العالم بما ظهر من الامور المطلق على باطن من العيوب وينبغي ان يفرق  
بين هذين الالهيين ايضا فالبر هو العطوف على الذي هم به جميع خلقه  
بر المحسن بضعيف الثواب والمسمى بالعبود والعتاب وقيل

التوبة وذو الجلال والاکرام اي العظمة والقضاء المطلق والفضل  
العام والمسط العادل الذي لا يجوز له الجمع الذي يجمع الخلاق  
ليوم القيمة والجامع للكتابيات والمولف بين المقناعات والخلق  
لارصاف المحمد والثناء والمنازع اي يمنع اولى به ويحطوهم ويصرفهم  
من المنفعة او يمنع من يستحق المنع والحكمة في منعه واشتقاقه من المنع  
اي الحرمان لان منعه نعم حكمه وعطاؤه جوده ورحمته الذي يمنع شئ  
الهلاك والنقصان بما خلقه في الابدان والاديان من الاسباب  
المعدة للحفظ والقضاء والناقم اي خالق ما يضر وما ينفع والنور  
مخلوقة بالوجود والكوالكب والشمس والقمر واقتباس النار او نور  
الوجود بالملكه والانبيااء او بر الخلاق بتدبيره والبدیع هو الذي  
فطر الخلق مبتدعا لخلق ما سبق والوادي هو الذي يعبرقنا  
الخلق مبتدعا وترجع اليه الاملاك بعد فنا الملوك والرسل  
ارشد الخلق الى مصالحهم اذ هو الرشد وهو الحكمة لاستقائه تدبيره او  
الذي ينساق تدبيره الى غاياتها والصبور هو الذي لا يعاجله بعقوبة  
العصاة لاستغنائه عن التسرع اذ لا يخاف الموت والهادي لعباده  
اي معرفته بعينه واسطة او وسيطة ماطقة من الدلالة على معرفته  
كل مخلوق الى لا يدمنه في معاشه ومعاده والباقي هو الموجودات



وجوده لذاته ان لا قابلا والصبور هو الذي لا يعتمد العجلة على المسار  
 الى الفعل قبل اوانه وورد في الكتاب العزيز في الاسماء الحسنى <sup>البر</sup>  
 وهو في الاصل بمعنى البرية وهي تليق الشيء الى كما لا يشاء <sup>صف</sup> <sup>مستقام</sup>  
 به للباغية كالصوم والعدل وقيل هي نفث من يدبر برية فهو رب  
 ثم سمي به المالك لانه يحفظ ما عليه ويريه ولا يطلع على غير الله الا  
 مقيدا لقولنا رب الصبيحة ومنه قوله نعم ارجع الى ربك واللو ان  
 الناصر والاولى مخلوقاته والمسقى الامور به والضمير مباغية في التنا  
 والحيط الى السام على والفاطر الى المبتدع من الفطر وهو الشوكانه  
 شق العدم باخر اجسامه والعلام مباغية في العلم والحقا في اي كونه  
 جميع مما هم ويدفع عنهم مودعاتهم وده الطول الى الفضل بترك  
 العقاب المستحق عاجلا واجلا لغير التاخر وده المعارج ذوالدجا  
 التي هي مصاعد الحكم الطيب والعمل الصالح والتي يترقي فيها المؤمن  
 اوفى الجنة **فايد** مرجع هذه الاشياء والصفات عندنا وعند  
 المقربين ترجع الى الذات وذلك لان مرجع هذه الى الذات <sup>الحسنة</sup>  
 والقعدة والعلم والارادة والسمع والبصر والحكم والابغية <sup>الاخيرة</sup>  
 يرجع الى العلم والقعدة والعلم والقعدة كافيان في الحيوة والعلم والقعدة  
 نفس الذات يترجع جميعها الى الذات لما مستقلة او اليها مع <sup>السلب</sup>

والقعدة

والاضافه وهما او اليهما مع واحدة من الصفات الاختيارية <sup>الممكنة</sup>  
 او الى صفة مع اضافة او الى صفة مع زيادة اضافة الى صفة مع  
 واضافة الى صفة فعل مع اضافة تايين فالاول هو الله <sup>بقر</sup>  
 منه الحق والثاني مثل العدوس والسلام والعتق والاحد والثالث  
 كالعلم والعظيم والاولى والاخر والرابع كالمالك والعزير والخامس <sup>كالمعلم</sup>  
 والقدير والسادس كالحكيم والخير والشهيد والحصى <sup>كالتقوى</sup> والسابع  
 والمعين والثامن كالحرم والرحيم والزوج والورد والثاسع  
 كالخالق والباري والمصور والعاشر كالحبيب والكريم واللطيف  
**فايد** هذه كلها تدبر بها السمع ولا شيء منها يورث نقصا فلذ  
 جانا اطلاقها على الله نعم اجمالها اما عاها ما فينقسم اقسام ثلثة <sup>الاول</sup>  
 ما لم يرد به السمع ويوم نقصا فيمتنع اطلاقها عما نحو العارف والعاقل  
 والفتن والاول لان المعرفة قد تشعر بسبق فكره والعقل هو المنع  
 عما لا يليق والفتن والكراه يشعران بسرعة الادراك لما غاب  
 عن المدرك وكذا المتواضع لانه يوم المذلة والعلاقة فانه يومهم <sup>التناش</sup>  
 والمداري لانه يوم تقدم الشك واجاء في الدنيا من قولهم لا يعلم  
 ولا يدري ما هو لانه يومهم جواز هذا فيكون مرادنا للعلم <sup>الثاني</sup>  
 ما يورده السمع لكن لطلقة في غير موده يوم النقص كما في قوله نعم



وكبروا الله وقول الله يستهزؤ بهم فلا يجوز ان يقال مستهزؤ وما كان  
او علف به وكذا منع بعضهم ان يقال لهم اكره فلان وقد ورد هذا  
في دعوات المصباح اما اللهم استهزؤ به ولا تستهزؤ في حقهم كلام  
الله ما خلا عن الابهام الا انه لم يرد به السمع مثل الشقي والخفي والآله  
ومنه السيد عند بعضهم وقد جاء في الدعاء كثيرا او دنا ايضا في  
بعض الاحاديث قال السيد الكريم والاول التوقف عما لم يثبت اليقين  
وان جاز ان يطلق معناه عليه ذالم يكن فيه ابهام وضابط الحلف  
بالاسماء الاختصاص والاشتراك مع اطلاق الاطلاق على الله  
**فان** لو قال الله واسم الله فالاقرب عدم الانقياد لان الاسم  
مغاير للمسمى على الصحيح ومن قال بان الاسم هو المسمى لم يرد الاعتقاد  
فكان حلف بالله قيل وموضع الخلاف هو في المركب من اسم  
لا في مثل قولنا جرحنا ذهب وفضة وغير هاس الاسم اذا لاقا  
لفظ الجرح هو صان الجرح حتى يرد من تلفظ به او لفظ النار والبار  
حتى يحرق من يحكم به وفي التحقيق لفظ اسم موضوع للمد المشترك  
بين الاسماء وان سماه لفظا لا معنى فالظاهر ان الخلاف في العباد  
وذلك لان الاسم ان ارد به اللفظ في المسمى قطعاً لا يتبالت  
من اصوات منقطعة سبيلاً ويختلف باختلاف الالام والاعمال

ويستعد تارة ويخداخرى والمسمى ليس كذلك وان ارد بالاسم  
الذات فهو المسمى لكنه لم يشتهر في هذا المعنى لان يكون ذلك  
قوله نعم تبارك اسم ربك وهو غير متعين لجزا اطلاقاً لا لتعريفه  
الا لفاظ العالم على الذات المعنوية كاشرة الثبات وان ارد بالاسم  
الصفة ينقسم الى هو المسمى الى غيره **فان** ال في قولنا القديس  
والعليم والرحمن والرحيم يمكن ان يكون للمعهد لان كل غياط لم يعهد  
هذا المبدأل ويمكن ان يكون لكل مثل قولهم زيد الرجل اي الحكيم  
في الرجلية قاله سبويه فعلى هذا الرحمن الكامل في الرحمة والعليم  
الكامل في العلم ولا بد من العبد عندنا وان كانت بلفظ صريح **فان**  
النية يمكن في تعيين المطلق وتخصيص العام وتعيين الحق والمطلقة  
والغريضة الموقية وتعيين احداهما في المشترك وفي صرف اللفظ  
الحقيقة الى الجواز كقولنا الله لاصلين وعقيدتين او لا كل رجل  
وعقيدته زيداً وتخصيص العام مثل والله لا اله الا الله وعقيدته قطنا  
ثوباً بعينه ولا يكتفى بالنية عن الالفاظ التي هي اسباب كالعقود  
الاقتاعات ولو قال لا اكلت اترت النية في كل ما كل بعينه اذا اراده في  
وقت بعينه اذ اعتدله لان اللفظ دل عليه بالانتماء وقد وقع مثل ذلك  
في القرآن قال الله نعم يا ايها الذين آمنوا انتم خير الامم اخرجت للاسمعوه **فان**

في الاية كلها



مع قوله ثم في الآية الاخرى انما نفاضة معرضين اي لا ياتهم مجال  
من الاحوال الا انه الحال من جوهرهم واعراضهم فقد قصد الى  
الاهو والاعراض بالاثبات والى غيرهما من الاحوال بالنفي والاحوال  
امور خارجة عن المدلول المطابق مع انها عارضة غير لازمة فاذا انز  
النية في العراض ففي اللوازم بطريق الاولى ولقوله ثم خرجت  
عليكم الميتة والدم فكم الحنز والمدلول المطابق هنا متعد لان  
الحزيم لا يتعلق بالاحيان انما يتعلق بالافعال المتعلقة بها وهي الاكل  
والاشباع بالجلد ونحوه فقد قصد بالحزيم من غير لفظ بل على ذلك  
بل لادله خارجة فان كانت هذه الافعال لازمة والمطلوب وان  
عارضة في طريق الاولى لان مقتضى النية في اللازم او في مقتضى  
في العارض لان اللازم ينتم من الملزوم بخلاف العارض فبغيره قوله  
في الحديث العدمي ما ترددت في ثوبانا فاعلم انه كتردد في مقتضى  
عبد المؤمن بكرة الموت واكره مسأته ولا يكون الا اذا اراد ان لا ترد  
على الله تعالى غير انه لما جرت العادة ان يتردد من ينظم الشخص <sup>بكره</sup>  
في مسأته نحو والد الصاحب الصديق وان لا يتردد في مسأته بل  
بكره ولا يظلمه كالعبد والحيمة والعقرب بل اذا خطر بالانسان  
او نفعها من غير تردد هذا التردد لا يقع الا في موضع التعظيم والاهتمام

وعنه لا يقع الا في مورد الاعتقاد وعدم المبالاة في دل الحديث  
على تعظيم الله تعالى للمؤمن وسرف منزلة عنده عز وجل فغير باللفظ <sup>كس</sup>  
عالمية وليس يكون في اللفظ وانما هو بالاداة والعقد <sup>مقتضى</sup>  
الحديث منزلة عبد المؤمن عظيمة ومزينة وفيه قد دل على النية  
في ذلك كله وقد اجاب بعض من غاصرنا عن هذا الحديث بان التردد  
انما هو في الاسباب بمعنى ان الله تعالى يظهر المؤمن اسبابا يغلب ظنه على  
دق الوفاة ليصير على استعداد تام للاخرة ثم يظهر له اسبابا يبسط في  
المرحى جمع الى ما ربه في الابدية وما كانت هذه بصيرة <sup>التردد</sup>  
اطلق عليها ذلك استعارة اذا كان العبد المتعلق بملك الاستعداد  
بصيرة المتردد استعدا للتردد الى الله تعالى من حيث انه قائل للتردد في  
العبد وهو اخر من كلام بعض القدماء والباحثين عن اسماء كلام الله تعالى  
مع ان التردد في اخلاص الاحوال لا في معتد الاجال وقيل ان الله تعالى  
لا يرد على المؤمن سبب الموت كما لا بعد حال المؤمن <sup>المؤمن</sup>  
في قبضه مريانه وانما ذلك الاحوال المراد بها انما هي غير تعجيل  
بالغايات من القادر على التعجيل ليكون ترددا بالنسبة الى قاده  
الحلوقين فهو بصيرة المتردد وان لم يكن ثم ترددا في قيد الخير  
المروى ان يريهم عليهم لما اتاه ملك الموت ليقبض روحه وكره ذلك <sup>التردد</sup>



الله تعالى ما يشاءها ما كل ولما به يسيل على حقيقته فاستفهم  
 واحب الموت وكذلك موسى عليه السلام **قاعدة** ثبتت عندنا فيهم  
 عليهم كل امر مجهول فيه القرعة وذلك لان فيها عندنا والحق  
 والمصالح ووقوع الشانغ دفعا للفتن والاختلاف والرضا بما جرت  
 به الاتفاق وبقاء الملك الجبار والقرعة في الامانة الكبرى لانها  
 عندنا بالنص وقد تقدم ذكر مواردها وانما روي في العبد  
 يسع العتق منهم لوجوه **الاولى** ما دعوا من رجلا اعتق ستة مما ملك  
 له في رضى الله تعالى له غيرهم فجزاهم النبي صلى الله عليه واله واقع منهم  
 فاعتق اثنين وادوا بربعة **الثاني** اجماع التابعين على ذلك مثل  
 العابد بن عبد الله بن قيس بن عبد الله بن جهم وعمر بن عبد الله بن جهم  
 زيد بن ابيان بن عثمان وابن سيرين وغيرهم ولم ينقل في عصرهم خلا  
 ذلك **الثالث** ان الاستسما مشقة وصرف على العبد في الامور  
 تقتضي تصرفا وارث في الشئ من عند تصرف الموصي له في الملك  
**الرابع** ان المقصد من العتق تفرغ العتق في الطاعات ووجوه **الكتاب**  
 وهو لا يحصل الا بالكمال والتجزية تمنع ذلك في الحال وقد استمر في  
 المال احتجوا بقوله عليه الصلوة والسلام لا تقبل الا فيما عليك ابراهيم  
 والمريض لا يملك سوى الثلث وهو شائع في الجميع فينفذ عتقه فيه

والجزء حكاه حال في عين الامور لها واثنان يحتمل ان يكونا شابين  
 لاعميين لمقتضاء العادة باختلاف قيمة العبد فتعد غالبا **الثاني**  
 اثنان معنيان ثلث ماله ولان القرعة على جملته لانهما  
 المنصرون وظلوا القواعد لان فيه تحويل الحرية بالقرعة ولانه لو اوصى  
 ثلث كل واحد صحيح وحمل على الاشاعة فكذا اذا اطلق قيا ساعليه  
 على جازة الصحة ولانه لو باع ثلث عبده كان مشاعا والعتق اوصى  
 من البيع لا من البيع بلحقة العتق والعتق لا يلحقه الفسخ وهو اوصى بعدم  
 القوم لان فيها تحويل العتق ولانه لو كان ما ملكا لثمة فاعتقه لم  
 يجمع ذلك في اثنين منهم والمريض لا يملك غير الثلث فلا يجمع في  
 اذ لا فرق بين عدم الملك والمنع من التصرف ولان مورد القرعة  
 ما يجوز التراضي عليه لان الحرية حالة الصحة لما يجوز التراضي على  
 لم تجز القرعة فيها والاموال يجوز التراضي فيها فيدخل فيها القرعة  
 واجيب بان العتق لم يقع الا فيما عليك لان ملكه محصور في الاثنين  
 والحرية في مقيدة قاعدة لقوله عليه السلام حكمي على الواحد حكمي على الجماعة  
 والحمل على اثنين شابين باطل والام لا يمكن للقرعة معنى واتفاق التيمم  
 فكان واقعا في تلك القضية وليست القرعة من المسير في شئ لانهما  
 والقرعة ليست فساد الاقراع النبي صلى الله عليه واله بين انواجر



استعملت القرض في الشرائع السابقة بدليل قوله نعم فنام فكانت  
 المدحضين وقوله نعم اذ يلقون اقلامهم انهم يكفلونهم وليس هذا قبل  
 الحرة ويحريها لان قرض المريض لا يستقر الا بموتة مع الشرايط وهذا  
 لو طرد الدين المستوجب بطل وغير المستوجب يقدم ويصرف  
 بين الوصية والبيع وبين العتق لان الغرض من البيع التحليل والطاعة  
 والتكسب والغرض من الوصية **فان** وهو حاصل مع الاستحسان  
 بخلاف العتق فانه لا يحصل غاية الاستحسان وقد مر ان لا  
 تحويل في العتق والفرق بين ما لك الثلث فقط وبين هذا العلم الشائع  
 فيه بخلاف صورة الخلاف ولا ينضم ان العتق لا يجري فيه التراخي  
 لورث الوارث بتنفيذ الوصية عتق الجميع **فان** لا يكلف المالك  
 بيته في مواضع دعوى الدم لتأييده باللوث واللعان لمقدنا فانه  
 البينة هنا غالباً ويطلع الفرائض بالاسباب امرهم فالتق في بيع  
 الرقج ليسون نفسه عن هذه الوصية العظيمة ولان العادة دونه **فان**  
 عن الوجهة مهما امكن بحيث اقدم على ذلك مع اياته من الشريعة  
 تقديم قوله الامانة في دعوى الثلث لئلا يتعنون من قبول الامانة  
 مع اساس الضرورة اليها سواء كان ما تم من جهة مستحق الامانة  
 او من قبل الشريعة كالوصي والمنقط ومن القس الربح نوباً الى اذ

يقبل قبل الحكم في الاحكام وفي المخرج والتعديل للملايين المصالح  
 المرتبة على الزاوية والحكم وتقديم عين القاصب في دعوى المالك **فان**  
 اذ لو لم يسمع خلد البحر فيستقر او يطلق مع التزام العين وهو مستعد  
 مع اخذاه اذ لمع التزام العين فيضيع حق المالك ودعوى الوارث  
 في الرد لئلا يهدد الناس في قبول الوديعة ودعوى من شئ من  
 كما لمصوبين والكل محتاجون الى اليقين **فان** اما يجوز  
 او اخذ العين المدعى بها مع قطع المدعي بالاستحسان فلو كان طائفا  
 او سهما لم يجوز وكذا ان كانت المسئلة من المختلف فيه والعزم  
 مكن وذهب مجزاً في مرض موته ولا يخرج من ثلث ماله وعليه من  
 مستوجب او هب او قبض ابيع جزاً او ابيع صرنا وانما  
 القرض نعم لو حكم له بذلك حاكم قوت المقاصة والاستقلال باخذ  
 مع الشروط المعلومة ولا يجوز الاستقلال بالتغير لان تقديره **فان**  
 التحاكم ولو ادى الى اشكال العوض وخوف سوء العاقبة كما لو وجد  
 ماله وفاته ان ينسب الى السرقة باخذها فعرض نفسه بسوء القاتل  
 ووخامة العاقبة اكل القول بالتحريم اما الوديعة فيفسها قولان  
 مستندان الى ما بين وقد دوى من النبي صلى الله عليه وآله الامة  
 الى ان تمتك ولا تخن من خالك ودوى عنه صلى الله عليه وآله



انه قال الهند غزى ما يكتنك وولدك بالمعروف وما لرجل عند المروءة  
 كما لو بيرة **قاعدة** اليد قبل الشدة والضعف اذ هي عبارة عن القوة  
 والانتقال فكما اذا كانت اليد تالفا لغيرها فاقصر يده ثم ما عليه الشدة  
 والمنطقة والنقل ثم البساط تحت ثم الدابة تحت ثم تحت حمله ثم ما هو  
 ساقها او تالفا لها ثم الدابة التي هو ساكنها اذ هي دون الدابة <sup>سبب</sup> ثلاثة  
 في الدابة على جميعها ثم الملك الذي يتصرف فيه ولو تنازع في الحل  
 مع غيره فدمنا في اليد القوية ويكون ان يفرج عنها ليس هو اليد  
 ويكون ان يفاضل المصروف اليها **فرع** لو كانت دابة في يد اثنين  
 وفقو بضمان مع اقتاذع ولا عبرة بيد العبد سواء كان مادونا في  
 التجارة او لا لان الملك مشتق عنه فالعبرة بيد المولى **فرع** اذا  
 دعي الى الحكم وعلم براءة ذمته لا تجب الاجابة الا ان يخاف فتنته  
 ولو كان المدعي به غنيا وسلمها لم يجب الاجابة وكذا لو كان مصرعا ولم  
 يحكم عليه بحرب بل بما حرم كما في المضام والمدة لانه يعرض بالنفس الى  
 الاتلاف ولو كان الحق موقوف على الحكم كالحلول والمطامير والعين  
 التي خرج بين الطلاق فسقطت الاجابة بين الخصم والملك المختلف فيجب  
 الاجابة ان دعاه الحكم ولا يجيب بدعا الخصم ومن عليه دين ادين  
 وجب تسليمه الى المدعي ولا كفارة اثباته عند الحكم لا لابطال حكمه

وياسقط حكمه عند معاليه ويجلب اليه التهمة ولا يجيب الترافع الى  
 الحكم في النفقات اذ هي مقدرة عندنا بما يستدل به ولا عبرة بمقدور  
 الحكم فيها **قاعدة** ضابط المحبس يوقف استخراجه الحق عليه وينتج في  
 مواضع الجاني اذا كان الحق عليه غايبا او يده حفظا لمحل المضام والمشتق  
 من اداء الحق مع تدهر عليه والمشكل امره في السر واليسر اذا كانت الدابة  
 مالا او سلم له اصله او لم يثبت امتساكه فيحبس لم يعلم احدا لا يبرئ  
 السادة بعد قطع يده ووجهه في مرتين او سرق ولا بد له ولا يجل  
 قيل ومن اشنع من السرقة الواجب عليه الذي لا يدخله النيابة  
 كتعيين المختارة والمطلقة وتعيين المقرين من العتقين او الالة  
 وقد المقرين عينا او ذمة وتعيين المقر له والمتم بالدم في ستة  
 ايام فان بطلت القواعد فقتل في العاقبة بعد الجناية ومن اشنع  
 عن اداء درهم حبس حتى يؤذيه فربما طال الحبس وهذه عقوبة  
 في مقابلته جناية حقيقة قلت لما استمر امتناعه فويل لكل  
 من ساعات الامتناع ساعة من ساعات الحبس وفي جناية متكررة  
**قاعدة** كل من ادعى على غيره سمعت دعواه وطولب باليمين مع  
 عدم البينة سواء علم بينهما خلطة ام لا لغوم قوله عليه السلام  
 البينة على المدعي واليمين على من انكر وقوله عليه السلام شاهدك



او يمينه ولا مكان ثبوت الحقوق بعد الخلطة على من ذكره  
واشتراطها بودي الضيا عنها ولانها واقعة بغيرها الملبى  
كانت الخلطة شرطا لعلت ونقلت ولا يعارض بانها لا يكون  
لعلت لان النقل انما يكون بما يخرج عن الاصل لا لما تقرر على الاصل  
اجتمع شرط الخلطة بان بعض الرعااء اورد في الحديث بعد قوله  
واليمين على من تكسر اذا طاعت بينهما خلطة فلما هذه الزيادة لم  
يثبت كيف والحديث من المشايير وليس فيه هذه الزيادة وانما  
هو شى اخص به شرط الخلطة وهو تخون وبها روى عن علي عليه السلام  
لا يعدى للحاكم على الخصم الا يعلم بينهما معاملة ولم يرو له فالحق  
اجماعا فلنا اهل بيته اعراف باحوالهم فلم يذكرها هذا ولان وقا  
المأثورة واحكام المشهورة خالية عن كل هذا ولو كان شرط المذكور في  
كلها او بعضها ولانه لو لا ذلك لاجتماع السفهاء على حقوق المروا  
والهيات فادعوا عليهم بدعوى طعنات فان اجابوا انقضوا وان  
صاحوا على الدقيب ما لهم فلنا القواعد الكلية لا يندرج فيها  
العوارض الجزئية ولم انقضت الاعصار فلم يحصل من الفرق  
قالوا افضل من ذلك وصالح بقال فلنا فيه دليل على عدم اشتراط  
ثم نقلت بزيك العداء جعلتم القاعن طرية لانه لا يعدى عليه حتى يعلم

بينها خلطة والخلطة لا تعا وتعلم الا بالاثبات الموقوف على الد  
الموقوف معاها على تقديم الخلطة فيتوقف الشيء على نفسه فان قالوا  
قد يعلم باقرا والخصم فلنا حصنوا الخصم غير لسماع هذه الدعوى فكيف  
يعلم اقراوه واستثنى بعضهم من اعتبار الخلطة مواضع الضايغ و  
المنهم بالسرية والودعة والعارية والقابل ضد دعوى عند فلان  
وهذا حكم **قاعدة** كل كافر لا يسمع شهادته ولو على مثله الا  
في الوصية مع عدم عدل المسلمين للآية على احد قوله الشيخ **يؤخذ**  
على مثله على القول بالآخر الاول قوله نعم والقينا بينهم العداء  
والبعضا الى يوم القيمة وقا رسول الله صلى الله عليه واله  
لا تقبل شهادة عدو على عدوه ولان رد شهادة الغاشقين يستلزم  
رد شهادته وهو ما يتصور بقوله نعم واشهدوا وقى عدل منكم وفي  
قوله منكم اشتراط الاسلام وعند علي عليه السلام لا تقبل شهادة اهل  
على غير اهل بيته الا المسلمون فانهم عدل عليهم وعلى غيرهم لا يقبل  
بانه مقبوه بقوله شهادتهم على اهل بيته ولان من لا يقبل شهادته  
على مسلم لا يقبل شهادته على غيره كما لعبد عند بعض الاعوام  
وعند العامة وهذا الزام دليل القول بالآخر اية المايه وانما قبلت شهادته  
على المسلمين وعلى انفسهم اولى وما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه واله



قد ربح اليهودى واليهودية لما جاءت اليهود بهما وذكرنا في كتابنا القائل  
انه ربحهما بشهادتهم وقد روى الشعبي انه عليه السلام قال ان هذا منكم  
اربعة رجبتهما ولا اله الا هو يخرج ابنته بالولاية ويتوكل لانه القتل  
ولما نواه سماعة عن الصادق عليه السلام في شهادة اهل الملة قال لا يجوز  
الا على اهل ملتهم فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية لانه لا  
يصح ذهاب حق احد ولو اية من غير الكفاية عن الباقر عليه السلام في شهادته  
اهل الملة على غير اهل ملتهم فقال لا الا ان لا يوجد في تلك الحالة غيرهم  
فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية لانه لا يصلح ذهاب حق  
امر مسلم ولا يقطر وصيته والبراب الجواز في الوصية للصبي لله  
كما اشار اليه الحديثان ونقل ان اليهوديين اصرافا بالزنا ونقل انهما  
رجحوا بالوصي لان الرجيم لم يكن حدا للمسلمين حج والنبوة لا يجوز الا  
عليهما لغيرهما والفرق في الولاية ان وانه الالة طبعي خلاف  
فان وانه ديني وعناية الامانة انها لا يستلزم قبول الشهادة مع  
بها فانه ليس علينا في الاميين سبيل ومبار لنا ان هذين الشاهدين  
ومبار لنا ان هذين الشاهدين لا يقولان هذا القول ويعارض بقوله  
لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة ولعلهم تمام حسب الذين  
احترقوا النار ان يجعلهم كالذين استوا وعلموا الصالحات وفيه

نظر لانه لا استواء من حاصل على تقدير قبول شهادتهم على اهل الذمة لا  
المسلم مقبول الشهادة على الاطلاق وشهادة هؤلاء مقصورة على اهل  
ملتهم وزعم العامة ان اية المايين مستوحاة بقوله تعالى واسعدوا ذرية  
عدل منكم ولم تثبت مع ان المايين من غير القرآن نزولا لا يحجب الامر بالبر  
والتي هي المنكر اجما وعمل مما عقليان او سمعان على الكفاية او على  
الاصيان قول لا يقر بها افعسا على السوي على الله عليه والتمسوا بالبر  
ولست من المنكر ان يكون ان يبيع الله عقبا باصم ثم يدعو به ولا  
لكم يدعى لاصحاب قرياس من معناه ومن شرطها ان لا يدعى الا  
الى المفسدة كما في كتاب منكر لعظم منه مثل ان يشاهد عن سرب الجمر فتدعى  
الى القتل ونحوه والعلم بوجه الفعل في نفسه وان هذا الفعل هو  
بالوجه فلا استناد فيما اختلف فيه العلماء اختلفا ظاهرا الا ان يكون  
الملتبس بعينه قد يحرم ما فعل او يوجب ما ترك والمنكر موافق له في  
واخلال هذه الشرط يحرم الشيء والامر بالا بالقلب فيما اذا علم كونه منكرا  
ويستلزم تحريم التائيد ولو مع تساوى الاحتمالين ولا يشترط العلم ولا  
الظن اما العلم عدم التائيد وعلبة طنة عليه فانه يسقط الوجوب لا المبرر  
والاستصحاب وان يامس على نفسه بواله ومن يحرم بجره وهذا  
دخوله في الشرط الاول وهو يسقط الجواز ايضا الا ان يكون المانع في



بالا لا يجوز تحمل الايسر والسماح به **قاعدة** مراتب الانكاد مثلث تتعكس  
 في الابتداء بالنظر الى القعدة والعجز البين كما يحذف اللسان فان يحذف  
 وبالنظر الى التاثير يقتصر على العلب والمقاطعة وتغيير التقليم فان  
 لم يجمع القول مقتصر على الايسر فالايسر كالله نعم فقوله  
 قولنا لعلنا نتذكر ونحسنى وقال نعم لانتجا دلوا اهل الكتاب  
 الابا نحي في احسن ثم بالعلب واضعفا لانك والعلب للقرآن  
 فمن راي منكم شكرا فليغيره بيده فان لم يستطع قبلنا فليغيره  
 بلسانه <sup>ضعف</sup> فليغيره بلسانه وليس وراء ذلك من الايمان شيء يردى وذلك  
 الايمان والمراد بالايان هنا الانفعال ومنه قوله الامان يضعف  
 سبعون شعبه اعلاها شهادته ان لا اله الا الله واذا ما اطاقه لا  
 من الطريق وهذه الجزية انما تصح في الانفعال والوقوع الايمان العناني اليد  
 ثم السان ثم العلب لان اليد يستلزم ازالة المقدسة على الفرد ثم القو  
 لانه قد يقع معه الاذالة ثم العلب لانه لا يورثواذ الخط عدم تاثيره  
 في الاذالة فكانه لم يات الا هذا النوع الضعيف من الايمان وقد  
 سمي الله نعم الصلوة اياها في قوله وما كان راقا ليعصيه اياكم اياكم اياكم  
 اليه المقدس **فروع** لا يشترط في المأمور والممنوع ان يكون عالما  
 بالمعصية فتشكر على المجلس بالمعصية لصورة عقوبتها المعصية

عنها فكلما المتناول للمعصية فانه ينكر عليه كالبقاء لان المعصية لا  
 لمفسدة واجبة الدفع اذ كان المصلحة واجبة الحصول انتهى لانها من  
 من ذلك في اول البعثة وهكذا ان المتكلمين من حالين من ذلك لان  
 المبينين والمجايزين يودون ولا معصية ودعا ادى الادب الى القتل كما  
 في صورة صولتهم على دم او يضع لا يصدقون منه الا بالقتل من هذا <sup>الناظر</sup>  
 لوسع العدل والفاقد حق الموكل من العصاص واجبر الوكيل بعفوه  
 فلم يقبل منه تلك هذا لانكاد دفع لهذا الوكيل من العصاص ما يمكن  
 ولوا دى الى قتله فاسكال وكذا لو وجد الله يدرج في نعم انه اشتراها من  
 وكيله فادانها بالبيع وطورها لتكذيبه في الشراء او اخذها منه فدفعها  
 هذا المثال ليس من باب الانكاد بل من باب الدفاع عن المال **البضع**  
 يجان على العود اياها فلو اجتمع جماعة متلبسون بمنكر او ترك معروف  
 واجبة تركهم جميعا بفعل واحد او قول واحد اذا كان ذلك كافيا  
 في الغرض مثل ان تنفوا صلوا **الثالث** الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 مستحبان وبكر ليس فيهما تعنيف ولا تنقيح ولا انزال امر ولا نهى  
 حرام فلا يكون بركة من المنكر وهو من باب التعاون على البر والتقوى  
 ولكن الله من وجوه فعل لا يقتدر من الواحد قويا ولا يقتدر جماعة  
 قويا ولا حسنة من تعذيب المباداة او يقتدر حسنة لذلك ضعيف



سماواته الخفي ضرب البيند فانه يترك عليه اما الاول فيعتبر تعنيف واما  
 الثاني فكيف به من المنكرات **المابع** لو ادعى الامتياز الى قتل المنكر جميع  
 انكاره لما سلف ويحرم كثير من العادة لقوله نعم وكما في من يتي قال يتيون  
 كثير مدحهم بانهم قتلوا بسبب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا  
 اذا كان على وجه الجهاد قالوا ان قتل يحيى بن زكريا الهية من يبيع  
 الربيب قلنا فليقتله الانبياء وغيره فليقتلوا قالوا لا رسول الله  
 افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر وفي هذا معنى يقتضيه القتل  
 ولم يفرق بين الكلمات هي من الاصول والنوع من التكبير والاعتزاز  
 قلنا محمول على الامام اذ ناب عنه او اذن من لا يظن القتل قالوا خرج  
 مع ابيه لانه عت جرح عظيم من التناهيين في قتال الجاهل لانه ظلمه  
 ظلم الخليفة عند المالك ولم يتكرد ذلك عليهم احد من العلماء قلنا لم يكونوا  
 كل الامة ولا علمنا انهم ظنوا القتل بل جردوا التأييد ورفع المنكر وجاز  
 ان يكون خروجهم باذنه فاجب الطاعة كخروج بني علي عليهم  
 ومنه من يتي على السلام **تاع** كل من خالف مقتضاها شيئا او اجاب  
 او اكرها فلا حث فيها الطاهر رفع على الخطا والشيء انما استكرهوا  
 عليه فلا يوجب والرجح المقتضى من المؤمنين انما يكون من مكره الكون  
 ان كل حال لا يصدق به او جرحه باليمين وذلك انما يكون عند ذكرها

وذكر الخلو ف عليه حتى يكون تركه لاجل اليمين وهذا لا يقيم الا المقصد  
 اليها والمعرفة بها فاذا جهل اليمين في صورة النسيان او الخلو ف عليه في  
 صورة الجهل لم يوجد المقصد من اليمين وهو التمسك لاجلها فخرج عن اليمين  
 اذ لا يقصد حالف من الناس الامتناع حال الجهل والنسيان فكذلك حال الاكراه  
 بل اولى لان الداعية حال الاكراه ليست الفاعل على الحقيقة بل نشأت من  
 الاكراه التي هي مستندة الى غيره فلم يدخل من الحالة ايضا في اليمين واليقيد  
 باليمين البعث على الاقدام او المانع منه والبعث انما يقع في الافعال لا في  
 الامتناع بعبء المرء نفسه على ما يعجز عنه كالصعود الى السماء ولقوله عليه  
 السلام لا طلاق في غلظ ولا يحل من عليه وهو انما **تريع** اذ قلنا يصح  
 هنا هل يحل اليمين ان لا يظهر من كلام الاصحاب اطلاقا لمخالفة مقتضاها  
 بعد ذلك لم يحث لان المخالفة قد حصلت والمخالفة لا يتكره وحل اليمين  
 اليمين لان الاكراه والنسيان لم يخالفتها لما قلناه قالوا قد بعد  
 الذي تعلقت به اليمين والاول قريب لانه لو نذر عتق امته او طاعة  
 وعادت اليها غل النذر الرواية الصحيحة عن محمد بن مسلم عن ابيها  
 عليها السلام وقد وقعت فيها اربا دوين والفاضل رحمه الله وفي  
 المبلغ في الاطلاق المستقلة المستندة فلا يلزم من القول بها القول بان  
 وقد صحح الاصحاب في الايمان لو طوع ساهيا او مجبوا او شبهة



بغير ما يطل حكم الايلاء وهي بين صريحة وكذا لو كانت امة اشترتها  
او اعتقها وكان عبدا فاشتره واعتقه **قاعدة** ضابط النذر  
يكون طاعة الله مقصودا للنادر فعلى هذا لا ينقض نذر المباح بخبره  
عن الطاعة وقيل يلحق باليمين في اعتبارها الاولوية فعلى علم انعقاده  
يسقط يقين الصدقة بالخصوص لان المسحوب هو الصدقة المطلقة  
وخصوصية المال مباحة فكما لا ينقض لو خلعت الاباحة فكذا  
اذا تضمنها النذر تحقق الاشكال بخبر بعض الاصحاب فيجوز  
المنذرة في مسجد فيها اذ من يذم به كالحرم والاقصى مع ان  
الصلوة في المسجد سنة وطاعة فاذا اجازت مخالفتها لطلب  
فيمتنع بالصدقة بالمال المعين وعدم اجراء الانفصال منه كحل  
ولعل الاقرب عدم جواز مخالفة في الموضعين لعدم وجوب  
النذر واما على القول بانفساد نذر المباحات فظاهر واما على  
فلان الصدقة والصلوة لما كانا طاعة لله وقد شخضها الدنيا  
مال معين ويمكن تعيين نذر الطاعة بذلك المال فالمحال يكون  
تخصيص المال للمكان مستفاد من تخصيص الطاعة المذكورة  
والاصل فيه ان المنذرات واكملت طاعة وفي موضع  
لا يمتنع فيها الوجود فتصل على الطاعة بل انما تغير بوجوده

من زمان ومكان ومحل وفاعل فاذا اقلق النذر بهذا الشخص انقضت  
الطاعة منه كما تحضر عند فعلها في سفلها في غير زمان ولا مكان  
لوفتح هذا الباب لم يكن المنذر وسيلة الى التيقين حتى في الصوم  
الحج لانه يقال في الصوم في نفسه طاعة وكذلك الحج واما تخصيص  
بיום مخصوص او بصفة مخصوصة فهو من قبيل المباح والاصل ان ذلك  
باطل فكذا يسقط العدول عن محل المنذر والمكان والمنذر كما <sup>يتعين</sup>  
الزمان لذلك **سوال** المعلوم ان النذر لا يباي الواجب  
في المصلحة التي وجب لاجلها فاذا كان اصل المنذر ان يترك  
دينا لله الواجب في المصلحة حتى يجب مع اذنه فعل خاص قبل النذر  
بعد وبعبارة اخرى الانفال لها وجه واصبات تقع عليها  
تكون موصوفة بالاحتكام المحضة فكيف جاز ان تعادها الى  
الاخر والمنذري غالب لانه يجعل المكروه حراما والنذر واجبا و  
على القول بنذر المباح يجعله واجبا او حراما بحسب نطق النذر <sup>بفعله</sup>  
او تركه وبعبارة اخرى الاوقات والاحوال متساوية في قبول العبادات  
لا خصوصية فيها الاقوال الاوقات والاحوال التي جعلها الله سبحانه  
سببا لانتفاء المصلحة ذلك كاقوات الحسن وكسوف الشمس و  
الزلزلة فكما لموت فيلحق بيب عليه فاذا اقلق النذر بوقت حال







منها ومن أحدهما الخافو على الميتات على النجاسة ألا لا ينقل له  
كالسهم والجراد والحجرتين بكفاة أمه وأما الصيد المقتول بمجدة أو كلب  
معلم فمذكي وكذا الجروح من الحيوان لاستعصانه ويزيد به ولو في غير  
موضع الذكاه وكل الحيوانات تقبل التذكية إلا الخنزير منها عينا أو  
الادوي والخشرات وقيل يقع على الخشرات الذكاه **فأما** كل دم  
أن يكون حيا فهو حيا فحاشا وأحلت ويغلق بالحيض أحكامها  
ما يترتب عليه وهو البلوغ والعقل والعدة والاستبراء وقيل  
فيه وسقوط فرض الصلوة وعدم صحة الصوم وعدم انتفاع الكف  
وجواز الاستنابة في الطواف على قول مخرج لم اقف فيه **ومنها**  
ما يحرم بسببه وهو الصلوة والصوم والاعتكاف ودخول المسجد  
الغريم ومس كتابته القرآن وفي سجدة الغريم **ولا** **ومنها** ما كره وهو  
كتب المصحف وحمله ولمس هامشه وقراءة ما عدا الغريم **ومنها** ما  
يحرم على الفروج وهو الطلاق والوطي قبل والمباشرة لما به السرة  
والركبة عند بعض الأصحاب **ومنها** ما يجب وهو الاستبراء عند  
تجزئ الانتطاع وقضاء الصوم **ومنها** ما يستحب كالوضوء والجلوس  
في المصلي وتكواه بتقدير أن الصلوة **فأما** كل نجاسة ما تغتسل  
الصلوة إلا في موضع لا يتم الصلوة به وحده ومنه الدم النقي

من الدم وثوب الميتة للصبي والجروح والقروح الدائم وعند تعذبه  
إذا التها على البدن وكذا عن الثوب إذا اضطر إلى السيم وكذا لو لم يضطر  
على قول الأخير بينه وبين العري وإذا أبطلها ولم يعلم حتى خرج الوقت  
لا يعيد مطلقا وإذا أضيفها وخرج الوقت وأثارا لاستباحها وإن حكمتها  
بجاستها **فأما** الأذان وسحب الحجر وقد عارض له ما يخرج به عن ذلك  
أما لعدم وقوعه صحيحا كاذن غير الميز من الطفل والحجرون وقيل لا  
في غير الصبح فإذا كان الكافر وغير المرتب وإذا كان الكسرا الذي لا يحصل  
وأما كراهية كاذن إلا جماعة الثانية قبل تفرق الأولى وكعصم في العرش  
والجمعة ومساء المسعر والمبعض ينظر له كالأعداد والأغما وأما طائفة  
الزمان والكسوت الطويل وعروض الجنب والكسوة الكلام الكثير في الدنيا  
الذي يخرج عن المألوف والأغما والنفوس مع الطول وتلك من كل  
عمدا الطهارة والاستقبال والتذوية وشبهها فليس وطى في كاله  
**فأما** كل مكلف دخل عليه وقت الصلوة وجبت عليه بحسب حاله  
ولا عذر في آخرها عن وقتها إلا في موضع كالكراهة على تركها حتى أنه  
يمنع من فعلها بالأيام والناسي والمشتغل عنها بدفع صاحبها عن نفسه أو  
بضعه أو انتفاذه عن غيره أو بالسعي إلى عرقه أو المشعر في وجهه أو فاعله الطهر  
ولا يشرع لمن لا يشق عليه في البيوت إلا في آخر الوقت والتوبة



في الثوب بين المرأة والمجوس في بيت لا يمكن القيام فيه وراكب  
السفينة لا يمكن الخروج ولا المقيم العادم لما يدل يصلون في الوقت  
بحسب الحال **قاعدة** ضابط امام الصلوة بشرط طهارته وابتداءه وهذا لثبوت  
طهارته مولده وبإشراطه إضافة كالقيام بالنسبة الى القاهرين والكوفة  
بالنسبة الى الرجال وينقسم الائمة الى سبعة اقسام **الاول** من لا يجوز اقامته  
وهو الصبي غير المميز والحائض والمجنون والمحدث والجنب  
يحبس الذوب او البدن مع امكان الازالة والحائض والنفساء والستى  
لا مع فعلها وضما وهذا مع علم المتدني بحالهم فالوظائف الحلال الجزاء  
في الجمعة اذا اعتبرنا كون الامام من العدد او كان تمام العدد **الثاني**  
من يجوز اقامته لقبيل دون قبيل وهو الاموي والاحمر والخشقي والمروزي  
والمؤلف للسان والصبي والمميز **الثالث** من يجوز اقامته في صلوة  
صلوة وهو العبد مستثنى فيه الجمعة على قول وكذا الاجرم والابرج  
المسافر على قولين لا يوجب على المسافر اخذ الجمعة **الرابع** من يكره  
كالاجرم والابرج والمشييم والمنظهرين والمسافر بالحاضرين في كل  
المأموم **الخامس** من يجوز اقامته مع ان فيه افضل منه كالعبد والمجنون  
والمحائب والمذنب والكفوف ومراعاة الافاق والافقة الاخرى  
**السادس** من يجب اقامته وتقدمه يعني يخرج تقدم غيره عليه وهو المأموم

الاصل في الاعداد **السابع** من يستحب امامته وهو ما عدا هذه  
الاقسام **قاعدة** كل من الصلوات الخمس لا يدل لها الا الظهور فقد  
الجمعة يدل منها في المعنى ظهوره وقصوده لمكان الخطبتين وقيل  
بل الجمعة صلوة على حالها وهو الاقرب ويظهر المفاد في عروضه  
من ادراكه كعنه مع طلبه بها فعلى البدلية تمها ظهوره الاقرب استرا  
ية العدول كما يعدل المسافر من العصر الى تمام وان تحذف الصلوة الا  
المسافر يتيقن الا تمام وهذا محتمل فيه ذلك ويحتمل ان يوجب العدول  
ليسر على اول الصلوة وعلى الاستقلال فلا ريب في عدم وقوعها  
ظهور من غيرته وعلى قبيل العدول يحتمل كباقي الصلوات وعلى  
الحالقتها بالرفع وانها قد حكم بطلانها فكيف تقبل صحة **قاعدة**  
الاصل في الاسباب عدم تدخلها وقد استثنى منها مواضع منها  
اسباب مجرد السهو وتكلم جماعة منهم بان الجنب يتدخلها مع وقوفه بكونه  
قبل التسليم للنيقصة ويرى في التداخل في صورة **الاولى** لو جعل السهو  
للنيقصة ثم سوي بعد قبل التسليم اعاد كما لو تكلم بعد فاسيا قال  
يوجب التسليم اعاده كما لو تكلم بعد فاسيا ان قال يوجب التسليم  
كلايه في محتمل ويبعد هنا كون السهو للنيقصة لانه لم يقع فعله في  
النيقصة وان يكون قبل التسليم **الثانية** لو سوي للنيقصة ثم جحد



صلوة العصر ثم من للمقام بعدة فانظارا في بيع النية لعدم التسليم و  
 الخروج من الصلوة ورجوعه لوسى بعدة السجدة ويحتمل ايضا اعادة  
 سجود الاول لانه لم يقع احراز الصلوة **الثالثة** لو كانت الفريضة يسبق  
 فعدل الى السابقة بعد التشهد وكانت اذ يدعدها منها ثم سبى في السجدة  
 ويحتمل في الاول اعادة ايضا ويحتمل في الموصفين عدم العدول لا  
 سجود الاكمل السهو حال ويلزم زيادة صورة سجدتين متواليين  
 في الصلوة الا ان يقول المطلق في زيادة الركوع وهذا ليس كذلك وانما  
 هو بصورته ويتفرع على اختلاف هذا الزائد **فروع** احدها لو شك  
 هل سبى ام فجدد جاهلا بالحكم ثم علم في الصلوة فغلب القول بالاعتقاد  
 ينبغي ان يسجد ما يشاء لانه الان قد نادى سجودا فسدله **الثاني** لو طهر  
 سبى فجدد ثم تبين له بعد انه لم يسهه فالاقرب السجود في الزيادة  
 ويحتمل صغيفا عاده بناء على السجود كما جبر غيره به بغير نفسه **الثالث**  
 لو طهر ان سجوده بسبب اعتقاده فجدد ثم تبين له ان الغاية تسجد  
 مثلا احتمل انه لا يعتد لا بالتصديق الحفل الواقع في الصلوة والتقدير  
 واحتمل الاعادة لانه لم يجبر يحتاج الى الجبر وهذا نظير الاشكال فيما  
 اذا انوى دفع حدث والواقع غيره فلطفا **قاعدة** الزكوة اما يتعلق  
 بالمال او بالثاني زكوة الفطرة والاول اما ان يكون تعلقها بعبادة

باليه والاول زكوة الايمان والثاني زكوة التجارة ثم اما ان يترتب  
 فيها الحول ام لا والثاني ثقتان زكوة الفطرة والعلة ثم هو اما  
 ان يتعلق بالعين او بالذمة والثاني زكوة الفطرة والاول باعتبارها  
 الا في موضعين وهما عند التقسيط او التمكن من اخراج فيعلق **بها**  
 او بالذمة وقد يصير الفطرة متعلقة بعين اذا اخرها عند عدم **الاستحقاق**  
 فلو بلغت ح لا تقسيط فلا ضمان وبالقول ايضا بتقدير المتعلق **بالذمة**  
 من المالية متعلقة بالعين فلو شرط في المعنى **لها** تعلق بالذمة **هكذا**  
**قاعدة** كل ما يشترط فيه الحول لا بد من نفاذ عينه فلو عين من يجنبه **بغيره**  
 من التزوي واستغنفت الزكوة التجارة فان الاقرب فيها البناء اما لو  
 اشترى بتقدير ليس من مال التجارة فالاصح انه لا بناء **هنا** **قاعدة** لا  
 يجمع الزكواتان في حين واحد الحديث وقد تجرل الاجتماع في وضع  
 منها العبد المتخذ للتجارة تجب فطرته وزكوة التجارة ومنها من **يبيع**  
 مضاب وعليه بعبده دين فانه على القول بوجوب زكوة الدين على **مبيعه**  
 تجب عليه الزكوة في المضاب وعلى المدين ومنها زكوة الترخين **الثمرة**  
 من محل التجارة فانه على القول بان يحتاج مال التجارة منها تعلق **الزكوة**  
 بالثمره عين او قيمه وعند التحقيق ليس هناك من الشيا في معنى **الاول** فلا  
 مورد زكوة الفطرة ذمة السيد لا عين العبد واما الثاني فلا مورد



نكوة النقرة ذمة السيد لا عين العبد واما النكوة فلا مرد زكاة  
النقرة الذين ذمة المديون لا عين امواله واما الثالث فلعلم انما ذمة  
**فاعة** كلام الشيخ في ان كل من وجبت نفقته على الغير وجبت عليه  
اذا كان المنفق من اهل الزوج وهذا يخرج منه المصلحة لاجل ان عتق  
النقرة للحل وفي الاجير الذي اشترط النفقة على المستاجر والعبد  
على المصداق الرباط او العتق او العبد الذي لم يثبت المال فان نفقتهم ذمة  
اما على جهات المصداق والغزو اما على بيت المال وفي الحقيقة ذلك ليس  
بالنفقة واجبة على المسلمين ولا نفقة والعبد المستر في جماعة من المصداق  
وقال اخرون يجب بالخصص وفيما لم يرد منه وجوب نفقة على المصداق  
بيت المال بناء على انه كالسليم **تنبيه** ظاهر بعض الاصحاب اعتبار  
الانفاق ولا يجوزنا لانفاق وهو اختيار الفاضل رحمه الله في ألف فقه  
بتركه او محلهما عند المنفق عليه سقط الزوج في سبقي القاعدة كل  
من انفق على غيره وجبت نفقته عليه كانت النفقة مستحقة او مستحبة  
لا ولا فظا هو ابن ادريس رحمه الله انها يجب بسبب الذي من ثمانية  
ينفق عليه وان لم يجب وقد ينهم هذا من كلام الشيخ وفيه لاشك  
النقرة الولد الصغير وان كان ممرضا احتجوا بعدم انهم يخرجوا عن  
وقوله وابن ادريس وجب نفقة النائم والمقع عليها لا يسقط

والنفقة والقاعدة على هذا القول كل من يتفق عليه او دخل في شيء  
من ثمانية ان يتفق عليه يجب نفقته واهلية الزوج مراعاة في جميع  
هذه القواعد **مسألة** الاخلال بالفعل لا يستعقب القضا  
الا بما مر جديده ونقص على قضاء عبادات واستدراكها ولكن  
يعرض مانع من وجوبه في صورته فانه شهر رمضان لم يرض الله الى  
رمضان اخر فانه لا قضاء عليها وكذا الشيخان العاخران وهو العطا  
وكذا من نذر ان يصل جميع الصلوات في اول وقتها فانه لو اخل به  
ثم صلى في اخر الوقت سقط القضاء ومن نذر صوم الدهر وفاته  
منه لا يقضى لعدم زمانه ولكن قيل يعزى عنه وكذا من نذر الحج في  
عام وفاته عام فانه لا يقضى ويجوز الاستيعاب عنه واذا  
مكر بغير احرام ناسيا او مستعدا فان الظاهر انه لا يجب التدارك  
ولو وجب فليس قضاء الاول بل هو واجب مستقل لاجل ان لا  
خارج الحرم ولو نذر ان يصعد افضل عن قوته كل يوم ثم فضلت  
فانكفها وكل افضل بعدها في الايام المستقبله واجب عن يومه  
عن العزم واذا لم يكن له مال فالتدارك ولو نذر ان يعق كل عبد  
فصلاته ولم يعق ثم مات ففي وجوب الاتفاق ولا يجزى بهم الا  
نظر لانهم استعملوا الى الوارث الا ان يتعلق بهم وجوب الاتفا



فلا يخرج فيهم الاثام مع الجرح المرحون وتركه المديون ومجالا  
يستدلك نفقة القريب وان قدما الحاكم وهذا داخل في القفا  
وكذا زلوة القطرة اذا قلنا بعدم قضائها وكذلك الجرح والعيا  
**قاعدة** الاسباب بالنسبة الى المسببات وحده وكثرة اربعة  
اقسام اتحادها وكثرتهما وتعدد السبب بالشخص واتحاد السبب  
اتحاد السبب وتعدد السبب فيكون الشيء الواحد سببا في شيئين  
فما عدا وهو كثير كتمهلا لانظاف في نها رمضان بوجوب القضاء  
والكفارة والتعزير والحامل والمرضع القضاء والغذية والسرقة القرم  
والقطع والقذف القريب المحاط بوجوب الحد التعزير رسول  
الصيد المملوك بوجوب حرقه وحق المالك **قاعدة** كل من تجاوزه  
المقاتل غير محرم مع كونه في الملبا بالنسبة يعود اليه مع التعدي مع  
التعدي سطل الا في صورة ذكرها بعض الاصحاب وهو النائب في الحج  
الذي استبرج العسرة انه يحرم من ادق ليل ويحرم فيها من قبله  
لان القاعدة كلية واستثناء هذه يحتاج الى دليل فان قيل هذا من  
خصوصيات النائب فالطالبة بالدليل باقية **قاعدة** المحرمية  
متأكدة ظهورها في مواضع وجوب الحج والعمرة والبر ويحرم الصيد  
وعصده تجر وخراج المستامن منه ويحرم دخوله غير ابرام الا في

المتكدر وفي الناقص من شهر واختصاصه بمناسك الحج الاوقوف  
عزرة ويحرم دخوله على المشركين ويحرم دفنهم فيه واختصاصه بالعمرة  
الذبح للميت بالاحرام وتغليظ اليد على من قتل في خطا ويحرم  
الامتناع واختصاصه بسجدة بالمضاعفة في الصلوة الى الامساك  
غيره وانه لا يهدى على امه وان تمعوا في قول واختصاصه بالاشقيا  
سبحا للعبة الشريفة **قاعدة** ضابط كونه معدودا للنادر وطاعة الله  
تعالى ادبها حاشا وى طرفا اوجج طرفا لان ازام فقد المعصية باطل  
وكذا فعل المكروه وترك المستحب وترك الواجب وكذا ترك مباح  
ارجح وبالعكس وينفذ في فعل الواجب وترك الحرام وفرض الكفا  
اقل بالاعتقاد وتنبأج بالنفس الاولاه ليجح الاحرام قبل الاعظام  
والعموم الواجب سقرا **قاعدة** في العقيد لا يجوز تعليق العقيد  
العقود على شرط سواء كان شرطيا قطعيا معلوم الوقت وهو المعبر عنه  
بالصفة او غير معلوم الوقت اذ كان غير متقطع الترتيب اذ لم يعلم المتعا  
وجوده مثل ان كان ولكي قد اشتراه فقد بيعته بكذا اذ كان لي او كان  
اني قد مات فقد جئتك امه او ان كانت موكلتي قد انقضت عتقها  
فقد جئتكها وان كان احد من نسائك الا ربع مات فقد جئتك  
ابنك اذ لم يوجد فان العقد صحيح ولا شرط وان كان بصورة يتعلق



ولا يشترط ان يكونا معا في وقت واحد اذ كان معلوما كالحال الموكل الا انه  
 في شراعي معينين ومعينين ولو قال بعينك بانه شئت فهذا  
 يتعلق بمعا من بعض ما به اذ لو لم يسلم بشرط وجوب المنع نظر الى  
 التعليق والافرق بين تعليق العقد وبعض اركان مثل بعينك عبد  
 بثلث ما باع به فلان من بينه وبينه غير عالمين وحله على جواز الاصل  
 الغير قياس من ضرر جامع وكذا الزوج امره بشك انها محررة <sup>محل</sup>  
 فظهر محله فانه باطل لعدم المحرم حال العقد وان ظهر محله <sup>محل</sup>  
 كلها كالزوج امره او طلقها وهو شك في وجوبها او كذا <sup>محل</sup>  
 فاضيا لا يعلم اهليته ولو ظهرت الاهلية فيخرج من هذا بيع مال موثوق  
 بظنة حيوته فبان موته لا الحرية فما حصل لكن خصوصيته البايع غير  
 معلومة وان قيل بالبطالان لكن لعدم العقد القتل بل كذا في البيع  
 انه ابيه فظهر مشا اما الوباغ صبرة بصيرة فظهر علمها في العقد بتجانين  
 او تخلفا لغيره او تخلفا لغيره لم يتجانعا فالشك حوزة والآخر  
 مستقر للعقد الظاهر حال العقد **فصل** في شرط كون المبيع معلوم العين  
 والعقد والصفة ولو قال بعينك عبدا من عبيد بثلث لا يعرف بكونه  
 لبيته ولا يعرفه عن راسه ليطه فانه وان كان غريبا الا انه لما شئت  
 الاطلاع عليه اتفق بالتعيين ولا بد من بيعها لانه يتبعها وان لم يبيع

ولان العقد يحتاج الى مورد يشترطه في الحال كما في الشكاح ولا ما شئت  
 في الحال وحضوا اذ اقبل بالصفة حين التعيين فيكون في معنى  
 العقد فانه بطلان تلك العتاق والطلاق ويصحان مع الابهام  
 فالاصح من ان قلت لان فيها معنى التملك والحل وتعيين التعيين الى المالك  
 لا يلزم منه تنازع بخلاف صورة النزاع ولان العرض في البيع المتنازع  
 بالبيع عقيب العقد وهو غير ممكن هنا لتوقفه على التغيير وايضا فان  
 الشرع نعت لسم بحادم الاخلاق وبحاسن الخصال والفقهاء هنا  
 ثم يعتقدون غالبيا ما استنبط الشيخ رحمه الله في من علمه باع العبد  
 في دفع عبيد للتغيير جواز بيع عبيد من عبيدين وهو بعيدا لانه ما اخذنا  
 اما اصله فطما اقلناه واما ما اخذنا فانه لا يلزم من بيعه بخصا وهو بيع  
 في عبيدين وبشرطه اراد العقد على عبيد من عبيدين **فصل** في شرط كون  
 المبيع مما يتناول فلا يصح العقد على ما لا يتناول لعدم الاستفعا بكونه  
 وكما انحصار لان بطلانها في مقابلتها سفة اما ما خرج عن المور بكونه  
 كبيع الماء على شاطئ نهر والحجامة في جبل معلومها فصحيح لانه متصف في  
 الجبل وقد يتعلق العرض ببيع البايع بالتمتع بغير منه ولو باع حروشا  
 ما علك بجزء من مائة ولا حرقا بل بطل لعدم القابض وقيل يصح والفقهاء  
 في مواعيد هي انه لو كان موهونا لم يرجع فيه لانه تعرف وان كان موهونا



حصوله الفصل الفسخ او الاجادة وعدم رجوع البائع فيه اذا افسر  
 لانه غير ماله ولو كان صدقا والرجعة ففعلت فيه ذلك رجوع البيع  
 بقيمة نصفه لانه ولو كان لغيره فافسختم لم يرجع المورج الى تلك العين  
 بل الى بدلها ولما نال ان يقول هذا سبى على النقل والانتقال وفيه فيه  
 اذ لا سبى ساء اليه لاحد ما حتى ينقل فان عود من ان المشتري لو  
 تناذعا في عين واما بنية يتفق لكل واحد منهما بما في يد صاحبه فيقبل  
 الكلام اليه وان سبى على ترجيح الرجوع خارج وبان لكل واحد منهما مودعا  
 غير يد الاخر فكان حكم نزاع بين واثباتها على ما في يد الاخر فاحتمل  
 وقاوا الاستعنا حكم الاصل ولكننا على تقدير تقديم بنية الداعى لا  
 وعلى تقدير بنية الداعى لا اشكال وعلى تقدير تقديم بنية الخارج  
 مستعارضتان نفسا لفظا فاستقر يد كل واحد منهما على ما فيها **تاسعة**  
 كل عقد تقاعد عن نفوذه في النقل والانتقال باطل ومن لم يبيع  
 ببيع المحرولا الشرا وبه وكذا كل ما لا يملك وام الولد والوقف ونكاح  
 والاجارة على العمل المحرم وكذا البيع المجهول **تاسعة** كل عقد شرط  
 خلاف ما يقتضيه مع كونه ركنا ساركا فانه باطل كالبيع وتسليم البيع  
 الى المشتري والعين الى البائع او الانتفاع باحدهما المنتقل اليه وان لم  
 يكون ركنا به ولكنه من كمالاته كاستراط في خيار المجلس والمحرور

فمنه ما يبيع لان لزوم العقد هو المقصود الاصلى والخيار عارضا  
 ومنه بعضهم لان العرض باذنه الخيارات هنا التروى واستدراك القابل  
 وهو من مقاصد العقد واشترط الاخلال في اخلال بمقاصد العقد  
 مقصودا بالفسد الثاني لا الاول ومنه لو شرط وقع خيار الفسخ  
 ولو شرط دفع خيار العين المعين او خيار الروية او خيار ما خسر  
 فليس بفسد **قاعدة** الاصل في البيع اللزوم وكذا في سائر العقود يخرج  
 عن الاصل في مواضع لعل خارجا لدرجة فالبيع يخرج الى الفسخ والانتساخ  
 باسرها اقسام الخيارات المشهورة وخيارات قوات شرط معين او  
 معين او عررض الشركة قبل القبض وتلف المبيع المعين او العين المعين  
 قبله او في زمان اختيارا اذا كان المشتري وان قبضه والامانة والحقا  
 عند التحاكت في تعيين المبيع او تعيين العين او تقديره على قول  
 وتفسير الصفقة والاخلال بالشرط وخيار الرجوع عند الافلاس  
 سائر العقود فمنها ما هو لازم من طرفيه كالنكاح والاجارة والوصية  
 والصلح والمزارعة والمساواة والهبة في بعض الصور والنفقة والقبول  
 الا لكفالة وفي المسابقة قولان ومنها ما هو جائز من طرفيه وهي الروية  
 والعارية والعراض والشركة والوكالة والرصية والعرض والحصانة  
 والهبة في بعض صورها لانتظام المصالح بجوارها والالتفات عنها



الناس للمشفقة بلزدها ويطبق بالوكالة ولاية القاضي والوقف والمصلح  
 المصلحة قبل القاضي قبل لا يجوز عزل القاضي اقتراحا فيكون لازما  
 من طرف واما عزل نفسه فجاز عند وجود من هو بالصفات لا عند  
 عدمه ومنها ما هو لازم من طرف جاز من آخر وهو الرهن وكفا لا يبدل  
 وعقد الذمة والامان قبل والحبية من ذوى الرحم او مع القرابة او  
 مع التقويض او مع الضمان ويظهر للقدم من الطرفين اذ لا يجب  
 على الواهب القبول بفسخ المذهب لانها ملك جديد اما الكتابة فقد  
 قال ابن حمزة رحمه الله يجوزها مشروطة من الطرفين ومطلقة من طرف  
 العبد والشيخ وابن ادريس على لزوم المطلقة من الطرفين والمنطقة  
 من طرف السيد والفاضلان على ان وجهها من طرفيها ومنها  
 ما يكون في مبداء جاز اذ ما ولى للزوج كالحبة بعد القبض وقبل  
 احدا لا ينعى السابقة والوصية قبل الموت والقبول وتزعم بعد  
 فرايد الا ولما لا قرب الخلاف في تقدم السابقة والرياء وجها  
 فخص بغير الحلال اذ لم الفسخ ويحتمل طرده فيه الثانية يدخل خيار الشرط  
 في جميع العقود اللازمة الا الكساح والوقف واما خيار المجلس فمقتصر  
 بالبيع واقسامه وليس الاجارة بيعا عندنا وقد منع البيع من شروط  
 خيار الشرط في الصرف فمقتضى الاجماع والابدية خيار الساجرة فيه

البيع واما خيار العيب فيمكن المجازة بالصلح والاجارة وكذا خيار الرقعة  
 بل والمزارعة والمساواة وخيار العيب يدخل في الجميع اما الارث فيقتصر  
 البيع ويحتمل دخوله في الصلح والاجارة الثالثة ولا يجعل خيار الشرط  
 العقد لازما في وقت جازا في آخر ثم يلحقه اللزوم بعد ذلك كما اذا  
 اشتط رده العن في اجل فان ترك ثم البيع وعذا جاز بين الوفايت  
 قد يشترط الخيار شهرا بعد شهر العقد فان الاقرب جواز وهذا في  
 بين جوازين لان خيار المجلس ثابت فيه ثم يلزم العقد بعد التفرق حتى  
 يدخل الاحل المشروط الرابعة لا يدخل الخيار في الاتقاعات باقيا  
 الا العتق على بولاية والوقف على خلاف **فصل** كل بيع ثبت فيه  
 المجلس فانه كان بيع الولى من المولى عليه على الاقرب وكذا واشترى  
 في الحر السيد يدويه عدم يلقه بمقتضى الزمان قلنا التلغ لا يمنع  
 نفوذ الخيار ولو اشترى من يتفق عليه فكذا لا ويحتمل عدم الانقضاء  
 فيمن يبيع ويحتمل ان يذو على المالك فان قلنا المالك في ذم الخيار للبايع  
 ثبت بالخيار قطعا ثم يتفق عليه باقراهما وان قلنا بالوقف فكذا لا  
 الا انما يتبين بالافتراق انه متفق بالشراء وان قلنا بملك المشتري فلا  
 خيار للبايع وجه توقف الحكم بعقده حتى يغير فانه يبين منقذه بالعقد  
 ويحتمل منقذه بالشراء وجه عمل ينقطع خيار المجلس نظر فان قلنا ببقاء



اقره القيمة ولو اشترى العبد نفسه من سيده وجوزناه فلا خيار  
له لانه كالكتابة وشوته قوي وينزل على ما تقدم ولو اشترى من غيره  
بحريته كان فدا من جهة وبسعيه من جهة البايع فله الفسخ دون  
المشترى ويجعل ثبوت الخيار بينهما بناء على صورة البيع **فصل**  
ينقسم الخيار بحسب العود والترسخ الى انواع ثلثة الاولى هو على  
الترسخ اختيار العيب وخيار الاشتراط وخيار الشرط وخيار الحيث  
وخيار التأخير وخيار المولى منها بين الصبر على الزوج والائتمار  
او الطلاق وخيار احدا الزوجين اذا اطلق قبل الدخول وقد اذنت  
زيادة متصلة او نقصت بين اخذ نصف العير او نصف القيمة في  
صوره النقيصة للزوج وبين دفع العير او نصف القيمة للزوجة في  
صوره الزيادة وخيار دوى الدم بين العفو والعصاص وبين اخذ  
والعفو وخيار الامة اذا كانت تحت عبد واسلمت وهو كان معتق  
في العدة وكذا لو اسلم الزوج وهو كان معتق في العدة وخيار المتاجر  
اذا تعيبت العين المستاجرة وخيار المروءة عند عسار الزوج بالنفقة  
وخيار الفسخ عند الخالف ان قلنا بعدم الانقاس وخيار الصرية  
على الاقرب الى التلقة ايام وخيار الفسخ بالعنة لا بعد التلقة وخيار المسلم  
عند انقطاع المسلم غير على خصال **الثاني** وهو في العدة كخيار العير

المذلل في البيع والشحاح وخيار العيب في الزوجين الا العدة  
في الخصم هو على الفور لان محله بعد الثبوت ولا يكون الا انقضاء  
السنة والاخذ بالشفعة على الاقوى وحق الامة تحت عير او حر على  
الايفاء كخيار الرجعة وبجزيه الصنفه وبجزيه السر كالثالث **فصل**  
استكمال وخيار البايع في الرجوع في عير ماله بافلاس المشتري  
خيار التلقي والاقرب الفورية فيما **فصل** وكل خيار في عقد  
يزال به وهل على حكم العقبة حتى يجعل ماله الخيار كابتداء العقد  
ظاهر كلام الشيخ ذلك وهو من نوع وقت الانتقال فترى ان انقضاء  
الخيار في العقد غير مستقل وهذا جاز الفسخ ومن قال بالعقد فمقتضى  
بالاجاب والقبول فتظهر الغايبه في امور **الاول** لو زاد في الشرط انقضاء  
في الاجل وفي شرط الخيار اعتبره لك حتى على التشفيع وله **الثاني** لو كان  
بالعقد شرط ففسد ثم خذله في المجلس فيه الوجهان والاقرب عدم الصحة  
بجذبه **الثالث** لو لم يبين اجلا في السلم وضيائه في المجلس فيه الوجهان **الرابع**  
لو باع الكيل فخص من يريد في المجلس فان جعلنا الخيار كابتداء العقد  
انفسه نفسه والاوجب على الكيل الفسخ فان لم يفسخ احتل في الامة  
لا يفسخ على خلاف مصلحة الموكل وكذا في خيار الشرط **فصل** في  
الغايير المتفاوتات فاما الوجهان **السادس** لو اسلم اليه ما في ذمته الاجل



فالقول بالبطالان ولو كان حالاً فان لم يقض المسلم قبل التفرق <sup>بطل</sup>  
 لا يبيع دين يدين وإن قبضه في المجلس فان قلت كما لعقد صح <sup>نحوها</sup>  
 عقداً بعد القبض والاحتمال البطلان لانزل القواعد للمقدمات <sup>يقض</sup>  
 المسلم في ليس بشرط في المجلس والعقد قد يقع على المسلم فهو دين <sup>يقض</sup>  
 يبطل فلا يغلب صحها بالقبض في المجلس ومثله بيع بين موصوفين <sup>بصفاً</sup>  
 السلم هل بشرط قبض ثمنها في المجلس او يكفي قبض ثمنها في المجلس <sup>كفي</sup>  
 قبض العين الموصوفة او يبطل من اصله وكذا الوبايع الربوي <sup>صويين</sup>  
 من غير اجل هل يبطل او يصح مطلقاً او راعى القبض في المجلس <sup>الحاجب</sup>  
 او لا حد ما صرح متأخرو الاصحاب انه لا يشترط التقاضي في المجلس  
 الا في الصرف في نزول بيع الدين بالدين بقبض احدهما <sup>بطل</sup> **فصل في**  
 الوكالة بحسب المتعلق ان كل فعل يتعلق بغير الشايع بايقامه <sup>مباشر</sup>  
 بعينه نعم التوكيل ولا يجب ان كل خيار يرجع الى المصلحة لا يتعلق  
 الغرض لمباشر بعينه واما الخيار العائد الى السهو والارادة فيحمل <sup>بطل</sup>  
 ما يتعلق به الغرض بايقامه من مباشر بعينه كخيار السلم على زيد <sup>يقض</sup>  
 اربع او على الاثنين فلا يصح فيه التوكيل ويحمل فيه الجواز لانه لا يزيد  
 على التوكيل في الترخيص وخيار الربوي فيه نزوع الكل فاحد من <sup>التيه</sup>  
 فعل الاقرب جواز التوكيل فيه ومن ثم اختلف في جواز التوكيل في

الاقراء هذا التوكيل بانه يجعل المشقة الى التوكيل فيكون كما  
 لو شرط له الخيار في العقد والخطيب فيه اما لو عين له الجهة <sup>نحوها</sup>  
 فالجواز اظهر بل يمكن ان يجعله بالتيهين فختار المباشرة <sup>بطل</sup>  
 قضية الامر القور عند بعض الاصحاب وعند آخرين صالح له <sup>يقض</sup>  
 وهذا امور **الاول** اذا اداء الصلوة ويظهر من كلام بعض الاصحاب انه  
 على القور ولكنه بعض يعفى عن ثوب من اقر **الثاني** قضاء الصلوة  
 الفانية فالأكثر من على في القور سواء كانت هذا او نسيان العبد  
 او لا احدث اولاً فالاقرب الترخي **الثالث** استتابة المتردد <sup>يقض</sup>  
 انه الى ثلاثة ايام **الرابع** دفع الخمس والحج وكل قول ادعى غير عالم <sup>الزوجة</sup>  
 او عالم يطلب على القور **الخامس** لو تجاوزوا اوجف معدنا وملائم  
 فيطالب باتمام الاضياء او دفع اليد والاقرب انه ليس على القور  
**السادس** حق الاستمتاع للرجل اذا طالب به في موضع المطالبة <sup>يقض</sup>  
 القور وهو داخل فيا سلف وكذا حقها منه في الاربعة الاشهر <sup>التيه</sup>  
 حق التسم والتفقه والبناء عليها لو طلبة اهللت بقدر التفتت <sup>التيه</sup>  
 لا غير **السابع** نفى الولد قبل على القور والاقرب الترخي <sup>يقض</sup>  
 ما لم يقربه **الثامن** لو ذكر الشفيع قضية الثمن او المدي في السنة  
 اجل ثلثة ايام **الثاسع** لو سأل المولى والمظفر الانظار بعد انقضاء <sup>المدة</sup>



لم ينظر الا ان يترك عند افتراق النقصان **الفصل** اذا اعتبر الفرج  
 بالنفقة وقلنا لها الفسخ يقدم حكمه **فصل** اذا اسكت المدعي عليه  
 عن الجواب قبل زوال الدين على المدعي في الحال ويقضي بانكول وقيل  
 بان يقول له الحكم ثلثا **الفصل** متى قدم المتهم بالدم قبل تحييتة المأمور  
**عشر** اذا ردت اليدين على المدعي وطلب الامهال فالأجوبة  
 ولا تقدر الامهال **فصل** الاجل قيمان **فصل** ما قد يأسل الشرع  
 وهو البلوغ والحمل والرضاع ودية الصلابة للحيض ابتداء وانتهاء  
 العدة والاستبراء والحلقة في بعض الصور وصول الزكاة والمحاسب  
 المحض بالقطعة وخيار المجلس وخيار الضرورة ودية مقام المسافر ودية  
 السفر الذي يكون ساقط وافل الحيض واكثره واكثر النفاس وافل  
 واستبراء الحمل ودية وطى الزوجة في الابل والنقار والعتة وانتظار  
 عود السن والعقل واستتابة المرتد عن التشيع والبيعة كما مر وتقر  
 الزاني وتخصيص الكبر واليعة ومطلق القسم واستيفاء دية العتة  
 والشبيه ودية قضاء رمضان واسم الحج وصوم الكفارات وصوم  
 رمضان ومطلق الصوم ودية الحضانة وطلب المفقود ودية الجرح  
**فصل** ما قد يأسل المطلقون وهو قسام **الاول** ما يصح ولا يصح  
 طه وهل اجل عن السبع والرمس والفتان والتقدير فيها للإفتاء

والصدائق والسكنى والمحسب **الثاني** ما يجب ويشترط تقديره وهو  
 اجل للمنفعة والكتابة والسلم على خلافت والاجارة والزمانية والزمان  
 والمساواة **الثالث** ما لا يصح وهو النسبة في الربوي والدين بمثلته  
 وقاجيل الانتقال في الاعيان مثل بيعك الدار سنة **الرابع** ما لا يدل  
 الاجل فيه فان ذكر فيه مجهول لم يثبت وان علم انك في الوكالة والنسبة  
 والمضاربة **فصل** ما يصح معلوما ومجهولا وهو التقدير في الجرم والعارية  
 والوديعة والخزينة خاصة للاختصاص بالرجال دون النساء **فصل**  
 كل دين حال لا يشترط الاجل الا في صور **فصل** اشتراط اجله في اللازم **فصل** الا  
 بتأجيله كما يصح الا في صور **فصل** ما يسقطه **فصل** اذا اضطرر الى اجله  
 اورضه على دين وشروطه واستيفاء عنه بعد من معينه **فصل**  
 من قبيل المشروط في اللازم اذا دفع للدين من جهة المدين **فصل**  
 اذا انقضت عند شرط او بغيره لا يقضى دينه الا بعد دية معينه **فصل**  
 بدفع المدين قبلها **فصل** كل شرط اما ان يقضى به العقد او لا  
 موكد والثاني اما ان يكون مصلحة للبائع او للشراي ولهما كشرط  
 والعينين باليمن والاشهاد او بشرط كونه صانعا او ضمان الدرك **فصل**  
 الحضانة او لا يكون من مصلحة لها اما ان لا يتعاقد به غرض كشرط الا  
 يلبيس الخزانة يصل النفاذ او لا ياكل اللحم فالشرط لاغ لان فيه منعاً



المباح والواجب ما ليس بواجب وهل يتبدل العقد فيه وجهان وان  
تعلق به عرض لاحدها فاما ان يشاق مقتضى العقد فيفسد فيفسد كشرط  
ان لا يسع ولا يطا ولا يقبض المبيع الا اشتراط العقد فان جاز لم يش  
برية واما ان لا يشاق في كسر خطا فرب وقرض في جميع عند الشرط  
في التنازع ينقسم هذه القسمة الا ان يشترط ما لا يشاق في العقد كشرط  
عدم التزويج والمشتري او عدم الطلاق لا يبطل العقد قطعا وفيها  
المهر وجهان ولو شرط عدم الطلاق او عدم الوطى او البتة بعد  
او عدة امين امته لا يغيره بطل العقد ولو شرط الطلاق بعد في وجه  
في العقد ويبطل الشرط قطعا وبما احتمل ان شرط عدم معين في الوطى  
انما يبطل اذا كان المشتري الزوجة اما لو كان المشتري الزوجة فانه  
فلا يبطل به وليس بشي لان الوطى حق للزوجة ايضا في الوقت المعينه  
اما لو شرط عليها ان ينسحب على الواجب اكل الصبر وكذا لو شرط عليه  
عن الواجب ولو شرط احدهما الزيادة على الواجب فان كان الزوج  
لا يقع وان كانت الزوجة فالأقرب ان ذلك لا الزيادة على المبيع  
ما شاء **فانفسد** كل شرط تقدم العقد وانه منته فلا اثر له وقد يظهر  
في مواضع **منها** ما لو شرط اطلاق شرط نفسيه حين العقد فالأقرب ان  
العقد باطل **منها** ما لو شرط العتق بجميع حدوده وانما شرط اطلاق

عليها كذلك ولم يذكره حال العقد فانه يصرف اليه قال بعض الأصحاب  
**ومنها** بيع التبعية وهو المواطاة على صورة بيع ثم بيع وقد اطلق على  
البيع لبيع الطعام من استهلاك العين وانما يجوز التنازل وان يكون العقد  
باطلا **ومنها** مثل اثنين قوطا على صورة عقد في انفسهما رده بعد  
وفي الاختيار ما يدل على بطلانه **ومنها** التنازل قبل العقد في التنازع  
قول **فانفسد** كل عقد على عوضين لا يفسد من القبض في الحيلة من **الواجب**  
وكرر القبض في المجلس تختلف فيها انواع اربعة **احدها** ما لا يشترط  
فيه وهو غالب العقود **ثانيها** ما يشترط فيه قبض العوضين وهو  
الصرف ولا يلحق به الطعام بالطعام وان كانا موصوفين **ثالثها** ما  
يشترط فيه قبض الثمن وهو السلم **رابعها** ما يشترط فيه قبض احدهما وهو بيع  
الموصوف بموصوف سواء كان رويين او لا ولعل الأقرب ترجيح قبض  
الثمن في قبض الثمن لانه لم يبعد اشتراطه **فانفسد** الاصل في العقود  
الحلول والطلب النسبة الى الاجل انما اربعة **أولها** ما يشترط فيه الاجل وقد  
سلف **ثانيها** ما يبطله الاجل وقد سلف ايضا كما روي في **الثالث** ما يفعله  
اقر به جواز الحلول وهو السلم **رابعها** ما يجوز حاله لا ومؤجلة وهو  
معظم العقود وكل ما يبطله الاجل يمنع السلم فيه ان اشترطنا الا  
والا فانه قبض الثمن والمخرى واحد ما على ما روي وقد يفسر باجل مع **القبض**

رابعها



في المجلس فان كان يبيع بغيره فالأقرب البطلان وان كان ضررا فاما  
 فاطعون بالمتع وكذا وجعل النذر المسلم فيه اجلا وقبضه في المجلس **فإن**  
 كلما اكمل او يوزن ذهب كبر من الاصحاب الى محرم بعه قبل قبضه  
 وحض بعضهم بالطعام لما ثبت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه وقد جاءت حارث في ذلك  
 عام والعموم لا يخص بذكر قبضه ولا يمكن ان يكون هناك من يبيع  
 المطلق على المفيد لما تقدم من الحل انما هو في الحل لا الكحل بل العزم  
 في ذلك قبضه الاصل من ان الملك مسلط على الموقوف وانما خرج  
 عنه الطعام او الكحل او الموزون فيبقى ما عداه على الاصل ولم <sup>تقت</sup>  
 على قائل من الاصحاب بالاطلاق وعلى العامة بصنع الملك القبض <sup>لأنه لو</sup>  
 تلف انفسخ البيع ويتولى الضمان في شيء واحد فانه يكون مضرا على  
 البائع الاول المشتري وعلى المشتري الثاني وبانه اذا لم يقبضه  
 كان مضرا به البائع وقد حرم النبي صلى الله عليه واله ذبح ما لم يقبض  
 في رواية عمرو بن شعيب عن ابي هريرة وقد استثنى المانعون صورا  
 يجوز بيعها قبل القبض كالامانات لحام الملك وعدم ضمانها على  
 في دين والمملوك لا ادب الا ان يكون الموصى اشتراه ولم يقبضه  
 ولو اشترى من ابنته الصغرى شيئا فابت قبل قبضه وهو وارث جده

حاز بيعه قبل قبضه لانه يحكم المقبوض وقد في الجند فامتنعه لو احدث  
 الظاهر ان لا يملك الا بالقبض وسهم الغنم بعد الاقرار <sup>لملك</sup> وثباتا  
 الخفيف وكذا لو اخضر القاعون فباع قد يفضله المعلوم ان ثباته  
 الغنم بالاستيلاء وان لم يقسم والوصية وغلة الوقت والموقوف  
 اذا رجع فيه وما اصابه الصد فان ثباته في الجباله وشبهها قبض حكيم وكذا  
 يصح بيع المقبوض مع الغير وهو مضنون عليه كالعارية مع اشتراط <sup>الملك</sup>  
 والمسام والشراء الفاسد وان لم يسلح لوضع المسلم الانقطاع وكذا  
 فسخ البائع لافلاس المشتري ولما قبض وما المضنون بعقد معاوضة  
 كالبيع والصلح وغير البيع للعين والاجرة والعوض في الهبة فانه يمنع  
 عند العامة الا في بيع من البائع فانه فيه وجهان ضعيفان بالحوادث <sup>مختص</sup>  
 ان علق البطلان توالي الضمانين اذا توالى هتا ومنهم من قال بخلاف  
 بغير جنس العنوايه بزيادة او نقصان والافواه باللفظ البيع <sup>وطا</sup>  
 الاصحاب لمراد **احدهما** ان هذا الحكم مختص بالبيع في طريق البيع او لم  
 بالبيع ما يتاخر لملكه بغير بيع ولم يقبضه صح ولو ملكه ببيع ثم عارض عليه  
 بغير البيع كالصلح والاجارة والكتابة صح الا عند الشيخ في طائفة منع  
 الاجارة والكتابة **والاخر الثاني** ان غير المكيل والموزون لاجرة على كل  
 حال الا اذا ذكره الشيخ في الكتابة فتمسكت هذه المقررات على ذلك



وكذا ما ملك بالامانة او القسمة لانها ليست ببيعاً عندنا وبها لا يصح  
والشفعة اما من البيع المعين فيكون انشباب الخلاف فيه لان كل واحد  
منهما في معنى البيع والتم هو التقيد ان كان هناك نقد والا فمما  
به البيا وقيل هو ما اتصل به البيا مطلقاً وهو قرض وقيل التقيد  
**قاعدة** لو تصرف المشتري بما اشتراه قبل قبضه فان كان كيلاً او  
موزوناً وقلنا بالمتع فان تصرف بالبيع فهو باطل لتحقيق المصلحة  
لا تم الا باعطائه وبغيره صحيح وفي المختلف انه لا يلزم من البعث من  
وفي رواية يخص المحرم على من يبيع ببيع اما التولية فلا اما التصرف فيه  
بغير البيع كالعتق والوقف والصدقة والرهن والاراض والصدقة  
والتزويج فجاز **قاعدة** كلما جاز بيعه جازت هبته وبالعكس الا في  
وهي متان **الاول** فيما يجوز هبته ولا يصح بيعه كالابق والمعصوم  
الضال وهبة الخلب وان معان من مع ما عدا الصيد والحوم الا  
وجلوها اذا كانت واجبة والتمتع المختلطة بعد البيع وقيل القبض  
وكذا القطة **الثاني** ما يجوز بيعه ولا يجوز هبته وهو الموصوف في  
الذمة كالمسلم فيه فلا يصح هبته صاع خطبة موصوفة ثم يهبته  
ويقبضه والذين في ذمة الغير على خلاف فيه والمريض في ذمة المولى  
وكذا مال المحرم عليه **قاعدة** لا يدخل في ذمة الله تعالى ولا في ذمة  
والوصية

الحمل ان قلنا بعدم احتياجه الى القبول ومطلق الرصيدة ان قلنا ان  
القبول كاشف والوقف على قوم معينين وسلم ان اقبل الاول  
منهم والجهات العامة ان قلنا بملك المسلمين والغنيمة ان قلنا بملك  
بالاستيلاء والزكاة ان قلنا بالشركة وكذا الحسن الا انه بينهما ملك الجميع  
وتصرف في البعض لتقيد العموم ونصف الصدقة اذا انصفت وكلمة  
انتمت والبيع اذا انتمت قبل القبض وقلنا بالملك الضمني وكذا  
المعين لو تلف قبل القبض ونزول الشقة اذا ملكه الشفيع والشفيع  
المستوفى في الرقود اذا انتمت الشقة لآخر والبيع اذا اراد على  
بأحد اسباب الفسخ وكذا الحق للمعين اذا فسخ البيع وارضى جناية  
وعده والعهد المضمون بالارض وفي النذر المعين او بهم تردوا  
الماء والنخل يجمعان في داره والقلأ النابت في ارضه والفاكهة  
اولوية لملك **قاعدة** المراد بملك الملك انه يتعقد بغير  
المطالبة بالملك فهو بعد ما جاز حيث لم يكن تميزاً للسبب  
السبب كميزان الغنيمة والاستحقاق بالشفعة والمضروب على كثر  
او مال باع وحق الشفعة وظهور دمج مال المضاربة ان قلنا بملك  
بالانقضاء **قاعدة** كلما صح بيعه صح هبته ولا فلا وقيل  
ما يصح بيعه ولا يصح هبته وهو الدين والمنفعة عند البيع حيث



حكم بان الاجابة بيع في بعض المواضع من المبسوط والابق والبيع  
وهو ولا يصح بيعه وهو الطعام المسترى قبل قبضه عند البيع  
**قاعدة** كل رهن فانه غير مضمون الا في مواضع ضابطها التعدي  
والتفريط الا في الضمان السابق ان قلنا ان الرهن لا ينفك **قاعدة**  
كلما جاز الرهن عليه جاز ضمانه وكلما لا يجوز الرهن عليه لا يصح ضمانه  
الا في ضمان المالك لانه لو رهن عليه فالغالب ان المبيع لا يخرج مستحقا  
فيما بدأ الرهن وهو غير جائز وفيه نظر لان التابيد غير مقصود  
انما هو عارض فكثير من الرهون يتاخر فيها وفاء الدين طويلا لا يخرج  
ذلك فيه على ان هذا التابيد غير لازم لجواز دفع المهرين واستبدلا  
وهنا مكانه او ضمانا ويكره ان ينادى مضى من حصل فيها الياس  
من الخروج مستحقا انقل الرهن **قاعدة** حجر الصغر والجنون والنقص  
وحجر الفلاس للحفظ الغرابة لا للنقص وكذا حجر العبد للحفظ على السيد  
وحجر السفينة متردد بين الامرين هل هو لنفسه او لحفظ ماله فان  
لنفسه سلبت عبارته اصلا وليس اولا اسلب استقلاله وهو الوجه  
فعلى هذا يصح ان يتوكل غيره ان يباشر عقود نفسه باذن وليه وقيل  
اقراره بالانوجب مالا يقتضيه الحجر عليه الى حكم الحاكم ولا ينفك في ذلك  
الى حكمه وقيل يتوقف فيما وقيل يثبت بغير حكم ولا ينفك الاجمعه

**قاعدة** كل عبادة لا يتم مضمونها الا بحجاب وقبول فهي عقد  
لا يحتاج الى قبول من العبادات وهو ابتعاث اذان مجرد واذن  
ليس القبول المعهود شرطاً لوديعة اذ المبيع الى القبول المستوفى  
شرطاً فيها فهل هو عقد اذان مجرد تظهر فائدة فما لو عزل الرهن  
نفسه فعلى العقد بطل او يبقى امانه شرعية وعلى الاذن لا بطل  
وفيما اذا شرط فيها شرطاً فاسداً فانها تقصد فان قلنا هي عقد فلا بد  
عقد جديد فان لم ينعقد فهي امانة شرعية وان قلنا مجرد اذن لنا  
الشرط وبقيت وديعة وله سمي القبول فعلى قبول اذن هذا  
التخيير وجزم بانها عقد واما طرح ضمان الصبي الوديعة ما لا فلا  
على الرهنين فعلى العقد لا ينفك كالمواضع منه او قرضه وعلى الاذن ينضم  
اما لو شرط فيها او تعدى لا غير فقلبت فوجها من رهنان فان قلنا بعدم  
الضمان هناك فهو شرط على الاولى وان قلنا هناك بالضمان المكن  
الضمان هنا لان التفريط من قبل المالك **قاعدة** كل عبادة امانة الا  
في مواضع استعانة الذهب والفضة والحرم صيدا ومن الغاصب  
ومن المستعير غير المادون ومن المستاجر مع شرط الاستيفاء بنفسه وعند  
المعدى والتفريط او اشتراط الضمان او الاستعانة للرهن على الا  
ومن جعله مرطب الضمان بالعين على المستعير **قاعدة** مورد الاجارة



العين لاستيفاء المنفعة لان المنافع معدومة وقيل المورد نفس  
 المنفعة لان المقصود عليه ما صح استيفاءه بالعقد وفسلطا العا<sup>قد</sup>  
 على الصرف فيه وذلك هو المنفعة ولا يجوز اجارة المورد  
 من المورد وان كان المستاجر العين المستجرة من المورد فلو كان  
 الاجارة العين لزم ان يتوارد على عين واحد عقدان لان  
 انه حال قبل وتظهر الفائدة في اجارة المحل عينه ولا نظر الى الزيادة  
 والقصاصة ان جعلنا المورد المنفعة وان جعلناه العين امتنع <sup>قيل</sup>  
 هذا الخلاف غير متحقق فان القابل للعين لا يعني بها انها عاك  
 بالاجارة كما في البيع بل لاستيفاء المنفعة عنها والقابل بالمنفعة لا  
 يقطع النظر عن العين بل له تسليمها واسما كما من الانتفاع <sup>حيث بان</sup>  
 المنع من اجارة المحل عينه خيل الخلاف فيه متحققا وقابل ان يقول  
 هذا المانع ممن طرأ الخلاف متحقق فلا يكون منعه حجة على جواز <sup>معها</sup>  
 من المستاجر فيصح على تغير الموارد ولا على اتحاد <sup>فرع</sup> لواجب قربه  
 عينات فوات فواتها المستاجر فالقرب انها تبطل لعدم نفوذ <sup>الآلة</sup>  
 في المنفعة وقيل بعضهم تبطل لانه يسوق في المنفعة الان ملكه فاستغنى  
 عن الاجارة ففسخ كالزوج امته فوات فواتها الزوج فان <sup>المكاح</sup>  
 يبطل قلنا الفرقان مورد المكاح البضع وهو منقعة لا يتصلها

ورما ضح عليه

بغير عقد لخاص ومواضع من عقد الاجارة بل ابل عدم <sup>حرب</sup>  
 تسليمها انهارا فيه ويرتب على ذلك ما لو لم اثنان فان قلنا بان <sup>البطلان</sup>  
 بطلت في حصته والحيا لم يقبض المنفعة فان فسخ رجوع <sup>بالنية</sup>  
 في التركة وان اجاز ففسخ الاجارة دين في التركة فتسلم <sup>منفعتا</sup>  
 ونصيب شريكه مسلوب المنفعة فخرج على شريكه مسلوب <sup>المنفعة</sup>  
 فخرج اخوه بقدر ما خلف له فليانم انفساخ الاجارة فيه فندفع <sup>ففسخ</sup>  
 بطريقه وكذا لو كان له مال غيره لا ينفى بالمرجع به مع احال <sup>بمع</sup>  
 الاخ لاستناد النقص الى محل المورد في حال الحياة فلا رجوع <sup>فيه</sup>  
 وحيث خيل اجارته بحري الوصية فيكون بمثابة من اوصى <sup>بوصية</sup>  
 فينفذ من الثلث مع عدم الاجازة **فأجده** هل الطار في <sup>جاءه</sup>  
 من الموانع كالمعادن في الابطال فيفسخ ذلك بنصب مسان <sup>الآلة</sup>  
 لواجب الوقوف عليه مدة فوات في الانشاء فيه وجهان بقاء <sup>الاجارة</sup>  
 للرومها في الاصل كالواجر ملكه والا قرب البطلان لان <sup>المنافع</sup>  
 اسفلت الى غيره بعد مائة لا غير بل كانها عين الواقف <sup>فبينا</sup>  
 فيما لا يملكه **الثانية** لو استاجر مسان اديج في دار الحرب <sup>ففسخ</sup>  
 المسلمون لم تبطل الاجارة لان المنافع لا عين المملوكة ملكا <sup>ففسخ</sup>  
 ولهذا لا تضمن باليد المجرودة بخلاف المنفعة ويحتمل <sup>الترتب</sup>



رجاء لاسلامه وعنفها **الثالثة** لو اجر الولي الطفل مدة قبل بلوغه ورسد  
 في الانشاء او اجره بالحق بالبقاء لان مصرة كان للمصلحة فيلزم  
 حمله في خيار الفسخ ونظر ويحتمل البطالان لتيين حرفج هذه المدّة  
 عن الولايه وهو الاقرب ومثله لو اجر مال المجنون فافاق **الرابعة**  
 لو اجر ام ولد او مدبر ثم ماتت فقيده الزوجان **الخامسة** لو اجر عيّن  
 ثم اعتقه لا تبطل الاجارة لان الازالة مستندة الى السيد فكانت  
 تصرفه سائغا فلم يصادف الغتق من المنافع وحي لا خادله لان السيد  
 تصرف في ملكه فلا يعترض عليه ولا يرجع على السيد لاجرة بمنزل  
 ما ملكناه وكذا لو زوج اعمته واستقر المهر ثم اعتقها **سادس** كل اجارة  
 الاجارة عليه مع العلم بحرية الجعالة عليه مع الجهل وهل يجوز بيع العلم الاخر  
 الجوز بطريق الاول **سابع** لتعلق الوكالة بضابطان احدهما ما سلف  
 والآخر كمال من صح منه المباشرة لشي صح منه التوكيل فيه ولا يصح فيه  
 المباشرة بجميع التوكيل وتختلف في صور فمن الاول العبادات  
 واسرها اذا كانت بدنية وشبهها كالامان والندد والامانة <sup>الغالب</sup>  
 والعساة وحمل الشهادة وادائها والنظا وتجزا او معلقا وفي الآ <sup>جواز</sup>  
 والالتقاط وجهان مبنيان على تلك المباحات بالخيازة ام بالنية  
 وتعيين المطلقة المهمة والمفتق اليهم وتعيين الخيازة من المسلمات

ولو عين واحد وكل في تعيينها للطلاق والاحتيا نفا لاقرب الصيغة  
 والوكالة مع انه لا يصح منه المباشرة الا مع الاذن صريحا او قويا <sup>كذلك</sup>  
 العبد والسفينة اذا اذن لهما في التكاثر باشر او لم يوكل لانها في مقتضى  
 الركنين وان كان مصطلح العقد يعود اليها وفي الوصي خلاف والكفر  
 الجواز والعبد الماذن كالتوكيل او وكل احد المتعاقدين ضرنا في  
 القبض فان يصح وتكون بشرط قبضه في حضرة الموكل فلا بعد هذا من  
 المسائل واما يجوز التوكيل فيه ولا يصح مباشرة فعين عندنا وقولهم  
 يذكره في توكيل المرأة في العقد التكاثر ولا يصح منها مباشرة وكذا  
 الاعنى في الشراء والبيع والولي في القصاص هذا من الزيادة في التوكيل  
 يقينا وفي الدعوى المحكي كما اذا قال لزوجته كلما طلقك طلقا فانت <sup>طالت</sup>  
 قبل ثلثا اذا قيل لم يقيم الدعوى فانه يفسخ عليه التطلق الا بالتوكيل فيه <sup>كنا</sup>  
 لو قال لوكيله كلما عزلت فانت وكيلي فليس يملك في عزله ويوكل المرأة  
 في توكيل رجل على عقد التكاثر وان لم يصح منها مباشرة وقد يكون  
 ما دوى من تزويج عاتية بنت اخها عبيد الرحمن في قبضته يجوز ان يكون  
 اخوها وكلها في ان يوكل رجلا في تزويج ابنته وكل محل محرم فان <sup>يوكله</sup>  
 خلا في تزويج وعلى هذا يجوز ان يوكل المسلم ذميا على ان يوكل مسلما  
 في شراء عبد مسلم او حبيب او وكل مسلم ذميا ان يوكل مسلما على مسلم



وجميع هذه الصور لا تثبت الاخرى عندنا باطلاق واما ما نقله  
**باب** بحرنا ريبا سلب مباشرة فعله من نفسه مع جواز ان يكون كذلك  
 لغيره كالسفيه والمتردد كالعبد في قبول النكاح لغيره او ايجاب حيث  
 لا ضرر على السيد فيه وكذا في الادب عليك التزوج بحاسة وكل  
 في غيره في مطلق التزوج وكذلك غير خاف العت لا يقبل على الا  
 لنفسه على قوله ويجوز لغيره **قاعدة** كل من طهر على انشاء شيء قد  
 على الاقرار به الا في مسائل وهو في المرأة الاجباري لا يقبل اقراره  
 في النكاح وكذا قبل في الكسب اذا اقر بالبيع وقبض الثمن او الشراء او  
 الطلاق او الثمن او الاجل ولو اقر بالرجعة في العت لا يقبل منه منع  
 تادير على الانشاء وقبل يقبل وكذا كل من لا يقدر على انشاء لا يقبل اقراره  
 الا في امره على نفسه بالرق فانه يقبل مع جهالة نفسه ولا يقدر على  
 ينشئ في نفسه الرق وعندهم المرأة تعز النكاح ولا يمكن من انشاءه  
 والقاضي المعزول اذا اقر بان ما في يده لا ينسب له منى وهو لفلان  
 فقال لا ينسب له منى ولكنه لغيره لان قبل قول القاضي وهذه هي  
 عندهم فيقال رجل يدعى على ان لا يقبل اقراره فيه ويقبل اقراره في <sup>البدن</sup>  
 فيه ومسئلة المرأة ممنوعة عندها لانها تادير على الانشاء ومسئلة  
 القاضي **قاعدة** كل اقرار بما يعمل فيه بالمتيقن وبطرح الشكوك

كما لو اقرانه وهو ومملكه ثم انكر القبض لا يمكن تهمه الامع التزنية  
 كما لو اقر لمجرد المحل والطلاق فانه على المحل لا يمكن وكذا من اقر بدينه وضروها  
 بالناقصة عن الشرع اذ انصل الملقط وكذا بالناقصة من ذلك <sup>البدن</sup>  
 مع الانصال **مسئلة** لو اقر لغيره بالمكن نزيله على سبب يمنع  
 من الرجوع كالبيع وعلى ما لا يمنع من الرجوع كالحبة فهل ينزل على المانع  
 من الرجوع او يستفسر ويقبل تنبيهه نزيله على اكل السبب <sup>الاول</sup> وبوجه  
 اصله بقاء الملك للمقر له **قاعدة** من انكر حق الغير ثم رجع الى  
 الاقرار يقبل منه وقوع الشك فيما ادعى عليه اذ حوته فقالت  
 فوجب الرق بغير اذن وقد اطلت ثم رجعت وهذا اقرى في صحة  
 الرجوع لان الاصل عدم انقضاء المدة هنا والاصل هناك عدم  
 النكاح **قاعدة** كل ايجاب يقبوله بعد موت الموجب باطلا لا  
 في الوصية وكل ذي قبول اذا مات بطل العقد الا في الوصية لان ما  
 يقوم مقامه على الاقرب **قاعدة** الغالب في الوصية ما ينفع  
 لمعين يتوقف على قبوله الا اذا وصى بعقب عبده وهو يخرج من الثلث  
 او ابراءه من دينه او بقضاء دين فلان او بقاء الاسير وفي الوصية  
 للذات بالعلف وجواز **قاعدة** ما يتعلق بالحدث الموروث كل  
 ما لا يقع للمالك او حق مقبولة ولا ينتقل النكاح وتابعه لان التزوج



انما ملك ان يتفقد ولم يملك المتفقد كما سبق وكذا ما يرجع الى الشبهة  
 كخيار من اسلم على ازيد من اربع اموال مطلقا حتى تدعى بمات فقبل  
 يعين الوارث وهو بعيد فكذا لا ينتقل حق اللعان الى وارث الزوج  
 ولا وارث الزوجة الا في رواية وكذا حق الرجوع في الهبة على الاقرب لا  
 ينتقل الى الموهوب غير مودود وفي رواية وجها من حيث انه كان  
 والنسب غير مودود ولانه لا ينتقل الى جميع الورثة **قاعدة** استبا  
 الارث ثلثة النسب والتكاح والولاء والمراد به مطلق كل واحد منها  
 ووجه الحصر ان الامر المشترك بين جميع الاسباب التامة اما ان يكون  
 ابطاله او لا والاولى التكاح وان لم يكن ابطاله فاما ان يتفق التوافق  
 من الجانبين فهو القرابة او من احدهما وهو الولاء وانما قلنا المراد  
 من كل واحد لان احدا لاسباب القرابة والام ترتب الترتيب وقال  
 المستعملين في اخر مطلق القرابة والاثبت مثله في الابواب ثبت  
 مطلق القرابة فيها وانما ترتب بخصوص كونها اما يرد عليها في موضع  
 بالقرابة والاثبت ترتب النصف بالقرابة المطلقة بل بخصوص كونها  
 بنشأ فالرد عليها بالقرابة المطلقة لكل واحد سبب خاص كمن  
 خصوصية البنت مثلا وعمرته القرابة ولكن ذلك لا يخرج من النصف  
 التكاح والاثبات للزوجة النصف لغيره مطلقا للتكاح فيها المقتضى

كونه فبما مع عموم التكاح فبسيه ايضا مركب وكذلك الزوج في  
 ان اريد به الاسباب التامة فهي اكثر من ثلثة لم تعد ما يجب الوارث  
 وان اريد به الناقصة فالمخصوصيات كثيرة فلهذا قلنا المراد <sup>المطلق</sup>  
**قاعدة** الاصل في الميراث النسب التولد من ولد شخص ما ترتب  
 عليه طبقات الارث وفي الميراث النسبي الانعام بالحق او الضمان  
 او الولاية العامة والنسب مقدم لانه اصل الرجوع ثم القبول لانه اصل  
 في وجود القبول لنفسه ثم الضمان لانه منعم خاص ثم الامام **قاعدة**  
 كل قاتل يمتنع من الارث ولا يمنع من متصل به لقائه ثم ولا يترد اذا  
 ردتا اخرى الا في موضع واحد وهو اذا قتل المقتول متبقه والمقتول ابن  
 فانه يحتل من اعم له لانه لا يربح لم يحصل له الا لا يعيد من يابيه  
 ابوه قد نال ولا فقه فكيف يتوصل بناتل ويحتمل ثبوته لانه خصيه  
 الاول لم ينتقل عن الارث الى الابدان مع عدم الارث والمقتول  
 هنا يحكم بالمعذور ومثله لو هرب المقتول وكان كافرا الى دار كافرا  
 وله ولد من نكاحه مات القاتل قبله ولان المقتول في حكم المعذور  
 او يكون لبيت المال فيه الوجهان **قاعدة** للارث اسباب قتل  
 وموافقة وشرايطها الحدود ويعرف ذلك كما قيل عندنا الاصل في القتل  
 يحكم بالحدود ولما كان السبب هو الذي يلزم من وجوده الوجود



ومن هذه العدم والشرط هو الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده  
 الوجود والمانع هو الذي يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من وجوده  
 لا عدم قيس ان الارث امر او امر رابط له موت الموت وتقدم  
 موت على موت الارث ووجود الوارث حالة الموت وان لم يحل  
 بشرط انفصاله حيا فان لم يكن مستقرا لحيته والعلم بالعرب ويكون  
 في تقدم الموت التقدير كما في الفرق والمهدوم عليهم والحق بعضهم  
 العلم بالدرجة التي اجتمع فيها يخرج ما اذا مات رجل من قيس لا يعلم  
 له قريب فان ميراثه للامام مع ان كل قرشي ابن عم لقوات شرطه الذي  
 هو العلم بدرجة فاما في شئ الا وغيره يكون ان يكون اقرب منه  
 جميعهم متعذر فيكون المال الاول بالناس في انفسهم **قائمة** يتصور  
 دور الولا في موضعين **الاول** لو تزوج عبد معتقه فاولاها  
 فاشترى عبدا فاعتقه فاشترى عتيق الابن ابان واعتقه بنت له  
 الولاء عليه وبنت له على ولد الولاء لاخرا الولاء من مولاهم الى  
 الاب فكل من الابن وعتيقه منولى لصاحبه **الثاني** اذا عتيق  
 عبدا ثم لم يعتق بدا الحرب فاسترق ثم اعلم العتيق فملك سيده  
 او السبي او غيرهما فاعتقه فالولاء **قائمة** الارث يكون لغيره  
 وهو الاغلب حتى انه لا يوجد في الغيب عند الادراك ما لم يحصل

مانع كالكفر فان المسلم يرث الكافر من غير عكس واما في الاسنان  
 فيذود تارة ويكون من احد الجانبين اخرى اما الرق جان فتكون  
 في الدماء واما في المتعة فيجب الشرط واما العتيق فالمتعم يرث العتيق  
 دائما ولا ينعكس الا في الولاء للدار وابنه وابنه بوجهه جعل ولادة العتيق  
 توارثا من الجانبين واما ختم الحرية فان دارا دار الولاء والارث  
 والافلا واما ارث الامة فهو غير اير **قائمة** لا يرث البعد مع اقرب  
 الا في سئلة الاجداد واولاد الاخوة فانه لو كان له اخوة لام واحدا  
 ادنونه لاب واحدا اعلون لام فالظاهر انهم يرثون لانهم لا يرثون  
 اقرباء الاب بحال وكذا لو كان له اجداد لام واولاد اداخ لام واحدا  
 لاب واخوة لاب واخوة لاب بغير اجداد لاب فان الثلث يقتسم  
 الاجداد للام واولاد الاخ للام والثلثان للاخوة للاب والاجداد  
 للاب ان كانوا واولاد الاخ **قائمة** لا يحجب الابعد الاقرب الا في  
 واحدة ابن عم لاب وام مع عم لاب فابن العم للابن اولى ويتفرع عليه  
 مسائل **الاول** اجتماع مع الزوجين **الثانية** تعدد العلم **الثالثة**  
 تعدد العلم للاب **الرابعة** تعدد العلم والظاهر في الاربعة الصور  
 بحالها **الخامسة** بنت العم للابوين مع العلم للاب **السادسة** وابن العم للابوين  
 مع العلم للاب **السابعة** بنت العم للابوين مع العلم للاب **الثامنة** بنت



اليها حال او حاله او علة والظاهر الرجوع الى مراعاة القرب في هذه الصور  
**القاعدة** ان يكون احدهما خفي **العاشرة** ان يكونا خفيين ويتحقق  
 الاشتغال فنهنا يحتمل تغير الصورة وهو الظاهر ويحتمل انه يفرض  
 ذكره فيجب في ثبوت المال ويفرض ان لا يكون سوى فرض النصف  
 مع العلم للاب وطل هذا وما يمنع الاقرب فيه لا بعد الاقرب فانه  
 يمنع ابن الاخ لابوين عند اكثر الاحباب وقال ابن ساذان رحمه الله لا يخ  
 من الام السدس والباقي لابوين لا يخ تحتها اجتماع السببين وهو فرض  
 بان الاخ للاب يمنع ابن الاخ من الابوين مع قيام السببين **قاعدة**  
 ضابط القرب والبعد عند القراءة الى الميت فما كان اقل بعدا فهو اقرب  
 وقد يختلف هذا في اولاد الاولاد فنادى مع الابوين فانهم يزعمون  
 انهم يعدون في القرب الى الميت بواسطة اكثر الاولاد يقتربان بها  
 والعدو في ذلك ثلاثة اوجه **الاول** انه قول اكثر من الاحباب وما  
 كان اجماعا **الثاني** ان ولد الولد ولد حقيقة ولا اعتبارا بالوساطة  
**الثالث** الاخبار في ذلك روى عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام  
 انه قال ابن الابن اذ لم يكن من صلب الرجل قام مقام الابن وابنة  
 البنت اذ لم يكن من صلب الرجل قامت مقام البنت وهذا يشتمل  
 صورة الشراء وذهب الصدوق ابن بابويه رحمه الله الى ان الابوين

عملا بالقاعدة ولم يفهم حينئذ من خلف ابن بابويه ان يكون يقوم مقام  
 الابن اذ لم يكن الميت ولد لابوين غيره والوالدان وارثان  
 فهو المراد هنا او داخل في المراد واجاب الشيخ هنا بالمراد بالغير  
 ابن الميت الذي هو ولد الابن ويتقرب هذا الابن به وتحققه النظر  
 وارث تركة موصوفة بصدق على اقل يمكن وهو صادق هنا فلا حاجة  
 الى غيره ومجملها على المفهوم لا وجه له وفيه نظر لوقوع التكرار في سائر  
 النسخ فمع الحق والجواب بالاجماع فانه سبق الصدوق ولاحقه غيره  
 توثيق الاجداد مع اولاد الاولاد عند الصدوق نظر الى المسألة  
 في الزينة تطلب مع نبات البنت السدس عملا بما رواه سعد بن ابى  
 عن ابى الحسن الخاطم عن نبات بنت وجد الجد السدس والساقية  
 البنت ورواه الشيخ بانه قد ثبت قيام ولد الولد مقام الولد والولد  
 بحجب الجد كما قام مقامه الجد وقال فيه بن فضل اجتمعت العصاية  
 على تركها العمل به ولو صح دمجها على الاستحباب طاعة الا ان الطمعة غا  
 هي من الابوين **قاعدة** الصحيح من العبادات والعقود قد ذكرهم ما  
 الفاسد منها وترتب على الفاسد اخر شرعية منها الضمان وهو ما يقع  
 فكلها يفرض من غير فاسد وما لا فلا لانه المالك دخل على ذلك منها  
 الزمان فانها الشاغل لانها تابعة للاصل نعم يرجع المشتري في صورة



الشراء الفاسد بما اختاره وله ما زاد عمله حينما كان وصفا لعذره  
 بقروده ان كان البائع عالما بتسليط الشراء اياه ان كان البائع <sup>ملا</sup>  
 وفاسدا العقود التي يقصد فيها الاعمال كالاجارة والمرارة والمساقة  
 والقراض يثبت فيها اجرة المثل لا عمل محرم فلا يكون ضارعا ولا  
 لكان اكل مال ارباب اهل ويكون ذلك الشرط الذي كان ماعا للصحة و  
 لا غيا ولا يثبت في القراض والمساقة سواء كان سبب الفساد القراض  
 بالعرض او الاجل والتمتعين للعامل او بهام المحصة او كونهما <sup>بدين</sup>  
 من اجتناب على انه لا يثبت في الا بالدين فاشترى بالنقد او على انه لا يثبت  
 الا لغيره بعينه لما لا يكثر وجوده فاشترى غيرها او على انه يثبت في  
 عبد فلان بمال القراض ثم يبيعه ويحرق ثمنه او لا في المضاربة وسواء كان  
 في المساقة سبب الفساد ظهور الثمرة او شرط عمل المالك او اجرة العمل  
 مع البائع او ساقاة سنتين على جزئين مختلفين او اختلفا فلفا او <sup>تخللا</sup>  
 او لا وبعض العامة يحكم في البيع التي في المضاربة والحسن التي في المساقة  
 بقراض المثل وفيما عداها باجرة المثل محجبا بان اسباب الفساد اذا تأكدت  
 بطلت الحقيقة الكلية وكان له الاجرة وان لم يتأكد اعتبر بمثل في القراض  
 والمساقة وهو مطالب بما يربى كونه هذه الاسباب كذا وكذا المتبادر  
 من ملاحظة الحقيقة ونحوه لا يثبت لها **الاعتد** لا يجوز ان يجمع الواحد بين العرض

والعرض عندنا والاثبات اكل مال بالسائل اذا اكله بالحق ان يرفع <sup>ضما</sup>  
 ويأخذ عوضا ليرفع العرض عن المتعاقدين وينتفع كل واحد بما قبله  
 له وقد وقع الاجماع على انه لا يجوز ان يكون للبائع الثمن والمثل ولا الآلة  
 المنفعة والاجرة ولا للزوج المهر والنصف ومنه نسبة الارض للمثل  
 مثل ما بين القيتين اذ لو نسب الى القيمة ادى في بعض الصور الى الجمع  
 بين العرض والمعرض كما لو اشتراه بانه فيقوم محجبا بانهين ومجبا بما  
 فلو رجعا بما بين القيتين لرجع بانه فذلك العرض والمعرض ومنه من  
 عيبر ما له عند فليس قد جرى عليها فانه يرجع بمثل الجناية من الثمن <sup>بجناية</sup>  
 نفسها حدا من ذلك كما لو كان ثمنه ما يفتلت عينه وهو تساو  
 ما بين فانه لو بيع بامر ثمنية لرجع بمثل يرجع بمثل ثمنه فيرجع  
 بحسين وقد ذكر بعض اهلها صورة ثلثا مستثناه احدها الاجرة  
 على الجهاد باستيفاء القاعد المجاهدات والجماعة له وسرط بعضهم ان يكون  
 الاجير والمشاخر من ديوان واحد ومنعه اكثرهم لان المجاهد يعمل له  
 ثواب الجهاد فلواخذ عليه اجرة اجتماع العرض والمعرض والعقود فيه  
 ان هناك صور اربع **الاول** ان يتعين عليها الجهاد بالجماع <sup>بج</sup>  
 فيها والاجارة هنا عنتم **الثاني** ان لا يتعين عليها الاضامتها <sup>بحد</sup>  
 الواضع والاجارة هنا جازية قوله الخارج ثواب الجهاد فلو ان اردت



لانه يجاهد عن نفسه فالتقدير انه لم يتعين عليه وان اردت لانه  
يجاهد عن نفسه فالتقدير في الجملة فلام ان اجل ثواب الجهاد له  
كانت الاضغاث كجاءه الحج فلا يلزم اجتماع العوض والعوض  
**الثالثة** ان لا يتعين على الاجير ويتعين على المستاجر والاجارة  
باطلة لو جوب جزوه بنفسه الا ان يشأ جره ويخرج فيكون  
قبيل **السادس** ان يتعين على الاجير ولا يتعين على المستاجر  
والاجارة هنا باطلة لو جوب لما ذكره من العلة واما التفصيل  
بالدينون فيحكم **الثانية** عقدا المسابقة يحصل العمل للعامل ثواب  
الاستعداد للقتال والهداية لممارسة القتال فكان ينبغي ان لا  
ياخذ عليه عرضا حذرا من اجتماع العوضين والعوض ولكن  
لم يكن واجبا في نفسه وهو باطل للنية فاذا ابدل اجنب عرضا او بدل  
من بيت المال كان الجعل في الحقيقة لعمل مصلحة من مصالح المسلمين فكان  
المستأجران مشغولان بالعمل المسلمين فاما ان ياخذ عليه عرضا  
كنا اذا طاعت العوض منها او من اجلها لان بدل المال في مقابلة تلك  
المصلحة لان جلب الغنم ودفع الغنم يبعث الغنم على ذلك فيكون  
البلغ في دفع المسلمين من المباشرة من غير من **الثالثة** الاجرة على  
الامانة يلزم منها ذلك المحذور لان الصلوة تقع له ولو اخذ منها عرضا

لا يجع العوضان له وخرجوها على الاجرة بازاء الامانة لانه  
المكان المعين وهذا مغاير للصلوة ومنهم من اعتبر اذا جعل  
الاجرة عليه خاصة لانه فيركل ان لم يفتحت الاجرة له وهو الضيق  
في الحقيقة غير مخالفة للقاعدة كما ترى ونحن نمنع الاجارة على  
الامانة لانه لا يعمل زايده على الصلوة الواجبة ولما ذكره من اجتماع  
العوضين **الرابعة** كل صلوة اختيارية يتعين فيها فاعلم الكتاب  
ولا تم الاثبات الا ان يسهو عنها فان كان ركعة فلا بد لها فرضا كما  
او فلا وان كانت اكثر من ذلك يخبر في التسبيح في الزايد والرب  
عقب رجم الله يرى في المسنة جواز القراءة في الركعة الثانية من  
قطع في السورة التي قطعها قراها مع الحمد في الركعة الاولى وهو  
ولا يتعين سورة من السور للقراءة الا ما ذكره ابن بابويه والاصلاح  
في الجمعة والمنافقين لظهورها وجعلها ينبغي ان يكون اولها التيسر  
كما قاله ابو الصلاح مع اخبر الصحيح عن ابن الحسن عليه السلام بعدم ولا  
من الغرائض يجوز فيه التبعض عند وجوب الصلوة الاصلية  
الايات وفي تعيين الحمد ثانيا في الركعة الواحدة فيها ولو لم يبق قوة  
اقر بهما الوجوب واحتملنا بالاختيارية من صلوة الجاهل بالفاخرة  
مع ضيق الوقت ومن الصلوة بالتسبيح في شد الخوف والحق بهما



في الحدث الدائم اذ لم يكن من الفاتحة لتوالي الحدث فليقتصر على  
 عن واحد في قيامه ومثلها في ركوعه وسجوده وهذا التحقيق لم  
 لغيره عليه ورده اذ لم يكن مبطنا ترضى وبني والظاهر ان  
 التوالي يسقط الوضوء الا في فتاح الصلوة وان كان سلسا اتم  
 مطلقا الا ان يكون فترات يكون فيها فعل جميع الصلوة وقد جردنا  
 في الذكرى **قاعدة** اذا كان الفعل موصوفا بالوجوب وله هنا  
 يقع عليها وجب كل واحد منها غير اولى اذ ان يوصف بعضها  
 بالاستحباب كما لا يكون الاستحباب راجعا الى اختيار <sup>الهيئة</sup> تلك  
 لا الى نفيها ولرصور منها الجهر في صلوة الجهر لاجاء وفي الطهر على  
 مشهوره موصوف بالاستحباب وهو صفة القراءة الواجبة <sup>منها</sup> في  
 الجهر باليسئلة في موضع الاختفات لذلك ايضا ومنها استحباب <sup>قراءة</sup>  
 سورة بعينها في الفريضة مع وجوب اصل السورة ومنها الجهر <sup>بالاصد</sup>  
 بالادكار والاختفات للمأموم فان يوصف بالاستحباب مع وجوب  
 ولو جعل الجهر صفة زائدة على الاختفات بحيث يكون نسبة الاختفا  
 الى الجهر كنسبة البعض الى الكل لم يكن من هذا الباب ومنها المروءة  
 بين الصفا والمروءة موصوف بالاستحباب مع وجوب اصل الحركة  
 وهو السبب في افتاء بعض الاصحاب بوجوب الجهر باليسئلة <sup>بوجوب</sup>

المروءة لانهم لم يخطوا اصل الوجوب ولم ينظروا الى جوانب الانكسار  
 ومنها التبرج في الركوع والسجود فان التبرج الكبرى موصوفة  
 بالافضل مع قيام اصل الوجوب بهما من حيث اشتغالها على التبرج  
 والذكر المطلق **قاعدة** لا تكليف على الغافل لانه في معنى التامع  
 عنه القلم ووجوب قضاء الصلوة على النائم والغافل والساقط  
 جديد ولبعد وقوع ذلك هنا والاربا بالتحفظ من ذلك مع القعدة  
 عليه غالباً وعليه يخرج عدم وجوب سجود الغرام على السامع مع <sup>دلالة</sup>  
 صحيحه عبدالله بن مسعود عن الصادق عليه السلام وكذا في آيات <sup>العبادات</sup>  
 اذا صدرت حال الغفلة الا ما كان من قبيل الآيات كالآيات  
 العيز والبطع والصيد في الاحرام والحرم ولا خلاف في عدم نداء  
 الام وان وجب الضمان **قاعدة** الاصل في هيئات المستحب ان يكون  
 مستحبة لاستناع زيادة الوصف على الاصل وقد جاوزت في موضع  
 منها الترتيب في الاداء ووصفه الاحباب بالوجوب ومنها رفع  
 اليدين بالتكبير في جميع تكبيرات الصلوة ووصفه المرتضى بالوجوب  
 ومنها وجوب التقود في النافلة والقيام بخبرنا ان قلنا بعدم جواز  
 الاستسحاج وهذا ترتيب الاداء ان الوجوب بمعنى الشرط ومنها جواز  
 الطهارة للصلوة المندبة وليس الوجوب في الشقة **قاعدة** السنة



يرادف المستحب غالباً كما يرادف التطوع والفضل والاحسان وقد  
 أطلق على الواجب في مواضع منها ما يدعى أن الشاهد سنة وغسل  
 الاموات سنة وقول البر بآبويه القنوت سنة واجبه من تركها مستها  
 في كل صلاة فلا صلوة له وقول الشيخ رحمه الله انه مستون في ركعة  
 بالوجوب وكل هذا يراد به الثبوت بالسنة وضار لفظ السنة في  
 المشترك **فأعني** في هذا السارد العبادات بغايات مخصوصة  
 كتفعية الصوم بالليل والعسل بالموافق والسج بالكعبين والوقوف  
 بالموقفين بغاياتها وانما يدخل الغاية في الغاية اذا لم ينفصل  
 محسوس ويكنى معنى الغاية في الغاية اذا لم ينفصل بمفصل محسوس  
 يكتفى ومن العبادات ما غايتها افعالها كالطواف والسعي كان  
 تحقق الامر موقفاً على جزء ما يدعى لمطاف والسعي ومن الاول  
 في الركوع والسجود من الثاني الصلاة فان غايتها افعالها ولا يكون  
 افعالها في الخروج منها بل لا بد من محل وهو التسليم بعينه على الاصح  
 قول اصحابنا في اتفاق الخروج بغيره من حدث وشبهه سقط  
 التسليم لوجود المخرج فاستغنى عنه ويمكن حمل حقيقة دناؤه عن الصلاة  
 في الحديث قبل التسليم ان صلاته تامه على ذلك ولا يكون فيه دلالة على  
 نفي وجوب التسليم مطلقاً وانما يلزم ذلك لو كان التسليم واجباً في كل

اما اذا كان واجباً لاجزاء الاجزاء المخرج من الصلوة فلا يلزم ذلك كقولنا  
 قول النبي صلى الله عليه واله انما صلواتنا هذه تكبيره وقراءة وركوع وسجود  
 ولا ينافي وجوب التسليم لانه غير اجزاء الصلوة والتسليم ليس جزءاً  
 وكذا حقيقة دناؤه عن الصادق عليه السلام فيمن صلى حساً ان كان مجلساً في الصلاة  
 فقد التفتت صلاته لا يلزم منه عدم وجوب التسليم للاستغناء عنه  
 بالركعة الثانية المنافية فان قلت يجب التسليم ليس جزءاً لكن الشاهد  
 جزء قطعاً فلا يكون الصفة مستندة الى الاتيان بالمنافي بل لا من  
 التسليم بل الى انما يساير كذا وترك غير الكركن لا يبطل الصلوة  
 هذا ايضا لا ينافي وجوب التسليم او لا يلزم من نفي بكتفية نفي وجوب  
 لان انتفاء البعض لا يلزم منه انتفاء الاصل على المجلس بعد الشاهد  
 جاز ان يكون معصاً للشاهد في مختلف سوا التسليم واستغنى عنه  
 بالاتيان بالمنافي فظهر بذلك كونه ضعيفاً معك لقائل نفي التسليم  
 وبقي ادله الوجوب خالية عن المعارض **فأعني** اذا دل دليل على حكم  
 لم يكتف به الا بعدم المعارض لان وجود المتقضي مع وجود المانع لا  
 له وخصوصاً اذا كان ذلكا للربيل فاصراً في كيفية الدلالة على المعارض  
 فلا يجوز ان يجعل دليل ما عارضه مدلول عليه والا كان قد اقيم من  
 الشيء تمام ذلك الشيء وهو غير جائز ومن هذا يظهر انه لا يمكن الاستدلال



يقوم تعالى وسئلوا استغفاراً على وجوب التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بالاجتماع  
على خلاف الدليل إذ الاجماع حاصل على استحبابه فيها وتكرره فورية  
والاية لو سلم كونها في التسليم عليه صلى الله عليه وآله وسلم واليه يدل على التكرار  
ولا على الفور ولا على كونه في الصلوة فكيف يجوز ان يجعل الجميع على  
مناقاة الدليل مودد **قاعدة** إذا تعارض العام والخاص في  
العام على الخاص ومن صورها استحباب الجهر في القنوت لا في  
الصادق عليه السلام القنوت كله جهار خاص وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
صلوة النهار عجماء عام وكذا قول الصادق عليه السلام في صلاة النهار  
الاخفات ومنها لو سلم وتكلم لسنه اقام الصلوة فهذا كلام  
لتسليم وقعا عدا وطريق العزم ان تعدها يبطل الصلوة الا انه  
معارض باخبار صحاح يتضمن خصوصيته هذا بالصحة على المانع  
ان يمنع من تسليمه ذلك تعدا ومنها كون الاكل والشرب معصية  
للصلوة خرج في الوتر دليل خاص وهو جنس بعيد لا يخرج على هذا  
**قاعدة** إذا حكم الشارع بانحداد شيئين لا يمكن فيهما الاتحاد وجب  
الحمل على المسألة والمساواة كما في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكره العنبرين ذكره  
وكما في قول الصادق عليه السلام في خطبة الجمعة هي صلوة حتى ينزل هو  
اول من حمل الصلوة على الدعاء لعدم شمول الدعاء جميع الخطبة وتتميتها

بحق مصرحة بالتسمية المستوعبة لها ولا ثباتها قال في الحديث **قاعدة**  
جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين هي صلوة حتى ينزل الامام  
وهذا صحيح بزيادة المعنى الشرعي **قاعدة** الانساب تؤثر في  
سبباتها ولا يجب دوام سببها بدوامها اذا اشتل الامر فيه والوجوب  
الموسعة بحسب الاوقات من هذا القبيل فان الوقت سبب في  
ابقاع الفعل في جزئ منه ومن ثم الكف في صلوات الكسوف والخسوف  
بالمرة مع اصل الامر لا يدل على التكرار ويظهر من كلام المصنف  
وابي الصلاح وسلا وجوب الاعادة ما دام السبب قائم يذهبون  
الى ان الوجوب مغيب بورد المؤد او ذهاب الخوف فيكون الكسوف  
سببا لوجوب الصلوة ودوام سبب ايضا ويلزم من هذا ان  
سببته لم يدل عليها النص باحد الدلالات فان قلت المشهور استحباب  
الاعادة والمنع قائم قلت جاز ان يكون ابتداء الكسوف سببا في  
الوجوب ودوام سببها في الاستحباب كما ان الزوال سبب في  
اليومية وطلب الجماعة يلزم من هذا سبب في استحبابها **قاعدة**  
المواظاة في الصلوة شرط في صحتها لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاصلا  
كذلك فقطعها الفعل الكسوف في انشائها وقد يعرض لما يجوزها من  
الخطبة في مواضع منها المخطون اذا غلبت احدت فانه يتوضون



ومنها من علم على بعض من صلوة ثم ذكر وقد رواه علي بن النعمان الكندي  
عن أبي عبد الله عليه السلام والحسن بن أبي العلاء وعبيد بن نداء وعنه  
سند آخر وأبلغ منه ما رواه عمار بن موسى عنه ثم بنى ولو بلغ الصنف  
ولا يعيد الصلوة وأخذه محمد بن بابويه ونقل عن ابن سنان <sup>الرجل</sup>  
إعادة الصلوة بذلك ولم يرضه ومنها من كان في الكسوف والكسوف  
خشي فوات الحاضرة فانه يقطع ثم يأتي بالحاضرة ثم يبنى على صلوة الكسوف  
وذهب إليه عيان الأصحاب رحمهم الله نعم وقد رواه في الصحيح محمد بن  
عمر بن عبد الله بن أبي عمير وسنده أيضا صحيح ومنها إذا الزلزلة أحيات  
فصله ثم ذكر النقض فانه يجري مع أنه تخلل اليه والتكبير والتشهد في السلام  
وبما تخلل فعل آخر غير ذلك **قاعدة** صابط الجماعة أن يكون المتقدم في الصلاة  
أو أصله أو ضا أو بضعة ما أصله الفرض كالاستسقاء ولا تخلت الجماعة  
في ذلك كما لا يخفى ولا الاستحباب ومخالفة في الأمرين قوم وذهبوا أيضا  
في صلوة الكسوف إلى أنها تصل جماعة من استجاب الاحتراق وقرأ في  
واعتمدوا على قول الصادق عليه السلام في رواية ابن أبي عمير إذا كسفت الشمس أو القمر  
كلها فانه ينبغي للناس أن يصرعوا إلى إتمام يصلح بهم ولا يكسف بضعة فانه  
يجزى الرجل أن يصل وحدته وهو إذا لم يجد الجماعة في احتراق الكسوف  
البحر لا على النسي بالحكمة والجماعة لا ينكر أن يكونا في بعض روايات

والعبدية يجب فيها الجماعة وفي القرائن أكد من النوافل التي يستحب  
فيها الجماعة والمفيد مما لا يقول في قضاء الكسوف بقول أبي بصير  
وذهب أبو الصلاح إلى استحباب الجماعة في صلوة العبد وفي  
إتمامه إلى التتميم بفعل ذلك **قاعدة** ذهب الرضوي وأبو الحسين  
إلى عيشل رحمهم الله مع إلى أن المنيح على من يدعى الإمام في صلوة  
الاستسقاء إلى العصر وبه رواية عن قرة بن الصادق عليه السلام وأكثروا  
مناخر والأصحاب ولم ينق لهم على رواية سوى عدم أنها صلوة  
العبد **قاعدة** كل النوافل وكتمان بتسليم الأثر ولا ينزاد على كتمان  
الآخر موضع ثلث نقلت أحدها صلوة الأعرابي وهو من أسبل  
السجدة عن زيد بن ثابت وأنها صلوة إذا أصليت بغير خطبة **قاعدة**  
يقول يصلي ابعا بتسليم وهذا لها صلوة جعفر ع فانها ما في جعفر  
بابويه أنها أربع بتسليم **قاعدة** لا يقضى شيء من واجبات الصلوة  
بعد التسليم سوى السجدة والتشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه  
ومخالفة في الصلوة أبرار ديسن فاستقطعها الأئمة فوات تشهد  
وأما ما يفعل احتياطا عند الشك فانه ليس معلوم الجزئية ولا يقضى شيء من  
المنذوبات سوى القنوت ولم تذكر بعد الركوع فانه يقضى بعد  
التسليم في المشهور رواه أبو الحسين يقضيه في تشهد وهو ما رواه



معد بعد الركوع للغير الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام عليه السلام  
 الا ابن ابي عمير قال انه نفى قضاءه بعد الركوع وبه خبر صحيح لكنه لم يرد  
 المسؤول ولو سلم حمل على نفى وجوب القضاء لاعتلى نفى شرعية **فائدة**  
 كل من فاتته صلاة فريضه فوجبه لا بد له من وجوب قضاءها مع كل صلاة  
 واسلام ولو حاكمها والطهارة من الحيض والنفاس فعلى هذا يقضي بان قد  
 الطهورين لا زال الوقت سبب ولم يثبت كون التمكن من المظهر شرطاً في  
 تحقق السببية واجترار المفيد رحمه الله هنا في اوقات الصلوات بالذكر  
 بعد ما من الاداء والقضاء وهو يدل لم يثبت **فائدة** قصر الصلوة  
 قد يكون في الكم وهو ثابت في المسافر والخائف وان كان حاضراً أو  
 كان منفرداً او جماعة اذا استوعب العتد الوقت وبق من غير ما لا  
 يسع الطهارة وركعة سواء كان الخائف رجلاً او امرأة وبما لا يتعد  
 في المرأة فربما انها لا تقصر في الحرب وقد يكون في الكيف وهو كثير  
 كما لم يقصر في الخائف والمضطرب **تنبيه** غايه العصر ركعتان سواء كان  
 في السفر والخوف وظاهر ابن الجبند ودواء ابن بابويه في الصحيح عن جريحه  
 الصادق عليه السلام ان الخائف مع الامام يتقصر على ركعة فيكون للامام  
 ركعتان ولكل من بق ركعة **فائدة** كل مؤتم لا يجوز له التقديم في القوم  
 على امامه اجماعاً شافياً المشهور جواز المساواة واجب ابن ابي عمير تقدم

النام



الامام بتقليل في الصلوة الاختيارية وفي العزاة والروايات خالية  
 عن هذا القيد وقضية الاصل نفه والنسك بصحة صلاة الاثني  
 لو كان كل منهما كنت اما ما في ضعف يجوز ثم كل منهما التمتع **فائدة** كلما  
 الى هيئة التقرب بما لا ينافي الاخلاص لا يقدح في صحة العبادة لا يحصل  
 بتمامه وعدم تحقق المنافي وله صور منها اذا اغسل غسل اجمع ودوى مع  
 النفاذ فلا ينافي في الاخلاص ومنها اذا احسن وضوءه او صلاته فلهما  
 في التحسين ابتغاء وجه الله تعالى لا يحصل التعظيم له والتشاعليه وخصوصاً  
 الفاعل فتعديها ومنها انتظام الامام في ركوعه اذا استعير بمسبوق  
 ليذكر في ركوعه فان قاما على صلوة اجماعة المرادة للشايع فتعدي  
 بين قريتين قربة الركوع وقربة الاعانة وتوهم بعض العامة ان ذلك شرك  
 وليس كذلك كما ذكره في التلخيص وتعليم العلم والامير المعروف والمنكر  
 شركاً في العامة وكذلك اذا نال اذاعة وليس كذلك بالاجماع ومنها اعادة  
 المصلي صلاته اذا وجد اماماً او مؤتمراً وان كان غرضه الاتم تقع الذنم  
 يصلي بالامامة له او لا يتكلم به وفقاً للشيخ صلى الله عليه واله لما رأى  
 يصلي منفرداً من يصدق على هذا وفي رواية من يخرج على هذا فقام رجل  
 واداه ومنها انتظام الامام الموم في صلوة الخوف وهذا واجب بالرجوع  
 هذا الخبر واجد من القواعد والقوانين بخط المصنف قدس الله روحه الزكية

على تيمم المراجع اليه وانفق الفراغ من صلواته  
 في غير من كان من الجنب بعد الوضوء  
 وعلى الله تعالى نيلنا دار الآخرة  
 المعصومين من الامراء  
 صلواته عليهم اجمعين  
 الاحمد







